أبعاد استراتيجي
Abaad Strategic

مركز أبعـاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

العبور الآمن

2013 - 2012

قراءة للحالة اليمنية - الفترة الإنتقالية

Stable Transition

رئيس المركز - رئيس التحرير
عبد الســلام محمد

مدير التحرير
مجيب الحميــدي

مركز أبعــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

* ملاحظــة : الدراسات التي أوردها الباحثون لا تعبر عن وجهة نظر مركز أبعاد للدراسات والبحوث

للتـــــواصل :

صنعـــاء - شــارع هائل - جوار الجرموزي للأقمشة

E-mail: info@abaadstudies.org
abaadyemen@gmail.com
Telfax: 00967 1 539890

إخراج وتصميـــم: عبدالحكيم عارف أنعم
مراجعة تحريرية : عبدالملك شمسان
مراجعة لغويـــة : مختــار المريري

www.abaadstudies.org

مركز أبعــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

www.abaadstudies.org

مفتتح

في مرحلة حساسة تعيش فيها بلادنا مخاضا انتقاليا صعباً تحاول فيه القوى الوطنية بالتعاون مع المحيط الإقليمي والدولي بلورت استحقاقات التغيير التي فرضتها الحالة الثورية والاحتجاجية في ظل تعقيدات وتحديات كثيرة.

هناك تفاقم وضبابية في الرؤية و حالة إرباك عام و تتأكد كلما ندلف خطوة ونعود إلى الوراء أو نراوح مكاننا في طريقنا إلى بوابة مؤتمر الحوار الوطني، إلا أن مركز أبعاد نظم في مايو الماضي أول مؤتمر بحثي يمني حول تحديات وأولويات اليمن في المرحلة الانتقالية، وكان المؤتمر أول مبادة وطنية للملمة الرؤى وتنضيج المواقف على أرضية بحثية راسخة بعيدا عن محاور الاستقطابات الإقليمية التي تفضي دائماً إلى مزيد من التعقيد و الإرباكات والتوجسات المتبادلة بين المكونات الوطنية.

والمؤتمر أيضاً أول محاولة لبناء مواقف على أسس منهجية وعلمية بعيداً عن التحيزات غير المنهجية وشارك فيه نخبة من الباحثين الشباب والأكاديمين المتخصصين في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والفكرية.

ومن الملفات التي حظيت بدراسات مستفيضة وأثريت بالنقاشات المعمقة ملف هيكلة المؤسستين العسكرية والأمنية، وخرج الباحثون بأول تصور بحثي يمني يلامس هذه القضية المعقدة، ووضعه أمام الجهات المختصة التي تفاعلت مع التصور، واختارت واضعي دراسات الهيكلة في مؤتمر أبعاد مستشارين للجنة الهيكلة.

تتالت بعد ذلك المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش الخاصة بتنضيج هذه الرؤية بعد نجاح مؤتمر ابعاد في تحريك المياه الراكدة وتصويب التفكير نحو المنهجية العلمية في معالجة إشكالياتنا وتوفير أرضية نظرية قابلة للتحول إلى برامج عملية تساعد اليمنيين لعبور المرحلة الانتقالية نحو الدولة المدنية الحديثة وتجاوز التحديات الراهنة و تساعد الساسة على تحمل مسؤولية الترجمة العملية لرؤى واضحة وطموحة وقابلة للتطبيق.

وفي هذا العدد من مجلة أبعاد استراتيجية نضع أمام القارئ أهم الدراسات والتناولات التي تضمنها المؤتمر بالإضافة إلى مواد أخرى تتلمس طريق (العبور الآمن) إلى المستقبل، بعد أن تلمس العدد الماضي توازن القوى بعد الثورة الشعبية في (توازن النار).

ونتمنى أن يكون هذا العدد فاتحة تواصل مع جميع الباحثين والمهتمين بالشأن اليمني لتنضيج المواقف ودعم المشاركين في الحوار الوطني بالمعلومات والرؤى والتحليلات التي تساهم في دفع عجلة الحوار الى تحقيق أهدافه، ونأمل من كل أصحاب الرؤى أن يمدوا برنامجنا (أبعاد استراتيجية) برؤاهم، ونأمل ممن لديه القدرة ماديا أن يساهم في دعم الأبحاث الاستراتيجية حتى نستطيع الاستمرار في اصدارنا هذا بشكل شهري بدء من هذا العام ٢٠١٣م.

تقــرأون في العدد

الإستراتيجـي

- قرارات الرئيس .. العسكر تحت السيطرة ١٠
- إيران المُزْهَقة ١٢
- سيناريوهات ما بعد الربيع العربي ٢١

الحوار الوطني

- الفرصة الأخيرة ٢٦

العدالة الانتقالية

- الهبوط الآمن ٣٤

صيف الجـنوب

- خيارات الحكم المحلي ٤٠
- القضية الجنوبية وتحديات المرحلة الانتقالية ٥٠
- غرامشي .. الصورة الفلسفية للقضية الجنوبية ٥٨

العقدة المسلحة

- الجماعات المسلحة في الحوار الوطني ٦٤
- الطريق لإدماج الجماعات المسلحة ٧٠

الأيدلوجيا والسياسية

- الحالة السلفية اليمنية ٧٧
- حوار مع رئيس اللجنة التحضيرية لحزب الأمة أ. محمد مفتاح ٨١

التعايش والاستقطاب

- تجارة الموت ٨٥
- جذور الصراع المذهبي في صعدة ٩١

الهيـــــكلة

- توجيه النار ١٠٠

جيبوليتيـك

- الأمن البحري لليمن مثلث التهريب والقرصنة والإرهاب ١١٠

ربيع الشباب ١١٨

الأحـــزاب

- سيناريوهات المستقبل ١٢٩
- المؤتمر الشعبي والمشترك .. الراهن والمستقبل ١٣٨

الأمن الاقتصادي ١٤٢

السيـــــادة ١٥٢

الدستور القــادم ١٦٢

ملء الفـــــراغ ١٦٨

تعاون بين أبعاد وجامعة (UMB) النرويجية

وقع مركز أبعاد للدراسات والبحوث وجامعة النرويج (UMB) اتفاقية تعاون أولية مطلع العام ٢٠١٢م.

وقد تشارك باحثون ميدانيون من أبعاد وأكاديميون من جامعة النرويج التي تعد من أعرق وأهم خمس جامعات عالمية، في انتاج دراسة تتعلق بعمل المنظمات الدولية في مناطق النزاع .

أبعاد في برنامج لـ(بروسيو) لحماية المجتمع من التطرف

شارك مركز أبعاد للدراسات والبحوث خلال ٢٠١٢م في برنامج "تمكين المجتمع المدني من إعداد مشاريع لحماية المجتمع من التطرف ونشر قيم التسامح وقبول الرأي الآخر" والذي تتبناه منظمة (بوروسيو PURSUE) البريطانية مع ١٥ منظمة يمنية.

وتعد منظمة (بوروسيو PURSUE) مؤسسة رائدة في توفيرالخدمات الاستشارية في مناطق النزاع والصراع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أبعاد ينفذ برنامجاً توعوياً مع الأمم المتحدة في الانتخابات الرئاسية

نفذ مركز ابعاد للدراسات والبحوث برنامجا هدف الى تعزيز دور الشباب في الانتخابات الرئاسية المبكرة فبراير ٢٠١٢م بالتعاون مع برنامج الدعم الانتخابي(JEAP) والذي يضم (الاتحادالأوربي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP واللجنة العليا للانتخابات).

البرنامج الذي استهدف خمس ساحات احتجاجية للشباب في صنعاء وعدن والبيضاء وحضرموت وإب نجح في رفع نسبة المشاركين من الشباب في تلك الانتخابات من خلال فعاليات توعوية واعلامية اشتملت على دراسات وأبحاث وندوات وحلقات نقاش وورش عمل وملصقات واستقصاءات وتقارير .

وخلال تلك الفعالية تم تدريب خطباء الساحات وقادة الائتلافات الشبابية على طرق توعية الشباب المستقل وأعضاء تيارات أيدلوجية ومناطقية أعلنت مقاطعتها للانتخابات، وتم تشكيل فرق توعوية ورقابية ساهمت بالدفع للمشاركة الانتخابية.

وقد أشرك البرنامج شباب ينتمون لمحافظات صعدة وحجة وعمران والمحويت في تلك الفعاليات ما ساهم في احداث عمل توعوي في تلك المحافظات .

وقد كشف التقرير النهائي للبرنامج أن نسبة المشاركة الشبابية في ساحات التغيير وصلت إلى ٨٠٪، ورصد التقريرالمراكز الانتخابية التي وقعت فيها أعمال عنف والتيارات التي وقفت وراء تعطيل العملية الانتخابية هناك.

أبعـــاد يعقد أول مؤتمر للبـاحثين اليمنيين حول المرحلة الانتقالية في اليمن

عقد مركز ابعاد للدراسات والبحوث في مايو ٢٠١٢م أول مؤتمر للباحثين اليمنيين من الأكاديميين والشباب ، وشكّل المؤتمر أول محاولة نوعية بعد أحداث الربيع العربي للخروج من مرحلة الضبابية في التعامل مع تاريخ متراكم من الإشكاليات والأزمات التي تعاني منها اليمن ومحاولة لطرح هذه المشكلات على طاولة البحث العلمي قبل طرحها في مؤتمر الحوار الوطني، وأوصى المؤتمر بإنشاء شبكة للباحثين اليمنيين للمساهمة في ترشيد صناعة القرارالسياسي.

حضر المؤتمر عددٌ من الخبراء والمسؤولين ذوي العلاقة بدوائر صناعة القرار.

وقال وزيرالاعلام علي العمراني في افتتاح المؤتمر "هذا المؤتمر سيمهد لمؤتمرالحوار الوطني الشامل الذي نصت عليه المبادرة الخليجية وآليتها".

وقال رئيس مركز أبعاد عبدالسلام محمد" إن المؤتمر هو خطوة في الطريق الصحيح في تفعيل الباحثين اليمنيين للإسهام برؤاهم الاستراتيجية في صناعة القرارات السياسية لبلدانهم"، وأكد: "إن مؤتمر الباحثين اليمنيين الأول يسهم في تحديد تحديات اليمن في الفترة الانتقالية ورسم الأولويات لمواجهة تلك التحديات"، وساهمت بعض الفضائيات اليمنية في بث بعض الجلسات .

وقال رئيس مؤتمر الباحثين اليمنيين مجيب الحميدي: "إن التغطية الاعلامية للمؤتمركانت متاحة لجميع وسائل الاعلام وتم بث وقائع الجلسات على قناة أبعاد على اليوتيوب وفي صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر)".

وقد ناقش أكثر من ثلاثين باحثا على مدار يومين عشرة محاور حول: الحوار الوطني والعدالة الانتقالية والدستور وهيكلة المؤسسة العسكرية وقضايا الحراك الجنوبي وصعدة والجماعات المسلحة والسيادة اليمنية ومستقبل الأحزاب والأولويات الثقافية والشبابية والاقتصادية في المرحلة الانتقالية .

وقد شارك في جلسات المؤتمر وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلافي ومدير مكتب رئيس الجمهورية نصر طه مصطفى ورئيس الهيئة العام للكتاب السابق الدكتور فارس السقاف والحالي عبد الباري طاهر والباحث والأكاديمي اليمني المعروف والمقيم في الامارات العربية المتحدة الدكتور عمر عبد العزيز ومدير عام الغرف الصناعية الباحث الاقتصادي الدكتور محمد الميتمي.

كما شارك في مؤتمر مركز أبعاد باحثون من عدد من المراكز البحثية اليمنية مثل أكاديمية الشرطة ومركز بحوث القوات المسلحة والمركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ومركز سبأ للدراسات الاستراتيجية ومركز دراسات المستقبل ومركز البحوث في وكالة سبأ ومراكز الأبحاث في جامعات صنعاء وعدن وتعز ومفكرين من مراكز بحثية زيدية.

وحضر المؤتمر نائب السفير السوداني حسان عثمان ونائب مديرمركز بروكنجزالدوحة الباحث ابراهيم شرقية.

صدى تقارير أبعــاد محلياً ودوليــاً

لاقت تقارير أبعاد صدى اعلاميا في وسائل الاعلام المحلية والاقليمية والدولية، وأعادت المئات من الصحف والاذاعات والقنوات المعلومات والتحليلات التي نشرت في تقارير أبعاد الاستراتيجية والدورية .

الأخبار
al-akhbar
معجزة الثورة اليمنية وجمود المثقف العربي
علاء اللامي

السفير
همهوم اليمن في مركز "أبعاد للدراسات والبحوث"
11/7/2012

وقد نشرت قناة الجزيرة الفضائية جرافيك في نشراتها الرئيسية معنونة له بتقرير مركز أبعاد للدراسات (توازن النار)، والذي فصل موازين القوى في اليمن قبل توقيع المبادرة الخليجية بين وحدات الجيش المؤيدة للثورة ووحدات الجيش المؤيدة لنظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

كما ناقش مذيعون في الجزيرة والعربية و(بي بي سي) والفرنسية والصينية وروسيا اليوم و(سي ان ان) الأمريكية تقارير أبعاد مع محللين وخبراء ، ووصفه الباحث العراقي علاء اللامي في مقال بصحيفة الأخبار اللبنانية العدد ١٥٨٤ الثلاثاء ١٣ كانون الأول ٢٠١١ بأنه " يعد الأول في العالم الذي ينظم ندوة مفتوحة للأبحاث حول الثورة في إحدى ساحات الثورة وبين جماهيرها".

واضاف: "تجلى عدم إنصاف المثقف العربي أو ندرة اهتمامه بثورة اليمن، في ندرة الأبحاث والكتابات التحليلية بأقلام عربية، لم تبخل بالكثير من النثر السياسي والتنظيري عن الربيع العربي في مناطق أخرى. وقد ظل (مركز أبعاد للدراسات اليمنية) وحيداً في الميدان، لا يكاد المختصون العرب من غير اليمنيين، يعلمون شيئاً عن جهوده".

أما صحيفة السفير اللبنانية، ففي تقرير معنون بـ(هموم اليمن في مركز أبعاد) بتأريخ" ١١ يوليو ٢٠١٢م ، وجاء فيه " يسعى "مركز أبعاد للدراسات والبحوث" الىشقّ طريقه نحو الاستقلالية في العمل البحثي الفكري".

وبقدر ما كانت هناك إشادات بالمركز وتقاريره خلال الثورة الشبابية الشعبية اليمنية ، فقد تعرض المركز لانتقادات داخلية حيث اتّهم الباحث في الفكر الزيدي حميد رزق في مقالة نشرتها صحيفة الأولى نهاية نوفمبر ٢٠١١م المركز بأنه يتبع الاخوان المسلمين في اليمن، ومدعوما من الجنرال علي محسن الأحمر، وعلى صلة بالسعوديين والأمريكيين ومطلعاً على السيناريو القادم لهم في اليمن، مستدلا بتقرير أبعاد حول الحوثيين في شمال البلاد.

ويرى رزق " أن تقرير مركزأبعاد حول الحوثيين هو مشاركة من المركز في حملة ادانة الحوثيين ومن فوائده أنه كشف خفايا وأبعاد الحملة الاعلامية "المذهبية" الجديدة القديمة ضد جماعة الحوثيين".

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث Abaad Studies & Research Center

منظمة مجتمع مدني غير ربحية مرخص لها من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية برقم (٤٣٦) في ١٨ أكتوبر ٢٠١٠م،يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الأيدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

ويعمل من خلال البرامج التنموية والتدريبية والدراسات والأبحاث الاستراتيجية والاستقراءات الميدانية والاستقصاءات الصحفية والتحليلات السياسية والتقارير الاعلامية، ويقوم بأنشطة تدريبية وتنموية وبحثية واعلامية من خلال المؤتمرات والندوات وورش التدريب وحلقات النقاش والاصدارات الصحفية ودورياته الفصلية والسنوية ومواقعه على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

الأهـــداف:

- المساهمة في تقديم الرؤى الاستراتيجية لصانعي القرار السياسي إزاء مختلف القضايا.
- اصدار التقارير الدورية ونشر البحوث والدراسات ذات الابعاد الاستراتيجية والرؤى المستقبلية.
- دراسة وتحليل القضايا والازمات وتقديم الرؤى والمعالجات لها.
- القيام باستقصاء واستبيان الرأي العام حول القضايا والمستجدات.
- تبني برامج في تنمية المجتمع المدني سياسيا وفكريا وتحديداً أو خصوصاً في اوساط شريحة الشباب و المرأة.
- فتح نوافذ الحوار بين المختلفين سياسيا وايدلوجيا وتقريب وجهات النظر.
- التوعية الاعلامية بالقضايا الاستراتيجية.
- التدريب والتأهيل في مجالات السياسة والفكر والإعلام.

الرؤيـــة:

أن يكون مركز أبعاد احد المراكز المتخصصة في القضايا الاستراتيجية وتقديم الرؤى والدراسات المستقبلية لصانعي القرار، وأهم مؤسسة منتجة اعلاميا ومؤثرة في الوسائل الإعلامية المحلية والاقليمية والدولية.

الرســالة:

نحن في مركز ابعاد للدراسات والبحوث نحرص على تقديم خدمات ودراسات ورؤى استراتيجية هادفة و بمهنية عالية وخبرات متميزة في السياسة والفكر والاعلام ومختلف التخصصات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي لها انعكاسات على الاوضاع العامة.

قرارات الرئيس ..

العسكر تحت السيطرة

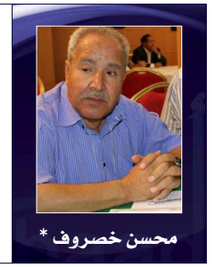

محسن خصروف *

" قرارات الرئيس هادي إختصرت مراحل الهيكلة وأبعدت شبح الحرب الأهلية واستعادت القرار السيادي "

بالقرارات الأخيرة التي أصدرها رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير الر كن عبد ربه منصور هادي في الـ١٩من شهر ديسمبر٢٠١٢م يكون الرئيس قد انتزع المؤسستين الدفاعية والأمنية من مخالب القوى التي تتنازعها خارج الأطر الشرعية والدستورية.

وبهذه القرارات أعاد زمام أمرها إلى قيادتي وزيري الدفاع والداخلية وتحت قيادته التي هي حق دستوري ليس محل خلاف، ويكون أيضا قد وضع الوطن أرضا وإنسانا على بداية الطريق الصحيح، وبما يمكن رئيس الدولة ورئيس الحكومة وكل مؤسسات الدولة من استعادة روح العمل المؤسسي، وإن بنسب وخطوات متواضعة، فالمهم أن تستعيد هذه المؤسسات مكانتها ، ويحصل تغيير يلمسه المواطن.

إن التأييد الذي حظيت به القرارات شعبيا وعسكريا خاصة من قبل قيادات شملتهم هذه القرارات، وعدم ظهور أية بادرة رفض أو مقاومة مباشرة ، تجعلنا نطمئن على امكانية عقد الحوار الوطني ، وأن شبح الحرب الأهلية أزيح من قائمة التوقعات نهائيا ، وأن استعادة القرار السيادي بات في حكم الممكن، وأننا لن نرى على أرضنا وصيا، فصمام أمان السيادة الوطنية المتمثل في مؤسستي الدفاع والأمن باتا تحت سيطرة وسيادة الشرعية الوطنية الشعبية المنتخبة المتوافق عليها وطنية ودوليا. وكل ذلك يشكل عامل اطمئنان للمجتمع اليمني .

إن القرارات الأخير قد جاءت لتحقق خطوتين مهمتين على طريقين مهمين ومتلازمين في بعض مراحلهما وهما:

١- إعادة توحيد القوات المسلحة والأمن عبر وحدة القيادة والسيطرة عليهما تحت القيادة المباشرة لوزيري الدفاع والداخلية بشكل مطلق لا يحتمل لبسا أو غموض أو مواربة أو تسويف، وأن الرأسين القياديين المشار إليهما ومؤسستيهما خاضعان كلية لرئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمن الذي يمنحه الدستور صلاحيات واضحة ومحددة تكفل السيادة الوطنية على هاتين المؤسستين الوطنيتين الرائدتين.

٢- إعادة بناء "هيكلة" هاتين المؤسستين الوطنيتين بما تقتضيه الهيكلة من زمن قد يمتد إلى بضع سنوات ستمهد للوصول إلى نهايتها.

الخطوة الأولى التي انجزت أهم الخطوات وأعقدها نحو التوحيد الكامل والمطلق لقيادة القوات المسلحة والأمن وستكملها عما قريب بإذن الله تعالى.

ومن ايجابيات قرارات الهيكلة التالي:

١- إن إعادة وحدة القيادة والسيطرة على مؤسستي الدفاع والأمن أطلق صافرة تحرك قطار العملية السياسية السلمية التي نصت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية تحت الرعاية المباشرة للمجتمع الدولي والإقليمي ، وهي في نفس الوقت إعلان صريح أن كليهما قد وصل إلى قناعة بأن الطريق الصحيح إلى يمن آمن و بالتالي منطقة وإقليم ومصالح دولية آمنه بكل المقاييس هي تسوية أرض الملعب للعملية السياسية وتأمينه، عبر استعادة شرعية قيادة القوات المسلحة والأمن وإطلاق يد القيادة السياسية الشرعية المنتخبة ممثلة في الرئيس المشير عبد ربه منصور هادي ودعم حكومة الوفاق الوطني للانطلاق باليمن في طريق التغيير الشامل والسلام والأمن.

٢- كما أن هذه القرارات سترفع الغطاء عن العابثين بالأمن، وعن آخرين يقودون ثورة مضادة وظلوا يوهمون المجتمع الدولي بأنهم قطبي الرحى في السياسة والأمن ، وبدونهم ستدب الفوضى وتنتشر في كل أرجاء اليمن، ووصل التمرد ببعضهم إلى أنهم ساهموا تخطيطا أو تمويلا في ارتكاب عمليات قتل واغتيالات واستهداف المنشئات الاقتصادية والخدمية ومرافق ومؤسسات الدولة ليعززوا هذا التفكير لدى المجتمع الدولي.

٣- إن إلحاق قيادة الصواريخ وكذلك قوات العمليات الخاصة وقواها المادية والبشرية بالرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة حق ويسهم بقوة في تحقيق

* خبير وباحث في الشئون العسكرية

قدر أعلى من الأمن الوطني ويزيل الكثير من المخاوف الإقليمية والدولية من إمكانية استخدام بعض الآليات العسكرية الاستراتيجية المتاحة في غير الأغراض التي خصصت لها.

٤- ويعد تعزيز ذلك بتعيين قيادة جديدة للقوات الخاصة وتحديد مهامها الوطنية خارج كل أشكال الولاءات الضيقة منجز آخر لأنه يجعل القيادة الشرعية لهذه القوة النوعية للقيادة الوطنية الشرعية للقوات المسلحة ويرفد مؤسسة الدفاع بقوة نوعية تستطيع القيادة أن تحقق بها قدرا أعلى من الأمن والاستقرار لمصلحة الوطن والمواطن وتحقق الحماية التامة لمنشئاتنا الحيوية الاستراتيجية.

٥- هذه القرارات تجاوزت ما كنا نطلبه في هذه المرحلة من القيادة السياسية والعسكرية، والمتمثل في توحيد القوات المسلحة، لتشمل الخطوة التالية في برنامج إعادة الهيكلة، حيث تم انجاز الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة وتحديد مهامهما الرئيسية، وإعادة تقسيم المناطق العسكرية إلى سبع مناطق بدلا من خمس، كما تضمنت الإشارة إلى المحاور العملياتية بما يعني أن القيادة ستعمل من تالي هذه القرارات على رؤية واضحة على المستويين المادي والبشري والجغرافي، وأن القيادة ستتخذ كل القرارات التالية في شأن مؤسستي الدفاع والأمن ومهامهما الوطنية وهي على وعي بأنها تتوجه بها نحو المصلحة الوطنية العليا.

٦- ومما يحقق المزيد من الأهداف الوطنية على طريق التحولات الإيجابية، و يبعث على الأمل والثقة بقرب الوصول إلى أهم الأهداف الإستراتيجية المتصلة بمؤسستي الدفاع والأمن تحديد محتوى المؤسسة العسكرية من حيث الصنوف الرئيسية المتمثلة بأربعة أصناف رئيسية هي:

أ) القوات البرية.

ب) القوات البحرية والدفاع الساحلي.

ت) القوات الجوية والدفاع الجوي.

ث) قوات حرس الحدود

و قوات حرس الحدود هي قوة جديدة في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة اليمنية، حيث كان سلاح الحدود هو المنوط به مهمة حفظ وحماية الحدود وأمنها، وقد كان في صلب تنظيم القوات البرية، ولكن في ما يبدوا أن هذه القوة الناشئة ستكون الوعاء الذي سوف يستوعب القوى التي لم يتضمنها القرار وفي المقدمة منها قوات الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع وخاصة وحدات المشاة فيهما، وما ستستلزمه مهام هذه القوة الجديدة من آليات ومعدات.

٧- بعد هذه القرارات لن تتاح لأية قوة عسكرية من أي صنف من الصنوف الرئيسية أو فروعها بأن تكون خارج سيطرة وقيادة وزارة الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة.

٨- إن هذا التحديد الدقيق المبني على احتياجات دفاعية وطنية راعت الأبعاد الجيوسياسية بكل متضمناتها، بالإضافة إلى خارطة المشروعات والمنشئات الاقتصادية الحيوية والقطاع البحري وشواطئه التي تصل إلى ما يربو على ألفين وأربعمائة كيلومتر، وامتداداته في المياه الإقليمية والدولية، وكذلك البعد السكاني الذي في ضوئه تم تحديد الحجم الأمثل للقوات المسلحة من خلال النسبة المقترحة التي لن تتجاوز الـ ١,٥٪ من التعداد الكلي للسكان.

٩- هذه القرارات تفسح الطريق كلية أما كوادرنا الوطنية من العسكريين والأمنيين، وتعطى الفرصة كاملة لجيل الشباب ليجد ذاته في المؤسسة العسكرية.

١٠- إذا ما توفقت القيادة في تغطية هذه الهيكلية الجديدة بالكوادر القيادية المناسبة، سينعدم تماما ما عرفناه خلال الفترة المنصرمة من تدوير للفساد واشخاصه.

طاقة العالم وكراهية الشيطان

إيران المُرْهَقة

عبدالسلام محمد *

"يبدو أن إيران تتجه لخسارة الربيع العربي بالذات اليمني، مالم تعيد بناء استراتيجية تتخلى فيها عن حلفائها التقليديين"

لم تتقاطع المصالح الايرانية مع الأمريكية والاسرائيلية والخليجية من قبل مثلما تقاطعت الآن متمثلة في اسقاط الحكومات والأنظمة التي جاءت بفعل ثورات الربيع العربي .

وفيما تحاول واشنطن رسم استراتيجيات جديدة لمصالحها لا تصطدم مع التيار الاسلامي المعتدل الذي وصل إلى الحكم في خمس دول على الأقل منذ بداية الربيع العربي يناير ٢٠١١م، تظهر طهران وتل أبيب متصلبتين وتدفعان باتجاه اسقاطه في مصر واليمن وليبياعلى الأقل.

السعودية هي الأخرى لم تتحرك باتجاه القبول بالواقع الديمقراطي بعد الربيع العربي الذي جاء بالاخوان المسلمين في مصر على رأس السلطة، وبفعل ضغوط خليجية بالذات من قبل الامارات تورطت مراكز نفوذ في الرياض بدعم بعض قوى الثورة المضادة في مصر وتونس.

ومن خلال النظر في الحالة الديمقراطية المرتفعة التي خلفها الربيع العربي، نجد أن تلك الدول ذات أنظمة راديكالية وان تجلببت بجلباب الديمقراطية في بعضها، فإسرائيل للسيطرة على هذا المورد، وقد وصف الكاتب الأمريكي (روجر هاورد) إيران في كتابه (نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ أمريكا) بأنها " مخزن نفط وطاقة العالم".

طهران بعد غياب عراق صدام حسين وجدت نفسها مرغمة على الظهور بمظهر الفتاة المراهقة والمشاغبة التي تريد أن تشغل الفتية من حولها بتجميع حطام ما تكسره بدلا من التمتع بالنظر اليها وربما اغتصابها.

وتبدو أحيانا كعجوز مرهقة جراء تداعيات عداء متجذر مع من تصفها (الشيطان الأكبر) الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين تتسلل للبحث عن فرصتها لتكون (الإمام الأكبر) في المنطقة بعد اختلال التوازن وسقوط الاتحاد السوفيتي.

ولأن واشنطن لا تؤمن بالعداء النابع من أيدلوجية كما هو الحال الذي تبدو عليه طهران، فإن صناعة استراتيجيات العلاقات في البلدين مختلفة ونتائجها متناقضة.

التي تكن عداء للإخوان المسلمين لديها مخاوف معروفة من دعم الأنظمة الجديدة لحركات المقاومة في فلسطين لمواجهتها، أما الامارات والسعودية فعدائهما من الأساس مع الديمقراطية رغم مرور ٨٨ عاما على دخولها الكويت الخليجية ذات النظام الوراثي المشابه.

ومخاوف الخليجيين من الديمقراطية نابعة من أن موضتها اليوم تأتي بالإسلام الحركي الذي حاولت السعودية إعاقته خلال القرن المنصرم من خلال (الاسلام السلفي التقليدي).

لكن السؤال الذي يفرض نفسه ما الذي جعل إيران التي اعتبرت الربيع العربي امتدادا لثورتها الاسلامية أن تصبح خصما لدودا لثورات أوصلت الاسلاميين الى السلطة، بل وأصبح نظامها غير مرغوب في تدخلاته وحتى نصائحه لدى القادة الاسلاميين الجدد؟

طاقة العـــالم:

إن امتلاك إيران لموارد الطاقة الهائلة ينعكس سلبا على استقرارها في ظل تنافس دولي

* رئيس مركز ابعاد للدراسات والبحوث

ورغم أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في ٢٠٠٦م اعتبرت نفوذ ايران المتنامي التهديد الأول، إلا أن الولايات المتحدة التي تعتمد المنهج الباراجماتي (النفعي) لا ترى في الجمهورية الاسلامية عدوا استراتيجيا ومنافسا قويا كما تتخوف من روسيا والصين.

ورغم أن ايران مضت فترة في خط المصالح المغلف بالأيدلوجيا، إلا أنها الآن تهرب الى الكفة المقابلة لواشنطن في كثير من الازمات والمواقف العالمية، مستشعرة أن ذلك يحافظ على التوازن الدولي الذي إذا اختل وجدت أمريكا طريقها إلى نفط إيران.

في عام ١٩٠١م كانت بريطانيا تسيطر على معظم الأراضي الايرانية النفطية ، وامتلكت عبر شركة النفط الانجلو فارسية الحق الحصري لاستخراج وتصدير النفط من خلال اتفاق وقعته بعد ٧ أعوام من ذلك التأريخ.

استغلت بريطانيا ظروف الحرب العالمية الاولى لتجدد الاتفاقية للسيطرة على نفط ايران في عام ١٩١٩م وتعود مع بداية الحرب الثانية الى احتلال ايران وتشن غزوا في ١٩٤١م ، لكن ردة الفعل القومي هذه المرة كان قويا حين صادق البرلمان الايراني على مقترح رئيس الحكومة محمد مصدق عام ١٩٥١م بتأميم الشركة الانجلو فارسية وتغيير اسمها إلى شركة النفط الايرانية الوطنية.

سعت لندن لإسقاط حكومة مصدق، ودخلت الولايات المتحدة على الخط خوفا من السيطرة السوفيتية على نفط ايران بعد خروج البريطانيين، فتوجهت لإسقاط أول ديمقراطية ايرانية من خلال اجبار مصدق على التنحي في ١٩٥٣م بعد شراء المخابرات المركزية الأمريكية لولاءات قادة في أوساط القوات المسلحة ودعمت عودة حكم الشاه محمد رضا البهلوي، ومنذ ذلك الحين تعمق العداء والكره في أوساط الايرانيين لواشنطن.

مد وجزر:

بدأت العلاقات الدبلوماسية الايرانية الأمريكية بشكل رسمي عام ١٩٤٤م بعد سلسلة تواصلات، فقد بعث الملك ناصرالدين شاه السفير ميرزا أبو الحسن شيرازي إلى واشنطن في عام ١٨٥٦، وكان صمويل بنجامين أول مبعوث دبلوماسي رسمي للولايات المتحدة في إيران عام ١٨٨٣ .

ورغم قدم تلك العلاقات إلا أن الشعب الايراني لم ينس عملية (CIA) المخابراتية المسمى "أجاكس" والتي أطاحت بحكومة مصدق في ١٩٥٣م ، بل زادت الكراهية بعد اتفاق ١٩٦٤م مع نظام الشاه والذي يقضي بحصانة أي جندي أمريكي وعائلته من أي ملاحقات قضائية لارتكابه جريمة في إيران.

بعد الانقلاب على مصدق وعودة الشاه حصلت واشنطن على اتفاق حافظت بموجبه على نصف أرباح الشركة النفطية بالتقاسم مع شركات بريطانية وفرنسية.

"طهران بعد غيـاب عراق صدام حسين وجدت نفسها مرغمة على الظهور بمظهر الفتـــاة المراهقة والمشاغبـة التي تريـــد أن تشغل الفتية من حولها بتجميع حطام ما تكسره بدلا من التمتع بالنظر إليها وربما اغتصابها"

لقد وصل قيمة النفط الايراني إلى ٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٦م بعد ان كان ربع هذا المبلغ قبل عامين من هذا التأريخ.

العلاقة الوطيدة بين واشنطن والشاه أفشلت محاولات الاتحاد السوفيتي من السيطرة على النفط الايراني ، لكن تلك العلاقة غير ذي جدوى في حماية نظام الشاه، فلم تفلح وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) التي دربت ودعمت أكثر الأجهزة المخابراتية جدلا حتى الآن المعروف بـ(السافاك) والذي يتبع الشاه مباشرة ، في أن تستشعر موعد سقوط نظامه، فقد جاء التقرير المخابراتي في سبتمبر ١٩٧٨ بأن الشاه لا زال قويا للحكم عشر سنوات قادمة، فيما فر من البلاد في يناير ١٩٧٩م أي بعد أربعة اشهر من صدور ذلك التقرير.

ورغم مساهمة القوميين الايرانيين في الثورة إلا أن الخميني تمكن من استبعادهم وبقائه على رأس ما يعرف بالثورة الاسلامية ، وحوصرت السفارة الأمريكية ٤٤٤ يوما ، ومنذ ١٩٨٠م والعلاقات الدبلوماسية الأمريكية منقطعة.

إلا أن العلاقات الاقتصادية عادت مطلع التسعينات بعد غزو العراق للكويت وان كان بشكل اضعف على ماكان مع الشاه في السبعينات، فقد بلغت قيمة الصادرات الأميركية إلى ايران عام ١٩٩١ نحو ٥٢٧ مليون دولار أميركي، فيما بلغت مشتريات الشركات الأميركية من النفط الإيراني أربعة مليارات دولار أميركي عام ١٩٩٤، إذ كانت هذه الشركات النفطية تشتري نحو ٢٣٪ من النفط الخام الإيراني.

مضيق هرمز:

في منطقة الشرق الأوسط،النفط وحده محور الصراع بين الأمريكيين وبقية دول العالم، فبعد أن امتلكت باكستان للقنبلة النووية يقول خبراء أمريكيون أن من أهم أهداف احتلال أفغانستان والعراق بعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م هو حماية مضيق هرمز الذي يمر منه نفط العالم من أي ضربة ينفذها تيار متشدد يصل الى السلطة في باكستان.

حاولت الولايات المتحدة احداث توازنات في المنطقة وذلك بإبقاء كلا من العراق وايران واسرائيل والسعودية أقوياء في المنطقة، ودعمت واشنطن كل تلك الدول في الثمانينات.

بعد احتلال العراق للكويت وجدت واشنطن فرصة لتحقيق هدفين رئيسين يعدان المحور الرئيسي لاستراتيجيتها التي تجعلها الدولة الأقوى في العالم، فذهبت لغزو العراق لضمان تدفق النفط اليها، ولضمان نقله بشكل آمن عبر مضيق هرمز، لكن سرعان ما أدركت الولايات المتحدة أن ذلك كان خطأ فادحا فقد اختلت موازين القوى لتتربع إيران على عرش السيطرة في منطقة الخليج ليبدا الصراع المباشر بين طهران وواشنطن.

والصراع الأمريكي مع إيران له امتداد آخر فالحرب الباردة خلفت سباقا أمريكيا روسيا صينيا على ايران لكن الأخيرة مدركة للخطر الأمريكي الذي يبحث عن النفط من خلال التوازنات، فنقلت العداء إلى مستويات شعبية وبواجهة عقائديةوأيدلوجية.

النووي الايراني:

في ١٩٧٤م وصل البرنامج النووي في عهد الشاه إلى ذروته وبدا وقتها العمل في محطة بوشهر، إلا أن قادة الثورة الاسلامية أوقفوه، منشغلين بالثورة ثم بالحرب مع العراق، حتى مجيء الاصلاحيين إلى الحكم بزعامة محمد خاتمي، وتم تطوير العمل فيه رغم تعرضه للضرب ست مرات من قبل القوات العراقية في الثمانينات.

وفي عام ١٩٩٢م وقعت روسيا وايران عقدا لاستمرار عمل مفاعل بوشهر النووي وتجهيز مفاعل لإنتاج المياه الثقيلة، وتحرك البرنامج بسرعة فائقة بعد وصول خاتمي في ١٩٩٧م رغم اعتقاد علماء روس بأن اليورانيوم الايراني ليس مناسبا لإنتاج الوقود النووي.

للولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية في التعامل مع الدول النووية عبر عنها مهندس السياسة الخارجية الأمريكية (كيسينجر) بالقول " نجاح أي تجربة في كل قضايا الانتشار النووي تعتمد على تقديم ضمانات أمنية للبلد الذي يطلب منه التخلي عن أسلحته النووية"، وهو ذات الأمر الذي لمح به مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد كارتر (بريجنسكي) بالقول" يجب أن تفرق واشنطن بين الهيمنة على الاقتصاد العالمي، وبين القيادة بالتعاون مع الدول الكبرى".

هذا النهج هو الواضح في التعامل الأمريكي ، فقد غضت واشنطن الطرف عن النشاط النووي الايراني، ولم تتحرك بشكل قوي إلا في عام ٢٠٠٢م حين التقط قمر صناعي تابع لمركز أبحاث أمريكي صور لمعمل الماء الثقيل في مدينة أراك.

كما أن المخاوف الأمريكية زادت بعد تقرير مفتشي وكالة الطاقة الذرية في ٢٠٠٣م حول الأنشطة النووية في منشأة نطنز، والذي اشار إلى وجود قرائن في منشئات مختلفة تدل على أن إيران تدير برنامجا سريا لتخصيب اليورانيوم منذ ١٨ عاما.

رأت واشنطن في وسائل الحرب الباردة امرا مناسبا لتأديب طهران منطلقة من عقوبات فرضها مجلس الأمن الدولي وعلى رأسها الحصار الاقتصادي ، ومبتعدة عن خيار ضرب ايران عسكريا.

إلا وأنه منذ ٢٠٠٧م وحتى بعد ثورات الربيع التي اجتاحت المنطقة في ٢٠١١م ظلت اسرائيل تهدد بأنها ستوجه ضرب سريعة وفعالة للمنشئات النووية الايرانية في ظل تحذير امريكي يرى في تغييب ايران خطأ يكرر ما حصل في العراق من تهديد لمستوى التوازنات، لأنه سيجعل من الاسلاميين القادمين مع الربيع العربي القوة الأولى في المنطقة .

تقاطع المصالح:

تتهم طهران واشنطن بدعمها لنظام صدام حسين في الحرب العراقية الايرانية ، والوقوف وراء إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية عام ١٩٨٨، وتجميد الأرصدة الإيرانية في المصارف الأميركية والتي تقدر قيمتها بنحو ١٢ مليار دولار أميركي، ودعم المعارضة الإيرانية المسلحة والحظر لاقتصادي والتجاري والتكنولوجي والعسكري عليها، وتوسيع التواجد العسكري الأميركي في مياه الخليج ، وعرقلة المشروع النووي (السلمي) للوصول بإيران إلى العزلة السياسية.

في حين تتهم واشنطن طهران بالضلوع وراء حادث اختطاف أمريكيين عام ١٩٨٤م ومقتل مدير محطة المخابرات الأمريكية ويليام بوكلي، وبأنها استغلت ظروف سقوط نظام صدام حسين ودعمت حركات مسلحة طائفية ضد السنة وضد القوات الأمريكية، وأنها قامت بتطوير تكنولوجيا في مفاعلاتها النووية، ومحاولاتها لتخصيب اليورانيوم الذي سيمكنها من انتاج قنبلة نووية، ورعاية الإرهاب وتقديم الدعم والتمويل لبعض الجماعات مثل حزب الله في لبنان وحركة حماس والجهاد في فلسطين وجماعة الحوثي في اليمن لزعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط وعرقلة المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية.

لكن ليس كل ما بين أمريكا وايران عداء فقد تقاطعت المصالح خلال العقود السابقة بين البلدين، فبعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م خرجت مظاهرات حاشدة في طهران لدعم الولايات المتحدة ضد الارهاب.

ومنذ الخمسينات كانت تلك هي المظاهرة الشعبية اليتيمة التي أيد الايرانيون فيها واشنطن، ولأنها الوحيدة فقد رسمت واقعا مختلفا لإيران اقليميا .

بعد التعاون والتنسيق على أعلى المستويات بين الايرانيين والأمريكيين الذي اسفر عن احتلال واشنطن للعراق وأفغانستان استطاعت إيران أن تكون دولة مؤثرة في المنطقة، وتمكنت من إعادة صياغة التوازنات الدولية في الشرق الأوسط، وشكل توسع مشروعها الطائفي هدفا استراتيجيا لأمريكا في إعاقة وصول الإسلاميين إلى السلطة وفي الحفاظ على تدفق النفط من خلال حكومات غير ديمقراطية ضعيفة وقد ظهر جليا بعد ثورات الربيع العربي.

لم تضع ايران مشروع الثورة الاسلامية في مهب الريح من أجل تجسيد شعارها (الموت لأمريكا – الموت لاسرائيل) على أرض الواقع، فبمجرد توجه الخليج لدعم صدام حسين في الحرب عليها خلال الثمانينات حاولت الحصول على السلاح حتى ممن تسميهم أعداء وعلى رأسهم أمريكا واسرائيل.

وتعد ما يعرف بفضيحة (ايران – جيت) أهم شاهد على التعاون العسكري الأمريكي الاسرائيلي مع طهران أثناء الحرب العراقية الايرانية، فقد أصدر المسئول السابق لمكتب ايران في الأمن لقومي الأمريكي (جاري سيك) كتابا في ١٩٩١م كشف فيه أن (وليم كيس) الذي اصبح مديرا للمخابرات المركزية (CIA) في حكومة الرئيس ريغان، التقى بحكومة الثورة الايرانية سرا في مدريد عام ١٩٨٠م، وطلب منهم أن يتم اطلاق الرهائن بعد الانتخابات الرئاسية. وقد حصل ما طلب منهم وخسر الرئيس كارتر الانتخابات وفاز ريغان، لكن الثمن الذي طلبته إيران هو دعمها بأسلحة أمريكية في حربها مع العراق، وهو ما تم عبر اسرائيل، هروبا من برنامج الحظرالحكومي– حسب رواية كيس.

وقد اعترف بذلك الرئيس الايراني السابق ابو الحسن بني صدر في مقابلة مع صحيفة (الهيرالدتربيون) في ٢٤ أغسطس عام ١٩٨١م،

" ليس كل ما بين أمريكا وإيران عداء فقد تقاطعت المصالح خلال العقود السابقة بين البلدين، فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م خرجت مظاهرات حاشدة في طهران لدعم الولايات المتحدة ضد الإرهاب "

كما اعترف به رئيس الوزراء الاسرائيلي في ١٩٨٢ وبرره وزير الدفاع آنذاك شارون بأنه من أجل اضعاف العراق.

بعد غزو العراق للكويت في ١٩٩٠م، ذللت ايران كل السبل لا سقاط نظام صدام حسين، وبعد احداث ١١ سبتمبر عرضت تقديم خدماتها لاحتلال أفغانستان .

في ٢٠٠١ أوصى تقرير الخارجية الأمريكية بإعادة صياغة العلاقة مع ايران في مواجهة العدو المشترك ويقصد (القاعدة وطالبان) وساندت تقارير المخابرات المركزية (CIA) هذا التوجه، الا أن الرئيس بوش فاجأ الجميع في خطابه يناير ٢٠٠٣م بإسقاطه التعاون مع ايران واتهامه لها بأنها تقود محور الشر مع دكتاتوريات المنطقة.

ايران وطمعا في الوضع الجديد أرادت أن تكسب أكثر فسارعت بوضع رؤية من خلال السفير السويسري للانفتاح على أمريكا بشروط رفع العقوبات الاقتصادية وأحقية الوصول الى التكنولوجيا السلمية والاعتراف بالمصالح الأمنية المشروعة، مقابل تنازلها عن دعم جماعات اسلامية في الشرق الأوسط مثل حركات حماس والجهاد وحزب الله، لكن بوش وقتها كان لا يرغب في الحوار مع ايران لذا استمر في تشديد العقوبات.

ولأن طهران العامل المساعد الوحيد الذي ستستفيد منه أمريكا في اسقاط افغانستان والعراق، شرعت بعقد اتفاقات سرية ووصلت إلى هدفها ، في حين استفادت ايران من لهث أمريكا وراءها فقامت بالتوسع والسيطرة عبر مجموعاتها الشيعية على البلدين ومد أذرعها في بعض بلدان المنطقة من جهة، واغراق واشنطن في مستنقع حرب استنزاف طويلة من جهة أخرى، وهو ما جعل صناع القرار الأمريكي يجعلون من النفوذ المتنامي والنموذج الاسلامي الايراني التهديد الأول كما جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٦م.

اعترفت إيران بالدور الرئيسي الذي قدمته لواشنطن في احتلال العراق وأفغانستان، وكانت تهدف الى احداث تقارب يفتح متنفسا على ايران المرهقة بفعل العقوبات الاقتصادية ، يقول نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية محمد على أبطحي في كلمته بختام مؤتمر الخليج وتحديات المستقبل في أبو ظبي يوم ١٥ يناير ٢٠٠٤ م: " لولا إيران لما سقطت كابول وبغداد".

التفاهم وليس الحرب:

تساءل الكاتب الأمريكي جورج فريدمان قائلا" هل تعرفون أهم حدث عالمي في القرن الواحد والعشرين بعد أحداث ١١ سبتمبر ؟ واجاب قائلا: " انه التحالف الأمريكي الايراني".

لكن الذي يحصل على الأرض عمليا ليس التحالف كما عبر عنه فريدمان، انه التعاطي المنطلق من المصالح بالنسبة لأمريكا، والاستغلال المنطلق من مخاوف اختلال التوازنات بالنسبة لإيران.

لا تعتبر أمريكا ايران عدوا استراتيجيا، لكن ليس الى حد امتلاك القنبلة النووية، وما يمنعها من توجيه أية ضربة عسكرية هو أنها ترى أن التفاهمات تحقق لها مصلحة اكبر. فقبل الربيع العربي كانت واشنطن ترى أن التفاهم مع طهران له ميزات استعرضها الكاتب الأمريكي (ستيفن كينزر) في كتابه (العودة الى الصفر.. مستقبل تركيا ومستقبل ايران) وهي كالتالي:

١- ضمان السلام الطويل في العراق.

٢- بسط الاستقرار في أفغانستان.

٣- استقرار ايران يجعلها لا تهدد اسرائيل.

٤- ايران تستطيع كبح جماح حماس والجهاد وحزب الله والحركات الجهادية وهذا يساعد على الاستقرار في المنطقة.

٥- التفاهم مع ايران يحسن العلاقات مع العالم الاسلامي.

٦- لإيران وأمريكا عدو مشترك هي القاعدة.

٧- تقليل فرص اندفاع ايران للتقارب مع روسيا وادخالها المنطقة .

٨- تمتلك ايران ٧٪ من احتياطي العالم من النفط و١٦٪ من احتياطي الغاز، واذا لم يستثمر أمريكيا ستستثمره الصين وروسيا.

٩- التقارب الايراني الأمريكي سيعطي فرصة للشركات الأمريكية بالاستثمار في تحديث البنية النفطية الايرانية المهترئة.

١٠- التقارب سيقلل من الخطر النووي الايراني.

هذه الميزات لم تعد موجودة حاليا بعد التغييرات التي تشهدها المنطقة، فالربيع العربي جاء بالإسلام السياسي بالذات الاخوان المسلمين على رأس الحكم، وهو ما لا يرضي واشنطن وحلفائها الخليجيين، في حين حاولت ايران استيعاب تلك الثورات من خلال اعتبارها امتدادا للثورة الايرانية الاسلامية، الا أن النار وصلت أطراف ثوبها وبدأت تحرق مصالحها في اليمن وسوريا، وربما في العراق.

" الذي يحصل على الأرض عمليا ليس التحالف، إ نه التعاطي المنطلق من المصالح بالنسبة لأمريكا، والاستغلال المنطلق من مخاوف اختلال التوازنات بالنسبة لإيران "

الربيع المرهق:

على عكس توقعات مهندس السياسة الخارجية الأمريكية (كيسنجر) عندما دق ناقوس الخطر عام ١٩٧٩م، من أن "الثورة الايرانية بشكلها الاسلامي قد تؤدي الى تداعيات في المنطقة"، فالربيع العربي اثبت أن التيارات الاسلامية متعددة وأن التيار الاسلامي الشيعي في ايران وامتداداته في لبنان وسوريا والعراق واليمن ليس لديه القوة الشعبية التي ستسنده أمام طوفان الاسلام الاخواني، وأن الاسلام السلفي التقليدي في السعودية لم يعد مرغوبا لدى الشارع العربي، كما أنه شكل حالة عبء للغرب بالذات في قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، ولذا بدأت حركات سلفية وجهادية واندماج هذه الجماعات في العمل السياسي يحقق الإستقرار بالتحرر والدخول في معترك العمل السياسي بالقرب من الاخوان.

لقد أعادت ثورات الربيع العربي صياغة المصالح الدولية بشكل مختلف فتارة جمعت المتناقضات وتارة فرقت المتوافقات.

كما أعادت ثورات الربيع العربي صياغة موازين القوة في المنطقة لصالح شعوبها الطامحة في التغيير والديمقراطية والحرية والتعايش السلمي واحترام حقوق الانسان وسيادة أراضيها واستقرار المنطقة والعالم.

ولأن الاخوان وصلوا السلطة ففي الظاهر والواضح أن المصالح الأمريكية ستتقاطع مع المصالح الايرانية والخليجية في عرقلة حكم الاخوان بدعم حالات الشغب الداخلية ضد الديمقراطية، لكن الأمريكيين قد لا يجازفون بمحاولات جديدة لها تجارب فاشلة سابقا، فهم لم ينسوا حالة العداء في أوساط الشعب الايراني التي خلفها اشتراك الاستخبارات الأمريكية في اسقاط نظام (مصدق) القومي القادم عبر الديمقراطية.

كما أنه ليس من مصلحة دول الخليج التصادم مع الإخوان الآن، فمن المهم أن يتذكروا ان مخاوفهم من وصول التيار الاسلامي الى السلطة في العراق جعلهم يندمون كثيرا، فقد سلمت العراق للخصم التاريخي إيران، وربما أن أقرب وأقصر الطرق لخلق تعاون وتكامل بين الدول الخليجية والاخوان هو القبول بمتنفس ديمقراطي يؤدي بالتدريج إلى تحول سياسي ينقلها من ممالك وراثية بحكم أسري إلى ممالك دستورية بحكم شعبي.

ان ثورات الربيع العربي كشفت سوأة الأنظمة بالذات التي تدعي أنها اسلامية، فـ(إيران) التي تشجع الثورات باعتبارها امتدادا للثورة الاسلامية وقفت ضد ارادة التغيير الشعبي في سوريا، وتتقدم الثورة المضادة بالتعاون مع الحوثيين في اليمن.

وبعكس سياستها المصلحية خلال الثمانينات والتسعينات، وبعكس سياسة الولايات المتحدة المرنة مع الربيع العربي، فإن إيران تصلبت تجاه الثورات الجديدة، وظهر عليها العقم الطائفي والغباء السياسي، الى درجة أن

" ضغطت ايران على حلفائها في اليمن لتضييع فرصة الاندماج في الحياة السياسية، وأجبرتهم على تنفيذ برامج مضادة للثورة من خلال التوسع المسلح ومعارضة الرئيس المنتخب وعرقلة الحوار الوطني وتمويل وتسليح ودعم تيارات العنف والانفصال "

.....

التوقعات تشير الى أن قضية سوريا قد تفقد ايران كل مصالحها في المنطقة.

لقد ادركت طهران ذلك، فبدأت بمراجعة أحزمتها الأمنية وأذرعها في العالم، والتي انحسرت من أمريكا الجنوبية والقارة الافريقية، في حين لا زالت تحافظ على بعض الأذرع في القرن الافريقي واليمن والبحرين وهي تحركها كلما ضاقت الحلقة عليها في سوريا.

لقد احتاطت ايران لنفسها في حال سقوط الخط الدفاعي الثاني لها(سوريا) ، فضغطت على حلفائها في العراق للاستعجال بأن يكونوا البديل المناسب وهو ما دفع برئيس الوزراء المالكي للقيام بخطوات سريعة لتعميق طائفية الدولة داخليا وتغيير الوجهة من امريكا الى روسيا دوليا من خلال صفقات السلاح التي عرقلها البرلمان فيما بعد.

ضغطت ايران على حلفائها في اليمن لتضييع فرصة الاندماج في الحياة السياسية منطلقين من الدعم الشعبي الذي توفر لهم حين تركوا السلاح وانخرطوا في ساحات التغيير، بل أجبرتهم على تنفيذ برامج مضادة للثورة من خلال التوسع المسلح في المحافظات ومعارضة الرئيس المنتخب الجديد وعرقلة الحوار الوطني وتمويل وتسليح ودعم تيارات العنف وتيارات الانفصال.

وكل هذه الخطوات لم تحسب ايران لها حسابا دقيقا فكما كانت ثورات الربيع مفاجئة حتى للاستخبارات الأمريكية فإن انهيار ايران ومنظومتها قد يكون متوقعا اذا ما استمرت بهذه الآلية، أو على الأقل سقوط المحافظين وعودة التيار الاصلاحي في حال حصول انتخابات ديمقراطية شفافة.

لقد أفقد الربيع العربي ايران الكثير من المصالح ليس أقله فقدانها استراتيجية السيطرة على المنطقة العربية والاسلامية فلم يعد بوسع ايران أن تصبح القوة الاقليمية الأهم خلال الفترة القادمة، ومما فقدته ايران على ارض الواقع جراء مناهضتها للربيع العربي مؤخرا الكثير أيضا ومنه:

١- إيران عمليا فقدت سوريا وهي أهم بلد في ما يسمى (الهلال الشيعي) وتربط بينها وبين العراق ولبنان ، سواء آلت الأحداث في سوريا الى عنف طائفي أو الى رحيل الأسد .

٢- ضاعت الهيبة العسكرية والاقتصادية والسياسية لإيران وحزب الله أمام دول المنطقة بعد هزائم متتالية لحليفها بشار الأسد المدعوم من قبل الماكينة الايرانية ماليا اعلاميا وسياسيا وعسكريا، والمدعوم على الأرض بميليشيات شيعية عراقية ويمنية ولبنانية.

٣- ساءت العلاقات الايرانية بحركتي حماس والجهاد بسبب الوضع في سوريا وبالتالي فقدت ذراعها في فلسطين.

٤- ساءت علاقتها بالإخوان المسلمين في مصر واليمن بعد تسريبات أنها تمول المعارضة المسلحة وبالتالي فقدت تحالفا اسلاميا كان قد يعيد لها الوضع الاقتصادي والسياسي المنوط بها كدولة محورية.

٥- فقدت مصالح اقتصادية وسياسية ودبلوماسية بسبب اصرارها على نشر الفكر الشيعي بقوة السلاح كما هو الحال في اليمن ولبنان، واستمرار مسلسل الانتقام من السنة والعرب كما هو الحال في العراق.

٦- قد تفقد آخر شريان اقتصادي اذا ما دخلت في مواجهات مع تركيا خاصة وأن تصدير الغاز الايراني يمر عبر أنقرة.

٧- فقدت الدعم الاعلامي والسياسي والمالي الذي تقدمه قطر لها ولحلفائها في ما يسمى (دول الممانعة).

٨- أدائها زاد من الكراهية لها بالذات في أوساط العرب السنة، وعمقت تصرفاتها الطائفية التي ترى واشنطن بأنها السبيل الوحيد لبقاء دول المنطقة هشة وضعيفة وقابلة للتقويض والاختراق.

٩- خسارة ايران للمعركة في سوريا ستؤثر عليها داخليا وقد يشجع ذلك التمرد على نظامها، وسيؤثر في علاقاتها الخارجية مع محيطها وبقية العالم، باعتبار أن كل دولة تريد الحفاظ على مصالحها مع دول الربيع العربي يجب أن تكون بعيدة عن ايران التي شوهت صورتها لدى الاسلاميين الجدد.

١٠- زادت خلافاتها مع المجتمع الدولي ودخلت في حالة عداء مع دول أوربية وأمريكية مثل فرنسا وكندا وغالبية الدول العربية والاسلامية بسبب تدخلاتها لسيادة تلك الدول من جهة ، وغطرستها باستعراض القوة والتهديد بالحرب والفوضى من جهة أخرى.

١١- سيفرض الوضع المتأزم والمحتقن ضد ايران حالة جديدة تجعل ايران تنكمش الى وضع قد يتعدى الجوار العراقي والدخول في مساومات الحفاظ على الداخل الإيراني .

١٢- قد يشجع الوضع الجديد على التنافس الدولي في غزو ايران، مالم تشجع دول الربيع العربي ودول أخرى التغيير الديمقراطي من الداخل الايراني.

١٣- من أهم ما فقدته ايران بعد الربيع العربي هو الغاء منظمة (مجاهدي خلق) المعارضة لها من قوائم الارهاب الدولية.

١٤- فقدت إيران الدعم غير المباشر من الدول الكبرى بغض الطرف عن تحركاتها وتوسعاتها الفكرية والعسكرية في المنطقة.

١٥- فقدت إيران مصالح اقتصادية كبرى في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا بعد دخول تركيا منافسا سياسيا وعسكريا لها.

آية الله الحوثي:

في منتصف الثمانينات رسمت إيران استراتيجية احتواء الجماعات الشيعية وتصفير العداء بينها، وعقدت مؤتمرا في طهران، نجم عنه ميثاق بين المشاركين فيه يتبلور في توحيد فرق الشيعة سياسيا، مع احتفاظ كل فرقة بعقيدتها متجاوزين الخلافات التأريخية.

حقق هذا المؤتمر تقاربا بين الفرق الشيعية والزيدية في اليمن، وبين تلك الفرق وفرق أخرى مثل الإسماعيلية والنصيرية والعلوية، وللدعم الميداني تم استقطاب تيارات قومية ويساريةعبر شعار (الموت لأمريكا والموت لإسرائيل).

ففي الشمال كانت اليمن حتى عام ١٩٦٢م دولة زيدية، وحكمها الأئمة على مدى ألف عام ولذا فإن المشروع الايراني يريد الاستفادة من التاريخ الزيدي لتوطيد قدمها.

أما بالنسبة للجنوب فقد وطدت إيران علاقاتها مع اليسار الحاكم في الثمانينات مستفيدة من حالة العداء للمعسكر الغربي ونظام صدام حسين البعثي وراغبة في فتح نافذة لتصدير ثورتها إلى الخليج.

وحسب تقارير اعلامية فإن الخارجية الايرانية رأت في الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠م عاملا معرقلا لمشروعها لأن انضمام الجنوب السني الى الشمال المختلط قد يجعل من أنصارها في اليمن أقلية، وكون أن الدولة المبنية على نظام ديمقراطي لا تشجع الحركات المذهبية والطائفية.

إن حرص ايران على توسيع استقطاباتها في اليمن ينبع من رؤيتها بأهمية موقع اليمن الاستراتيجي اقليميا ودوليا، وأن هلالها من ايران الى لبنان مرورا بالعراق وسوريا يمكن أن يكون دائرة مغلقة تحاصر منطقة الخليج النفطية.

ولأن النظام السياسي اليمني في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح شهد ضعفا كبيرا بالذات في العقد الأخير على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع انشغاله في توطيد حكم العائلة والتمهيد للتوريث ، فقد سعت ايران الى استغلال المشهد واستفادت من قضايا حقوقية ووطنية سرعان ما تحولت إلى قضايا طائفية ومناطقية وأيدلوجية هددت أمن وسلامة الوحدة الوطنية، فتوجهت طهران بدعم أو استغلال الحالات الجديدة التي ظهرت جراء ذلك مثل التمرد الحوثي في الشمال وتنظيم القاعدة في المناطق الوسطى والحركات الانفصالية في الجنوب.

باب المندب:

يشعر كل من يراقب الوضع في اليمن بأن هناك تنافسا محموما في خليج عدن بين واشنطن وحلفائها الخليجيين والأوربيين من جهة وايران وحلفائها الروس والصينيين من جهة أخرى، الى جانب دول تشكل أهمية في المنطقة مثل تركيا.

وللسيطرة على خليج عدن ومضيق باب المندب ترى إيران ضرورة تكرار سياستها في ١٩٩٤م

.....

" من المهم أن يتذكر الخليجيون أن خوفهم من الإخوان قدم السلطة في العراق لخصمهم إيران "

.....

التي دعمت عبر حلفائها في اليمن خيار الانفصال.

وتحاول طهران من خلال ايهام الجنوبيين بدعم مطالبهم أن لا تظهر هدفها الرئيسي وهو تثبيت قدمها في عدن وباب المندب الذي لا تقل أهميته أهمية مضيق هرمز في الخليج.

وتستغل إيران حركة الحوثيين المتمردة في الشمال للقيام بالمهام اللوجستية المطلوبة للسيطرة في الشمال والجنوب، كما أنها ومن خلال التحالف مع تيار الرئيس السابق علي سالم البيض تمكنت في ايجاد جماعات مسلحة ومدربة في المحافظات الجنوبية.

الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك في اليمن سابقا على مستويات متباينة ، حكمتها المصلحة المؤقتة وليست الاستراتيجية ، فواشنطن رأت في مكافحة إرهاب تنظيم القاعدة أولوية أمنية لها من جهة، ونافذة للتحكم في أهم معابر النفط في العالم من جهة أخرى، في حين لا ترى في الحوثيين الذين يرفعون شعار (الموت لأمريكا) أدنى خطورة على أمنها كون العنف الشيعي لم يتوجه البتة للمصالح الأمريكية.

ومن خلال قراءة سريعة لوثائق ويكليكس فإن الأمريكيين كانوا قبل الربيع العربي يرون أن من حق إيران أن يكون لها تطلعات استراتيجية في اليمن، وأن السلاح يحصلون عليه بسبب فساد قيادات الجيش اليمني، وأن الفكر الزيدي في اليمن غير الفكر الامامي في إيران، وكل ذلك دعا الباحث اليمني محمد الغباري وقتها إلى القول " إما أن إيران لاتعمل وفق ماهو مفترض، أو أنها لا تقدر على ذلك! أوأن علاقاتها بالحوثيين تتبع أساليب غاية في التمويه حتى على الأمريكيين بكل وسائلهم"، وحسب الغباري فإن " الراجح أن الأمريكان موافقون على دور إيراني في اليمن ضمن استراتيجية تشجيع الطائفية والمذهبية".

لكن بعد ذهاب صالح من الحكم حصلت أحداث مختلفة دفعت في الظاهر بواشنطن

إلى تبني استراتيجية جديدة ضد الحوثيين، فاستغلال الحوثيين لسخط المسلمين من فيلم الاساءة للرسول الكريم وإثارةكراهية المجتمع اليمني المحافظ ضد واشنطن أدى إلى اقتحام السفارة الامريكية يوم الخميس ١٣ سبتمبر٢٠١٢م .

وحتى لو استمر الأمريكيون بنفي تدخل إيران في اليمن ونفي وجود أدلة على دعم طهران للحوثيين، فإنها تحافظ نظريا على استراتيجيتها في المنطقة التي تنبع من نظرية كيسنجر لتوازن القوى، وتتلخص تلك النظرية في ثلاث نقاط:

١- الفوضى أسوأ من الظلم.

٢- ليست المشكلة في السيطرة على الشر لكن الأهم وضع حد للحق.

٣- المهمة الأساسية لرجل الدولة هو تفادي الثورات.

وإذا ما طبقت هذه الاستراتيجية بعد الربيع العربي فإن الولايات المتحدة حاليا هي رهينة بين مخاوف من جدية تهديدات إيران بإحداث حالة فوضى في المنطقة من جهة وبين حدود الديمقراطية التي أسماها(الحق) والتي أوصلت الاسلاميين إلى السلطة من جهة ثانية، وبين تفادي ثورات الشعوب من جهة ثالثة.

ولذا فإن واشنطن بعد الربيع العربي لا تبالغ نظريا في خصومة الاسلاميين وإيران وبقايا الأنظمة الشمولية، ولا تدعم بشكل مباشر الثورات أو الثورات المضادة، لكنها تترك فرصة وتدعم بشكل غير مباشر من يريد اسقاط الاسلاميين وأنظمتهم في الشرق الأوسط.

ففي اليمن وقفت واشنطن إلى جانب السعودية في دعم المبادرة الخليجية، ولكنها لم ترغم صالح على الرحيل، ولم تقف في وجه الانتقال الديمقراطي للسلطة أو تعرقله،إلا أنها ستدرس كيفية إيجاد حالة توازن مع الاسلاميين بالذات التجمع اليمني للاصلاح إما بدعم قوى أخرى أيدلوجية (الحوثيين – السلفيين) أو مدنية(أحزاب – منظمات مجتمع مدني).

رغم أن الأمريكيين لا يجاهرون بحالة العداء مع الحوثيين إلا أن الطائرات الأمريكية بدون طيار نفذت عمليتين في سنحان مسقط راس رئيس النظام السابق وصعدة المسيطر عليها من قبل الحوثيين، قبل أن تتسرب تقارير دولية تشير الى وجود اختراق غير مباشر للقاعدة من قبل الحوثيين وأن أعضاء القاعدة يسرحون ويمرحون في صعدة.

وكل ذلك يدلل على أن الربيع العربي أربك الحسابات الأمريكية مثلما أربك الحسابات الايرانية، لكن ليس أمام الغرب بالذات أمريكا وأوربا إلا تغيير أولوياتهم وتحويلها من الأمن للحفاظ على المصالح، إلى أولويات دعم الحقوق والديمقراطيات التي أثبتت التجربة التركية أنها الأقدر على تحقيق مصالح أكبر لهم بخسائر أقل، بعكس ما حصل مع إيران في العراق وأفغانستان، والتي انفردت طهران بقطف ثمارها.

الربيع اليمني:

وفي إطار التسابق الدولي على اليمن لم تغفل إيران عن أهداف استراتيجية لها في اليمن، فمن خلال التحركات العسكرية للحوثيين والتي تمحورت في ست حروب مع نظام صالح، هدفت طهران إلى فرض أمر واقع في اليمن يؤدي استراتيجيا إلى إقامة دويلة جنوب المملكة العربية السعودية وشمال اليمن تمتد بين محافظتي الجوف ومأرب النفطية شرقا وميناء ميدي على البحر الأحمر غربا.

أما تكتيكيا وبعد سقوط نظام صالح تحت وطأة ثورة شعبية في ٢٠١١م، فإن إيران تريدهم القوة الأولى في المناطق الشمالية وإرغام القوى السياسية للقبول بنظام المحاصصة الذي سيحقق حتما الهدف الاستراتيجي في قيام كيان مستقل، وهذا كان يمكن أن يتحقق لو أن اليمن دخلت في اقتتال يؤدي الى انهاء أو إضعاف كل القوى العسكرية والسياسية المتصارعة في الميدان .

المبادرة الخليجية التي بموجبها اتفق الرئيس السابق صالح والمعارضة على نقل السلطة سلميا الى عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق، شكلت الاختبار العملي الأول لكشف الأهداف الخفية للحوثيين ، فيما شكلت قرارات الرئيس هادي القاضية بهيكلة المؤسسة العسكرية الاختبار الثاني.

بعد المبادرة الخليجية ترك الحوثيون ساحات الاحتجاجات سلميا، وعادوا الى فرض قوتهم في عمليات التوسع العسكري، ولذا فإنه من الناحية الاستراتيجية خسر الحوثيون مصداقية وعدالة قضيتهم أمام الشعب اليمني، في حين حققت ايران انجازات بدعم الحوثيين المسلحين وليس الحوثيين السياسيين، وقدمت أداء أربك الخليجيين والأمريكيين وعرقل مسار الثورة السورية.

أما مخاوف ايران من فقدان سوريا، تجعلها تواصل ضغطها على حلفائها الحوثيين في اليمن بعدم ترك فرصة لاستقرار البلد، وهو ما يتوقع أن تستمر فيه من خلال حثهم على عرقلة الحوار الوطني الذي اذا شارك الحوثيون فيه، وجب عليهم التخلي عن السلاح والدخول في العمل السياسي، وهي نتيجة لا تطمح إليها إيران مقابل ارباك المجتمع الدولي بتحريك أطرافها في المنطقة كلما رأت حليفها بشار الاسد ونظامه يتهاوى.

كما أن الحوثيين بطبيعتهم لا يحقق لهم الخيار السياسي الذي يكون مؤتمر الحوار الوطني بوابته، كما تحقق لهم عملياتهم العسكرية من توسع وانتشار.

وتبقى هناك ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الحوثيين بعد الحوار الوطني ، السيناريو الاول: هو ان تشارك الجماعة في الحوار الوطني وهذا سيشجعها على الانخراط في العمل السياسي المستقبلي وان كان هذا صعب عليها تكتيكيا لكنه سيخدمها استراتيجيا.

السيناريو الثاني: تحاول جماعة الحوثي ان تعبر عن رفضها بعرقلة الحوار الوطني باليات وفعاليات سلمية وهذا الامر يفقدها محليا من بعض الشعبية كون غالبية اليمنيين يريدون استقرارا ، كما أن هذا الخيار غير مجدي لوضع إيران التفاوضي مع المجتمع الدولي بشأن سوريا والبرنامج النووي.

ولذا فإن الحوثيين اذا سلكوا وفق السيناريو الثاني سيكون ذلك بشكل مؤقت، حتى يتسنى لهم الحصول على فرصة العودة للعمل المسلح حالما يحصل خلط للأوراق من خلال مشاهد عنف متوقعة كعنف طائفي عبر تيارات سلفية أو شيعية رافضة للحوار الوطني، أو من خلال جماعات قبلية بدأت بشن حملات على منشئات النفط والكهرباء في مأرب، أو من خلال تيار مناطقي عبر بعض فصائل الحراك الجنوبي المسلح.

السيناريو الثالث:تفجير الوضع عسكريا من خلال التوسع في العاصمة وبعض المحافظات الشمالية، ودعم وتمويل عمليات ضد الدولة والخصوم السياسيين للحوثيين، بالتحالف غير المباشر مع جماعات العنف الأخرى (الجهادية –الانفصالية – عصابات فقدت مصالحها بعد سقوط نظام صالح)، وهذا الأمر سيضعها في مواجهة مباشرة وعسكرية مع النظام الجديد برئاسة عبد ربه منصور هادي الرئيس المدعوم شعبيا واقليميا ودوليا، وهو ما قد يدخل جماعة الحوثي في القوائم السوداء ضمن الجماعات الارهابية لدى المنظومة الدولية.

إذن تتجه إيران إلى خسارة الربيع العربي بالذات اليمني، مالم تعيد بناء استراتيجية تتخلى فيها عن حلفائها التقليديين، الذين لم يتمكنوا خلال الفترة الماضية من بناء قوالب هرمية تنظيمية تخطط استراتيجيا، إنما بنوا قوالب برؤوس متعددة وبجسد ضعيف، وينخر تلك التكوينات الفساد المالي بدرجة رئيسية ، والفساد السياسي الذي أظهر إيران دولة عدوة لكل شيء، حتى بدت طهران بعد الربيع العربي ليست تلك الدولة الكبيرة والغنية والقوية بل ليست سوى (إيران المرهقة).

" إن ثورات الربيع العربي كشفت سوأة الأنظمة بالذات التي تدعي أنها اسلامية، فـ(إيران) التي تشجع الثورات باعتبارها امتدادا للثورة الإسلامية وقفت ضد إرادة التغيير الشعبي في سوريا، وتتقدم الثورة المضادة بالتعاون مع الحوثيين في اليمن "

ما بعد الربيع العربي

وضـــاح خنفر *

" الربيع العربي أوصل الحركات الإسلامية على عجل إلى صدارة القيادة من دون فترة انتقالية ولا مراجعة للمنهج والخطاب، ووجدت هذه الحركات نفسها تمارس الحكم بدون تجربة عريقة "

ثمة حالة من الانتقال والمتغيرات الاستراتيجية المتلاحقة في المجالين المشرقي وعلى صعيد الساحة الدولية، تجعل من استشراف المستقبل أمراً محفوفاً بالمخاطر. ولكننا سنحاول فيما يلي رصد أبرز التيارات الاستراتيجية المتوقعة لعام ٢٠١٣، اعتماداً على التفاعلات الجارية بالفعل، أو المتغيرات التي تشكلت في العامين الماضيين، ويتوقع أن تتعمق أكثر في العام الجديد.

سوريـــا:

من المتوقع أن يتصدر الوضع في سوريا مقدمة التيارات الاستراتيجية في المشرق العربي – الإسلامي، وأن ينهار نظام بشار الأسد خلال هذا العام. وبانهيار النظام ستنتقل البلاد إلى المرحلة الثانية من مسار التغيير، وهي مرحلة لا تقل صعوبة عن العامين الماضيين من الثورة؛ إذ ستحاول القوى المعادية للثورة أن تخلط الأوراق وتشيع الفوضى وفقا لشعار: إما أن تكون سوريا لنا أو لا تكون لأحد؛ بينما ستحاول القوى التي تساند الثورة وتلك المترددة في دعمها أن تكيف مسار الانتقال بالشكل الذي يتفق مع توجهاتها ومصالحها. مثلاً، ستدفع الولايات المتحدة والقوى الغربية وبعض القوى العربية باتجاه قيام نظام سوري "معتدل"، أي بعيد عن التيار الإسلامي وقريب من الغرب وغير معاد لإسرائيل.

أما تركيا ومصر وقطر ودول عربية أخرى فمن المتوقع أن تدفع باتجاه انتقال سياسي سوري على غرار التجربتين التونسية والمصرية.

وعلى صعيد الوضع السياسي السوري فمن المتوقع أن يشهد ٢٠١٣ تشكلات وتكتلات سياسية تنتظم فيها قوى الثورة المختلفة، استعدادا لخوض غمار مرحلة التحول، وستتعدد مرجعيات هذه القوى سياسيا وأيدلوجيا، وسيمثل بعضها مصالح إقليمية ودولية في سوريا، وعلى الأغلب فإن تيارا وطنيا بمرجعية إسلامية عامة، سيصبح التيار الأكثر حظاً في الساحة السياسية. وسيكون على القوى المختلفة أن تُبقي مرجعية الانتقال السياسي سورية صرفة، وألا يُرتهن قرارها لأطراف أجنبية، وأن تسعى إلى تقصير فترة الانتقال السياسي بشكل يحتوي الاستقطابات الداخلية الحادة، ولا يعطي فرصة طويلة للأطراف الخارجية لتعطيل المسار الانتقالي وتعقيده.

العـــراق:

من المتوقع أن يزداد التوتر في العراق طرديا مع قرب انهيار النظام السوري، وستجد حكومة المالكي نفسها محصورة بين تيارين: الأول، إيراني، ويدفع باتجاه تعزيز السيطرة على العراق، سواء لأن أهمية العراق لإيران ستزداد بعد خسارة سوريا، أو لأن العراق هو في حد ذاته بالغ الأهمية لإيران من النواحي الاستراتيجية والديموغرافية والاقتصادية. وتحتاج إيران وقتها أن تعزز نفوذها بإحكام، وهو ما سيدفع المالكي باتجاه خيارات استبدادية إقصائية، تستهدف القيادات السنية والكردية وحتى بعض القيادات الشيعية المنافسة له.

أما التيار الثاني، الذي سيشجعه سقوط النظام السوري، فسيكون باتجاه تصعيد المطالب السنية والكردية من أجل تحقيق توازن طائفي وتوزيع للسلطة أكثر إنصافا. وتصب أهمية الحراك الشعبي العراق الذي انطلق منذ نهاية ديسمبر/ كانون أول، في هذا الاتجاه. وسيتوقف مصير هذا الحراك على عدة عوامل، أهمها: النجاح في تعزيز صورته الوطنية؛ الموقف الكردي، سيما موقف البارزاني؛ إدراك القيادات السياسية الشيعية للعبء الذي بات يمثله المالكي على وضع الشيعة في العراق؛ ورد فعل المالكي نفسه.

إن إي تصعيد عسكري – أمني من قبل المالكي، سيدفع الأوضاع باتجاه انفجار العنف. وسيكون المالكي قد ارتكب خطأ استراتيجياً بالغاً في حال دفع الأوضاع نحو العنف؛ إذ سرعان ما سيتحول العراق إلى ساحة صراع اقليمي، لن تقف تركيا ودول عربية أخرى فيه موقف المتفرج. وإن كان النظام السوري قد سقط، فستميل موازين القوى ضد إيران. مهما كان الأمر، فمن وجهة نظر الأتراك والعرب، لا يمكن أن يبقى العراق تحت الهيمنة الاستراتيجية الإيرانية المتمثلة في حكومة المالكي.

ومن هنا، فمن المتوقع أن يكون الصراع في العراق محلياً، ولكن بأبعاد إقليمية، وهذا ما يدفع للاعتقاد بأن الشأن العراقي سيتصدر المرتبة الثانية بعد الشأن السوري لعام ٢٠١٣.

وقد شهدت الأسابيع الأخيرة من ٢٠١٢، بالفعل، تصعيداً بين حكومة المالكي وبين قيادة الأقليم الكردي حول ملفات متعددة، مثل الأمن والنفط وحدود صلاحيات الإقليم. ومن الواضح أن هناك أزمة ثقة كبيرة في المالكي، لدى الأكراد والسنة على السواء. ومن المتوقع أن يلتقي الغضب السني العربي مع التخوف الكردي ليشكل جبهة مشتركة ضد حكومة المالكي، وعندها ستتجه الأحداث في واحد من مسارين: سياسي أو عسكري. قد ينتهي الخيار السياسي إلى اتفاق بتشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية، تهيء الأجواء لانتخابات حرة ونزيهة. أما الخيار الثاني، فهو خيار المواجهة والتصعيد.

إيـــران:

من المتوقع أن يكون هذا العام ساخنا بالنسبة لإيران، التي أصبح عليها مواجهة عدد من الاستحقاقات؛ فخسارتها للنظام السوري، واضطراب سيطرة المالكي على العراق، والأزمة الاقتصادية المتعاظمة نتيجة للعقوبات، والأهم من ذلك كله الملف النووي واحتمالات المواجهة مع إسرائيل والغرب، ستضع جميعها إيران أمام خيارات إقليمية ودولية حاسمة.

الخيار الأسلم الذي يمكن لإيران أن تفكر فيه ينحو باتجاه تقبل المستجدات التي يفرزها الربيع العربي والتعامل معها إيجابيا من خلال تفاهم إيراني – تركي – عربي، يحفظ مصالح الأمم الثلاث ويوقف التعبئة الطائفية المتصاعدة؛ ومن ثم يتعامل مع إسرائيل والغرب بطريقة تبعد شبح الحرب. إن ما يغري بهجوم عسكري على إيران هو شعور القوى الغربية بأن إيران متورطة إقليميا، وأنها معزولة عن محيطها، وسيكون من الصعب أن تُستهدف إيران لو أن الدول الرئيسية في المنطقة توصلت إلى لتفاهمات استراتيجية مشتركة.

من جهة أخرى، فإن خيار الصفقة الأمريكية – الإيرانية ممكن نظريا، ولكنه صعب عمليا. إن خسرت إيرانُ سوريا وحوصر نفوذها في العراق، واشتد الحصار الاقتصادي عليها، وبقيت حالة التوتر قائمة بينها وبين محيطها العربي والتركي، فستكون أمام خيارين فيما يتعلق بنزاعها مع الغرب: أحدهما، المضي في برنامج التخصيب، مما يضعها في مواجهة محتومة مع إسرائيل وأمريكا؛ والخيار الآخر، أن تسلك سبيل الحوار المباشر مع إدارة أوباما من أجل صفقة سياسية.

يدرك القادة الإيرانيون أن إدارة أوباما ليست متحمسة لضربة عسكرية ضد إيران، ويسرها أن تجد مخرجا غير عسكري. وسيسعى وزير الخارجية الأمريكي الجديد للبحث عن تفاهم مع إيران يحقق فيه إنجازا سياسيا كبيرا؛ وقد تتعزز احتمالية هذا التفاهم بعد الانتخابات الإيرانية القادمة، خصوصا إذا وصل علي لاريجاني إلى سدة الرئاسة، إذ يعتقد جون كيري أن لاريجاني جدير بالتواصل معه.

غير أن المفاوضات الأمريكية – الإيرانية، إن بدأت، ستكون عسيرة، لأنها

* أردني من أصل فلسطيني والمدير العامالسابق لقناةالجزيرةبين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١، صنفته مجلة فاستكومباني الشخصية الأكثر إبداعا في إدارة الأعمال (٢٠١١) و"أكثر الأشخاص قوة وتأثيراً في العالم" وفقاً لمجلة فوربس (٢٠٠٩).

ستصطدم بخلاف جوهري، يتعلق بأبعاد الصفقة المطلوبة. تريد أمريكا صفقة محدودة، تقتصر على الملف النووي، بينما تريدها إيران واسعه تشمل بالإضافة للملف النووي قضايا أخرى تتعلق بضمان أمن النظام الإيراني وشرعيته الدولية واعتراف أمريكا بمصالح إيران الإقليمية في العراق والخليج. إن قبلت واشنطن بهكذا أفق للمباحثات، فعندها يمكن لإيران التوصل إلى "صفقة كبرى"، تستحق أن تقدم من أجلها تنازلات نووية. ولكن هذه الصفقة تبدو بعيدة المنال في ضوء توازنات القوى الإقليمية والدولية الحالية.

تصاعد حدة التنافس الإيراني – التركي: شهد عام ٢٠١٢ تصاعدا في حدة الخطاب السياسي بين تركيا وإيران، وهو توجه من المتوقع أن يتعمق في ٢٠١٣، لعاملين رئيسين: الأول، إقليمي تغذيه الأحداث في سوريا والعراق؛ فلكل من إيران وتركيا مصالح استراتيجية متباينة في الدولتين الجارتين. بالنسبة لإيران، ستكون خسارة نظام بشار الأسد فادحة، وستسعى طهران إلى تعويضها من خلال تعزيز قبضتها على العراق، وإنهاك سوريا ما بعد الثورة حتى لا تصبح قادرة على بناء دولة مستقرة متحالفة مع جوارها التركي وعمقها العربي. والسبب الثاني، دولي، إذ من المتوقع أن يشهد ٢٠١٣ مزيدا من التراجع في الدور الأمريكي في المنطقة العربية على صعيد النفوذ الاستراتيجي، لاعتبارات اقتصادية وأخرى استراتيجية؛ فالولايات المتحدة ستبدأ في التركيز على احتواء الصين، وستوجه كثيرا من امكاناتها الاستراتيجية باتجاه المحيط الهادي، لا سيما مع تصاعد حدة التوتر بين الصين واليابان حول الجزر المتنازع عليها.

تراجع اهتمام القوى الغربية بالشرق الأوسط سيحدث فراغا استراتيجيا، وعندها ستجد الدول الإقليمية الفاعلة مساحة أوسع للتحرك في المنطقة من أجل ملء الفراغ الاستراتيجي، وسترى فيه إيران فرصة لتعزيز نفوذها الإقليمي، بينما تستمر (حتى الآن على الأقل) ضمن المحور الروسي – الصيني، وهو ما سيزيد من استفزاز تركيا التي تراودها مخاوف عميقة حيال تصاعد النفوذ الروسي لأسباب عديدة، منها ما هو تاريخي ومنها ما يرتبط بتنافس روسي – تركي حول النفوذ في القوقاز وخطوط نقل الطاقة الى أوروبا.

هذا، بالإضافة إلى أن القوى الغربية ستستمر في دعم دور اقليمي تركي لتعويض انسحابها الجزئي من المنطقة، ومن أجل مواجهة المحور الروسي – الصيني ومحاصرة امتداداته الإقليمية.

صحيح أن الروابط بين هاتين الجارتين، إيران وتركيا، عميقة الجذور، سكانيا واجتماعيا واقتصاديا، وأن خيار المواجهة المباشرة بين الدولتين سيكون باهظا ومستبعدا، ولكن التنافس بينهما سيدفع إلى صراع بالوكالة، يستخدم فيه الطرفان وسائل تتراوح بين دعم مالي وسياسي للقوى المتفقة مع توجهاتها واستخدام مجموعات معادية لشن هجمات عنيفة على الطرف الآخر. وهنا، ق يتعزز دور أطراف مثل حزب العمال الكردستاني في حرب الوكالة المتوقعة، وسيكثف الحزب بدعم إيراني عملياته ضد تركيا، ما لم تنجح تركيا في جهودها الحالية لفتح ملف حل المسألة الكردية. من جهة أخرى، سترد تركيا بدعم مجموعات مناوئة للنظام الإيراني. وستضع مثل هذه المواجهة غير المباشرة الدولتين في مناخ تدافع تصاعدي؛ ولكن من المستبعد أن يصل إلى صدام عسكري مباشر. ويمكن بالطبع تدارك هذا التدهور إن قبلت إيران بالتعامل مع المصالح العربية والتركية بمنطق الشراكة الحقيقة، لا التمدد الاستراتيجي على حساب الجيران.

مصـــر:

من المتوقع أن تستمر حالة الانتقال في مصر وما يصاحبها من توتر سياسي واضطراب اقتصادي لعدة شهور أخرى؛ ولكن ذلك لن يؤدي إلى تغيرات جوهرية في التركيبة السياسية. سيحافظ الإسلاميون، على الأرجح، على حضورهم القوي في الانتخابات التشريعية القادمة، وهو ما سيدفع المعارضة للاستمرار في نشاطها الهجومي سياسيا وإعلاميا، بينما سيحاول الإسلاميون طرح صيغ توافقية لتخفيف حدة الاستقطاب السياسي الحالي. وعلى الأغلب، فإن المعارضة ستمضي في رفضها لمثل هذه الصيغ، لأنها تشعر بأن مهاجمة الإسلاميين والرئاسة سياسيا سيكون أجدى من الدخول معهما في صفقات، لا سيما مع تفاقم الأزمة المالية التي تستخدمها المعارضة للتهجم على الحكومة واستقطاب تعاطف الطبقات الشعبية المتضررة. ولكن ذلك كله لن يؤدي إلى تغيير الخارطة السياسية المصرية بشكل جذري خلال ٢٠١٣.

الربيع العربـــي:

ستستمر حالة الانتقال في دول الربيع العربي الأخرى (تونس، ليبيا واليمن)، ويستمر معها الصراع السياسي والتنافس الحزبي على أشده. ونظرا لضعف الثقافة الديمقراطية والتجربة السياسية وافتقاد قواعد اللعبة السياسية في مناخ تعددي ديمقراطي، فمن المتوقع أن يتواصل انفجار الأزمات والاضطرابات ، وتستمر التيارات السياسية في محاولة تثبيت وجودها وإقصاء الآخر بكل الوسائل الممكنة.

ولكن هذه مرحلة مؤقتة، إذ سرعان ما ستدرك الأطراف المختلفة حقيقة أحجامها السياسية، ويكتشف الجميع أن أصل العمل السياسي الديمقراطي هو في التعامل مع الآخر، وما يتبعه من لجم الهوى السياسي المعظِّم للذات الحزبية أو الأيدلوجيةوالمُشَيطِن للآخر.

إن استمرار حالة الإحتراب السياسي ستضر بالواقع الاقتصادي والتنموي، مما يزيد الأعباء الاقتصادية على الجماهير، وهو ما سيثير أجواء شعبية ضاغطة على الأحزاب والقوى السياسية من أجل الحوار والتوافق.

ومن هذا المنطلق، فقد يشهد ٢٠١٣ انطلاق مبادرات فكرية وسياسية للبحث عن إجماع سياسي، يحافظ على التنافس الحزبي ويؤسس لإجماع وطني على المسائل الكبرى، في الوقت ذاته.

فلسطـــين:

سيتوجه الناخبون الإسرائيليون يوم ٢٢ يناير/ كانون ثاني إلى صناديق الاقتراع، ومن المتوقع أن يفوز رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتينياهو وحلفاؤه من أقصى اليمين بأغلبية تمكنهم من تشكيل الحكومة القادمة، وبالتالي فإن الانتخابات الإسرائيلية ستكرس السياسة اليمينية المتشددة في إسرائيل؛ إلا أن ضغوطا أمريكية وغربية قد تدفع باتجاه استئناف عملية التفاوض، وستكون كسابقاتها مفاوضات شكلية، وفرصة لالتقاط بعض الصور وكسب الوقت.

وعلى الجانب الفلسطيني الداخلي، فإن تفاوضا أكثر جدية قد ينطلق برعاية مصرية بين فتح وحماس لإنفاذ بعض البنود المتعلقة بالمصالحة، ولكن التوصل إلى مصالحة تامة بين الفصيلين الرئيسيين أمر متعذر، لأن أصل الخلاف سياسي، وهو خلاف عميق، وما لم يتفق الطرفان على رؤية سياسية مشتركة فإن الاختلاف سيكون أقرب من المصالحة. في مقابل مصالحة كاملة، لابد أن يتحرك عباس جدياً وبصورة حثيثة على صعيد إعادة بناء منظمة التحرير. وهذا ما لا يستطيعه عباس في هذه المرحلة، لإن إعادة بناء المنظمة قد تأتي بحماس بقوة إلى اللجنة التنفيذية، وربما حتى إلا رئاسة اللجنة التنفيذية.

وينبغي مراقبة التطورات السياسية في داخل الفصائل الفلسطينية على اختلافها؛ فمسألة خلافة محمود عباس ستكون حاضرة في أوساط فتح والسلطة الفلسطينية، وقد تدفع باتجاه تحالفات تنظيمية وديناميات جديدة.

أما بالنسبة لحماس، فمن المهم مراقبة نتائج اجتماع مجلس الشورى القادم للحركة، وفيما إن كان خالد مشعل سيبقى على رأس قيادة الحركة، أم ستنتقل القيادة لواحد من القياديين: موسى أبو مرزوق أو إسماعيل هنية. وعلى أية حال، ومهما كانت نتيجة الاجتماع، فإن حماس ستشهد حراكا تنظيميا داخليا باتجاه تفعيل هياكلها وتجديد رؤيتها السياسية، وهو ما تمليه اعتبارات المرحلة، لا سيما المتغيرات التي أحدثها ويحدثها الربيع العربي، وما يتبعه من تحالفات ومحاور استراتيجية جديدة.

الإســـلام السياسي:

تمر حركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، حاليا بحالة انتقال عميقة، وسبب ذلك أن معظم التراث السياسي لهذه

" على القوى المختلفة أن تُبقي مرجعية الانتقال السياسي سورية صرفة، وألا يُرتهن قرارها لأطراف أجنبية، وأن تسعى إلى تقصيرفترة الانتقال السياسي بشكل يحتوي الاستقطابات الداخلية الحادة، ولا يعطي فرصة طويلة للأطراف الخارجية لتعطيل المسار الانتقالي وتعقيده "

.....

الحركات تشكل أثناء ممارسة العمل المعارض.

لقد تم استهداف هذه الحركات من قبل الأنظمة الحاكمة عقودا طويلة، وأفرز ذلك روحا تنظيمية تدعو لتنقية الصف وتعزيز الهوية، من أجل المصابرة والثبات في وجه محاولات تجفيف الينابيع واجتثاث العروق؛ غير أن الربيع العربي أوصل الحركات الإسلامية على عجل إلى صدارة القيادة من دون فترة انتقالية ولا مراجعة للمنهج والخطاب، ووجدت هذه الحركات نفسها تمارس الحكم بدون تجربة عريقة.

أوقع هذا التغيير السريع في المواقع الحركات الإسلامية في أخطاء، تفرض بالتالي مراجعة شاملة لمناهجها وخطابها، ولن يكون ذلك يسيرا، فضرورات الانشغال الآني بالتطورات السياسية الملحة سيغلب محاولات التفكر والتأمل والمراجعة. ولذلك، فمن المتوقع أن يفرز الواقع الإسلامي أفرادا ومجموعات تأخذ على عاتقها القيام بهذه المهمة، مما سيثير جدلا أيدلوجيا بين دعاة التجديد ومجموعات أكثر محافظة.

وسيكون دعاة التجديد، على الأرجح، أكثر قبولا، على اعتبار أن الواقع السياسي والاقتصادي لبلدان الربيع العربي يدفع باتجاه الانفتاح والتجديد.

أما المسألة الأخرى الجديرة بالمتابعة فتتعلق بتطور الخطاب السياسي للتيارات السلفية المنخرطة في العمل السياسي، التي لم تتح لها هي الأخرى الفرصة لكسب تجربة سياسية ولا تطوير خطاب مناسب للعمل السياسي، ووجدت – كما الإخوان- نفسها أمام استحقاقات سياسية عاجلة. وربما يدفع التحالف بين الإخوان والسلفيين في الأزمة المصرية الأخيرة في أحد اتجاهين: الأول، وهو الأكثر إيجابية، أن يقترب الخطاب السياسي السلفي من رؤية الإخوان السياسية من حيث الجوهر، بينما يحاول المحافظة على صبغته المحافظة من حيث الشكل. الاتجاه المحتمل الآخر، وهو الأكثر سلبية، أن يصبح الإخوان أسرى لهذا التحالف، من أجل مواجهة ضغوط القوى السياسية غير الإسلامية، ويدفعوا بالتالي لموقف محافظ وكبح تيارات التجديد في صفوفهم.

الفرصـــة الأخيـرة *

عبدالغنـــي الماوري *

''لا يكفي أن ينعقد مؤتمر الحوار الوطني لكي ينجح، لذلك يجب أن تتوافر في الحد الأدنى مجموعة من المتطلبات والشروط التي تساهم في إنجاح مهمة الحوار التي تتلخص في التصدي لبعض القضايا الشائكة، بل المصيرية، وكذا المساهمة في تقديم رؤية توافقية حول بناء الدولة الجديدة''

لا يوجد مجتمع من المجتمعات ولا دولة من الدول بمنأى عن الحوار، فالدول الديمقراطية المستقرة تقيم حالة حوار دائمة من خلال مؤسساتها الرسمية، ومن خلال قواها المجتمعية بغية تحسين أوضاع مواطنيها، وعدم المساس بحقوقهم وحرياتهم.

أما الدول غير الديمقراطية فإنها في الغالب لا تهتم بإقامة أي حوار مجتمعي، فضلاً عن إقامة حوار سياسي يستوعب الاختلافات ويدفع إلى تطوير النظام السياسي وترسيخ مبادئ المواطنة والمشاركة السياسية والمجتمعية، وهذا الخيار لا ينجح إلا في بنـــاء استقرار زائف سرعـــان ما ينكشف ، ويكون ذلك مدعاةً للتشظي السياسي والمجتمعي.

* نائب مدير عام مركز البحوث بوكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

في اليمن، جرت العديد من الحوارات السياسية منذ تحقيق الوحدة عام ١٩٩٠، وباستثناء الحوار الذي أفضى إلى إنتاج وثيقة "العهد والاتفاق"، فإن بقية الحوارات كانت تراوح حول السلطة بمعناها الضيق [١].

إن موضوع السلطة -والحق يقال- يستحق أن يكون محلاً لحوارات مستمرة في بلد ليس لديه تجربة سياسية حقيقية في الحكم الرشيد وتقاليد ديمقراطية راسخة، لكن ذلك ليس كافياً لإحداث تغير نوعي في علاقة السلطة بالمجتمع.

إن هذا القصور الواضح في الحوارات السابقة، سواء على صعيد المشاركين فيها (سلطة ومعارضة) أو على صعيد الموضوعات والنتائج، يجعل من الحوار الوطني المتوقع انعقاده في القريب العاجل مسألة حيوية للغاية للخروج من الواقع المنقسم والمتردي في آن، وقد يصح أن يقال إن الحوار الوطني هو بمثابة الفرصة الأخيرة لليمنيين لوضع أسس جديدة لدولتهم ومستقبلهم.

لقد أحدثت الثورة زلزالاً كبيراً في حياة اليمنيين، ورفعت من سقف توقعاتهم، وهذا ما يُلقي على المتحاورين مسؤولية تاريخية، خصوصاً الأحزاب والجماعات المعارضة لنظام صالح والتي شاركت في الثورة، لكنها لم تحسن التعامل مع الثورة ومكوناتها المستقلة والشبابية

.....

'' لدينا على الأقل ثلاث قضايا جوهرية بينها ترابط وثيق هي التي ستحدد مصير هذا البلد: القضية الجنوبية، قضية صعدة، شكل الدولة بما يترتب عليه شكل النظام السياسي ''

.....

وطموحاتهم في التغيير، إذ باتت الأطراف السياسية أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الدولة القوية والمستقرة والديمقراطية، أو الفوضى والاحتراب الداخلي.

تحديات في وجه الحوار الوطني

بالرغم من الزخم والدعم الهائلين لعملية الحوار محلياً ودولياً إلا أن الحوار الوطني في اليمن كأي عملية سياسية يواجه العديد من التحديات التي قد تطيح به، أو تعطل مسيرته، ونرى أن هناك خمسة تحديات رئيسية هي:

تضارب المرجعيات

أول التحديات التي ستواجه الحوار الوطني يتعلق بمدى التوصل لحالة واسعة من التوافق حول الحوار ذاته ووظيفته، إذ سيكون من الصعب المضي في عملية الحوار وسط شكوك معتبرة.

١) على سبيل المثال، جرت حوارات واتفاقات كثيرة حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بمعزل عن أمور أساسية مهمة تتعلق مثلاً بقانون الانتخاب، فضلاً عن إصلاح النظام السياسي برمته.

إن وجود حالة من الارتياح لدى قطاعات كبيرة من الشعب تجاه الحوار، فضلاً عن توفّر دعم إقليمي ودولي كبير يُشكلان أرضية جيدة لإقامة حوار ناجح، لكن غياب إطار مرجعي واضح للحوار قد يُعرّض العملية برمتها للانهيار، وأعني بالإطار المرجعي السياقات والتصورات الحاكمة للمتحاورين. فهناك من سيُعلي مرجعية الثورة، وهناك من سيعلي مرجعية الاتفاق السياسي (المبادرة الخليجية)، وهناك من سيُعلي من مرجعيات أخرى كالاستقلال مثلاً في حالة المطالبين بالانفصال. وهذا التضارب في المرجعيات قد لا يكون مشكلة في حد ذاته، فالحوار –أصلاً– يتم بين مُختلفين، ولكن المشكلة تبدأ عندما يريد كل طرف أن يجعل من "مرجعيته" الأساس الحاكم للمناقشات.

وعلى سبيل المثال: اشترطت اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية السلمية للمشاركة في الحوار تحقيق ٢٠ مطلباً قالت إنها "مطالب الثورة"، وبالرغم من أن بعض هذه المطالب هي مطالب ثورية وشرعية في آن إلا أن بعضها لا علاقة له بالثورة، والمطالبة بتحقيقها يعبر عن قصور في النظر لمؤسسات الدولة، ويحتاج بعضها لكي يتحقق عدة سنوات [٢]. صحيح أن

"إصرار أي طرف على مواقف بعينها إزاء القضية الجنوبية قد يؤدي إلى تفجير الحوار من الداخل، مما يزيد من حدة الصراع في الجنوب"

"قبل البدء في مجريات الحوار وأثنائه، يُمثل اتخاذ الرئيس والحكومة لقرارات قوية في اتجاه تحقيق العدالة وإنصاف المظلومين جراء سياسات سابقة مدخلاً مهماً لإكساب مؤتمر الحوار زخماً إضافياً وشرعية معتبرة"

اللجنة التنظيمية هي في نهاية المطاف إطار شبابي يتبع اللقاء المشترك، وبالتالي لن تمثل شروطها عائقاً أمام إقامة الحوار، خصوصاً في ضوء وجود حالة توافقية خلاف ما يظهر من صراع سياسي محتدم بين المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك وحلفائهم على الدفع بالحوار للأمام، لكن هذا التوافق ليس كافياً لإقامة حوار وطني شامل، لذلك سيظل التحدي الأبرز الذي يواجه الحوار الوطني هو توسيع التوافق حول الحوار ليشمل مختلف التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة والممثلة للجماهير أيضاً.

القضايا المركزية.. مركز الخلاف

إذا كان الحوار في الديمقراطيات المستقرة يتعرض لقضايا حياتية مثل قانون التأمين الصحي أو تداعيات الانضمام إلى تجمع إقليمي أو دولي؛ فلأن هذه الديمقراطيات تمكنت من تجاوز الكثير من المشكلات المتعلقة بقضايا الهوية وشكل الدولة وجوهر السلطة، أما الدول التي لم تحسم مثل هذه القضايا المصيرية فإنها تدخل الحوار وكأنها تدخل مغامرة غير محسوبة العواقب.

كما هو معلوم، لدينا على الأقل ثلاث قضايا جوهرية هي التي ستحدد مصير هذا البلد، وفي حين يرى البعض أن هذه القضايا غير مترابطة فإن كثيرين في الداخل والخارج يجدون أن بينها ترابطاً وثيقاً، وهذه القضايا هي: القضية الجنوبية، قضية صعدة، شكل الدولة بما يستتبع شكل النظام السياسي.

لغم في صالة الحوار

القضية الجنوبية: ليس من قبيل المبالغة القول إن القضية الجنوبية هي القضية المركزية الأولى لليمنيين في الوقت الراهن، وتحتل القضية

٢) للتدليل على هذا الرأي، تحقيق مطلب فرض هيبة الدولة وبسط سلطتها على جميع المحافظات، وتعويض كل المتضررين أثناء الثورة، ومحاكمة القادة العسكريين المتهمين بتسليم المعسكرات للجماعات الإرهابية، قد يحتاج إلى عدة سنوات خصوصاً في ظل فترة انتقالية محكومة بقواعد من التوافق السياسي بين أطراف سياسية مختلفة. ومن ضمن المطالب التي تشي بقصور سياسي المطالبة بعودة أسعار المشتقات النفطية إلى ما كانت عليه قبل الثورة، إذ أن رفع الدعم إجراء اقتصادي يحقق منافع عدة، منها تجفيف أحد منابع الفساد، والحد من تهريب المشتقات النفطية، فضلاً عن أنه إنعاش الخزينة العامة للدولة. علماً أن المشترك كان له دور أساسي في إصدار قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وهو دور يجب أن تشكر عليه حكومة باسندوة بشكل عام. وكذا المطالبة بحلّ جهازي الأمن القومي والسياسي، وإنشاء جهاز أمن وطني موحد يتبع وزارة الداخلية مباشرة. صحيح أنه يجب مراجعة وظيفة هذين الجهازين بما يخدم المصلحة الوطنية، لكن حلّهما وإنشاء جهاز جديد يتبع الداخلية أمر غير معمول به في أي دولة من دول العالم، فجهاز الاستخبارات يتبع الرئيس، ورئيس الوزراء إذا كان النظام برلمانياً.

الجنوبية هذه المكانة نتيجة تأثيرها سلباً أو إيجاباً في استقرار ووحدة المجتمع والدولة على حد سواء. التحدي الذي سيواجه المتحاورين يكمن في التنازل عن المواقف المتطرفة يميناً أو يساراً من أجل الوصول لصيغة مناسبة تحفظ حقوق الجنوبيين وتحفظ الوحدة في آن.

وفي هذا الصدد، كانت مجموعة الأزمات الدولية قد أصدرت في أكتوبر الماضي تقريراً حول هذا الموضوع توصلت فيه إلى تقييمات خاصة بها، فأشارت إلى أن خياري الانفصال واستمرار الحكومة المركزية سيمثلان مخاطر جدية لاندلاع صراع عنيف، وأن الخيارات الأخرى (دولة وحدوية مع إدارة محلية قوية، دولة فيدرالية مع تفضيل تعدد الأقاليم في الوقت الراهن) تستحق قدراً أكبر من النقاشات والمفاوضات المستفيضة من أجل التغلب على مختلف المخاوف[٣].

وبالعودة للتحدي الجنوبي الذي سيواجه المشاركين في الحوار فإن الإصرار على مواقف بعينها من أي طرف سيؤدي إلى تفجير الحوار من الداخل، مما يزيد من حدة الصراع في الجنوب وعليه.

صعدة.. الملهاة المأساة

قضية صعدة: لم يعد من الجائز التعامل مع الوضع في صعدة باعتباره حرباً بين جماعة ودولة، إذ أن تأثيرات الحرب الست وما تلتها من حروب صغيرة إلى يومنا هذا يشير بوضوح

إلى عجز الدولة، وفشل المجتمع في إيقاف هذه الملهاة /المأساة التي أضرت بتماسك بنيان الدولة السياسي والاجتماعي.

تكمن المشكلة في التطرف الشديد في النظر إلى ملف صعدة برمته، ففي حين يعتبر البعض أن جماعة الحوثيين خطر على البلاد ويجب القضاء عليه، فإن آخرين يعتبرونها ضحية من ضحايا الرئيس السابق. وبعيداً عن التمسك بوجهات نظر مسبقة، فإن هذه القضية نتيجة تعقيدات مذهبية ومناطقية وخارجية تبدو في طريقها أو أنها قد أصبحت فعلاً من القضايا المزمنة التي تحتاج عملاً مضنياً وجهوداً متواصلة للوصول إلى حلول جذرية تمنع تكرار ما حصل في صعدة.

إن التحدي الذي سيواجهه المشاركون في الحوار الوطني في هذا الشأن يكمن في تجاوز النظرة المذهبية والمناطقية، والمخاوف الناتجة عن ذلك..

شكل الدولة والنظام السياسي

شكل الدولة والنظام السياسي: الفرقاء المختلفون يبدون ملاحظات حول الدولة الحالية والنظام السياسي القائم، لكن هذه الملاحظات تتوزع على ضفاف كثيرة ومتناقضة، فهناك من ينادي بدولة مركزية، وبنظام سياسي قوي

٣) ترى مجموعة الأزمات الدولية، ومقرها العاصمة البلجيكية بروكسل، أنه في الوقت الراهن ثمة اعتقاد واسع لدى الكثيرين بأن طرح فكرة الفيدرالية المكونة من إقليمين تمثل خطوة نحو الانفصال النهائي، وأن الفيدرالية متعددة الأقاليم يمكن أن تشكل تسوية أكثر عملية واستدامة. لمزيد من المعلومات بشأن الحلول والسيناريوهات الممكنة، انظر: "نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي"، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم ١١٤، ٢٠ أكتوبر ٢٠١١، ص ٢٨- ٣٢.

لمواجهة ما يعتبره انفلاتاً أمنياً واسع النطاق ولفرض هيبة الدولة.

في المقابل، هناك من يتبنى تغيير شكل الدولة بحيث تصبح دولة اتحادية أو حتى تتبني الكونفيدرالية، وهناك من يريد إقامة دولة وفق أسس جديدة تجمع بين المركزية واللامركزية. وتبعاً لذلك، هناك تصورات متناقضة حول النظام السياسي الأمثل المناسب لليمن. أحد التحديات في هذا الشأن يكمن في إمكانية الوصول إلى شكل الدولة وشكل النظام السياسي بما يحقق مصلحة اليمنيين كأمة واحدة، وليس كقبائل وجماعات متناحرة.

شرعية التمثيل

يواجه مؤتمر الحوار الوطني تحدياً هائلاً فيما يتعلق بشرعية التمثيل، وعلى الأرجح فإن أزمة التمثيل ستطال الشخصيات الجنوبية والممثلين عن الحركات الشبابية التي يعود إليها الفضل في إشعال الثورة بصورة أساسية.

على صعيد تمثيل الجنوب، ستظل الشخصيات الجنوبية مهما تمتعت بصفات ومزايا وتاريخ ومكانة اجتماعية محل طعن من قبل تيار "فك الارتباط" الذي يقوده الرئيس السابق علي سالم البيض. ويزيد من توقع ضراوة هذا الاحتجاج الجنوبي الجنوبي أن الحراك في واقع الأمر "حركة شعبية ضعيفة التنظيم، متنوعة ومتغيرة داخلياً، تضم عدداً من التيارات التاريخية، والإقليمية والأيديولوجية، نظراً لتكوّن الحراك من جنوبيين يعارضون نظام صنعاء مقتنعين بأن الوحدة قد فشلت، فإنه يتسع لجملة متنوعة من وجهات النظر، من السعي إلى الفيدرالية مع خيار الانفصال في المستقبل إلى الاستقلال الفوري"[٤].

أما على صعيد الحركات والائتلافات الشبابية، فإن بروز اللجنة التنظيمية التي تتبع المشترك بوصفها الممثل الوحيد للشباب سيؤدي إلى اعتراضات واسعة من قبل تيارات وقطاعات من الشباب التي شاركت في الثورة وترفض هيمنة الأحزاب السياسية على قراراتها.

وهناك مخاوف، وإن بدرجة أقل، من حدوث أزمة في مسألة التمثيل لدى المؤتمر الشعبي العام بين أنصار الرئيس الحالي والرئيس السابق، وفيما يتعلق بتمثيل الأحزاب التي تشكّل المشترك. ويمثّل رفض حزب التنظيم الوحدوي الناصري (أحد أحزاب لقاء المشترك) قرار تشكيل الاتصال للحوار الذي أصدره الرئيس هادي في السادس من مايو ٢٠١٢ وتذكيره بأنه شريك حقيقي في النضال الوطني، وتحذيره من الاستخفاف بالشراكة الوطنية، أحد تجليات معضلة شرعية التمثيل التي على الأرجح ستتصاعد في مراحل الحوار المختلفة.

شروط تعقد الحل

انقسام المؤسسة العسكرية: لا يجادل أحد في أن هناك انقساماً في مؤسسة الجيش، ويعد تعهد الرئيس عبد ربه منصور هادي في خطاب له أثناء حضوره حفل تخريج عدد من الدفعات العسكرية في ٥ مايو٢٠١٢ بإنهاء الانقسام الحاصل داخل الجيش اعترافاً صريحاً بأن الجيش ليس كتلة واحدة على خلاف طبيعته، لكنه دعا الأحزاب السياسية إلى أن "تكون بحجم المسؤولية"، وأن تبدأ في التحضير لمؤتمر الحوار الوطني "من دون تلكؤ"، و"أن تناقش القضايا كافة من دون ضيق من الآخر" [٥].

ويحظى هذا الموقف بدعم دولي واضح، فقد اعتبر جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن أنه اتفِقَ على أن هيكلة الجيش تعتبر مشروعاً طويل المدى سيستمر بشكل متواز إلى جانب التحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني، مضيفاً: "ما نسعى إليه في الوقت الحاضر هو أن تكون جهودنا متوازية من ناحية المضي في هيكلة الجيش والإعداد لعملية الحوار" [٦].

هذا الإصرار على عقد مؤتمر الحوار الوطني في ظل انقسام الجيش يمثل تحدياً كبيراً؛ ليس لأن المسألة تعيد التذكير بسقوط جهود حوار وطني أنتج وثيقة سياسية مهمة هي وثيقة "العهد والاتفاق" عام ١٩٩٤ وحسب، لكن لأن المضي في هذا المسار يقتضي تنازل بعض الأطراف المتوقع مشاركتها في الحوار عن مطلبها القاضي في الحد الأدنى إقالة أقارب الرئيس السابق من وظائفهم في الجيش والأمن قبل الدخول في

٤) المصدر السابق، ص ١٨.

٥) لمزيد من الاطلاع على ما ورد في خطاب الرئيس عبدربه منصور هادي، انظر: موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على الرابط/
http://www.sabanews.net/ar/news267876.htm.
وكذا جريدة "الخليج" الإماراتية على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=44661&y=2012&article=full#ixzz1uJH5sUoh

٦) انظر المقابلة التي أجرتها جريدة "عكاظ" السعودية مع المبعوث الأممي جمال بن عمر ونشرتها في 9 مايو 2012، على الرابط:
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120509/Con20120509501568.htm

الحوار.

تضارب أجندات الخارج

التأثير السلبي للعاملين الإقليمي والدولي: يخطئ من يعتقد أن الحوار الوطني المرتقب عملية محلية لا تتأثر بالخارج. إن دعم الدول الكبرى ومجلس التعاون الخليجي لإقامة الحوار الوطني سيساعد في الدفع بالحوار قدماً ويساهم في إنجاحه، لكن التحدي الذي يواجه المشاركين في الحوار يكمن في إمكانية حدوث صراع جانبي بين بعض اللاعبين الإقليميين / الدوليين ومدى استجابتهم له.

على سبيل المثال، تصاعد حدة المواجهات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، أو بين السعودية وإيران، سيؤدي لتداعيات مباشرة على الحوار الوطني في اليمن، إذ يصعب تصور أن جميع المشاركين لا يرتبطون بأي علاقات أو ولاءات أو مشاعر تجاه تلك الدول.

إن حضور العامل الدولي في المسألة اليمنية أمر حيوي لتجاوز كثير من العقبات، وقد أثبتت التجارب صحة هذا الخيار أو "واقعيته" إن شئنا الدقة، لكن التجارب ذاتها أثبتت أن عدم وجود توافق دولي على مسألة ما قد يتسبب في أن تصبح أكثر تعقيداً. والحال أن هذا يدعو الدول الراعية للحوار الوطني وفي مقدمتها الولايات المتحدة أن تعي هذه الحقيقة، وإلا سنقع فيما وقع فيه الآخرون.

فعلى سبيل المثال، تم تشييع الحوار الوطني اللبناني تحت الأصوات الصاخبة التي كانت تأتي من واشنطن وطهران أو من دمشق والرياض.

متطلبات نجاح الحوار الوطني

لا يكفي أن ينعقد مؤتمر الحوار الوطني لكي ينجح، لذلك يجب أن تتوافر في الحد الأدنى مجموعة من المتطلبات والشروط التي تساهم في إنجاح مهمة الحوار التي تتلخص في التصدي لبعض القضايا الشائكة، بل المصيرية، وكذا المساهمة في تقديم رؤية توافقية حول بناء الدولة الجديدة، ومن ضمن هذه المتطلبات:

- **التهيئة الجيدة والشمولية للحوار:** وتشمل الإعداد الجيد لمؤتمر الحوار الوطني من حيث توفير الأجواء والتواصل مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع لضمان تمثيل عادل يحقق الأهداف المرجوة من الحوار.

" إن حضور العامل الدولي في المسألة اليمنية أمر حيوي لتجاوز كثير من العقبات، وقد أثبتت التجارب صحة هذا الخيار أو "واقعيته" لكن التجارب ذاتها أثبتت أن عدم وجود توافق دولي على مسألة ما قد يتسبب في أن تصبح أكثر تعقيداً "

وهناك مسألة قد تكون شكلية من وجهة نظر البعض لكنها في تقديرنا مهمة وحاسمة، وتتعلق بأهمية بثّ جلسات الحوار على شاشات التليفزيون ووسائل الإعلام الحكومية والحزبية والخاصة (جزئياً أو كلياً)، بغرض منع وقوع الحوار في فخ النخبوية والانعزالية أو التحليق بعيداً عن السياق المجتمعي، وتحويله بعكس ذلك إلى حالة حوارية وطنية عامة وشاملة

" إن الاهتمام بملف شهداء ومصابي الثورة والإفراج عن المعتقلين الذين خاضوا مواجهات عصيبة مع نظام علي عبدالله صالح يسهمان في تخفيف اعتراضات شباب الثورة على مبدأ الحوار ويزيدان من احتمالات مشاركتهم فيه "

يتفاعل معها كل اليمنيين بمختلف اتجاهاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، من المستحسن اقتراح لائحة داخلية من الآن لتنظيم العمل داخل مؤتمر الحوار وعرضها على الأطراف المقترح أن تشارك في مؤتمر الحوار.

وقبل البدء في مجريات الحوار وأثنائه، يُمثل اتخاذ الرئيس والحكومة لقرارات قوية في اتجاه تحقيق العدالة وإنصاف المظلومين جراء سياسات سابقة مدخلاً مهماً لإكساب مؤتمر الحوار زخماً أضافياً وشرعية معتبرة.

فعلى سبيل المثال، إن الاهتمام بملف شهداء ومصابي الثورة والإفراج عن المعتقلين الذين خاضوا مواجهات عصيبة مع نظام علي عبدالله صالح يسهمان في تخفيف اعتراضات شباب الثورة على مبدأ الحوار ويزيدان من احتمالات مشاركتهم فيه.

كما إن تشكيل لجنة قضائية حقوقية تتمتع بصلاحيات كاملة لحل مشكلة نهب الأراضي، على أن يتم التركيز على الجنوب سيبعث برسالة أمل وثقة في العهد الجديد. فالأقوال وحدها لا تكفي. كما أن اتخاذ المزيد من القرارات الجريئة وتطبيقها في الوقت ذاته على طريق توحيد مؤسستي الجيش والأمن سيُمثلان دافعاً للمتحاورين لإنجاز مشروع وطني على أرض صلبة.

- **إبداء حسن النوايا:** على الأطراف المختلفة إبداء حسن نواياها تجاه مؤتمر الحوار الوطني وتجاه بعضها البعض. وفي هذا السياق، يجب أن تعتبر الأطراف المشاركة في الحوار عن احترام بعضها البعض، كما يجب الإعلان عن خطوات تطمينية يقوم بها كل طرف على حدة، فالحوثيون مطالبون بأن يعلنوا عدم امتناعهم عن نزع أسلحتهم في حال توصل المؤتمر إلى حلول جذرية لقضية صعدة، بما يحقق ضمان الحقوق والحريات والمشاركة في الحياة السياسية دون إقصاء. وفي المقابل، ينبغي على المناوئين لجماعة الحوثي الإعلان عن نيتهم احترام حق الجماعة الحوثية في حرية ممارسة شعائرها، وضمان عدم تهميشها ثقافياً وسياسياً في المرحلة المقبلة. وينطبق هذا الأمر على ما يتعلق بكل الأطراف تجاه بعضهم البعض، فالسياسيون في الشمال لا بد أن يطرحوا إمكانية تخليهم عن فكرة الدولة المركزية لصالح صيغة اتحادية أخرى مناسبة، أما الجنوبيون فيجب أن يؤكدوا أن مطالبهم في تغيير شكل الدولة لا يعني أنهم موافقون على الانفصال كإجراء حتمي.

ومن الخطوات التي من الضروري القيام بها في إطار حسن النوايا، وقف الحملات الإعلامية التحريضية أو العدائية فوراً.

- **الإفصاح والمكاشفة:** لكي يكون هناك حالة حوارية ناجحة لا بد أن يُفصح كل طرف عمّا يريد، وعن مخاوفه بكل صراحة.

إن محاولة اتخاذ مواقف غامضة سياسية لا تُجدي نفعاً خصوصاً في مثل هذه الظروف، وتساهم في تلغيم الحوار. لنرى، مثلاً، كيف يتعامل أربعة أطراف مع قضية واحدة وهي القضية الجنوبية:

فالرئيسان علي ناصر محمد وحيدر أبو بكر العطاس يعتقدان أن الحل الأمثل للقضية الجنوبية يتمثل في فيدرالية يمنية من إقليمين لفترة خمس سنوات ثم يجري استفتاء يعقبها استفتاء على الاستقلال[٧]. ومن جهته، يُعرب الشيخ محمد بن ناجي الشائف عضو مجلس النواب والقيادي في المؤتمر الشعبي العام عن استعداده للتحالف مع الحراك إذا اختار الفدرالية، لكنه –كما يقول– لا يظن أن الإخوان في المحافظات الجنوبية يقصدون أن تكون الفيدرالية من إقليمين شمالي وجنوبي[٨]. أما حزب اتحاد الرشاد السلفي فيرى أن حل القضية الجنوبية ينطلق من محاربة الظلم وإعطاء الحقوق لأصحابها مع الحفاظ على

(٧) مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات الدولية مع علي ناصر محمد وحيدر العطاس في العاصمة المصرية، القاهرة، بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١١. انظر: تقرير مجموعة الأزمات الدولية، مصدر سابق، ص١٩. المقابلات التي أُجريت مع كلا الرئيسين في الفترة السابقة تؤكد على هذا الموقف.

(٨) مقابلة أجرتها صحيفة «الجمهورية» مع الشائف، ٢٧ مارس ٢٠١٢.

(٩) انظر المقابلة التي أجرتها صحيفة "الجمهورية" مع الدكتور محمد موسى العامري، ٣٠ أبريل ٢٠١٢.

(١٠) انظر المقابلة التي أجرتها صحيفة "الجمهورية" مع أبو علي عبدالله الحاكم رئيس المجلس التنفيذي للحوثيين، ٢٩ أبريل ٢٠١٢.

الوحدة التي لا يجوز التفريط في مكاسبها[٩]. في حين يرى الحوثيون أن مساحة اليمن لا تحتمل الفيدرالية وتقسيمها إلى أقاليم، مؤكدين أنه في حال تم الإجماع على خيار الفيدرالية فإنهم سيقومون بتوضيح خطورة ذلك، ويتخذون موقفاً مماثل للموقف الذي سبق أن اتخذوه من المبادرة الخليجية[١٠].

وكما هو واضح، تحوي هذه التصريحات على قدر كبير من الصراحة، وهذا يسهم في الدفع بالحوار نحو الأمام. فيجب على المتحاورين التحلي بالصدق في التعبير عن مشاعرهم ومخاوفهم ومطالبهم دون تردد.

- **تحديد القضايا ومداخل الحل:** يتقدم الحوار الوطني كلما تم تحديد القضايا التي سيتم نقاشها، بحيث لا يتم الخروج لنقاشات فرعية لا تتصل بالقضايا المحددة سلفاً، كما أن من شروط ومتطلبات نجاح عملية الحوار ألا يتم الدخول في قضايا غير مُدرجة في أجندة المؤتمر إلا في أضيق الظروف وبموافقة من المتحاورين.

في المرحلة الأولى من الحوار سوف تستولي القضايا الأساسية (القضية الجنوبية-قضية صعدة -شكل الدولة والنظام السياسي) على اهتمامات المتحاورين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية التفتيش عن المداخل المناسبة والممكنة للحلول المقترحة، فمثلاً يمكن أن يصبح مدخل المصالحة الوطنية المبنية على أسس من الإنصاف والمواطنة المتساوية، والمدخل الاقتصادي الذي يكفل حياة كريمة من المداخل التي تساعد على الاقتراب من حلول واقعية لقضية الجنوب. وبالمثل، إن قضية صعدة التي ازدادت تعقيداً واتساعاً منذ اندلاعها منتصف ٢٠٠٤ تحتاج إلى أكثر من مدخل لإنتاج حلول جذرية، وقد يكون من المداخل التي يمكن أن تسهم في هذا المجال مدخل الحريات، فالحوثيون طالما عبروا عن عدم رضاهم عن تحرش السلطة بحرياتهم الدينية والسياسية.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكّل العامل الاقتصادي مدخلاً مناسباً لإعادة صياغة قناعات وأولويات كثير من الأفراد المحبطين الذين فقدوا الأمل في الأرض، فقرروا البحث عنه في السماء.

- **استمرار الرعاية الدولية:** لا شك أن هناك تحفظات لدى البعض على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة والدول الكبرى تجاه رعاية مؤتمر الحوار، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون سبباً لرفض هذه الرعاية. فاليمن تمر بمرحلة تحول ديمقراطي صعبة ومعقدة، وهذا الأمر يتطلب جهداً وطنياً كبيراً للغاية، كما يتطلب دعماً دولياً أيضاً، فالدول التي لم تحظ برعاية دولية أثناء فترات التحول الديمقراطي واجهت صعوبات بالغة، وهذا ما يجب أن نعمل على تجنبه.

وفي هذا السياق يُخشى من اشتراطات الحوثيين على الأطراف السياسية بحجة ما تقوم به أمريكا وبعض الدول الأخرى من انتهاكات متواصلة لسيادة اليمن براً وبحراً وجواً ومن قتل للشعب ودخول الجنود الأمريكيين أكثر من منطقة ومحافظة يمنية، باعتبار ذلك يمثل انتهاكاً لكرامة اليمنيين. وقد تُستغل اشتراطات الحوثيين لتصبح عصا غليظة توقف عجلة الحوار.

خلاصـــــة

تزداد أهمية مؤتمر الحوار الوطني كونه يأتي في ظل أوضاع صعبة وملتبسة، فعدم القدرة على الحسم الثوري زاد من حالة الغموض التي تكتنف المستقبل. لكن هذه الأهمية لا يجب أن

" قد تُستغل اشتراطات الحوثيين لتصبح عصا غليظة توقف عجلة الحوار "

تكون سبباً للاستعجال في إقامة مؤتمر الحوار، إذ من المهم إجراء مروحة مناقشات واسعة واستشارات حول الطريقة المثلى لإقامة حوار ناجح.

ينبغي أن يدرك القائمون على المؤتمر ضرورة نجاح الحوار في مهمته، كما يجب أن تكون لديهم ثقة كبيرة في حصول ذلك، وإلا فمن الأفضل عدم المضي في خيار لا يقف على أرض ثابتة، ومن ثم يمكن تأجيل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني حتى تنضج الظروف وتصبح أكثر ملائمةً.

علاوةً على أن تنوع المرجعيات الحاكمة للمتحاورين بين ما هو سياسي وثوري واستقلالي ومجتمعي يجب أن لا يكون مدعاةً للإحباط، فعلى العكس من ذلك يجب أن تكون المرجعية الأساسية هي المصلحة الوطنية العليا. فعلى المتحاورين أن يسألوا أنفسهم لماذا وصلت اليمن إلى هذا الوضع؟ وما هو المستقبل الذي يجب أن يرسموا ملامحه لشعبهم الذي عانى طويلاً من حكومات مستبدة وفاسدة وأوضاع متقلبة وغير مستقرة؟

جميلٌ أن تدرك الأطراف المشاركة في الحوار مسؤولياتها، فمسألتا الضمير والانتماء الوطني أساسيتان في عبور وطننا إلى شاطئ الأمان. لقد صنعت الثورة أجواء من الأمل والثقة في المستقبل، وهذا ما يجب أن يكون واضحاً في مقررات مؤتمر الحوار، فمن غير الجائز الركون إلى ذات السياسات القديمة التي لم تنتج سوى الفشل.

عن قانون العدالة الانتقالية في اليمن وتجارب تطبيقه في عدد من الدول

الهبوط الآمن

أسامة الشرمي *

" لتحقيق نتائج أفضل لمبادئ العدالة الإنتقالية نحتاج إلى إشاعة ثقافة التسامح والتعايش "

العدالة الانتقالية هي فلسفة ومنظومة من المبادئ الهدف منها معالجة آثار النزاعات أو عهود الحكم القمعية والتي انطوت على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وذلك لمساعدة البلد في الانتقال من مرحلة الدكتاتورية أو النزاعات المسلحة بشكل مباشر وسلمي إلى التنمية والبناء والديمقراطية.

فلا شك أن كل وضع غير ديمقراطي واستبدادي ينتج عنه صور مختلفة من انتهاكات حقوق الإنسان، ولأنه لا يمكن التقدم للأمام وتحقيق أي انتقال ديمقراطي ما لم تتم معالجة ملفات الماضي فيما يتعلق بتلك الانتهاكات، يتم تطبيق العدالة الانتقالية.

والعدالة الانتقالية لا تقوم على الثأر والانتقام، بل الوصول إلى حل وسط بين الحاكم والمحكوم، بين مرتكب الانتهاكات وضحاياه في محاولة لمراجعة ما تم، والخروج الاستراتيجي منه لإعادة بناء وطن للمستقبل يسع الجميع، قوامه احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

وليست العدالة الانتقالية نوعًا خاصًا من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع أو قمع الدولة. ومن خلال محاولة تحقيق المحاسبة وتعويض الضحايا تقدّم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتشجّع الثقة بالعمل المدني وثقافة اللاعنف، وتقوّي سيادة القانون والديمقراطية.

ما هو هدف العدالة الانتقالية؟

تسعي العدالة الانتقالية إلى بلوغ العدالة الشاملة أثناء فترات الانتقال السياسي للمجتمعات والشعوب، مثل الانتقال من الحرب إلى السلم، أو من الشمولية إلي الديمقراطية.

وتهدف العدالة الانتقالية إلى التعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الإنسان بطرق ومناهج واسعة وشاملة تتضمن العدالة الجنائية، وعدالة جبر الضرر، والعدالة الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية، وإصلاح المؤسسات التي كانت أو من الممكن أن تكون أداة للقمع وانتهاك حقوق الإنسان.

وترتكز على اعتقاد مفاده أن السياسة القضائية المسؤولة يجب أن تتوخى هدفاً مزدوجاً وهو المحاسبة على جرائم الماضي، والردع العام لتجنب مثل هذا النوع من الجرائم في المستقبل.

كما لا تغفل الصفة الجماعية لبعض أشكال الانتهاكات مثل عمليات الإبادة الجماعية والمذابح الجماعية والتطهير العرقي، وغيرها.

الأركان السياسية للعدالة الانتقالية

١- حقّ الضحايا أن يروا معاقبة كبار المرتكبين.

٢- معرفة الحقيقة كاملة.

٣- الحصول على تعويضات عادلة تجبر الضرر.

ولأنّ الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان لا تؤثّر على الضحايا المباشرين وحسب، بل على المجتمع ككلّ، فمن واجب الدول أن تضمن الإيفاء بهذه الواجبات وعدم تكرار تلك الانتهاكات، وذلك واجب خاص يفضي إلى النقطة الرابعة، وهي:

* محامي وناشط شبابي

٤-إصلاح المؤسّسات التي كان لها يد في هذه الانتهاكات أو كانت عاجزة عن تفاديها.

حيث أن الانتهاكات الجسيمة التي لم تُعالج ستؤدي إلى انقسامات اجتماعية وستولّد غياب الثقة بين المجموعات وفي مؤسّسات الدولة، فضلاً عن عرقلة الأمن والأهداف الإنمائية أو إبطاء تحقيقهما.

كما أنّه سيطرح تساؤلات بشأن الالتزام بسيادة القانون، وقد يؤول هذا التساهل في نهاية المطاف إلى حلقة مفرغة من العنف في أشكال شتّى، وكما يبدو جليًّا في معظم الدول؛ حيث تُرتكَب انتهاكات لحقوق الإنسان وتأبى مطالب العدالة أن تتلاشى.

الظهور الأول للعدالة الانتقالية

كان الظهور الأول لما نعرفه اليوم بالعدالة الانتقالية في عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عند فتح مكة عندما خاطب أهلها بقوله: (اذهبوا فأنتم الطلقاء) بعد أن فتحها بجيش جرار أراد المسلمون من خلاله إثبات انتصار الحق على الباطل، وحدد حينها رسول الله قائمة بكبار أعداء الإسلام الذين أمر بقتلهم ولو وجدوا معلقين على أستار الكعبة.

وفي العصر الحديث كانت التجربة الأولى للعدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاكمات نورمبرغ والقضاء على النازية، وقد توطد مفهوم العدالة الانتقالية فيما بعد وأخذت الشكل الأكثر نضوجا الذي نريد العمل به اليوم وذلك بفضل: محاكمات حقوق الإنسان في اليونان في أواسط السبعينيات، والمتابعات ضد الحكم العسكري في الأرجنتين، وجهود تقصي الحقائق في أمريكا الجنوبية؛ فقد ساهمت لجان الحقيقة في تشيلي ١٩٩٠ والأرجنتين ١٩٨٣ في ترسيخ معنى العدالة الانتقالية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وما يعتقد أنه ساهم في ترسيخ مفهوم العدالة الانتقالية فتح ملفات وكالة الأمن الداخلي السابق في ألمانيا، وكذلك منع منتهكي حقوق الإنسان السابقين من الوصول إلي مناصب في السلطة من خلال ما عرف بعمليات التطهير في تشيكوسلوفاكيا ١٩٩١.

وكان للجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأتها جنوب أفريقيا عام ١٩٩٥ دور كبير ومهم في دفع مجتمعات أخرى لتبني فكرة العدالة الانتقالية.

وأخيرا، تكللت كل تلك الجهود في مجال العدالة الانتقالية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر قمة التطور في نضال البشرية ضد امتهان كرامة الإنسان وحقوقه.

ومن خلال التجارب السابقة نستخلص العناصر السياسية الشاملة للعدالة الانتقالية:

ليست مختلف العناصر المكوِّنة لسياسة العدالة الانتقالية عبارة عن أجزاء في لائحة عشوائية، إنّما منظومة متكاملة من الإجراءات تتصل الواحدة بالأخرى عمليا ونظريا. وأبرز هذه العناصر الأساسية، هي:

أولاً: الملاحقات القضائية، لاسيّما تلك التي تطال المرتكبين الذين يُعتَبَرون أكثر من يتحمّل المسؤولية. حيث أنه لا تزال المحاكمات مطلباً رئيسياً للضحايا. ومتى تمّت بأساليب تعكس حاجات الضحايا وتوقّعاتهم

" ترتكز العدالة الانتقالية على اعتقاد مفاده أن السياسة القضائية المسؤولة يجب أن تتوخى هدفاً مزدوجاً وهو المحاسبة على جرائم الماضي، والردع العام لتجنب مثل هذا النوع من الجرائم في المستقبل "

أمكنها أن تضطلع بدور حيوي في إعادة كرامتهم وتحقيق العدالة وإنهاء النزعة العنيفة لديهم بالانتقام، وغالباً ما تركّز استراتيجيات الملاحقة الفاعلة الخاصّة بالجرائم الواسعة النطاق على المخططين للجرائم ومنظّميها أكثر منه على ذوي المراكز الأقلّ شأناً أو مسؤولية.

والملاحقة القضائية على الجرائم الدولية قد تُحدِث أثراً أكبر متى تمّت متابعتها محلياً، ضمن المجتمع الذي ارتُكِبَت فيه الجرائم. إلا أنّ المجتمعات الخارجة من نزاع معيّن أو التي تمرّ بمرحلة انتقالية كالتي تمر بها اليمن اليوم قد تفتقر إلى الإرادة السياسية للملاحقة على هذه الجرائم، وقد تعجز الأنظمة القانونية أمام حالة مماثلة وقد تكون التسويات السياسية أو اتفاقات نقل السلطة هي العائق أمام تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. وليس بعيد عنّا ما يسمى بـ"قانون الحصانة" سيء الصيت والناتج عن تسوية سياسة تتمثل في المبادرة الخليجية، والذي يمنع السلطات القضائية من محاكمة المتهم الرئيسي في تلك الجرائم "المخلوع علي عبدالله صالح" والمتورطون معه بارتكاب جرائم بحق الإنسان.

وأحياناً حتّى الأنظمة القانونية المتطوّرة التي تعالج الجرائم العادية بشكل أساسي قد تفتقر إلى القدرة على معالجة هذه الجرائم بفعالية، والقانون اليمني مثال على هذا، لا لكونه قانونا غير متطور، ولكن لأنه عاجز عن معالجة آثار الجرائم المرتكبة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في مرحلة صعبة كالتي تمر بها اليمن في الوقت الراهن، وقد تستوجب هذه المشاكل المساعدة الدولية التي ترتكز على الممارسات الفضلى من أماكن أخرى، مثلاً بتشكيل محاكم "مختلطة" تضم شخصيّات فاعلة، دولية ومحلية، في مجال العدالة.

وقد أُنشئت مثل هذه المحاكم في سيراليون، وكوسوفو، والبوسنة، وتيمور الشرقية، وكمبوديا، وهذا صعب التحقيق إلى حد كبير في اليمن.

ولذلك قد تصل الأمور في هذه الحالة للّجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية حيث تعمل هذه المحكمة على التحقيق مع المسؤولين عن الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضدّ الإنسانية، وتعمل على محاكمتهم في الظروف التي تكون الدول فيها غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك.

ثانياً: جبر الضرر، الذي تعترف الحكومات عبره بالأضرار المتكبَّدة وتتّخذ خطوات لمعالجتها. وغالباً ما تتضمّن هذه المبادرات عناصر مادية كالتعويضات المالية النقدية أو الخدمات الصحيّة أو توفير أدنى وسائل الحياة الكريمة لذوي الضحايا الذين فقدوا عائلهم على سبيل المثال، فضلاً عن نواح رمزية كالاعتذار العلني أو إحياء يوم الذكرى.

وتأخذ الدول على عاتقها واجباً قانونياً بالاعتراف بالانتهاكات الواسعة النطاق أو المنتظمة لحقوق الإنسان وبمعالجتها في الحالات التي كانت الدولة فيها هي المتسبب بتلك الانتهاكات، أو أنها لم تحاول جاهدةً تفاديها.

" ليست العدالة الانتقالية نوعاً خاصّاً من العدالة، إنّما مقاربة لتحقيق العدالة عند الانتقال من النزاع "

.....

وتهدف مبادرات جبر الضرر إلى معالجة الأضرار الناتجة عن تلك الانتهاكات، فتكون على شكل تعويض عن الخسائر وملفات الضحايا من كسب وما لحقهم من خسائر، ما يساعد على تخطّي بعض تبعات الانتهاكات. ويمكن أيضاً أن تكون موجّهة نحو المستقبل بالعمل على إعادة تأهيل الضحايا وتأمين حياة أفضل لهم، وجبر الضرر المعنوي الناتج عن الانتهاكات بحقهم.

إنّ التعويضات التي تنتج عن مشاورات جادة وهادفة مع الضحايا لهي الطريقة الأنجح والأنجع في تحقيق الأهداف السامية للعدالة الانتقالية، كما يمكن المساهمة بتعزيز فعالية هذه التعويضات من خلال ربطها بأشكال أخرى من الاعتراف وضمانات عدم التكرار، بحسب ما توصي به المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن الحق في الإنصاف والجبر لضحايا الانتهاكات.

ثالثاً: إصلاح المؤسسات أو ما يطلق عليه في اليمن (هيكلة الجيش ووحدات الأمن وثورة المؤسسات) ويشمل مؤسسات الدولة القمعية على غرار القوى المسلّحة والشرطة وأجهزة الدولة الاستخباراتية والمحاكم وأي مؤسسة حكومية أو غير حكومية أخرى كانت أو من الممكن أن تكون وسيلة لقمع الحقوق والحريات. وذلك لتفكيك آلية الانتهاكات البنيوية وتفادي تكرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب من خلال الوسائل المناسبة.

وغالباً ما تكون المؤسسات العامة مثل الشرطة والقوات المسلحة والقضاء أدوات للقمع والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، وحين يحدث الانتقال نحو الحكم الديمقراطي يصبح إصلاح هذه المؤسسات أساسياً وضرورياً.

إنّ إصلاح المؤسسات هو العملية التي تتمّ بموجبها إعادة الهيكلة بحيث تصبح مؤسسات وطنية محايدة تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على سيادة القانون.

ويمكن أن يتضمّن إصلاح المؤسسات العديد من التدابير المرتبطة بالعدالة، مثل:

أ- أهلية الموظفين: النظر في خلفية الموظّفين من خلال تولية قيادة تلك المؤسسات لشخصيات وطنية يتم اختيارها بناء على الكفاءة والخبرة والمؤهلات أو الأقدمية، والتخلّص في هذا المجال من المسؤولين الاستغلاليين والانتهازيين الذين تم تعيينهم بناء على المحسوبية والفساد الذي كان قائماً قبل عملية التغيير، أو بمعنى آخر: معاقبتهم.

ب- الإصلاح البنيوي: إعادة الدمج والهيكلة بغية تعزيز النزاهة والشرعية، وإنهاء الانقسامات الموجودة في المؤسسات العسكرية والأمنية

لنزع فتيل أي نزاع قادم، ويأتي الإصلاح المؤسسي لتلك الوحدات من خلال ضمان المحاسبة وبناء نظام مالي خاضع للرقابة الشعبية والتنفيذية، وفي ذات الوقت يعزز الاستقلالية وتأمين التمثيل المتوازن لكل قطاعات المجتمع، كي لا يتم استغلالها في المستقبل من قبل شخص أو حزب أو من العائلة التي تمسك بالسلطة.

ت- الإشراف والمراقبة: إنشاء هيئات الإشراف ذات الظهور العلني ضمن مؤسسات الدولة لضمان المحاسبة أمام الحكومة المدنية.

ث- الإصلاح القانوني والدستوري: إصلاح أو إنشاء أنظمة قانونية جديدة، مثل اعتماد تعديلات دستورية أو معاهدات دولية لحقوق الإنسان لضمان حماية حقوق الإنسان وتشجيعها وإصلاح مخلفات المرحلة الديكتاتورية لإعادة دمج كل فئات المجتمع التي تم تهميشها طيلة الثلاثة العقود الماضية وما سبقها.

ج- نزع السلاح وإعادة الدمج: حلّ الفعاليات المسلّحة مثل المليشيات المسلّحة التي تم إنشاؤها خارج القانون وخارج مؤسسات الدولة ونزع السلاح منها، وتوفير الوسائل المناسبة التي تأخذ بالعدالة، والتي يمكن للمقاتلين السابقين من خلالها إعادة الانضمام إلى المجتمع المدني أو من خلال توزيعهم على الوحدات العسكرية والأمنية.

ح- التربية: إقامة برامج تدريب للمسئولين والموظفين العاملين حول معايير حقوق الإنسان القابلة للتطبيق والقانون الإنساني الدولي.

رابعاً: لجان الحقيقة أو أي وسائل أخرى تضطلع بعملية التحقيق في أنماط الانتهاكات المنتظمة والتبليغ عنها، والتوصية بإجراء تعديلات قانونية أو دستورية وللمساعدة على فهم الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

حيث أنه يحقّ للمجتمعات والأفراد معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان عقب نزاع مسلّح أو ممارسات القمع.

وينص القانون الدولي صراحةً بحقّ الضحايا والناجين في معرفة ظروف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بحقّهم، وهويّة المسؤول عنها.

عمل لجان الحقيقة

تقوم الأنظمة القمعية -للتشريع لوجودها أو عودتها من جديد للحكم- بإعادة كتابة التاريخ وإنكار ارتكاب الانتهاكات، فيسهم البحث عن الحقيقة في وضع سجلّ تاريخي لتلافي هذا النوع من التلاعب، ويمكن لذلك مساعدة الضحايا على طي الصفحة عبر الإطّلاع أكثر على الأحداث التي عانوا منها، مثل مصير الأفراد المفقودين، أو سبب تعرّض بعض الأشخاص للانتهاكات، وتضمن مثل هذه الإجراءات عدم عودة تلك الممارسات وتكوين ثقافة جمعية لدى الشعب بمكافحة نشأة أنظمة قد تكرس عودة تلك الانتهاكات ولو بصور أخرى.

وتتّخذ مبادرات البحث عن الحقيقة أشكالاً عديدة بما في ذلك حرية الحصول على المعلومات، ورفع السريّة عن المحفوظات الرسمية، والتحقيقات في مصير المفقودين، وتأسيس لجان تحقيق غير قضائية (شعبية)، بما في ذلك لجان الحقيقة.

وبحسب المركز الدولي للعدالة الانتقالية فإن "لجان الحقيقة المستقلّة والفاعلة أصبحت -بفضل ارتكازها على الأصول من أميركا اللاتينية- جزءاً أساسياً من جهود العدالة الانتقالية عبر العالم. ومنذ بداية ٢٠١١ تمّ إنشاء حوالي ٤٠ لجنة حقيقة رسميّة للنظر في الانتهاكات السابقة والتبليغ عنها".

وتعتمد لجان الحقيقة عدداً من خطوات التحقيق مثل حماية الأدلّة، وجمع المحفوظات، ومقابلة الضحايا والشخصيات الفاعلة السياسية الرئيسية، والوصول إلى معلومات الدولة ونشرها، وإصدار التقارير والتوصيات.

وفي بعض الأحيان تنجح المبادرات غير الرسمية أو المحلية أو الخاصّة بحالات معيّنة في تحفيز جهود محلية أكثر شمولاً، كما يمهّد البحث عن الحقيقة الطريق لنهج عدالة انتقالية أخرى، مثل فحص الأهلية والملاحقة القضائية والتعويضات.

وللأسف يعتبر البعض فتح ملفات الماضي أمرا لا جدوى منه فكل الأطراف أخطأت، وكلها متمسكة بما قامت به من انتهاكات أو أخطاء، وبالتالي فإن فتح هذا الملف لن يخرج بنا إلى نتيجة سوى المزيد من التعقيد كما يقولون. لكن في الواقع، من الأفضل للحكام والشعب على حد سواء فتح هذه الملفات ومناقشتها وإنهاؤها بشكل مُرض على المستوى الداخلي، سواء عبر عقد لجان حقيقة حقيقية داخلية أو مبادرات مصالحة وطنية أو حتى إجراء محاكمات وتحقيقات داخل الوطن.

الأركان الخمسة للعدالة الانتقالية

إن الأركان الخمسة السياسية للعدالة الانتقالية التي تطرقنا إليها ليست قائمة مغلقة ولكنها الرئيسية فقط، حيث أضافت دول مختلفة تدابير أخرى، فتخليد الذكرى –مثلاً- والجهود العديدة للحفاظ على ذكرى الضحايا من خلال إنشاء متاحف، وإقامة نصب تذكارية وغيرها من المبادرات الرمزية مثل إعادة تسمية الأماكن العامة، باتت جزءاً مهماً من العدالة الانتقالية في معظم أنحاء العالم.

ومن الطبيعي أن تحتاج مبادئ العدالة الانتقالية بغية تحقيق نتائجها بالشكل الأنسب إلى إشاعة ثقافة التسامح والتعايش ودعمها من قبل جميع الفعاليات الرسمية وغير الرسمية كالإعلامية والحقوقية والسياسة والفكرية حتى لا تمتد الأفعال الانتقامية إلى الفاعلين المباشرين للانتهاكات بعد إنزال العقوبة المناسبة ضد كبار المسؤلين عن تلك الجرائم.

مساوئ الماضي قوة للمستقبل

ما الجدوى التي ستعود على أي مجتمع يمر بمرحلة انتقالية أو تحولية في أن يواجه الماضي؟ وما أثر ذلك في إرساء السلام وتعزيز التحول الديمقراطي في المستقبل؟

هناك الكثير من الدوافع التي تحتم ضرورة مواجهة الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بشفافية وعلي هدى من مبادئ العدالة الانتقالية:

النقطة الأولى: منع أعمال الثأر والانتقام

ثانياً: طي صفحة الماضي، بمعنى: الانصراف عن الشكوى من انتهاكات الماضي إلى تعزيز مستقبل الديمقراطية وتقويتها، وذلك باعتبار أن الديمقراطية لا يمكن أن تقوم علي أكاذيب، وأن مواجهة الماضي يمكن أن تؤدي إلي ديمقراطية أكثر قوة، وذلك من خلال إرساء مبدأ المحاسبة، ومكافحة ثقافة الإفلات من العقاب.

ثالثا: الواجب الأخلاقي في مواجهة الحقيقة، بمعنى: الاعتراف بانتهاكات حق الضحايا من جانب الجاني، وتقبل الضحايا للانتهاكات التي وقعت في حقهم، لأن النسيان هنا يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة لدى الضحايا، وبالتالي فإن أسلم الحلول وأقلها ضررا هو فتح جراح الماضي بشفافية من خلال أشكال عديدة من بينها لجان الحقيقة، ومبادرات المصالحة الوطنية.

رابعا وأخيرا: تجنب تكرار نفس الفضائع في المستقبل، بمعنى: أن تكون عملية التذكر ونبش الجراح والمحاسبة عنصر ردع وتخويف لمن تسول له نفسه ارتكاب انتهاكات مماثلة في المستقبل.

آليات إسقاط مبادئ العدالة الانتقالية على الحالة اليمنية:

١- إلغاء العمل بأي قانون أو قرار أو اتفاقيات تنص على منح حصانات أو ضمانات من الملاحقة القضائية لكبار المسؤلين عن الجرائم ضد الإنسانية، واستصدار قانون للعدالة الانتقالية يأخذ بكل المبادئ الدولية والإنسانية.

٢- تحريك الدعاوى القضائية ضد كل من خطط أو دبر لارتكاب انتهاكات واسعة للحقوق والحريات.

٣- إصدار قرار سياسي بتعويض كل من طالتهم جرائم الإنسانية أو الانتهاكات الحقوقية تعويضاً مرضياً يزيل آثار الظلم عنهم، على أن تتحمل الحكومة نفقات علاج الجرحى والتأهيل النفسي للمعتقلين، ورعاية أسر الشهداء بما فيهم ضحايا السنوات الماضية منذ العام ١٩٩٤م، وحتى يتم إنزال قانون العدالة الانتقالية إلى حيز التنفيذ.

٤- إصدار قرار سياسي بتأميم جميع الأراضي والممتلكات العامة والخاصة والتي تم وضع اليد عليها بالقوة من قبل المتنفذين من أركان النظام السابق لمصلحة أبناء المحافظات الواقعة فيها.

٥- إعادة تأهيل المبعدين قسرياً من الوظيفة العامة لأسباب سياسية أو المتعلقة بالرأي أو الانتماء السياسي وإعادة توزيعهم في الوظائف بحسب درجاتهم الوظيفية ورتبهم العسكرية أسوة بزملائهم، وتعويضهم عن فترة الانقطاع وصرف مستحقاتهم على وجه السرعة.

٦- اعتبار يوم الثامن عشر من شهر مارس يوماً وطنياً للحرية، على أن تسمى المدارس والشوارع والحدائق والمستشفيات بأسماء رمزية تخلد ذكرى شهداء الثورة الشبابية الشعبية، ويكرس الاعتراف بتضحياتهم في بناء اليمن الجديد.

٧- إعادة إعمار المدن والأحياء والمباني المنكوبة بفعل أعمال الحرب والقتال في تلك المناطق، وتعويض المتضررين عن المرحلة الماضية.

٨- عزل القيادات العسكرية والأمنية الذين ثبت تورطهم في أعمال قتل المتظاهرين وتقديمهم للقضاء.

٩- إعادة توزيع الوحدات العسكرية على امتداد خارطة العمق الاستراتيجي لليمن براً وبحراً وبما يضمن إخراج المعسكرات من المدن.

١٠- تولية قيادة الوحدات العسكرية لشخصيات وطنية على أساس الكفاءة والخبرة والأقدمية.

١١-إعادة دمج الوحدات العسكرية وإنهاء حالة الانقسام في الجيش والأمن.

١٢-نزع سلاح المليشيات خارج إطار الدولة والقانون واعتماد النضال السلمي والحوار غير المشروط وسيلة لأخذ الحقوق والمطالب.

١٣- تشكيل لجان تقصي الحقائق مكونة من السلطة القضائية ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين.

١٤- إصدار قانون حق الحصول على المعلومات بما يتناسب مع المعايير الدولية، وبما تقتضيه حرية الرأي ويعزز مبدأ الشفافية.

١٥- فتح الملفات السرية الخاصة بالأجهزة القمعية والاحتفاظ بها لدى تقصي الحقائق لنشر محتوياتها وبما يتيح معرفة الحقيقة من قبل ضحايا الانتهاكات.

١٦-منع مرتكبي الانتهاكات من تولي أي وظيفة عامة، والحجر على أرصدتهم المالية في الداخل والخارج.

١٧-تشكيل لجنة تحضيرية للحوار الوطني تضم كل فصائل وشرائح المجتمع اليمني والقوى السياسية، وعلى وجه الخصوص تلك التي لا تعتبر طرفاً في المبادرة الخليجية.

ومن المؤكد أن معالجة آثار المرحلة السابقة محلياً أفضل بكثير من أن يضطرنا أطراف التسوية السياسية في اليمن (المبادرة الخليجية) إلى اللجوء لقوى خارجية أو الاحتماء بالمحكمة الجنائية الدولية ضد كل من ارتكب الانتهاكات بحق المدنيين.

" تهدف العدالة الانتقالية إلى وقف أعمال الثأر والانتقام وطي صفحات الماضي وتجسيد الواجب الأخلاقي في تعرية الحقائق لمنع تكرار الجرائم في المستقبل "

المخلافي: العدالة الإنتقالية إنصاف للضحايا مع إزالة بؤرة التوتر

أولاً أود التأكيد أننا في صدد وضع أسس وآليات ومدونات للحكم الرشيد وهناك تقريبا ٣٠ قانونا سيحتاج الى تعديل وهذه التعديلات ستشمل الاصلاح المؤسسي خاصة فيما يتعلق بالخدمة المدنية والقضاء.

وهناك امور تصب في صالح المصالحة السياسية ولكن هنالك امور لازمة وضرورية للمصالحة السياسية وايضا تنصف جزء من الظلم الذي نزل ببعض اليمنيين، وهذا يتعلق بقانون العدالة الانتقالية وهذا القانون ليس مهمته العفو، لان العفو قد حدث بقانون سابق ولكن مهمته تأكيد لمبادئ العفو، والمهمة الاساسية هي حتما انصاف الضحايا ، ضحايا العنف أو ضحايا الصراع السياسي، ولا يقتصر ذلك على عنف الدولة ضد الاحتجاجات السلمية وانما العنف السياسي والمواجهات السياسية

وزير الشئون القانونية: د. محمد المخلافي

والتي انتهكت حقوق الأنسان منذ تحقيق الدولة الحديثة، ولكن دولتنا في الوضع الحالي لا تستطيع تحمل كل تلك التبعات ونحن في الجمهورية اليمنية سنتحمل تبعات ما حصل من انتهاكات في حقوق الانسان سواء كانت الفردية او الجماعية.

اليوم نقف امام العدل ونعتقد اننا بالعفو وبالعدل سنحقق السلام وبدون هذين الشرطين لن يتحقق السلام ونأمل ان يأتي قانون العدالة الانتقالية لينال رضا جزء هام من المجتمع اذ ان الغاية منه هو منع تكرار الصراعات وانتهاكات حقوق الانسان ، وأيضا ازالة الاسباب التي ادت الى ذلك .

المستقبل هو المبتغى الاساسي والرئيسي وقانون العدالة الانتقالية يعمل من أجل ضمان هذا المستقبل وتحقيقه من خلال ثلاثة عناصر رئيسية:

العنصر الأول: هو عنصر الكشف عن الحقيقة باعتبار ان الحقيقية حق صارف للشعوب التي نالت منها سلطاتها وسببت الضرر والاذى لجزء من أبنائها والكشف عن الحقيقية سيتم من خلال ما التحقيق والاستماع إلى الضحايا وأهاليهم والشهود.

العنصر الثاني: يتمثل بجبر الضرر ويشمل التعويض المادي والمعنوي وهي مسألة اخلاقية يقوم بها مسؤولي الدولة بالاعتذار بدلا عن من تولوا السلطة في اليمن وهذا الاعتذار قد يكون عام لكل المجتمعن وقد يكون خاص ببعض الفئات او الاسر التي طالتها انتهاكات حقوق الانسان وكان الضرر ظاهرا بهؤلاء أكثر من غيرهم.

العنصر الثالث: يكون بحفظ الذاكرة الوطنية وذلك مرتبط بالعنصر الاول والمتمثل بالكشف عن الحقيقة وتسجيل الانتهاكات التي حصلت في البلاد وليكون هذا السجل عبرة للأجيال القادمة فلا يكرروا ما حدث من قبل اباءهم من حماقات .

" مشروع قانون العدالة الإنتقالية في اليمن يهدف إلى إنصاف الضحايا بطريقة تمنع تكرار الصراعات والإنتهاكات وإزالة الأسباب التي أدت إليها "

قضيــة الجنوب

وخيارات الحكم المحلي

د. عمر عبدالعزيز *

" الجوهر الأصيل في منظومة التآخي الوطني والواحدية اليمانية المتعددة في أنساقها هي بيئة العدالة في معناها الواسع ومن هذه الزاوية تكتسب الوحدة قيمتها المعنوية والدلالية والتاريخية عندما تكون قائمة على منطق العصر ومنطق العدالة والمشاركة والمساواة "

قبل الانتقال الى الوضع الراهن وآفاق المستقبل فيما يتعلق بالمسألة الجنوبية، من المهم بعض الاسترجاعات الوامضة للماضي القريب الذي يمتد من فترة الوجود البريطاني في عدن والمحميات الجنوبية ، ثم ما تلا ذلك من تطورات سياسية شكلت بمجملها تمهيداً تأريخيا لوحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م ،ثم توالت استتباعاتها إلى يومنا هذا.

أثناء الوجود البريطاني في عدن وكامل الاتفاقيات التي تمت بين ممثل التاج البريطاني وبقية المناطق التي سميت في الادب السياسي الرسمي الذي اعتمدت حينها بالمحميات الجنوبية، والتي غيرت واقع الأمر بمصفوفة من المشيخات والسلطنات والامارات التي تفاوت حظها في الدواوينية والقوانين والمؤسسات، وكان من أبرز تجلياتها الايجابية مثالاً لا حصراً حالة السلطنة القعيطية في حضرموت الساحل والتي تاقت الى استنساخ نماذج متقدمة في القوانين والإدارة والحاكمية أيضاً..

كما كان لسلطنة الكثيري أفقاً في هذا الباب ، وبالمقابل شهدت لحج وأبين تطورات إيجابية من خلال ممازجة الأعراف الحميدة ببعض أوجه التطوير، وخاصة في الجانب القومي.

عدن كانت المدينة اليمنية الأولى استيعاباً لكامل الروافد والأنساق اليمانية القادمة من الجنوب والشمال معا.. ولم يقف الأمر عند تقدم تخوم اليماني المتنوع ؛بل فتوازي مع حضور إنساني شامل امتد على مدى البحار المحيطة بالمدينة من شرق أفريقيا وحتى الهند .. غير أن عدن في فترة الوجود البريطاني اتسعت لبُعدين هامين:

• يتعلق البعد الأول بالمنظومة الإدارية والقانونية القادمة من عمق التجربة البريطانية العامة.

• ويتعلق البعد الثاني بثقافة الإدماج والاندماج المحكوم بسياسة التعليم، والقوانين المنظمة للإقامة والمواطنة وصولاً إلى التمازج الطبيعي الذي جعل منها مدينة يمنية عربية بامتياز استوعبت في تضاعيف ثقافتها اليمانية كامل الأنساق الإيجابية القادمة من الثقافات الانسانية المختلفة.

في تلك الفترة شهدت عدن توقاً مبكراً لمستقبل ألفي جديد .. وتواشجت هذه الاحلام مع ازدهار المد القومي .. وكانت المطالبة بخروج الاستعمار البريطاني بمثابة جوهر شعبوي أصيل تداخلت فيه الأحلام بالفتوة والتوق لعالم جديد.

لسنا هنا بصدد تقديم تلك الرحلة التي سيتكفل التأريخ بإجلاء غوامضها ، لكن مما لا جدال فيه أن قانون التاريخ أخذ مجراه بطريقة مأساوية وملهاوية .. فبعد خروج بريطانيا (المخطط له سلفاً .. والمحدد بقرار أممي) خسرت الدولة الدولية مرتين:

• مرة لأنها لم تستوعب أن ذلك الخروج كان ضمن آلية شاملة لإغلاق صفحة الاستعمارات في العالم، واستبدالها بصيغ جديدة للتعاون يرعى فيها المستعمرون السابقون مستعمراتهم المستقلة حديثاً ، وكان من نصيب (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) دعماً مالياً ناجزاً ورعاية أساسية في الجوانب الخدماتية التي تطال حياة المواطنين (كالتعليم والعلاج ورعاية الطفولة) ... أيضاً العضوية المستحقة لليمن الجنوبية في (الكمنولث) العالمي المجيَر على المستعمرات البريطانية.

• ومرة أخرى لأننا في ذلك زهدنا كما لو أننا قادرون على السير في درب التنمية والتطوير دون حاجة لدعم خارجي.

ومن محاسن الأقدار أن القيادة الفتية للجبهة القومية تمثلت المفردات الأساسية لمنطق إدارة الدولة وفق مرئيات القانون والنظام ، وأبقت على كامل الموروث الإداري والقانوني والآليات المؤسسية ،ابتداءً من رئاسة الدولة ،مروراً بالحكومة وحتى الأنظمة المالية والإدارية الأكثر شفافية ، ووصولاً إلى الخدمات العامة ، حتى أنني أستطيع القول أن أكبر منجز حضاري لتجربة الجنوب السابق تمثلت في دولة النظام والقانون التي استطاعت احترام المسافة الإجرائية بين السلطة المجردة ، والمؤسسة الناظمة لحياة المجتمع ومن ظواهر تلك الحالة المميزة ما يلي:

• الحفاظ على ميزان العملة الوطنية ، بوصفها الترميز الأكبر لميزان الدولة والمجتمع.

• ترسيخ النظم الإدارية الشفاف المقرونة بالمسئولية الشخصية للموظف.

• تفعيل القانون، حتى المحاكم المدنيةوالعسكرية لم تعرف أي تأجيل يذكر لقضية مرفوعة.

• الالتزام بتطبيق حكم القانون، وشاهدها الأول ذلك الإعدام الشهير لمن تجاوز قانون إلغاء الثأر، واعتبار أن أي جريمة قتل جديدة بذريعة الثأر بمثابة جناية اعتيادية يحاسب عليها القانون.

هذه الأمثلة لا تعني بأي حال من الأحوال غياب السلبيات في البعد الآخر المتعلق بالسياسة التي عانت من عوامل سلبية أبرزها:

•اختلاط المثال الأيديولوجي بالثقافة العصبوية القبلية التي أطلت برؤوس حرابها في التجربة السياسية ، وكانت أحداث يناير لعام ١٩٨٦م ذروة إفرازاتها المدمرة.

• سيادة منطق التبرير والتمرير ، واعتبار أن كل خطوة إلى الأمام تلغي ما سبقها ، وأن من يبادر في الفعل هو المناضل الجسور والبطل المغوار .. ومن الواضح تماماً أن مثل هذا الفكر كان صادراً عن منطق عصبوي لا مستقبل له.

• إطلاق النعوت والألفاظ الاستنسابية ضد الخصم الحقيقي والافتراضي معاً ، وقد أخذت هذه النعوت والألفاظ مجراها في عموم التجربة اليمنية لما بعد وحدة مايو١٩٩٠م ، حيث تبارى المتبارون في استخدام هذه التحريجات الموصولة بعنف سياسي نفسي ،ومصادرة معنوية للآخر المواطن الذي لا يستطيع لَي قائمة بدونه.

هذا باختصار شديد ما ورثناه عن تجربة الجنوب بالمعنى العام ، لكنني سأقف هنا على مشروع الحركة السياسية التي اقترنت بمقدمات الاستقلال للشطر الجنوبي سابقاً ، وما بعد ذلك على النحو التالي:

• الجبهة القومية وجبهة التحرير وحددتا هدف الوحدة كهدف استراتيجي للثورة اليمنية ورفعتا شعار الوحدة اليمنية.

• حال استلام الجبهة القومية للسلطة عملت على اكتساح السلطنات والمشيخات والإمارات في كامل التراب الجنوبي وأعلنت (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) ووضعت صدارة شعارها تحقيق الوحدة اليمنية بوصفه الهدف التالي

* باحث يمني يرأس قسم البحوث والدراسات بدائرة الثقافة والإعلام بالشارقة في الامارات العربية المتحدة

لإنجاز مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والتنمية.

• ثم تحول اسم الجمهورية لاحقاً إلى (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في اختيار وحدوي ذو مغزىً عميق وتم تأكيد وحدة المواطنة اليمنية ، والعمل بمرئيات هذا المفهوم قانونياً.

• الحروب الشطرية المحدودة بين نظامي صنعاء وعدن كانت مرتبطة ضمنياً بوحدة الحركة السياسية اليمنية في الشطرين .. وكان كل فصيل يعتقد أن نموذجه افضل .. وعلى هذه القاعدة (غير المعلنة) تمت وحدة مايو١٩٩٠م.

• قبيل إعلان الوحدة في عدن تداولت النخب السياسية في الجنوب كامل السيناريوهات المحتملة وهي على النحو التالي:

• مزيداً من ترسيخ التعاون والتكامل بين الشطرين تمهيداً لمرحلة لاحقة واستئناسا بالانفراجة الكبيرة التي حدثت بعد حروب المناطق الوسطى في الشمال.

• اعتماد نظام (كونفدرالي) يعني اختصاراً وحدة دولتين مستقلتين، ويصار لاحقاً إلى استفتاء شعبي بعد مرور سنوات محددة ،وإذا كانت الوحدة جاذبة ومقبولة شعبياً يتم الانتقال غلى صيغة أرقى هي الصيغة الفدرالية.

• عتماد نظام فيدرالي (اتحادي) يفتح الباب لمنظومة جديدة أبرزها إلغاء المركزية ، واعتماد آليات الحكم المحلي ، والاتجاه نحو بناء الدولة العصرية المركبة.

من عجائب القدر أن الوحدة الاندماجية لم تكن مطروحة في الذاكرة الشعبية والسياسية ، وكانت مفاجأة للمراقبين، وبدت حينها اندفاعاً عاطفياً نحو مشروع كبير واقتصاراً للمسافات وتخلياً حراً عن الماضي السلبي في الشطرين.

لكن هذه الآمال والأمنيات المخملية سرعان ما كشرت عن أنيابها .. فقد ظهر جلياً منذ البدايات الأولى أن ذاكرتي صنعاء وعدن سيسيران في اتجاهين ، وكان أمل الناصحين أن يكونا على الأقل متوازيين وأن لا يكتفي عند تخوم ثقافة الحرب ، لكن ثقافة الشمول المكرس بالفردنة والشخصنة فرضت مقدمات ومآلات حرب ١٩٩٤م الظالمة ، مما نعرف تفاصيل تفاصيله جميعاً.

ما حدث في عدن يوم ٢٢ مايو لعام ١٩٩٠م كان محاولة للقفز فوق سور كبير مدجج بالمسامير والأشواك .. لقد قرر رمزا القيادة في عدن وصنعاء اختطاف كامل المشاريع الرفيعة ليسجلا مجداً شخصياً ، متناسيين أن دروب الوحدة اليمنية كان سيكون سالكاً وعظيماً لو اعتمدا على مشورة الناصحين الرائين.

لكننا وبالرغم من ذلك نسجل للوحدة اليمنية أنها فتحت سؤال الوحدة على مصراعيه وكشفت عيوب (المركز المقدس) وكشفت أبعاد ما ذهب إليه العقلاء يوم أن قرروا القفز على جدار الحقيقة والسفر صوب المجهول.

اليوم بعد كل هذا نتساءل ما هي الخيارات المتاحة لمعالجة الصيغة الوحدوية لنعود لهدف نبيل تاق إليه اليمانيون جميعا والجنوبيون أيضاً.

ففيما يتعلق بالمبادرة اليمنية الجنوبية هناك محطتان اساسيتان ولابد ان نشخص الحال بطريقة واقعية وبطريقة تؤدي الى ان نستوعب ان ما يحدث في الجنوب هو جزء من الوطن اليمني الكبير، وان ما يمكن ان نسميه بالصدمة الديرية والعنف النفسي والمادي الذي وقع على مواطنينا في الشطر الجنوبي من الوطن سابقا وما نسميه الان بالجنوب هو جزء من معادلة دولية، ولكن هنالك محاسن لتجربة ما قبل الوحدة في الشطر الجنوبي سابقا ومن تلك المحاسن ان النظام الذي تشكل في الجنوب بعد الاستقلال أمسك بالآليات المؤسساتية الدوراتية المتعلقة بالجوانب الادارية والقانونية، وحتى بما يتعلق في المحافظات و الانظمة والقوانين واستيعابها وتطبيق النظام والقانون والمساواة والحفاظ على الحماية الاجتماعية للمواطنين .

قبل الوحدة في الجنوب بتقديري الشخصي ان بريطانيا عندما قررت ان تمنح الاستقلال للجنوب خيل لها ان الجبهة القومية تمثل عمق أساسي في الجيش، وربما ظنت ان الجبهة القومية قادرة على السيطرة الامنية في الجنوب، وهذا ربما نعتبره صحيح، لكن الجيش وان كان جيشا خاضعا للقرار السياسي لكن هنالك مسائل عصبوية داخل الجيش وهذه أدت الى ممارسات عسكرية تصفوية، بمعنى ان العلاقة بين الجيش والمؤسسة انطوت في مصادرة المؤسسة العسكرية في بعدها العصبوي وليس في بعدها المهني أي (القبائل) وهذا أحدث نوع من المفارقة ما بين حلم الحزب الاشتراكي في بناء الحماية الاجتماعية والقانون والنظام، وبين وجود تلك الجينات العصبوية داخل الجيش في الشطر الجنوبي من الوطن.

كان هناك أيضا بعض المنجزات التي يمكن ان تنتمي الى البيئة العامة للسوية الوطنية للشطر الجنوبي ، والحقيقة عندما نستعيد ماضي الشطر الجنوبي علينا ان نعرف ان الجبهة القومية وجبهة التحرير كانتا ترفعان راية واحدة وشعار واحد مركزي وقد درست الجبهة القومية هذا المسألة من خلال ما يسمى الجمهورية (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية و جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ثم وصلت المسألة الى قوانين الاحوال الشخصية وكافة المنظومات القانونية الخاصة بالدولة وكانت الصراعات الشطروية بين الجنوب والشمال قائمة في افق ما على رفع شعار الوحدة.

عندما جاءت مقدمات مايو ومن واقع معرفة شخصية لم يكن هنالك شيء واضح المعالم بما يتعلق بالصيغة الوحدوية على الاطلاق، ولم يكن احد يفكر لا بفدرالية ولا كونفدرالية ولا وحدة اندماجية ، كلما في الامر انه كان هناك بلاغا من اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، واستبق هذا البلاغ زيارة الرئيس علي عبد الله صالح الى عدن وكان محتواه ان نزيد من العلاقات التعاونية والدولية بين الشطرين التي ترسخت في الفترة ما بعد ١٩٨٠ .

وما حصل بتقديري الشخصي انه جانب عاطفي ويقيني واعتقادي الكامل ان من وقعا على الوحدة قد قفزا فوق جدار كبير من الاشواك والسكاكين ووصلا الى صيغة اندماجية ونحن الان لسنا بصدد تقييم هذه الصيغة، ولكن كل ما في الامر انه بعد اعلان وحدة مايو ١٩٩٠ في عدن مباشرة بدأ خطان متوازيان وهذان الخطان المتوازيان ما زالا محملين بكوارث الماضي وما زالا محملين باعتقاد ان كل منهم افضل من الثاني وأدى كل ذلك إلى ما ما حصل في المرحلة الانتقالية ومنها حرب صيف ١٩٩٤ .

واذا اردنا نقيم تجربة الجنوب في الافق السلبي فإن منظومة السيطرة التي كانت قائمة في الجنوب في الامارات و الوجاهات لم تكن في كل ابعادها سيئة، وهذه مشكلة كبيرة وهي ما اسميها مشكلة القطيعة مع الماضي وهي ايضا تكررت في الشطر الشمالي في الوطن بمعنى ان كان لابد ان نعرف ان الماضي يحمل بعض المفردات الايجابية دون ان نلغي الماضي وان التاريخ لا مرد له وهذه كانت واحدة من سلبيات الجبهة القومية.

وبالمقابل من ايجابيات الجبهة القومية هي المؤسسية التي ورثتها من النظام البريطاني وبشكل محدد في عدن تمثلت تمثلا يستوعب الفصل الاجرائي بين الصراعات السياسية المحتدمة داخل الحزب وبين المجتمع حتى انه لم يكن احد يشعر بالانعكاسات السلبية لهذه الصراعات على واقع الحياة على الاطلاق ، كانت الحياة بكل بساطة تمشي وكان ميزان العملة قائم على منطق رياضي جبري ان جاز التعبير والحياة الاجتماعية طبيعية ، وهناك وجود لروحية التكامل ولم يكن احد يسأل انت منين والا هذا منين بمعنى ان ثقافة الالغاء للآخر او الكراهية ثقافة مكروهة وقتها.

بالتالي اعتقد ان الجوهر الاصيل في منظومة التآخي الوطني والواحدية اليمانية المتعددة في انساقها هي بيئة العدالة في معناها الواسع ومن هذه الزاوية تكتسب الوحدة قيمتها المعنوية والدلالية والتاريخية عندما تكون قائمة على منطق العصر ومنطق العدالة والمشاركة والمساواة، وانا اقول اليوم اننا في لحظة تاريخية مهمة جدا.

.....

" يجب أن تتخذ من خلال الحوار وشكل الدولة الافتراضية القائمة وأعتقد أننا بحاجة للأسرع في مبادرات حقيقية لطمئنة الناس واعادة الحقوق ليس في المحافظات الجنوبية فقط، ولكن في كافة اليمن "

"

" المقصد أن تكون هنالك دولة عصرية لا مركزية وأن تسمح أن تكون الذمة المالية والادارية موزعة بكل اقاليم البلاد لأن هيكلية الدولة الحالية هي سبب المشاكل في البلد "

.....

واذا حاولت ان اقترب من رؤيتي الشخصية فيما يتعلق بالشأن الجنوبي والشأن اليمني الكبير اتصور ان هناك إجراءات كبيرة يجب ان تتخذ من خلال الحوار وشكل الدولة الافتراضية القائمة واعتقد اننا بحاجة للأسرع في مبادرات حقيقية لطمئنة الناس واعادة الحقوق ليس في المحافظات الجنوبية فقط، ولكن في كافة اليمن وخاصة المناطق التي عانت شكل من اشكال الانتهاك النفسي والعنف المعنوي من خلال قضايا الأراضي مثلا ن وهذا دور حكومة الوفاق لتثبت ان هنالك حسن نية لمعالجة هذه القضايا.

ولا يكون باستبدال عشرات الاف الموظفين البسطاء بحفنة من اللصوص الاعتياديين الذين بسطوا على اراضي الدولة واخذوا اراضي المواطنين واستولوا على المؤسسات الحكومية في المحافظات الجنوبية ما لم فإن هذه العاصفة الجماهيرية سيكون لها آثار سلبية تماما على كل الرؤى والمخططات المتعلقة في الاصلاح العام في الوطن .

فيما يتعلق بالمفاهيم المتعلقة بالمسميات وانا اتصور ان هذه الصيغة هي صيغة الدولة العصرية المركبة التي لا تشبه واحدة منهم الاخرى، وليس هناك دولة اتحادية في العالم تشبه الاخرى وبالتالي ليس مهم ما هي التسمية، المهم ان يتم الوصول للهدف والمقصد أن تكون هنالك دولة عصرية لا مركزية وان تسمح ان تكون الذمة المالية والادارية موزعة بكل اقاليم البلاد لأن هيكلية الدولة الحالية هي سبب المشاكل في البلد .

واعتقد اننا بحاجة الى الاعتراف بالمشاكل القائمة واتخاذ تدابير لحلها ، فمثلا مشكلة الكهرباء يجب أن نعترف ان نمط ربطها بخط واحد هو نمط متخلف يجب التخلي عنه .

كيف تبلورت القضيــة الجنوبية؟

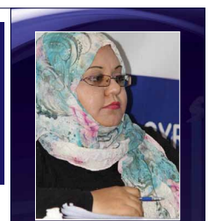

حنان محمد فارع *

"عانى الجنوبيون من آثار حرب عام ٩٤م وبدت تداعياتها واضحة في مظاهر الإقصاء والتهميش والسلب والنهب لأراضي وممتلكات الجنوب"

منذ اللحظة الأولى لتحقيق الوحدة اليمنية كان واضحاً للعيان أنها لم تقم على مبدأ الشراكة الحقيقية والمتكافئة بين الطرفين، فقد كانت قراراً سياسياً انفراديًا لم يستفت عليه أفراد الشعب في الشمال والجنوب ناهيك عن قيام طرف واحد (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) بتقديم كافة التنازلات لإنجاح مشروع الوحدة، ومنها على سبيل المثال: التنازل عن رئاسة الدولة اليمنية الوليدة لحاكم صنعاء وابتكار منصب نائب رئيس مجلس الرئاسة الذي شغله ممثلاً للجنوب علي سالم البيض وهو منصب لم ينص عليه دستور الوحدة وتسبب في غياب اختصاصات نائب الرئيس الدستورية، إضافةً إلى التنازل عن الأرض والعاصمة والعملة.

وحددت مرحلة انتقالية بمدة سنتين وستة أشهر، يتم خلالها تنفيذ اتفاقيات الوحدة ودمج مؤسسات الدولتين بما في ذلك المؤسسة العسكرية والأمنية ماعدا الدمج الشكلي السابق لمؤسسة الرئاسة والبرلمان وقيادة الحكومة، فكان من الملاحظ خلال الفترة الانتقالية السعي الحثيث لنظام صنعاء للتخلص من الشريك الجنوبي بكل السبل المشروعة وغير المشروعة وذلك عبر سلسلة من محاولات الاغتيال والتصفيات الجسدية للقيادات والكوادر الجنوبية تحت مبررات تكفيرية، فكانت حصيلة المرحلة الانتقالية فقط حوالي ١٥٦ شخصية جنوبية محاولة اغتيال ما بين ناجحة وغير ناجحة دون أن يتم القبض على قاتل واحد، ولم يكن واضحاً آنذاك من كان يقف خلف هذه الهجمات إلا أن الأدلة أظهرت لاحقاً أن مرتكبيها كانوا من المقاتلين اليمنيين السابقين في أفغانستان والذين تربط العديد منهم صلات وثيقة بالأجهزة الأمنية الشمالية (بحسب تقرير الشرق الأوسط رقم ١١٤- الصادر في ٢٠ /أكتوبر /٢٠١١م بعنوان نقطة انهيار قضية اليمني الجنوبي).

ازدادت المشاكل وتنامت حدة التوترات السياسية بين القادة الجنوبيين ونظام صنعاء عقب انتهاء المرحلة الانتقالية والبدء في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣م، حيث نزعت نتائج الانتخابات اتفاقية تقاسم السلطة مناصفة بين الجنوب والشمال وأبرزت إلى السطح التحالف الخفي بين نظام صالح وحلفائه الجدد من الإسلاميين، وأسفرت الانتخابات البرلمانية عن (٥٦) مقعداً من ٣٠١ للحزب الاشتراكي اليمني، و(١٢٣) مقعدا للمؤتمر الشعبي و(٦٢) مقعداً لحزب الإصلاح. بالتالي همشت نتائج الانتخابات الحزب الاشتراكي اليمني الشريك الأساسي في الوحدة ووضعت السلطة في أيدي النخب الشمالية.

* باحثة وناشطة شبابية في الحراك الجنوبي .

– تم اختصار الدراسة بما يتلائم مع معايير النشر وللإطلاع على الدراسة كاملة يرجى زيارة موقع أبعاد للدراسات والبحوث على الإنترنت.

حرب ١٩٩٤م

إزاء الرفض المطلق لمشروع دولة الوحدة من قبل حاكم صنعاء برزت أزمة بين شريكي الوحدة. على إثرها انسحب رئيس الجنوب السابق علي سالم البيض إلى عدن رافضاً عودته إلى صنعاء إلا بتطبيق اتفاقيات الوحدة واعتبار الجنوب شريكاً فيها، إلا أن جميع ما كان يتم الاتفاق عليه مع لجان الوساطة ينكث به الطرف الشمالي وآخرها كان التوصل إلى وثيقة (العهد والاتفاق) تحت رعاية عربية ودولية وقع عليها الطرفان في الأردن في فبراير ١٩٩٤م ورأى فيها حاكم صنعاء وأسرته والشريك الجديد (الإصلاح) تهديداً وانقلاباً على مشروعهما القبلي العائلي لحكم اليمن وأرغموا على توقيعها تحت الضغوط العربية، وفي حقيقة الأمر أنهم كانوا يعدون العدة للحسم العسكري، فأعلن حاكم صنعاء الحرب على الجنوب من ميدان السبعين في ٢٧ /ابريل /١٩٩٤م تلاه مباشرةً صدور عدة قرارات جمهورية منها إعلان حالة الطوارئ في ١٩٩٤/٥/٥م وإسقاط صفة الشرعية الدستورية عن الرئيس الجنوبي الأسبق علي سالم البيض ثم حيدر العطاس بقرار من مجلس الرئاسة اتخذه انفرادياً أعضاؤه الثلاثة الشماليون وفي غياب ممثلي الجنوب الاثنين.

بدأت العمليات الحربية بتاريخ ١٩٩٤/٥/٥م وكان الجنوب مسرحها، ورداً على ذلك أعلن علي سالم البيض في ٢١/مايو/١٩٩٤م فك الارتباط بالشمال لتدور حرب دامت (٧٢) يوماً، شارك فيها إلى جانب حاكم صنعاء معظم القبائل الشمالية والمجاهدون القادمون من أفغانستان، وجعل منها حرباً دينية مقدسة ضد أعداء الله الكفرة والملحدين، وصدرت فتوى الديلمي الشهيرة التي تستبيح قتل الجنوبيين من نساء وأطفال وشيوخ.

قاوم جيش جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وخاض حرباً شرسة إلا أن تمزق أوصال الجيش الجنوبي بين الشمال والجنوب وعدم جاهزيته العسكرية واستعداده للحرب جعل الغلبة لقوات صنعاء العسكرية، حيث رفض نظام صنعاء آنذاك كل الوساطات الإقليمية والعربية والدولية والانصياع إلى القرارات الشرعية الدولية المتمثلة بقراري مجلس الأمن رقمي (٩٢٤، ٩٣١) في يونيو/١٩٩٤م والذي دعا الطرفين لحل مشاكلهما بالحوار وليس باستعمال القوة.

انتهت الحرب في ١٩٩٤/٧/٧م بهزيمة الجنوب عسكرياً، وحولت هذه الحرب الوحدة إلى احتلال وأسقطت اتفاقيات الوحدة واستبدلت دستور الوحدة بدستور جديد لعام ١٩٩٤م بعد إدخال ٨٠ مادة تعديل من أصل١٣١ مادة من دستور الوحدة المستفتى عليه.

تداعيات حرب ٩٤م

شعر الجنوبيون بعد الحرب بلوعة الهزيمة وتعرضت عدن للسلب والنهب وقدرت الأمم المتحدة الضرر الذي لحق بعدن بـ٢٠٠ مليون دولار وتركت ما بين ٥ آلاف و٧ آلاف قتيل..

بعد الحرب تشكلت روايتان، الرواية الأولى: ترى أن حرب ١٩٩٤م أغلقت حرب ملف الانفصاليين الجنوبيين وهزمتهم وعززت الوحدة وأن الوحدة حققت الديمقراطية وحرية التعبير وجلبت الاستثمارات.. أما الرواية الثانية: ترى أن حرب عام ١٩٩٤م نهاية للوحدة وبداية الاحتلال الشمالي للجنوب وأن الجنوبيين أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية في أحسن الأحوال وعبيداً للنخب الشمالية.

وقد عانى الجنوبيون من آثار حرب عام ٩٤م وبدت تداعياتها واضحة في مظاهر الإقصاء والتهميش والسلب والنهب لأراضي وممتلكات الجنوب.

ظهور الحراك الجنوبي السلمي

في أواخر عام ٢٠٠٦م، بدأ مجموعة من المتقاعدين المسرحين من أعمالهم عقب حرب ٩٤م بتنظيم احتجاجات واعتصامات للمطالبة برفع رواتبهم أو إعادتهم إلى الخدمة العسكرية، وفي حين أن الدافع إلى الاحتجاجات كانت مظالم محددة، فإن المناخ العام في الجنوب كان ناضجاً من أجل الاحتجاجات، ففي عام ٢٠٠٧م انضم إلى حركة الاحتجاجات مدرسون ومحامون وأكاديميون وشباب عاطلون عن العمل من سائر أنحاء جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبات يعرف لاحقاً بالحراك الجنوبي.

وقد تضمنت المطالبة بحكم واسع الصلاحيات (حكم محلي) وفرض حكم القانون والتوزيع العادل للأراضي وتقاسم للموارد بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية خصوصاً فيما يتعلق بالثروة النفطية، في البداية كان الحراك يستند إلى المطالبة بالحقوق والإصلاح في سياق الوحدة وإزالة آثار حرب ٩٤م، وكانت المظاهرات والمسيرات سلمية بينما رد النظام على هذه الاحتجاجات السلمية بمزيج من القمع المستهدف والاعتقالات غير القانونية والتعذيب والمطاردة والقتل، وبالمقابل كانت الاستجابة للمطالب محدودة وهامشية، ولمنح المزيد من الحكم الذاتي تم انتخاب محافظين عام ٢٠٠٨م إلا أن اختيارهم كان عبر المجالس المحلية الذي يسيطر عليها الحزب الحاكم.

كرد على قمع الحكومة وعدم قدرتها على معالجة المظالم، بدأ الحراك برفع سقف مطالبه بالدعوة علنا لاستقلال الجنوب أواخر عام ٢٠٠٨م واتسعت دائرة الحراك الجنوبي وتسارعت وتيرته وانتقاله السريع من طور إلى طور وامتداد زخم الثورة الجنوبية إلى كافة أنحاء الجنوب.

عدالة القضية الجنوبية

بغض النظر عن مدى صوابية القضية الجنوبية وما بني على تلك الحجة من حلول ومواقف وأطروحات فإنها بلا شك إحدى أهم انعكاسات عدم الاهتمام الإقليمي والدولي بالقضية والثورة الجنوبية ومن نتائج اللامبالاة الدولية إقدام نظام صنعاء على استخدام كل وسائل البطش والقتل والتنكيل بالناشطين الجنوبيين وفعاليات الحراك الجنوبي وإغلاق ومحاصرة المدن الجنوبية وضربها بمختلف

> **" كرد على قمع الحكومة وعدم قدرتها على معالجة المظالم، بدأ الحراك برفع سقف مطالبه بالدعوة علنا لاستقلال الجنوب أواخر عام ٢٠٠٨م واتسعت دائرة الحراك الجنوبي وتسارعت وتيرته وانتقاله السريع من طور إلى طور "**

الأسلحة وإثارة الفوضى والقلاقل الأمنية في الجنوب وإلصاق كل ذلك بالحراك الجنوبي وربطه بتنظيم القاعدة، بل إن النظام وبعض أطراف معارضته استغلوا الصمت الدولي إزاء القضية الجنوبية طيلة السنوات الماضية لخلط الأوراق في الجنوب وخلق حالة من التشويش لدى الجنوبيين حيث يعيد إنتاج نزاعات وقضايا بهدف إرباك وخلخلة الثورة الجنوبية وإفشالها وإعطاء صورة مشوهة وغير واضحة ولعل الأمثلة البارزة على ذلك هي إثارة قضية (القاعدة) في الجنوب وقضية انفصال حضرموت عن الجنوب ورغم أن هذه المحاولات الهادفة إلى إجهاض الحراك الجنوبي لم تنجح في تحقيق أهدافها كلياً، إنما نجحت جزئياً في فرض قدر من التشويش والضبابية حول حقيقة واقع الجنوب وثورته وقضيته وقد ساعدها في الترويج لذلك بعض أتباعها من الجنوبيين وتأجيج حالة الانقسام والتشرذم التي تعانيها قيادات الحراك الجنوبي على المستوى الشعبي.

المراجـــــع

- د. محمد علي أبو بكر السقاف، دراسة عن (القضية الجنوبية).
- د. محمد حسين حلبوب، دراسة حول (ماهية القضية الجنوبية).
- وثائق الحراك السلمي الجنوبي، حصر الممتلكات العامة في العاصمة عدن.
- مقتطفات من تقرير الاهتمام الدولي بقضية جنوب اليمن ..بين الواقع والمطلوب.
- مقتطفات من تقرير (باصره و هلال) حول النهب المنظم في الجنوب.
- مقتطفات من تقرير الشرق الأوسط رقم ١١٤ بعنوان (نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي)، اكتوبر٢٠١١م.

أبعاد القضية ومقترحات المعالجـة ..

د. عبد الله العليمي *

> **" يجب اعتذار كل القوى السياسية والاجتماعية عن الأخطاء والسلبيات والتجاوزات التي وقعت على الشعب اليمني جنوباً وشمالاً خلال الفترة الماضية منذ ٦٧م مرورا بحرب ٩٤ م وحتى اليوم "**

القضية الجنوبية هي قضية المعاناة الشديدة والبحث عن الكرامة والحرية والمواطنة المتساوية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً لأبناء الجنوب منذ العام ١٩٦٧م.

وللقضية الجنوبية بمختلف مراحلها بعدان رئيسيان: حقوقي وسياسي.

• البعـد الحقوقي:

وتتجلى أهم مظاهر هذا البعد في:

- تأميم الممتلكات الخاصة ومصادرة الأراضي الزراعية بقانوني التأميم والإصلاح الزراعي.
- مصادرة الحقوق والحريات وتغيير هوية المجتمع المسلم واستبدالها بأفكار مستوردة.

الاعتماد في التوظيف والترقية والابتعاث على الانتماء الحزبي وليس المقدرة والكفاءة.

- التشريد والتصفية الجسدية للمخالفين في الرأي والواجهات الدينية والاجتماعية والاقتصادية.
- الإحالة القسرية لعدد كبير من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين للتقاعد المبكر بعد حرب ٩٤م.
- استيلاء المتنفذين من المحافظات الشمالية وخاصة المنتمين للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح على مساحات واسعة من الأراضي والممتلكات العامة.
- خصخصة كثير من مؤسسات القطاع العام والمختلط وتسريح العاملين في هذه المؤسسات.
- انتشار البطالة والرشوة والفساد.
- التمييز بين الجنوبيين والشماليين في الحقوق والامتيازات لصالح المقربين.
- إلغاء كثير من ميزات النظام السابق كالتعليم المجاني والتطبيب المجاني وانخفاض أسعار السلع والخدمات ودعم بعض السلع الضرورية والاستقرار الأمني.

• البعد السياسي:

وتتجلى أهم مظاهر هذا البعد في:

- مصادرة الحقوق السياسية والتخلص من المخالفين بالنفي أو السجن أو التصفية.
- اعتماد نظام حكم الحزب الواحد (لا صوت يعلو فوق صوت الحزب).
- الإقصاء والتهميش للجنوبيين غير الموالين للنظام.
- المواطنة غير المتساوية وامتهان الكرامة.
- غياب الشراكة الحقيقية في السلطة والثروة وصنع القرار.
- الشعور بالإحباط بسبب اليأس من التغيير نتيجة الفساد السياسي

* مدير عام دائرة السلطة المحلية برئاسة الجمهورية .

وتزوير الانتخابات وتكريس الاستبداد والهيمنة على مقدرات البلاد وخيراتها وزيادة الفقر والبطالة على الرغم من الموارد الاقتصادية الجنوبية الكبيرة، مما أوصل بعض أبناء الجنوب إلى قناعة راسخة بعدم إمكانية تحقيق الأهداف والطموحات في العدالة والتنمية والديمقراطية الحقيقية.

- اعتماد الأسلوب الأمني في مواجهة الاحتجاجات السلمية. مما دفع بعض الجنوبيين إلى اعتبار الوضع القائم في الجنوب بعد حرب ٩٤ م وضع احتلال وأن الوحدة السلمية الطوعية التي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م قد انتهت بالحرب، وبالتالي تجاوز هذا البعض المطالبة بالحقوق إلى المطالبة بالتحرر والاستقلال عن طريق الدعوة إلى الانفصال وفك الارتباط واعتبار كل الخيارات لتحقيق هذا المطلب مفتوحة بما في ذلك خيار الكفاح المسلح، وهناك خيارات سياسية أخرى لبعض الجنوبيين في الداخل والخارج تقوم على رفض الوحدة الاندماجية والمطالبة بدولة اتحادية (فيدرالية) بإقليم شمالي وجنوبي لفترة انتقالية من خمس سنوات ثم استفتاء شعب الجنوب لتقرير المصير، وهناك خيارات أخرى مطروحة كالفيدرالية بعدة أقاليم أو حكم محلي كامل الصلاحيات.

التحديـــات

هناك تحديات كثيرة: أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية. ويمكن الاكتفاء بالإشارة لأهمها فيما يلي: القاعدة وأنصار الشريعة. الحراك الانفصالي المسلح. الحوثيون والمشروع الإيراني في المنطقة. بقايا النظام وبلاطجة المؤتمر. تدفق العناصر الجهادية الخارجية. الفراغ الأمني. التدخل الخارجي وانتهاك السيادة اليمنية البحرية والبرية والجوية. التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية. الفقر والبطالة.

المعالجات العاجلـــة

- وضع خطة أمنية وعسكرية لمنع سقوط مناطق أخرى في المحافظات الجنوبية بيد أنصار الشريعة والحراك المسلح .
- وضع خطة أمنية وعسكرية وإدارية لتحرير المناطق التي يسيطر عليها أنصار الشريعة أو الحراك المسلح وإعادتها إلى سلطة الدولة.
- معالجة أوضاع النازحين وتأهيل المناطق التي دمرتها المعارك كما في أبين.
- تغيير القيادات المدنية والأمنية والعسكرية الفاسدة واستبدالها بالكفاءات النزيهة.
- التأكيد على حق كل الجنوبيين المستقلين والحزبيين في التعبير عن آرائهم ومواقفهم تجاه القضية الجنوبية في جميع مراحلها وبمفرداتها المختلفة وحقهم في المشاركة في حل القضية الوطنية على مستوى اليمن.
- تشكيل لجنة للنظر في التظلمات الخاصة بالحقوق الفردية والجماعية المدنية والأمنية والعسكرية بسبب الممارسات الخاطئة في الفترات السابقة واقتراح المعالجات والتعويضات العادلة.
- تشكيل لجنة لحصر الممتلكات العامة والخاصة المنهوبة والمؤممة والمخصخصة واقتراح المعالجات اللازمة.
- ترتيب أوضاع بعض القيادات العسكرية والمدنية الجنوبية المعتدلة والمؤثرة.
- توفير الخدمات الضرورية للمناطق المحرومة (ماء، كهرباء، صحة، تعليم، نظافة، إلخ).
- استيعاب الموظفين الجدد واعتماد مرتباتهم.
- زيادة حصة المحافظات الجنوبية من حالات الضمان الاجتماعي.
- تأهيل وتفعيل ميناء عدن ومطار عدن الدولي.
- استكمال تعويض الملاك الذين صودرت أملاكهم في عهد الحزب الاشتراكي أو تسليمهم ممتلكاتهم.
- استيعاب مزيد من الطلاب في البعثات الدراسية والتجنيد العسكري والكليات العسكرية والأمنية.

المعالجات الآجلة

وهذا يتم التوصل إليه من خلال الحوار الوطني، ومفرداته:

- اعتماد نظام الحكم المحلي كامل الصلاحيات أو النظام الفيدرالي بعدة أقاليم مع المشاركة المتساوية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية المركزية لكل إقليم.
- تقسيم كل إقليم إلى محافظات.
- اعتماد النظام البرلماني في الحكم ونظام الغرفتين (النواب والشورى)، وتدوير رئاسة الجمهورية على الأقاليم.
- اعتماد نظام القائمة النسبية في الانتخابات.
- التأكيد على التعددية السياسية والحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة مع استبعاد المؤسسة الأمنية والعسكرية عن المشاركة في العملية السياسية (الانتخابات، الحكم، ..).
- اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية كأساس للحكم.
- الاتفاق على قانون العدالة الانتقالية بما يحقق المصالحة الوطنية الشاملة ويعالج المشاكل المتراكمة منذ العام ٦٧م.
- استيعاب مزيد من الخريجين والعاطلين عن العمل وكذا الكوادر القادرة على العطاء والمشهود لها بالكفاءة والنزاهة.
- إعداد مخططات سكنية للشباب الراغبين في البناء ممن لم تصرف لهم أراضي من قبل وصرف قروض ميسرة لمساعدتهم على البناء.

الحـــوار

أ) **التهيئة للحوار:**

- الاعتراف بالقضية الجنوبية كقضية عادلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والالتزام بمعالجة الآثار السلبية للصراعات السابقة منذ٦٧م وحتى ٩٤م.
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين ومعالجة الجرحى ومعاملة شهداء وجرحى النضال السلمي الجنوبي أسوة بإخوانهم جرحى وشهداء الثورة الشبابية الشعبية السلمية.
- دعوة جميع قيادات المعارضة الموجودة في الخارج إلى العودة إلى اليمن للمشاركة في الحوار الوطني وبناء اليمن الجديد.
- اعتذار كل القوى السياسية والاجتماعية عن الأخطاء والسلبيات والتجاوزات التي وقعت على الشعب اليمني جنوباً وشمالاً خلال الفترة الماضية منذ ٦٧م مرورا بحرب ٩٤ م وحتى اليوم.
- تشكيل لجنة عليا للحوار الوطني تقوم بالتنسيق بين أطراف الحوار وتضع بالاتفاق مع هذه الأطراف جدول الأعمال الخاص بالحوار والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض طريق استمرار ونجاح الحوار.
- دعوة جميع مكونات المجتمع اليمني السياسية والاجتماعية والثقافية إلى المشاركة في الحوار الوطني العام الذي لا يستثني أحدا.
- التعامل مع كل الأفكار والرؤى وعدم تحديد سقف معين للحوار شريطة أن يكون الحوار في الداخل ويمكن الاستفادة من رعاة المبادرة الخليجية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لرعاية الحوار إذا لزم الأمر.

ب) مرجعية الحوار، هي: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ لعام ٢٠١١ م، واتفاقيات الوحدة، ووثيقة العهد والاتفاق.

ج) سقف الحوار هو المحافظة على الوحدة اليمنية، وبناء الدولة الوطنية اللامركزية على النحو الذي يحقق الشراكة الحقيقية في السلطة والثروة وصنع القرار وتحقيق المواطنة المتساوية.

د) التمثيل في الحوار: يكون التمثيل في الحوار الوطني لممثلين عن المكونات الثورية الشبابية الشعبية، وممثلين عن الأحزاب والتنظيمات السياسية، وممثلين عن الحراك الجنوبي، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني المعتمدة، وممثلين عن الشرائح المنضوية في لجنة الحوار الوطني.

القضية الجنوبيـــــة

وتحديات المرحلة الانتقالية في اليمن

سقاف عمر السقاف *

يشير مفهوم المرحلة الانتقالية إلى تلك الفترة التي تلي سقوط أو تغيير نظام سياسي ما والشروع في تأسيس نظام سياسي جديد، وبالتالي هي مرحلة وسيطة لا تطول –عادة– ولكنها تتسم عموما بعدم الاستقرار وبسيولة الأحداث والتفاعلات السياسية والاجتماعية التي تختلف من مجتمع إلى آخر.

وتشارك في هذه المرحلة بشكل أو بآخر وبحسب الظروف السياسية لكل بلد بعض الآليات والقوى التقليدية القديمة المتواجدة بحكم الأمر الواقع، إلا أنها في الأخير تضعف وتتلاشى لصالح قوى التغيير والحداثة، وذلك في حال سارت المرحلة الانتقالية في الاتجاه الصحيح.

وانطلاقاً من هذا الفهم للمرحلة الانتقالية، ومن طبيعة ومعطيات العملية السياسية الجارية في اليمن، فإن البلاد لاشك تشهد مرحلة انتقالية صعبة ومعقدة للغاية؛ ولا يعود تعقيدها وصعوبتها إلى تركة الإخفاقات الثقيلة التي خلفها النظام السابق على المستويات كافة وحسب، وإنما كذلك من تعدد اللاعبين السياسيين داخلياً وخارجياً، ومن تباين أهدافهم ومواقفهم في هذه المرحلة.

كما إن طبيعة التسوية السياسية التي بموجبها، وعلى أساسها، تم وضع خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية في اليمن، والمرتكزة أساساً على مبادرة مجلس التعاون الخليجي المؤرخة في (٢١-٢٢ أيار/ مايو ٢٠١١)، وبما يتوافق كلياً مع قرار مجلس الأمن للأمم المتحد رقم (٢٠١٤)، تضمنت نصاً الشراكة السياسية بين السلطة السابقة ممثلة في حزب المؤتمر الشعبي العام، وبين المعارضة ممثلة في أحزاب اللقاء المشترك وشركائه. وبالتالي زرعت المبادرة الخليجية التي جاءت أساسا لوضع حد للأزمة اليمنية ولتفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية أول بذرة من بذور التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية في الوقت الراهن؛ إذ أن هذا الوضع خلق نوعاً من الازدواجية وتضارب المصالح بين شركاء العمل السياسي في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو ما انعكس بشكل فاضح في تباين رؤى ومواقف كلا الطرفين من العملية السياسية، وهذا بالطبع –كما هو حاصل الآن– يعيق عملية نفاذ بنود التسوية السياسية بشكل سلس ومريح.

علاوة على ذلك، فإن المرحلة الانتقالية في بلد كاليمن "لا تواجه تحدِ التغيير والإصلاح على جبهة العمل السياسي وحده، والمتمثل في إسقاط الرئاسة أو النظام السابق، وإنما أيضاً على جبهة العمل المجتمعي القبلي،

* باحث في مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية .

" خطورة القضية الجنوبية تنبع من ربطها على الدوام في الذهنية السياسية اليمنية بمفهوم الانفصال أو فك الارتباط الذي يمس وحدة اليمن ومصيره ومستقبله "

والعشائري، والطائفي، والمناطقي، وذلك نتيجة الغياب شبه التام للدولة، وتخليها عن دورها الوظيفي طوال العقود الماضية"[1].

وإذا كانت المرحلة الانتقالية في اليمن تشهد منذ البدايات العديد من الصعوبات والتحديات؛ فإنه من المتوقع أن تزداد المشكلات حدة وتعقيداً كلما اقتربنا من صلب القضايا الحيوية والجوهرية المطروحة على الساحة مثل (القضية الجنوبية، قضية صعدة، هيكلة الجيش، الإرهاب، الاقتصاد، الوضع الإنساني، الإصلاحات السياسية الأخرى، وغيرها) والمعالجات المتوقعة لها.

والواقع أن القضية الجنوبية المعنية بها هذه الورقة، وعلى خلاف القضايا الأخرى المشار إليها أعلاه، تعد من أكثر قضايا المرحلة الانتقالية في اليمن تعقيداً وخطورة. فتعقيدها يرجع إلى طول عمرها الذي تعدى العشرين عاماً، وإلى تضخم آثارها وتداعياتها السياسية والاجتماعية والنفسية، وكذا من عدم الاتفاق على ممثليها. بالإضافة إلى ارتباطها المباشر بقضايا الإصلاح السياسي الأخرى مثل شكل الدولة، وطبيعة النظام السياسي (نظام الحكم) والنظام الانتخابي، فلا يمكن البت في هذه المسائل الجوهرية قبل أن تكون هناك صورة واضحة لمآلات القضية الجنوبية.

أما خطورتها فتتبع من ربطها على الدوام في الذهنية السياسية اليمنية بمفهوم الانفصال أو فك الارتباط الذي يمس وحدة اليمن ومصيره ومستقبله.

ماهيّـــة القضية الجنوبية وبداياتها

لا يوجد تعريف واحد ومحدد في الأدبيات السياسية اليمنية لمصطلح "القضية الجنوبية"، وهناك تباين نسبي بين معظم القوى السياسية الفاعلة على الأرض في توصيف وتعريف أحداث الجنوب لاسيما بعد قيام الحراك الجنوبي بتنظيم المسيرات والاحتجاجات السلمية مطلع العام ٢٠٠٧، بل إن بعض القوى إلى وقت قريب كانت تعترض حتى على مصطلح (القضية الجنوبية) وتفضل وصفها بأزمة سياسية أو ما شابه ذلك، ويرجع هذا الاختلاف في توصيف ما يجري في الجنوب إلى اختلاف الأرضية السياسية والاجتماعية التي يتكئ عليها كل طرف، وإلى اختلاف مصالحهم ورؤاهم إزاء هذه القضية التي تتفاقم يوماً بعد يوم.

ولا يقتصر الخلاف على تعريف القضية الجنوبية وحسب، ولكنه يمتد إلى بداية ظهورها، فهناك من يرجع خلفيات القضية الجنوبية إلى

١) معتز سلامة "هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمن"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢، ص١١٥.

" نتيجة لعدم قدرة السلطات على التعامل بشكل إيجابي مع المطالب الحقوقية لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية والتلكؤ والمماطلة في الاستجابة لها، اتسع نطاق الحراك ليشمل معظم محافظات ومكونات الخريطة السياسية والاجتماعية في الجنوب "

الأيام الأولى لإعلان الوحدة في العام ١٩٩٠، حيث يجادل أصحاب هذا الرأي بأن الخطوات التي تبنتها القيادات السياسية في الشطرين لم توفر الشروط الموضوعية الكافية لنجاح تجربة الوحدة الوليدة، وأول هذه الشروط التي لم تتوفر هو عدم الأخذ بالصيغة الفيدرالية عند قيام الوحدة، وعدم تحقيق هذا الشرط تحديداً ربما تتحمل نتيجته قيادة الحزب الاشتراكي وعلى رأسها الأمين العام للحزب آنذاك علي سالم البيض الذي أصر على الوحدة الاندماجية، وكان بمقدوره وقتها اشتراط الصيغة الفيدرالية، وهي الأنسب بالنسبة للحالة اليمنية، خصوصاً وأن التباين بين أنظمة الحكم وتوجهاتها السياسية والاقتصادية كان واضحاً، فالنظام في الشطر الجنوبي كان يتبنى النهج الماركسي وحكم النخبة المؤدلجة سياسياً واقتصادياً وفكريا واجتماعيا، واقتصاده يسير على أساس التخطيط المركزي الذي تتدخل فيه الدولة، ويرتبط بعلاقات صداقة وتداخل مع الكتلة الاشتراكية، في حين النظام في الشطر الشمالي تحكمه المؤسسة العسكرية ومرتبط بحكم النظام القبلي التقليدي، كما يقوم اقتصاده على التحرر من قيود الدولة وعلى العلاقات الرأسمالية مع المعسكر الغربي؛ وبالتالي فقد كان التدرج في الوحدة من المنطلق

٢) العتيبي، سرحان بن دبيل، "الوحدة اليمنية: مقوماتها، اتجاهاتها ومستقبلها"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٨٢، ٢٠٠٤، ص٣٧.

٣) علي محسن حميد، "ثورة اليمن: بين صراعات الداخل وحلول الخارج"، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٩، ٢٠١٢، ص٢٠٧.

الفيدرالي هو الأفضل بحيث يسهل عملية الاندماج بين مؤسسات الدولتين ويتيح فرصة مهمة للتغلب على التناقضات السياسية والاقتصادي والاجتماعية فيما بينهما [٢].

وعلى الرغم من وجاهة هذا الطرح والحقائق التي يحملها إلا أن هناك ما يشبه الإجماع اليوم بين معظم القوى السياسية على أن جذور القضية الجنوبية تعود إلى ما بعد حرب صيف ٩٤، حيث أدت الحرب إلى انقلاب الطرف المنتصر على اتفاقية الوحدة ودستورها، وكذا على وثيقة العهد والاتفاق الموقع عليها من قبل الرئيس السابق علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض في العاصمة الأردنية عمان في فبراير من العام ٩٤، والتي كانت تمثل الإجماع الوطني والمخرج الحقيقي والآمن من الأزمة التي عصفت بالبلاد في ذلك الوقت.

ومن ثم؛ فإن الآثار والتداعيات الحقيقة للقضية الجنوبية بدأت بعد حرب صيف ٩٤ حيث لم يستغل النظام السابق الفرصة التاريخية التي سنحت لتقييم ومراجعة كل السياسات والممارسات التي أدت التي تأزيم الأمور ومن ثم تفجر الوضع عسكرياً، خصوصاً وأن جزءاً ليس بالقليل من أبناء المحافظات الجنوبية -حتى بعد الحرب- ظنوا خيراً في الطرف المنتصر واعتقدوا أن لديه المصداقية والقدرة على تجاوز آثار الحرب وتداعياتها السياسية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، بل على العكس عمقت سلطة ما بعد ٩٤ من آثار الحرب وتداعياتها من خلال مجموعة من الممارسات والسياسات الخاطئة التي قضت على الكثير من مكتسبات أبناء الجنوب، فسادة ثقافة القبيلة بعد عقود من ترسخ المجتمع المدني في الجنوب منذ فترة الاستعمار البريطاني وما بعدها، وفقد الكثير من الجنوبيين مظلة الحماية الاقتصادية التي كان يوفرها لهم النظام الاشتراكي، وتم عسكرة مدن الجنوب، وتغيير الكثير من المعالم الوطنية والتاريخية حتى طالت أسماء الشوارع والمدارس والمساجد، "كما أقدم النظام السابق على إسناد الوظائف العسكرية والأمنية الكبيرة في الجنوب لعناصر من الشمال قريبة منه قبلياً ومناطقياً كما وزعت لهؤلاء المقربين امتيازات نفطية كبيرة في الجنوب، وتم كذلك مصادرة ونهب الكثير من الأراضي والبيوت ومزارع الدولة لصالح النظام وحلفائه في الحرب"[٣].

والأسوأ من كل ذلك هو قيام النظام السابق "بتسريح معظم قادة وأفراد الجيش والأمن وإحالتهم إلى التقاعد والبالغ إجمالي عددهم (٨٢٢٠٠) فرد، كما بلغ عدد المحالين إلى التقاعد الإجباري (٥٦٦٦١٦) من أصل (٦٨٠٠٠٠) من إجمالي الموظفين والعاملين في القطاع المدني في الجنوب"[٤].

كل تلك الممارسات وغيرها جعلت معظم الجنوبيين يفقدون الثقة في النظام، ومن إمكانية الإصلاح وتحسين أوضاعهم على المستويات كافة. وشيئاً فشيئاً ظهر على السطح التململ الشعبي في الجنوب وتصاعدت حدة الاحتقانات والاضطرابات الأمنية والسياسية، ومن هنا كانت بدايات القضية وبروز الحراك الجنوبي.

وعليه يمكن القول باختصار وفقاً للمقدمات السابقة بأن القضية الجنوبية هي قضية شعب وأرض سلبت منه بالقوة معظم حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية لصالح نظام قبلي تسلطي وفاسد.

الحراك والقضية الجنوبية

بعد حرب صيف ١٩٩٤ ظنت القوى السياسية المنتصرة أنه بانتهاء الحرب انتهت الأزمة السياسية، وبالتالي تفرغ شركاء الحكم الجدد إلى تقاسم مغانم ما بعد الحرب في السلطة وإدارة مؤسسات الدولة، وكان أن أهملت القضية الجنوبية ومعالجة كل الآثار السلبية التي نجمت عن الحرب، خصوصاً في شقيها السياسي والاجتماعي لصالح تنافسي سياسي جديد أخذ يتحول شيئاً فشيئاً إلى صراع سياسي بين شريكي الحكم، وحسم في الانتخابات البرلمانية العام ١٩٩٧م لصالح المؤتمر الشعبي الذي حصد أغلبية نيابية مكنته من الحكم وإدارة مؤسسات الدولة منفرداً.

ونتيجة لإهمال وتجاهل الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لحرب ١٩٩٤ من قبل النظام السابق بدأت تتشكل في العام ١٩٩٨ لجان شعبية في عدد من المحافظات الجنوبية والشرقية ترفض نتائج الحرب وتدافع عن حق أبنائها في التوظيف والسكن وتوزيع الأراضي، ثم بعد ذلك تأسس ما عرف باسم (ملتقى أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية) في العام ٢٠٠١، وفي العام ٢٠٠٦ جرى تنظيم ملتقيات التصالح والتسامح بين الجنوبيين أنفسهم، وذلك بغرض طي صفحة الصراعات الدموية على السلطة بين القيادات الجنوبية، خاصة تلك التي حدثت في ١٣ يناير من العام ١٩٨٦[٥].

وفي العام ٢٠٠٧، وتحديداً في شهر مارس تشكلت جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين بقيادة العميد الركن ناصر النوبة، وضمت عشرات الآلاف من أبناء المحافظات الجنوبية الذين طالبوا بعودتهم إلى

٤) محمد علي أبو بكر السقاف، «الحراك الجنوبي فاعل غير رسمي في اليمن، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة»، سلسلة أوراق الجزيرة رقم ٢٦ ، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

٥) المصدر نفسه.

الخدمة والوظيفة العامة وتعويضهم عما لحق بهم جراء سياسة الإقصاء والتهميش التي مارسها بحقهم نظام علي عبدالله صالح.

ومرة أخرى، ونتيجة لعدم قدرة السلطات على التعامل بشكل إيجابي مع المطالب الحقوقية لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية والتلكؤ والمماطلة في الاستجابة لها، اتسع نطاق الحراك ليشمل معظم محافظات ومكونات الخريطة السياسية والاجتماعية في الجنوب، بل أكثر من ذلك تحولت المطالب الحقوقية إلى دعوات سياسية تطالب بفك الارتباط بين الشمال والجنوب لاسيما بعد لجوء قوات الأمن إلى قمع الحراك الجنوبي بالسلاح والعنف بشكل مبالغ فيه.

أما الآن وفي إطار المرحلة الانتقالية؛ فإن الحراك الجنوبي يشكل عنصراً أساسياً من عناصر حل القضية الجنوبية، ولا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال في مؤتمر الحوار الوطني القادم، ولكن المشكلة تكمن في تعدد مكوناته وانقسامه على نفسه، وتشدد بعض أطرافه، وهذا لاشك سيؤثر سلباً على الحوار الوطني وربما على المرحلة الانتقالية برمتها.

أحزاب المعارضة والقضية الجنوبية

من الواضح أن مواقف القوى السياسية، وبالتحديد الأحزاب الرئيسية الكبرى من القضية الجنوبية، كان متأرجحاً إلى حد ما، فموقف حزب الإصلاح على سبيل المثال في العام ٩٤ وما بعدها يختلف كثيراً عن موقفه اليوم، فقد كان حزب الإصلاح آنذاك شريكاً رئيسياً لحزب المؤتمر الشعبي في الحرب، وفي الحكومة التي تشكلت عقب الحرب على أنقاض الحزب الاشتراكي(٩٤ -٩٧)، ومن ثمّ على حساب الشراكة السياسية بين الشمال والجنوب التي تضمنتها اتفاقية الوحدة في العام ١٩٨٩.

وعلى الرغم من أن حزب الإصلاح قد دعا الحكومة في البيان الختامي لمؤتمره العام الأول الذي عقد بعد شهرين تقريبا من انتهاء الحرب إلى معالجة آثار الحرب وإزالة مخلفاتها وتعمير المناطق المتضررة، ودعا الجميع للإسهام في عملية البناء والنظرة إلى المستقبل بكل تفاؤل، إلا أن نظرته لطبيعة المعالجات والإصلاح كانت تختلف كليةً عن مفهومها عند الحزب الاشتراكي أو عند مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة الذي كان يضم وقتها إلى جانب الاشتراكي خمسة أحزاب أخرى وهي: الوحدوي الناصري، البعث القومي، اتحاد القوى الشعبية، حزب الحق، التجمع الوحدوي، لاسيما وأن معظم الآثار والتداعيات السلبية لحرب صيف ٩٤ حدثت بعد مؤتمر الإصلاح الأول [٦].

وبالتالي لم يكن مستغرباً وقتها أن يكون موقف حزب الإصلاح متطابقا إلى حد كبير مع موقف حزب المؤتمر الشعبي العام، فالحزبان كانا يرفضان دعوة الحزب الاشتراكي لإجراء مصالحة وطنية شاملة ومعالجة آثار وتداعيات حرب صيف ٩٤م وتطبيق وثيقة العهد والاتفاق باعتبار أن (هزيمة ٩٤) وخروج الحزب الاشتراكي من السلطة وصدور قرار العفو العام قد حقق المصالحة المطلوبة.

بالطبع موقف حزب الإصلاح من القضية الجنوبية تغير أكثر من مرة منذ حرب صيف ٩٤، وقد خضعت تلك المواقف لتغير طبيعة التحالفات السياسية وتغير ظروف كل مرحلة. غير أن موقف حزب الإصلاح في اللحظة الراهنة، وفي إطار أحزاب اللقاء المشترك يبدو الأكثر ثباتاً، وقرباً من موقف بقية الأحزاب المنضوية في اللقاء المشترك ولاسيما الحزب الاشتراكي.

وإذا انتقلنا في هذا الإطار إلى الحزب الاشتراكي، فسنجد أن موقفه هو الآخر من القضية الجنوبية اتسم بالضبابية وعدم الثبات، وعلى الرغم من أن الحزب كان الأكثر تضررا من حرب ٩٤م إلا أنه تأخر كثيراً في بلورة رؤية سياسية شاملة حيال القضية الجنوبية وسبل حلها، وقد يعود ذلك -من جهة- إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي عانى منها الحزب بعد الحرب وانهماكه في الحفاظ على بقائه وتماسكه، خصوصاً وأن أحد أهداف الحرب الرئيسية كانت القضاء على الحزب وإخراجه نهائيا من اللعبة السياسية الداخلية، ومن جهة أخرى إلى الخلافات التي دبت في أوساطه لاسيما بين تيار إصلاح مسار الوحدة وأبرز رموزه محمد حيدرة مسدوس وحسن باعوم، وقد نادى هذا التيار بعد الحرب مباشرة بضرورة إصلاح مسار الوحدة وإزالة آثار الحرب، والبحث عن ضمانات دستورية لشراكة أبناء الجنوب في السلطة والثروة، وذلك عبر حوار شمالي جنوبي، وذلك يستوجب إعادة النظر في اتفاقية الوحدة

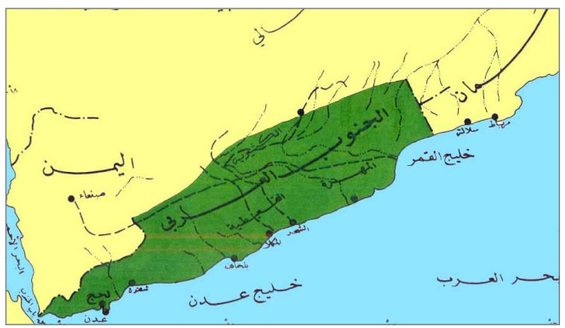

٦) زايد جابر، الأزمة السياسية والأحزاب، ملحق قراءات الشهري، مركز البحوث والمعلومات بوكالة الأنباء اليمنية سبأ، يوليو، ٢٠٠٩.

> **" لا توجد لإيران مصلحة مباشرة في دعم خيار فك الارتباط، وبالتالي لا يعدو دورها الملتبس في الجنوب أن يكون مجرد تشويش على السعوديين والأمريكان أصحاب ورعاة المبادرة، ومحاولة للابتزاز والمساومة في ملفات أخرى خارج اليمن "**

نفسها، وهو ما قوبل بالرفض من التيار الثاني والذي كان يشكل الأغلبية داخل الحزب وهو تيار الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية الذي كان يركز على المصالحة الوطنية بين كافة شركاء الحياة السياسية وذلك من خلال "الاتفاق على برنامج شامل وتفصيلي للإصلاح السياسي، وبما يكفل تطوير النظام السياسي على أسس جديدة وإزالة جميع المعوقات التي برزت خلال تجربة الأعوام الماضية وإعطاء الوقت الكافي لمناقشة كافة التفاصيل المتصلة بالتداول السلمي للسلطة والأسباب الحقيقية التي تعيق تطبيق ذلك الشعار.

وقد ظل الحزب في تلك الأثناء يؤكد على جملة من المطالب في مقدمتها الالتزام بتطبيق قرار العفو العام، وإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية التي ارتبطت بالحرب، وإلغاء الأحكام التي صدرت بحق قائمة الـ ١٦ وتشجيع جميع اليمنيين الذين دفعت بهم الأحداث للنزوح إلى الخارج على العودة إلى بلادهم بدون استثناء وإعادة ممتلكاتهم أو التعويض عنها. وإعادة الكوادر المدنية والعسكرية والأمنية ما دون المناصب السياسية إلى وظائفها وفقاً للقانون وشروط الخدمة، وتأكيداً لإبعاد الوظيفة العامة عن الاستخدام في الصراع السياسي. وإعادة مقرات وممتلكات الحزب الاشتراكي، وكذلك أرصدته المالية التي تم مصادرتها وتجميدها بعد الحرب. وتعويض الممتلكات التي تضررت جراء الصراعات السابقة ووضع خطط عملية لإعادة بناء ما دمرته حرب صيف ١٩٩٤ [٧].

وفي العام ٢٠٠٧- ٢٠٠٨، ومع تصاعد موجة الغضب والاحتجاجات لدى الحراك الجنوبي بدأ الحزب الاشتراكي يتكلم علناً وبصوت مرتفع عن القضية الجنوبية، ويقترب أكثر في أطروحاته من التيار الذي كان يوصف بالمتشدد تيار إصلاح مسار الوحدة، وقد لقيت مواقف الحزب الجديدة تفهماً من قبل بقية أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك، وفي مارس ٢٠٠٩ أنجزت اللجنة التحضيرية للحوار الوطني والتي تضم إلى جانب أحزاب اللقاء المشترك طيفاً متنوعاً من قوى وأحزاب وتكتلات وطنية وشخصيات اجتماعية وسياسية بارزة مشروع رؤيتها للحوار الوطني والذي شخصت فيه بشكل مفصل أسباب الأزمة والانسداد السياسي، وطرحت رؤيتها للحلول المناسبة، ومن بين أهم القضايا التي تناولتها تلك الرؤية هي القضية الجنوبية التي تم الاعتراف بها من قبل اللجنة بشكل صريح وواضح، حيث تضمن بند الحلول والمعالجات في رؤية اللجنة التنظيمية للحوار الوطني: "حل القضية الجنوبية بأبعادها الحقوقية والسياسية، حلاً عادلاً وشاملاً، يضع الجنوب في مكانه الطبيعي كطرف في المعادلة الوطنية، وكشريك حقيقي في السلطة والثروة".

إذن من الواضح أن هناك شبه إجماع وطني الآن على الاعتراف بالقضية الجنوبية، وعلى ضرورة حلها في أسرع وقت وبأقل الخسائر الممكنة، بيد أن المشكلة الراهنة تكمن في أن الاعتراف بالقضية الجنوبية بين معظم القوى السياسية لا يعني بالضرورة التوافق على آليات حلها وسبل معالجة تداعياتها المستمرة.

المرحلة الانتقالية وتحدي القضية الجنوبية

لاشك أن العملية الانتقالية في اليمن وتحديداً في ظل الانفلات الأمني، وخروج بعض المناطق والمحافظات عن سيطرة الدولة، وفي ظل انقسام الجيش ستزداد صعوبة وتعقيداً، حيث سيكون على السلطة الانتقالية العمل في أكثر من جبهة، وهذا بالطبع يشتت الجهود ويعيد ترتيب الأولويات، فالاستقرار الأمني والقضاء على بؤر التوتر والصراع بات اليوم المدخل الرئيسي لمعالجة كل المشاكل الأخرى وتهيئة المُناخ الإيجابي للخوض في الحوار الوطني، وإلا ستتمدد حالة العنف والفوضى لدرجة يمكن أن تهدد فيها بقية الملفات وتعرقل المسار الشاق للتسوية السياسية.

وفي حال تجاوزنا هذه الملفات الشائكة التي تواجه المرحلة الانتقالية وركزنا على القضية الجنوبية محور هذه الورقة؛ فعلينا أولاً أن نتطرق لموقع القضية الجنوبية في المبادرة الخليجية كونها تمثل أساس التسوية السياسية وخارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، ومن ثم نتطرق إلى المبادرات المطروحة لحلها، وأخيرا التحديات والحلول المقترحة.

١- القضية الجنوبية والمبادرة الخليجية

لم يأت ذكر القضية الجنوبية والحراك في المبادرة الخليجية إلا في

٧) المصدر نفسه.

فقرتين:

الأولى: تحت بند مؤتمر الحوار الوطني، ونصها: "مع بداية المرحلة الانتقالية يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق الوطني إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لكل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، وينبغي تمثيل المرأة ضمن جميع الأطراف المشاركة".

والثانية: "يقف الحوار أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه".

والواقع أن كلتا الفقرتين لم ترض الكثير من مكونات الحراك الجنوبي والكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية في الجنوب، حيث نظر هؤلاء إلى أن المبادرة الخليجية لم تعط القضية الجنوبية حقها من الاهتمام ولم تشر لها إلا ضمن فقرات عامة تخص الحوار الوطني، فضلاً عن أن الفقرة الثانية وضعت سقفاً مسبقاً للقضية الجنوبية عندما حصرت الحلول تحت سقف وحدة اليمن واستقراره. لذلك فإن الكثير من القادة الجنوبيين وعلى رأسهم علي سالم البيض الذي يطالب منذ سنوات بفك الارتباط وقوى الحراك اعتبروا أنفسهم غير معنيين بالمبادرة الخليجية وبمؤتمر الحوار الوطني. كما أصدر المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب بياناً انتقد فيه تركيز المبادرة على ما أسماه "مشكلة السلطة والمعارضة في صنعاء"، واعتبر محمد حيدرة مسدوس أن المبادرة جاءت "استجابة لواقع الشمال" دون مراعاة لما أسماه "الاحتلال الشمالي للجنوب".

وبالرغم من ذلك ما زالت هناك قوى سياسية فاعلة ومعنية بالقضية

.....

" على الحكومة الشروع في إعداد وتنفيذ برنامج عمل خاص يحتوي على جملة من المعالجات التي لا شك ستترك أثراً طيباً، وستخلق أجواء إيجابية من شأنها إعادة الثقة واستمالة الجنوبيين، ومن ضمنها معالجة كل الآثار والتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بهم، وإعادة الأراضي والممتلكات المنهوبة، وتعويض كل المتضررين مادياً ومعنوياً جراء سياسة الإقصاء والتهميش التي مارسها بحقهم النظام السابق "

.....

الجنوبية تؤيد الحوار، ولكن بشروط. وفي مقدمة هذه القوى الحزب الاشتراكي اليمني الذي أصدرت أمانته العامة بتاريخ ٢٩ أبريل الماضي بياناً تضمن دعوة إلى رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني إلى اتخاذ جملة من القرارات المتصلة بالقضية الجنوبية من شأنها التمهيد لحوار وطني جاد، وفي مقدمة هذه القرارات توجيه اعتذار رسمي لأبناء الجنوب لما لحق بهم من أضرار جراء السياسات التي انتهجها النظام بعد الحرب. كما صرح قادة جنوبيون آخرون بتأييدهم للحوار إذا كان يعيد الاعتبار للقضية الجنوبية.

٢- القضية الجنوبية والخيارات المطروحة

بعد قيام الثورة الشعبية مطلع العام الماضي تبلورت أكثر من رؤية ومبادرة لحل القضية الجنوبية، وهي رؤى تتراوح بين خيار الانفصال، كما يطرحها بعض المتشددين في الحراك، وبين خيار الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وبينهم صيغ مختلفة أخرى من كونفدرالية، وفيدرالية سواء بإقليمين أو عدة أقاليم.

بالنسبة لبعض مكونات الحراك الجنوبي المتشدد والتي تنادي بالانفصال والمدعومة من قبل بعض القيادات التاريخية والسياسية بالنسبة للجنوبيين كعلي سالم البيض، ترى أن الانفصال هو الخيار الأمثل لحل مشاكل الجنوب، وأن الجنوبيين بحسب هذه المكونات فقدوا الثقة في النخبة السياسية الشمالية، وأن من حقهم تقرير مصيرهم استناداً إلى القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن (٩٢٤) و(٩٣١) في يونيو ١٩٩٤، حيث جاء في القرارين دعوة لطرفي الصراع لحل مشاكلهم بالحوار وليس من خلال استعمال القوة، ونوها إلى بقاء هذه المسألة قيد النظر.

والواقع أن هذا الفصيل وعلى الرغم من أنه صاحب الصوت الأعلى في الجنوب مازال كبقية المكونات الأخرى غير قادر على انتزاع تفويض صريح من الجنوبيين بتمثيلهم أو الحديث باسمهم، لاسيما وأن هناك أطرافاً أخرى في الحراك وعلى رأسها المجلس الأعلى للحراك الجنوبي بقيادة العميد عبدالله الناخبي أيدت الثورة الشعبية ودعت إلى اصطفاف وطني لا يستثني أحدا في الشمال أو الجنوب لمواجهة النظام وإسقاطه.

ومن الصيغ الأخرى المطروحة لحل القضية الجنوبية والتي تحظى بفرص جيدة لتطبيقها هي الصيغة الفيدرالية بإقليمين شمالي وجنوبي، وهذه الرؤية تبناها بشكل قوي وصريح المؤتمر الجنوبي الذي عقد في القاهرة من ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠١١، وبحضور عدد كبير من أبناء المحافظات الجنوبية وعلى رأسهم الرئيس الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد، ورئيس مجلس الوزراء الأسبق حيدر أبو بكر العطاس، وقد أكد البيان الختامي لهذا المؤتمر على حق شعب الجنوب في تقرير مصيره كحق شرعي تكفله

كافة المواثيق والقوانين الدولية، ورأى المؤتمر أن خيار صياغة الوحدة في دولة فيدرالية اتحادية من إقليمين هو المخرج الآمن لحل القضية الجنوبية، وهذا الحل مشروط بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره بعد فترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات، وإن عدم الاستجابة لهذا الحل يعطي الجنوبيين الحق في اللجوء لكافة الخيارات المتاحة.

كما أن الكثير من قادة الحزب الاشتراكي قد صرحوا بأن الفيدرالية من إقليمين هي الخيار الأنسب لحل القضية الجنوبية.

من جهة أخرى، هناك صيغ أخرى للفيدرالية من أكثر من إقليم طرحت من قبل قوى سياسية مختلفة في الشمال والجنوب، كما أن هناك قوى وأصواتا أخرى مازالت ترفض الصيغة الفيدرالية وترى أنها مقدمة للانفصال، وتصر على التمسك بشكل الدولة الحالي (الدولة البسيطة) مع إجراء إصلاحات دستورية تمكن من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية المحلية، وبما يعكس التطبيق الفعلي للامركزية المالية والإدارية.

وبهذا الخصوص، ومن خلال قياس التفاعلات السياسية في مرحلة ما بعد الثورية وخصوصاً في الجنوب، فإنها تعطي مؤشراً على أن نسبة المطالبين بفك الارتباط في تزايد مستمر. وفي حال أخفقت السلطة الجديدة في إقناع الجنوبيين بالمشاركة في الحوار، وخلق قنوات اتصال مباشرة معهم فإن حظوظ قوى فك الارتباط ستتعاظم، وسيكون خيار الفيدرالية بإقليمين هو الحد الأدنى الذي لن يقبل الجنوبيون بالتنازل عنه.

التحديات والمعالجات المطلوبة

سبق الإشارة إلى أن القضية الجنوبية تعد من أصعب القضايا وأكثرها تعقيداً من بين كل القضايا المزمع مناقشتها في مؤتمر الحوار القادم، والواقع أن أبرز التحديات التي تواجه القضية الجنوبية هو عدم وجود حامل سياسي شرعي ووحيد متفق عليه بين أبناء المحافظات الجنوبية والشرقية، فالحراك الجنوبي منقسم على نفسه، وتشهد مكوناته صراعاً مستمراً حول الزعامة والتمثيل، وهو مازال غير قادر على بلورة رؤية محددة وواضحة لمشروعه ورؤيته المستقبلية للقضية الجنوبية وآليات تحقيقها.

فضلاً عن ذلك، فإن الحراك الجنوبي وخصوصاً المنادي بفك الارتباط يعاني عزلة إقليمية ودولية، حيث تشير كل المعطيات إلى أن القوى الإقليمية والدولية غير مستعدة لدعم خيار فك الارتباط، وهذا الخيار غير مقبول بالنسبة لها، لأنه كما ترى تلك القوى سيضر بمصالحها في المنطقة، ومن هنا كان دعمها الواضح والصريح لوحدة اليمن واستقراره. حتى إيران التي تدور شكوك كثيرة حول دورها في الجنوب، لا توجد لها مصلحة مباشرة في دعم خيار فك الارتباط، وبالتالي لا يعدو دورها الملتبس في الجنوب، سواء عبر الإعلام أو التواصل مع بعض القوى الرافضة للمبادرة الخليجية، أن يكون أكثر من مجرد تشويش على السعوديين والأمريكان أصحاب المبادرة والراعين لها، ومحاولة للابتزاز والمساومة في ملفات أخرى خارج اليمن.

وأخيراً يمكن القول بأن هناك مدخلين رئيسيين قد يمثلان المقاربة الأمثل لحل القضية الجنوبية الأول يتعلق بالجنوبيين أنفسهم، ويتمثل في خوض حوار جنوبي داخلي بغرض توحيد مكوناتهم واختيار قادتهم وممثليهم، ومن ثم وضع تصور شامل لرؤيتهم حول القضية الجنوبية، والبحث في آليات وسبل تحقيقها. وهذا ما تسعى بعض القوى في الجنوب إلى بلورته في اللحظة الراهنة.

أما الثاني فيتعلق بمجموعة من الإجراءات والتدابير السياسية التي يمكن أن تقوم بها رئاسة الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني من أجل إثبات حسن النوايا وتحفيز الجنوبيين على القدوم إلى طاولة الحوار بروح إيجابية ومنفتحة على كل الخيارات، ومن بين هذه الإجراءات إصدار بيان أو إعلان سياسي في أسرع وقت خاص بالقضية الجنوبية يمثل توجهات رئيس الدولة وحكومة الوفاق الوطني في الفترة القادمة حيال الأوضاع في الجنوب، ويتضمن الالتزام الكامل بحل القضية الجنوبية وذلك في إطار الحوار الوطني حلاً عادلاً وبما يرضي الجنوبيين، ودون مصادرة حقهم في تقرير مصيرهم.

وبالتوازي مع ذلك، على الحكومة الشروع في إعداد وتنفيذ برنامج عمل خاص يحتوي على جملة من المعالجات التي لا شك ستترك أثراً طيباً، وستخلق أجواء إيجابية من شأنها إعادة الثقة واستمالة الجنوبيين، ومن ضمنها معالجة كل الآثار والتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لحقت بهم، وإعادة الأراضي والممتلكات المنهوبة، وتعويض كل المتضررين مادياً ومعنوياً جراء سياسة الإقصاء والتهميش التي مارسها بحقهم النظام السابق. وعمل كل ما يلزم لترميم الصدع السياسي والاجتماعي الذي اتسع بين اليمنيين جراء الممارسات والسياسات الخاطئة طوال العقدين الماضيين. ما لم فإن كل الاحتمالات الأسوأ ستكون واردة، ولن تتمكن أي قوى سواء في الداخل أو الخارج على وقف تداعياتها السلبية التي ستطال عموم اليمن واليمنيين.

كما تجسدها عدسة "غرامشي"

الصــورة الفلسفية للمسألـــــة الجنوبية

هشـام علـي *

" الأزمة التي حدثت في الأعوام الأولى من عمر الوحدة، كانت بسبب نموذج الدولة الشطرية التي يسعى كل طرف منهما لتحقيقه، ولم تكن بسبب نموذج دولة الوحدة التي اتفق الطرفان على قيامها "

لماذا غرامشي؟ وأهمية قراءة مقالته المتميزة التي كتبها عن المسألة الجنوبية في بدايات القرن الماضي؟ أو لماذا نستعيد قراءة غرامشي في هذه المرحلة من تاريخنا السياسي، حيث يدور نقاش حاد حول "القضية الجنوبية"، ونطرح أسئلة وتحديات متعددة حول مستقبل الوحدة وحظوظ الفيدرالية أو الانفصال؟ كما تتداخل وتتقاطع إشكاليات الجغرافيا كتاريخ ساكن مع التاريخ كجغرافيا متحركة، وتعود مسائل الشمال والجنوب تتحّرك مع ما يسمىّ "بالحراك الجنوبي" لتتحول من اتجاهات جغرافية إلى خرائط سياسية تسعى إلى تشطير اليمن وتفتيت وحدته، بل إنها تتجاوز ذلك إلى حدود شقّ الهوية الوطنية والثقافة للشعب، وإحداث شرخ مزلزل في تاريخ اليمن.

"القضية الجنوبية" التي تواجهنا كمشكلة سياسية عنيفة، وضعتنا أمام نتائج مفروضة دون أن تتيح لنا فرصة للتفكير المتعمق في أسباب ظهورها وعوامل انتشارها المتلاحق المتسارع من قضية مطلبية مرتبطة بالحقوق والمواطنة المتساوية، إلى مشروع سياسي يستعيد دولة "الجنوب العربي" التي سقطت قبل أن يعلن عنها سياسياً وتاريخياً في الخمسينيات من القرن الماضي.

ولا غرابة أن تستمد "القضية الجنوبية" شعاراتها وأشعارها من الماضي، وأن تكون دعوات الانفصال وفك الارتباط واستعادة دولة الجنوب هي الهدف العام الذي يجمع أطراف الحراك المتعدّدة، بينما تبقى قضايا المستقبل مهملة أو مؤجلة في أحسن الافتراضات.

ليس ثمة برامج أو أفكار لهذا الاتجاه الحراكي، لا شيء سوى الانفصال والعودة إلى دولتين ونظامين سياسيين، يضاف إلى ذلك انقسام الشعب اليمني إلى شعبين: جنوبي وشمالي، أي تجسيد الانقسام في الهوية والتاريخ والجغرافيا، وما سيتبعه من ترسيم للحدود السياسية وتفتيت للأرض والثروات الطبيعية وتغيير لمناهج التعليم ودروس التاريخ والتربية الوطنية وغيرها من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعددة التي تشق جسد المجتمع والفرد، وتعطّل آفاق التنمية الشاملة، كما تلقي بكل فكر الوحدة وأدبها إلى ضفاف النسيان كحلم ما إن تحقق حتى أفقنا منه، ولم نعد نتذكر سوى الكوابيس التي خلّفتها قوى الطغيان والفساد والاستبداد التي تآمرت على مشروع الوحدة منذ عامها الأول، فعطلت دستور دولة الوحدة بالإضافة والحذف، وأعاقت مبادئ التعددية السياسية وحرية الفكر والتعبير، وقامت بعملية شدّ الحبل لتحقيق الغلبة لأحد النظامين الشموليين السابقين.

فالأزمة التي حدثت في الأعوام الأولى من عمر الوحدة، كانت بسبب نموذج الدولة الشطرية التي يسعى كل طرف منهما لتحقيقه، ولم تكن بسبب نموذج دولة الوحدة التي اتفق الطرفان على قيامها.

لا يهدف هذا المقال إلى بحث هذه القضايا المتشابكة لأن ما يختفي وراء سرد الحوادث والتحولات أكبر مما هو ظاهر، ونشير هنا إلى أن أي طرف من الأطراف المسؤولة عن تحقيق الوحدة وما لحقها من أزمة قادت إلى حرب الانفصال لم يقدّم رواية حقيقية، أو بتعبير أدق رواية لهذه الأحداث والتحولات التاريخية الهامة.

كذلك لم تقم الجامعات اليمنية والمؤسسات اليمنية بدراسة هذه التطورات بينما قامت معاهد علمية أجنبية بأكثر من مؤتمر أو ندوة لبحث قضية الوحدة والحرب في اليمن.

في هذا المناخ الرمادي لمرحلة ما بعد الحرب، وفي ظل توجه الطرف الغالب إلى فرض روايته التي اتخذت صفة إعلامية عابرة ولم تضع في برنامجها الوطني إعادة تصحيح مسار الوحدة ومعالجة آثار الحرب في نفوس الناس قبل أموالهم وممتلكاتهم. لكن أياً من الأمرين لم يتم.

وهكذا أخذت القضية الجنوبية تنمو وتكبر مستفيدة من أخطاء النظام الحاكم وفساد رجاله، وكذا من فقر أبناء الجنوب الذين يعتمد غالبهم على الدولة في التوظيف وفرص العمل، ومن الحلم بجنة الاشتراكيين والحنين إلى الماضي الذي يراود البعض من الجيل السابق، ومن حلم الجيل الشاب من الجنوبيين، لاسيما الذين يعمل آباؤهم في السعودية ودول الخليج، وهو حلم الانتماء إلى مجلس التعاون الخليجي الذي يظنون أن الشمال عقبة أمام تحقيقه.

أفكار حول راهنية غرامشي

قبل نحو ثلاثين عاماً، كتبت مقالاً بعنوان "انطونيو غرامشي وتنظير العلاقة بين المجتمع والمثقفين" نشر في مجلة "قضايا العصر" وهي المجلة النظرية للحزب الاشتراكي اليمني. ولا أدّعي أنها كانت من الدراسات المبكرة عن هذا المفكر الإيطالي الذي قدّم إسهامات نظرية هامة في الفكر الماركسي، وكما يتضح من عنوان المقال فقد كان الاهتمام منصباً حول المثقفين ودور الثقافة في التغيير السياسي والمجتمعي.

"أنطونيو غرامشي" مفكر إيطالي بارز، وقائد للحركة الثورية الإيطالية، عاش في الثلث الأول من القرن العشرين، وهي فترة تاريخية حاسمة في تاريخ البشرية، إذ برز فيها على مسرح الأحداث العديد من الانعطافات التاريخية الحاسمة مثل ثورة أكتوبر العظمى في روسيا، والأزمة العامة للرأسمالية ١٩٢٩م، وصعود الفاشية إلى سدة الحكم في إيطاليا، وغيرها من الظواهر التاريخية المهمة.

وقد عاش غرامشي أحداث عصره مفكراً متأملاً، وممارساً فاعلاً في مجريات الحياة السياسية، وقد تميزت حياته بنشاط ملحوظ سواء في المجال الثقافي حيث أصدر العديد من الصحف والمجلات التي عنيت بمتابعة تطور الحركة التاريخية للطبقة العاملة في إيطاليا والعالم. وفي المجال السياسي والتنظيمي حيث أسهم في تأسيس الحزب الشيوعي الإيطالي. وقد كان نشاط غرامشي مميزاً وكثيفاً أثناء

* وكيل وزارة الثقافة

صعود الحزب الفاشي في إيطاليا، الأمر الذي دعا النائب العام في دولة موسوليني إلى القول أثناء محاكمة غرامشي: "يجب أن نوقف هذا الدماغ عن العمل لمدة عشرين عاماً".

غير أن سنوات السجن على الرغم مما فيها من حصار ومرض، أثمرت أهم كتابات غرامشي التي جُمعت فيما بعد وأخذت اسم (دفاتر السجن) [١].

اهتمت هذه الدراسة ببعض الأفكار الهامة التي أضافها غرامشي إلى الفكر الماركسي، مثل مفهوم المثقف العضوي، والمثقف التقليدي، وقضايا الهيمنة الثقافية، والكتابة التاريخية، وركزت على نحو خاص على دور المثقفين في المجتمع والتقطت من غرامشي ما طرحه عن التأخر التاريخي لإيطاليا وعجز الطبقة البرجوازية فيها عن إنجاز النهضة الفكرية والعقلانية، وهو ما جعل دور المثقفين مضاعفا.

كتبت ذلك المقال في الثمانينات من القرن الماضي، وهي حقبة كانت مشدودة ومنذرة بصراع سياسي وأزمة مجتمعية حادة حاولت أن تضع رداء الأيديولوجيا على خلافاتها وأن تتخذ مظاهر حداثية لصراعات تنتمي إلى ما قبل الحداثة. وقد وجدت أن دور المثقفين غائب ومفقود، بل إن المثقفين المنتمين للحزب الاشتراكي كانوا عاجزين عن تشكيل كتلة تاريخية أو أن يقوموا بدور المثقف العضوي الذي يتحدث عنه غرامشي. وقد كانوا يدورون في تلك القيادات المتصارعة تابعين ومبرّرين لأخطاء السياسيين، بدلاً من أن يكونوا طلائع تنويرية داخل الحزب والمجتمع.

ورغم هذا الدور السلبي التابع والمبرّر، فإن المثقفين وقادة المؤسسات الثقافية والإعلامية كانوا يمثلون العدد الأكبر من ضحايا أحداث

"هذا الاهتمام بالجغرافيا وأهمية المكان هو الذي قاد غرامشي إلى التفكير في إيطاليا على أساس الموقع الجغرافي، كجنوب متأخر عن نظيراتها في الشمال، فرنسا وألمانيا، والى اكتشاف "المسألة الجنوبية" في ايطاليا"

.....

١٣ يناير ١٩٨٦م من بعد القادة العسكريين بطبيعة الحال.

كانت استعادة غرامشي تستهدف تنبيه الأذهان إلى الدور الغائب. لكنها لم تحقق ذلك الهدف، لأن الأمر كان قد تجاوز حدود الثقافة، فقد بدأ نقد السلاح بدلاً من سلاح النقد.

فنلاحظ هنا أن استدعاء غرامشي إلى ثقافتنا العربية كان يتم بطريقة انتقائية حتى رجع الجميع إليه حتى من تعارضت آراؤهم معه، كما هو الحال مع الإسلاميين في تونس، "لقد جاءت أفكاره ومفاهيمه ممزقة معزولة فخرجت عن نموذجها الأصلي بل تعارضت معه في بعض الأحيان"، ولعل الاهتمام بهذا المفكر الماركسي يرجع إلى مرونته الأيديولوجية واهتمامه بالخصوصية التاريخية لإيطاليا – حسب قول الباحث التونسي الطاهر لبيب الذي رأى أفكاره الخاصة بالمجتمع المدني التي وجدت طريقها للوصول إلى مجتمع ما قبل مدني. وعلى حد تعبيره، أصبح غرامشي المستشار الذي تلجأ إليه مختلف المجتمعات المدنية العربية، مجتمعات الدولة والعقيدة والقبيلة [٢].

ويرى الطاهر لبيب أن العرب عرفوا غرامشي في زمن الهزيمة، أو في أعقاب ١٩٧٣م، أي بعد نصر عسكري عربي يعلن عن أفول الفكر النقدي، وأن استدعاءه في ثقافتنا كان براغماتيا. فكل اتجاه يأخذ غرامشي في صفه حتى إن كان فكرهم متعارضا مع ماركسية غرامشي. وما يبرر حضور غرامشي ليس خصوصية فكره وحسب، بل خصوصية الظروف المحيطة به.

ويرجع تداول اسم غرامشي في العالم العربي إلى المنعطف المأساوي الذي وقع في ١٩٦٧م، نراه حاضراً بين ثنايا "الأيديولوجية العربية المعاصرة" لعبدالله العروي حيث استمد من غرامشي مفهوم "التاريخانية" الذي كان مفهوماً مؤسساً في فكر العروي، كما أنه يشتق من غرامشي ما أطلق عليه "الماركسية الوضيعة"، أي الماركسية وقد تجرّدت من تكويناتها الأيديولوجية كما أشار الدكتور أنور عبدالملك إلى مدى مواءمة فكر غرامشي لمجتمعاتنا: "ربما لم تجد أطروحات غرامشي

١) هشام علي الثقافة في مجتمع متغير ص ١٠٥.

٢) ميشيل بروندينو، الطاهر لبيب غرامشي في العالم العربي ص٣٠.

عن المثقفين تأكيداً لها أكثر مما وجدت في العالم العربي".

تزايد الاهتمام بغرامشي في التسعينات من القرن الماضي، وأخذت مفاهيمه عن الهيمنة، والمجتمع المدني، والكتلة التاريخية، تنتشر في الفكر العربي، كما وجدت طريقها في الممارسة السياسية. وقد أبرز ادوارد سعيد أهمية الجغرافيا في فكر غرامشي، وأبدى مدى تأثره بهذا المفكر الذي حقّق انقلاباً فعلياً على فلسفة هيغل، يقول ادوارد سعيد: "لا شك أن غرامشي هو أكثر من تأثرت بهم، لم تكن فكرة الهيمنة أو المثقف العضوي وراء هذا التأثر البالغ، وإنما فكره أن هناك قاعدة جغرافية تنظم كل الأشياء، يتقدمها المجتمع المدني، بل العالم بأسره في واقع الأمر كان غرامشي يفكر من وجهة نظر جغرافية، وكراسات السجن هي خريطة للحداثة وليست تاريخاً لها، لقد سعى فكر غرامشي دائماً لتحديد مكان لكل شيء، تماما كما الخرائط العسكرية (فقد كان هناك دائماً نضال من أجل الأرض في بقعة ما من العالم). وهذه الفكرة أكثر أفكاره استثنائية وخصوصية من وجهة نظري، إنها بالطبع أفكار راودتنا جميعاً، ولكنها اتخذت عند غرامشي شكل المنظومة المتكاملة، فالصياغة التي يصب فيها أفكاره مدهشة قياساً بمعاصريه في أوروبا مثل لوكاش وغيره ممن ينتمون لفكر هيغل وكانت كتاباتهم تخضع لتصوير زمني، أما الصورة الجغرافية التي تخص الفضاء المكاني فهي شيء مختلف تماماً وأعمق دلالة، لم يكن غرامشي في الواقع يهتم بالحلول الوسط أو التغير أو التجاوز إلى غير ذلك من العمليات الهيغلية التي تصل بالمتناقضات إلى حل ما، وإنما كان يهتم بإلقاء الضوء عليها وإبراز تناقضها حيثما وجدت وهذا تحديداً ما مثل لي أهمية عظمى" [٣].

هذا الاهتمام بالجغرافيا وأهمية المكان هو الذي قاد غرامشي إلى التفكير في إيطاليا على أساس الموقع الجغرافي، كجنوب متأخر عن نظيراتها في الشمال، فرنسا وألمانيا، والى اكتشاف "المسألة الجنوبية" في ايطاليا، وفقاً لعلاقات التقدم والتأخر بين الشمال والجنوب، ووفقاً لعلاقات البرجوازية الإيطالية في الشمال المتقدم التي هيمنت على الجنوب المتأخر وحكمت فيه وحولته إلى سوق استهلاكية لسلعه. وفي رأي غرامشي أن هذه العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب كانت سبباً في خرق الوحدة الايطالية، وأن هذه الوحدة التي تمت في ١٨٦١م لم تتم إلاّ على مستوى السلطة من خلال تحالف ضم كبار ملاّك العقارات بالجنوب ورجال الصناعة بالشمال. ولم يكن هذا الشكل فاعلاً في رأي غرامشي، فقد كان نموذج الثورة الفرنسية ماثلا في ذهنه، حيث ينبغي أن تكون الوحدة تغييراً في طبيعة السلطة والمجتمع في الشمال والجنوب، وإعادة تكوين المجتمع الايطالي على أسس ومفاهيم قيم الثورة البرجوازية الشاملة، كما جرى الأمر في فرنسا. وهذا ما سنحاول مناقشته في مقال غرامشي عن "مسألة الجنوب".

غرامشي و"المسألة الجنوبية"

في كتابها "غرامشي والدولة" ناقشت الباحثة كرستين بيسيغلوكسمان، موضوع فكر غرامشي السياسي ومسألة الجنوب وذكرت أن غرامشي في الكراس الأول من "دفاتر السجن" يحدد القضية المركزية الأولى، مفهوم المثقفين ووظيفتهم والدراسة التاريخية حول الوحدة، المسألة الجنوبية، التطور السياسي في مرحلة ما بعد الحرب. وترى غلوكسمان أن الفكر السياسي لغرامشي تشكل في هذه المرحلة، وكانت المحاورات المستمرة في السجن حتى نهاية ١٩٣٠م شاهداً على هذا التطور الفكري.

وقد تبين لغرامشي بعد فشل الثورة الاشتراكية وتثبيت الدكتاتورية أن القوة الممكنة هي المعرفة وأن الهيمنة الثقافية تقفز إلى الصدارة في المهمات الراهنة للحزب الشيوعي الإيطالي، وهنا يتخذ غرامشي من هذه المقولة: "تشاؤم الذكاء وتفاؤل الإرادة" أساساً للعمل الفكري والتنظيمي.

وقد رأى غرامشي أن الجذور البعيدة للفاشية المنتصرة في إيطاليا تعود إلى زمن تحقيق الوحدة الإيطالية في القرن التاسع عشر. وأن من الضروري تحليل الحاجة إلى الوحدة السياسية للبرجوازية الإيطالية، ودراسة غياب الثورة البرجوازية الديمقراطية في إيطاليا، كما يدرس غرامشي في هذا الكراس مسألة المثقفين، موقفهم ودورهم في التكوين الطبقي، ويطرح أيضاً ملاحظات منهجية تتعلق بالتطور غير المتكافئ للتحولات السياسية والثقافية في أوروبا الرأسمالية وإيطاليا، حيث يتطور الأول بوتيرة متسارعة بينما تسير بوتيرة متباطئة في إيطاليا.

وفي حالة إيطاليا، يظهر التطور غير المتكافئ بين الشمال المتقدم والجنوب المتأخر. ويبدو الجنوب واقعاً تحت تحكم الشمال الصناعي المتقدم.

وقد فرض هذا التطور غير المتكافئ تكوينات نوعية مثل: المدينة، الريف، الشمال والجنوب. ودعا غرامشي إلى دراسة هذه العلاقات ضمن التكوينات التاريخية والثقافية لإيطاليا.

ومن هذا المنظور غير المتكافئ فإن المثقفين الجنوبيين الكبار مثل بتدبتوكروتشة أو جيوستينو فورتناتو قد درسوها باعتبارها قادت حركة ثقافية معاكسة للحركة الثقافية

٣) المصدر نفسه ص ١٠٢.

"المستقبلية" في الشمال.

لم يتحقق التطور الرأسمالي في الجنوب، كانت هناك سيطرة واسعة لكبار ملاك الأرض، وكانت هناك غلبة للمثقفين التقليديين مثل المحامين الذين يقومون بدور الوسيط السياسي بين الفلاحين والملاّك الكبار. وقد كان هؤلاء المثقفون يخضعون للهيمنة الأيديولوجية للمثقفين الكبار أمثال كروتشة. وكانت هذه العلاقات تشكل حجر الزاوية في النظام السياسي.

إن تأخر الجنوب يمكن تفسيره بوجود البقايا التاريخية المتخلفة من النظام الإقطاعي، وكذلك غياب النخبة الليبرالية المثقفة القادرة على تحقيق الإصلاح الثقافي. وقد أدى تأخر الجنوب إلى تقدم الشمال الرأسمالي وعجز البرجوازية الريفية في الجنوب عن التأثير في الدولة أو المشاركة في التقدم الرأسمالي.

ويلاحظ غلوكسمان أن ما جاء في الكراس الأول من "دفاتر السجن" لم يحمل أفكاراً جديدة تختلف عن تلك التي وردت في مقال المسألة الجنوبية التي كتبها غرامشي قبل سنوات من دخوله السجن [٤].

ويخلص غرامشي إلى تلخيص هذا التطور غير المتكافئ والعلاقات المعقدة بين الشمال والجنوب، في ظهور جبهة "حضرية" من رجال الصناعة والعمال في الشمال، لتكون قاعدة لنظام الحماية الجمركية ودعم اقتصاد الشمال، وتحقيق هيمنته على الجنوب، الذي يصبح مجرد سوق شبه كولونيالي له، ومورداً للمدخرات والضرائب، وأن يظل خاضعاً للانفصال، وذلك بفضل نوعين من الإجراءات: النوع الأول إجراءات بوليسية: قمع عنيف لأية حركة جماهيرية. والثاني: إجراءات بوليسية سياسية: منح الفئة المثقفة (أي صغار المحامين) امتيازات شخصية في صورة وظائف عامة كبيرة، أو السماح بنهب الإدارة العامة دون التعرض للعقاب. أو القيام بإدماج أنشط العناصر في الجنوب بصورة فردية في قيادات الدولة بامتيازاتها الخاصة وبأشكالها البيروقراطية الفاسدة.

وهكذا أصبحت الطبقة الاجتماعية التي كان يمكنها أن تنظم السخط المستوطن في الجنوب أداة لسياسة الشمال، أي نوعاً من البوليس الخاص الاحتياطي، ولم يتخذ السخط في الجنوب الشكل السياسي السوي لافتقاره إلى القيادة. وعبر عن نفسه في التمرد الفوضوي. وصُوّر على أنه من الأمور التي "يختص بها البوليس والمحاكم"، والحق أن كروتشه وأمثاله شجعوا هذا النوع من الفساد برؤيتهم السحرية للوحدة ولو بشكل سلبي وغير مباشر.

هناك عامل سياسي (معنوي) ينبغي أن لا ينسى، وهو حملة الإرهاب التي شُنّت ضد كل المزاعم مهما تكن موضوعية بأن هناك دوافع وراء النزاع بين الشمال والجنوب [٥].

نعود الآن لقراءة المقال الذي كتبه غرامشي في ١٩٢٦م بعنوان "بعض موضوعات حول مسألة الجنوب". وقد ظلت هذه المقالة ناقصة لأنه أُلقي القبض على غرامشي بينما كان يكتبها. ونجد في هذا المقال أهم الموضوعات التي كانت تشغل ذهن غرامشي آنذاك: مسألة الجنوب، التحالف بين العمال وفقراء الفلاحين، وظيفة المثقفين ودورهم في المجتمع البرجوازي، مسألة الفاتيكان.

كتب غرامشي "أن المفهوم الأساسي الذي كان يوجه الشيوعيين في تورينو في صراعهم كان مفهوم (التحالف السياسي بين عمال الشمال وفلاحي الجنوب من أجل إبعاد البرجوازية عن سلطة الدولة). وكان لابد للمرء -لكي يتحقق هذا التحالف- أن يتصدى لحقيقة أن المسألة الفلاحية في إيطاليا قد اتخذت شكلين خاصين ونموذجين، مسألة الجنوب ومسألة الفاتيكان. وكانت أول خطوة اتخذها عمال تورينو هي رفض سلسلة القوالب التي كانت قد مدّت جذورها في أعماقهم، مثل الفكرة القائلة بأن الجنوب كمّ مهمل، إنه أحمق، مجرم، بربري. وقف عمال تورينو ضد هذه القوالب في ممارساتهم وفي عملهم عن طريق التآخي مع الفلاحين الجنوبيين الذين جُنِّدوا في القطاعات المختلفة التي حطت في تورينو، وعن طريق اقتراح ترشيح جنوبي مثل غايتا نوسالفيميني في دائرة تورينو، وعن طريق القيام بعمل دعائي نشط بين النازحين، وعن طريق قيادتهم إلى مراكزهم السياسية.

فلماذا حدث هذا التغير الضخم في وعي كل مناضل؟ لأنه لا عمل جماهيري ممكن إذا لم تقتنع الجماهير نفسها بالأهداف التي تريد تحقيقها وبالوسائل التي يتعين تطبيقها".

ويضيف غرامشي في تحليله لمسألة الجنوب كيف أن الجنوب كان يتميز بافتقار مطلق إلى الوحدة الاجتماعية، حيث أن السكان الفلاحين كانوا يفتقرون إلى أي نوع من التماسك. ويميز غرامشي في المجتمع الجنوبي ثلاث شرائح اجتماعية هي: الفلاحون، مثقفو الطبقة المتوسطة، وكبار ملاك الأراضي وكبار المثقفين. وهذه الفئة الثالثة هي التي كانت تسيطر سيطرة كاملة على الجنوب، وخاصة في المجال الأيديولوجي.

وكما أن المجتمع الجنوبي كان يتميز بتفكك اجتماعي واسع النطاق، فإن كتلة المثقفين كانت تتميز بافتقار يكاد يكون مطلقاً إلى التماسك والوحدة.

٤) الفصل الأول من كتاب ChristinebuciGluck manGramsci and the state .

٥) انطونيو جرام شي دفاتر السجن ص ١٠٨ .

كان المثقفون الجنوبيون منتشرين في مجموعات صغيرة، ولهذا كانوا يتلمسون طريقهم بحثاً عن طريق مشترك وانتهى كلٌ منهم إلى العثور على طريقه الخاص، وهو الطريق الأكثر ربحاً. فكانوا يؤيدون وظائف متباينة، إن لم نقل متناقضة.

ويرصد غرامشي تحولاً في مواقف المثقفين ودورهم، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب. حيث قامت مجموعة من المثقفين في تورينو بمحاولة مرموقة للاقتراب من مواقع الجنوب ومشكلاته. كانت هذه المجموعة تمثل جماعة عضوية تعبر عن المناخ التاريخي الإيطالي الجديد، ولكن ولادتها وأهميتها في أن مثقفي الجنوب كانوا قد حققوا هم أيضاً نمواً مهماً، إلاّ أن نمو المثقفين كان أبطأ كثيراً من نمو أية مجموعة اجتماعية أخرى، وكان من العبث الاعتقاد بأن المثقفين ككل، يمكنهم الانشقاق عن ماضيهم واتخاذ مواقف ثورية. صحيح أن القبول الفردي من جانب مثقف للبرنامج الثوري للطبقة العاملة له أهميته بالتأكيد، ولكننا معنيون بالمثقفين ككل، وليس فقط كأفراد. وعلينا أن نتصرف على نحو يؤدي إلى حدوث تمزق في الطابع العضوي الذي يكتسب تاريخيا في جمهرة المثقفين، بحيث يخلق تياراً يسارياً، أي تياراً متجهاً إلى البروليتاريا.

وقد عمل كثير من المثقفين في هذا الاتجاه، من أجل هذه المهمة الضخمة [٦].

خاتـــمة

كيف نقرأ غرامشي والمسألة الجنوبية؟ ماذا نستخلص من هذا المقال المتميز الذي استطاع غرامشي أن يبرز –من خلاله- كمفكر سياسي واقعي اكتشف حالة التأخر التاريخي لإيطاليا ودرس أسباب الإخفاق في الوحدة الإيطالية التي حققتها البرجوازية الإيطالية، وكما أن المشروع النهضوي العقلاني لهذه البرجوازية الإيطالية لم يتحقق بشكل عملي، ولم تتمكن هذه البرجوازية من القيام بثورة صناعية شاملة، انعكس هذا العجز في ذلك الشرخ التاريخي والاقتصادي بين شمال متقدم وجنوب متأخر.

وقد أدرك غرامشي أن هذا التطور اللامتكافئ بين الشمال والجنوب هو المسؤول عن ظهور "المسألة الجنوبية"، وأن المشكلة لم تكن متعلقة بطبائع سكان الجنوب وكسلهم وعجزهم وبربريتهم. ووجد أن الإصلاح الثقافي الذي يقوده المثقفون هو الطريق لإصلاح سياسي واقتصادي يحقق تلاحماً بين الطبقة العاملة في الشمال والفلاحين وصغار الملاك في الجنوب، وذلك في إطار مشروع مستقبلي يدعم وحدة إيطاليا ويحقق تحولها الاشتراكي.

لقد قام غرامشي بدراسة "المسألة الجنوبية" في سياقها العام؛ تاريخ إيطاليا وخصوصيته بالنسبة لأوروبا، وتأخر إيطاليا عن باقي دول الشمال في أوروبا، وهو ما تبدى في تأخر ظهور الدولة القومية وتعثر الوحدة الإيطالية، وعلاقات الشمال والجنوب، والمثقفين ودورهم، بالإضافة إلى تلك المفاهيم العميقة التي وضعها مثل الهيمنة، الكتلة التاريخية المثقف العضوي، وغيرها من القضايا التي جعلته مفكراً راهناً يبرز في عصرنا من خلال ما يقوم من استمرارية وتجدّد في فكره.

يقول غرامشي عن نفسه إنه "فيلسوف حسب المناسبة" وهذا صحيح إذا تذكرنا ما طرحناه في بداية المقال من أن فكر غرامشي يصل إلينا متشظياً أو مفككاً. إلاّ أن هذا التشظي ليس إلا ظاهريا. فهناك رؤية للعالم متكاملة في هذا الفكر، وهي خلاصة درس جاد وفكر منهجي.

وقراءة أعمال غرامشي تتطلب جهداً مضاعفاً، ولعل هذا هو السبب في عدم انتشاره بصورة منتظمة، بل حكمته الصدفة والحاجة لما طرحه من قضايا ومفاهيم وموضوعات. وربما نجد في تحليله للمسألة الجنوبية التي حاولنا أن نقدّم أبرز ما فيها من قضايا وتحليل منهجي ودرساً للتفكير في القضية الجنوبية التي تطرح اليوم في بلادنا، وقد رأينا أن غرامشي بحث المسألة الجنوبية بإيطاليا في علاقاتها المتعددة المرتبطة بالتطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي، وفي علاقات الطبقات الاجتماعية في الشمال والجنوب ومشروعها المستقبلي، ولم يبحث المسألة في مظاهرها الجزئية مثل سيطرة الشمال على الجنوب أو الانتفاضات الفوضوية لسكان الجنوب وعمليات قطع الطرق أو اتجاه مثقفي الجنوب نحو مواقع أيديولوجية يمينية في مقابل "المستقبلية" واليسارية في الشمال.

إن قراءةً عميقةً لفكر غرامشي هي المطلوبة من أجل إيجاد تفسيرات متجددة لهذا الفكر. ولنتذكر هنا مقولةً هامةً لغرامشي يؤكد فيها أن "التاريخ بأكمله شاهدٌ على الحاضر".

٦) انطونيو بوزولينغرامشي ترجمة سمير كرم.

الجماعات المسلحـــة
في الحوار الوطني

عبد الله علي صبري *

" الثورة الشبابية الشعبيـــة حافظت إلى حد كبير على سلميتها وتصدت لعنف النظام بصدور عارية في مشهد أذهل عالماً كان ينظر إلى اليمن كمجتمع قبلي مسلح سرعان ما يقع في فخ الاحتراب الدموي على طريق الصومل "

تعيش اليمن اليوم مرحلة انتقالية تمتاز بالاضطراب السياسي والأمني وسط أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة زاد من حدتها المال السياسي المتدفق من الداخل والخارج على مكونات سياسية وثورية تحكم أجندتها حسابات غير وطنية وإن تلفعت بشعارات براقة.

بيد أن الأسوأ في هذا الوضع أن الصراع السياسي انزلق إلى المواجهات المسلحة التي انخرطت فيها جماعات كانت حتى وقت قريب ملتزمة بالنضال السلمي مهما بلغت تكلفته، وجماعات زعمت أنها لا ترفع السلاح إلا دفاعاً عن النفس، ثم تورطت في أعمال عنف يصعب التصديق أنها لا تزال في دائرة الصد عن العدوان.

يأتي ذلك برغم أن الثورة الشبابية الشعبية حافظت إلى حد كبير على سلميتها وتصدت لعنف النظام بصدور عارية في مشهد أذهل عالماً كان ينظر إلى اليمن كمجتمع قبلي مسلح سرعان ما يقع في فخ الاحتراب الدموي على طريق الصوملة.

وإذ يتداعى اليمنيون إلى حوار وطني شامل صوب صياغة مستقبل اليمن في ضوء معالجات أزماته الراهنة، تترى الأسئلة بخصوص أطراف الحوار وقضاياه، وعوامل إنجاحه كفرصة لا تتكرر كثيراً في تاريخ الشعوب؟ من هذا المنطلق تقف هذه الورقة أمام قضية الجماعات المسلحة وإمكانية استيعابها في الحوار الوطني، وما العقبات التي تعتور مسار الحوار والعملية السياسية الوفاقية التي كانت نتاجاً للثورة الشبابية الشعبية وإن رأت بعض المكونات الثورية أنها جاءت على حسابها..؟

كما تتناول الورقة إشكالية السلاح في اليمن كثقافة شعبية في ظل دولة رخوة عجزت عن بسط النظام والقانون، وكيف جاءت الثورة لتعزز من الخيار السلمي في التغيير، وتؤكد بأن القلم ينتصر دوماً على السيف؟

وإذ أكدت الورقة على أهمية إشراك مختلف الجماعات المسلحة في الحوار ودونما شرط مسبق، فقد اقترحت معالجات أخرى تحت إطار الدعوة إلى حوار وطني فكري مواز للحوار الوطني العام.

خارطة الجماعات المسلحة:

تنظيم القاعدة

لست هنا بصدد التأريخ لتنظيم القاعدة في اليمن، لكن من المعروف أن بلادنا شهدت أعمالاً إرهابية منذ مطلع تسعينات القرن الماضي بالتزامن مع عودة (المجاهدين) من أفغانستان. وقبل أن يعلن رسمياً عن تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن كانت اليمن مسرحاً لتبلور جماعة إرهابية اتخذت لنفسها اسم جيش عدن أبين الإسلامي. وقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، كانت المدمرة الأمريكية (إس إس كول) قد تعرضت لتفجير

* باحث سياسي وناشط في حزب اتحاد القوى الشعبية

إرهابي قبالة السواحل اليمنية، الأمر الذي جعل اليمن على رأس سلم أولويات الحرب الأمريكية على الإرهاب.

وبعيداً عن تتبع تطور تنظيم القاعدة في اليمن الذي أصبح مركزاً لفرع التنظيم في الجزيرة العربية، ووصولاً إلى الإعلان عن جماعة (أنصار الشريعة)، يمكن القول أننا أمام جماعة مسلحة منظمة ومؤدلجة في ذات الوقت ولديها مقدرة على التمدد في أطراف البلاد وبين مناطق القبائل في مأرب وشبوة وفي أبين والبيضاء.

ومما يفاقم من خطر القاعدة أنها كثفت من نشاطها في الأشهر الأخيرة مستغلة الأوضاع الأمنية المتردية في البلاد، ومستفيدة من تواطؤ بعض القادة العسكريين الذين مكنوا التنظيم من الأسلحة الثقيلة التي تساعدهم على الصمود في وجه الجيش والأجهزة الأمنية.

الأسوأ في حالة القاعدة أنها فتحت المجال لتعاون أمني بين صنعاء وواشنطن وصل إلى حد السماح بانتهاك السيادة اليمنية من خلال الضربات الجوية التي تنفذها طائرات بلا طيارين. حدث ذلك قبل الثورة وبعدها، والمؤسف أن الأصوات التي طالما حذرت من التهاون إزاء انتهاك السيادة اليمنية في ظل النظام السابق لزمت الصمت اليوم برغم اتساع مساحة النفوذ الأمريكي في اليمن وتزايد تدخل واشنطن العسكري في ملاحقة تنظيم القاعدة على الأراضي اليمنية، وباستخدام الطيران الحربي في تكرار للسيناريو الباكستاني.

جماعة الحوثي

من المعروف أن جماعة الحوثي تشكلت من أنصار السيد حسين بدر الدين الحوثي الذين التزموا منهجه الفقهي ووقفوا إلى جانبه في التصدي لعدوان نظام صالح إبان حرب صعدة الأولى في يونيو ٢٠٠٤، والتي انتهت

بمقتل حسين الحوثي، لكنها تجددت أكثر من مرة، وانتقلت قيادة الجماعة للسيد عبدالملك الحوثي الذي استبسل وجماعته في مواجهة آلة الحرب العدوانية التي شملت معظم مناطق صعدة واستهدف فيها الحجر والبشر وكان أغلب ضحاياها من المدنيين الأبرياء حتى وإن لم يكونوا تابعين لجماعة الحوثي.

وبرغم إقحام السعودية في الحرب السادسة إلا أن النتائج على الأرض أكدت قوة الحوثيين واتساع سيطرتهم الميدانية على محافظة صعدة.. وعندما قامت الثورة الشعبية كانت جماعة الحوثي مهيأة لاستثمار المستجدات السياسية والأمنية التي مكنتها من السيطرة شبه التامة على الوضع في صعدة، والتي حظيت في ظل سلطة الجماعة بنوع جيد من الأمن والاستقرار والخدمات مقارنة بالأوضاع التي كانت تعصف بالبلاد –ولا تزال– في معظم محافظات الجمهورية.

لكن بعيداً عن توصيفهم كجماعة مسلحة، انخرط الحوثيون في ساحات الحرية والتغيير كثوار سلميين متفاعلين مع الأهداف التي رفعها شباب الثورة، وفي الصدارة منها إسقاط النظام وبناء الدولة المدنية، وكانت ساحة صعدة من أهم الساحات الثورية في اليمن ولا تزال.

إلا أن هذا التحول واجه تحديات لاحقة، عندما دخلت جماعة الحوثي في اشتباكات مسلحة مع قوى ثورية أخرى في الجوف وحجة وصعدة بالتزامن مع حملة إعلامية حاولت –ولا تزال– تشويه صورة الجماعة وتنفير الناس من حولها. وهو الفعل الذي حاول الحوثيون الرد عليه بعمل مضاد تجاه معارضيهم من القوى الدينية والسياسية كالسلفيين والإصلاحيين.

القبائل و قوى النفوذ الاجتماعي

نظراً لانتشار السلاح بيد أبناء القبائل فقد غدا مشايخ القبائل قوة اجتماعية يصعب القفز عليها، وبفضل هذه القوة أصبح للمشيخة مكانة سياسية لا تخطؤها العين، وإذ تقارب معظم مشايخ اليمن مع نظام صالح فإنهم –في حالة الخصام– كانوا يعودون إلى قبائلهم في تمرد مسلح على السلطة سرعان ما يحسم لصالحهم.

وكما تعاملت السلطة مع المشايخ كقوة واقعية، فقد فعلت الأحزاب الشيء نفسه وخاصة التجمع اليمني للإصلاح الذي استوعب المشايخ وحاول الاستفادة منهم في نشاطه السياسي والانتخابي بهدف التوازن مع السلطة، الأمر الذي عزز من المشيخة والعصبية القبلية.

قد لا ينطبق على القبيلة مفهوم الجماعة المسلحة بشكل دقيق، لكن نظراً لكونها قوة مسلحة في الأساس وتخضع لتنظيم متعارف عليه فإنها تستغل دوماً في الصراعات السياسية لترجيح قوة طرف ما على حساب طرف آخر، وهذا ما حدث بالضبط في ظل الثورة الشعبية التي فتحت الباب واسعاً أمام جماعات قبلية منظمة عقائدياً لكي تغدو جماعة مسلحة باسم الدفاع عن الثورة والانتصار لها، وأصبحت هذه القوة من مظاهر المشكلة الأمنية التي برزت في شمال العاصمة بمناطق قبائل أرحب ونهم والحيمة، وفي وسط العاصمة أيضاً، كما امتدت لتصل إلى تعز في وسط البلاد.

وليس سراً أن هذه الجماعات المسلحة التي ينتمي أغلب أفرادها إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح كانت ولا تزال تتلقى دعماً من الجيش المؤيد للثورة في تعزيز للتحالف التقليدي بين المشايخ والعسكر والإخوان المسلمين.

قريباً من هذه الجماعات تبلورت قوة مسلحة للسلفيين في دماج بصعدة وفي حجة وفي مناطق أخرى، وذلك في إطار مواجهة جماعة الحوثي التي تزعم أن هذا الاستنفار المسلح ضدها ناتج عن رفض الحوثيين وشبابهم في الساحات للمبادرة الخليجية والتسوية السياسية.

الأمر نفسه قد ينطبق أيضاً على بعض فصائل الحراك الجنوبي الذي عرف بسلميته لسنوات عدة لولا لجوء بعض الحراكيين إلى السلاح ومحاولتهم إعاقة انتخابات الرئاسة في المحافظات الجنوبية باستعراض القوة مستغلين حالة الضعف الأمني في البلاد.

> ” قد لا ينطبق على القبيلة مفهوم الجماعة المسلحة بشكل دقيق، لكن نظراً لكونها قوة مسلحة في الأساس وتخضع لتنظيم متعارف عليه فإنها تستغل دوماً في الصراعات السياسية لترجيح قوة طرف ما على حساب طرف آخر “

حيازة السلاح كثقافة شعبية

منذ زمن طويل والسلاح الناري يلازم حياة اليمنيين في الحرب والسلم على حد سواء. فبإطلاق الذخائر يحتفل اليمنيون بمناسباتهم الاجتماعية حتى إن بعض الأفراح تتحول إلى مآتم بسبب الاستخدام الخاطئ للسلاح، وبالسلاح تحترب القبائل وتصفي ثاراتها، وبقوته برزت ظواهر اختطاف الأجانب ونهب الأراضي وتفجير أنابيب النفط، ومؤخراً استخدم السلاح في الاعتداء على الأسلاك والأبراج الكهربائية، ما أضاف مأساة جديدة في فصل المعاناة اليومية للمواطن اليمني.

وبالإضافة إلى الثقافة الشعبية التي تحض على امتلاك وحيازة السلاح فإن هشاشة الدولة وعدم تفعيل القوانين قد منح السلاح والمسلحين مساحة مضافة من الفوضى التي لم تبارح حياتنا برغم الثورة والدعوة إلى تثبيت دولة النظام والقانون.

على أن التساهل مع مشكلة السلاح لا يقتصر على السلطة والنظام الحاكم، إذ ترى بعض النخب المثقفة أن تنامي قوة القبيلة المسلحة حالت دون تفاقم استبداد السلطة بعموم المجتمع، فالقبائل لا تتنازل عن حقوقها وإن اضطرت لانتزاعها بقوة السلاح. غير أن المغيب هنا أن القبائل عموما لا تفرق بين ضرورات الدفاع عن الحق وبين موبقات الاستقواء بالسلاح على الدولة والمجتمع المدني، ولو كانت القبيلة تفهم معنى الحق والعدالة لما احتاجت إلى السلاح أصلاً. ولو كانت ثقافة الدولة قد ترسخت في ذهنية المجتمع لما وجدنا أحداً يرفع السلاح في وجه الدولة بحجة الدفاع عن النفس، فذلك لا يستقيم في ظل الدولة الحقيقية التي وإن كان لها حق احتكار استخدام القوة فإنها إنما تواجه أي تمرد بقوة القانون وفي حدوده ولا تتعداه إلى درجة العنف المفرط.

من هنا تغدو مشكلة السلاح الوجه الآخر لمشكلة غياب الدولة، وعندما تلجأ سلطة منقوصة الشرعية إلى مواجهات عنيفة مع المجتمع، وإن كان مسلحاً، فإنها تفقد مبررات استمراريتها وتدفع بالجميع إلى محرقة الحرب الأهلية.

هنا أيضاً يصعب على المواطنين الملتزمين لمفهوم الدولة –وإن كانوا معارضين للسلطة الحاكمة– مساندة الجماعات المناوئة للسلطة بقوة السلاح وبغض النظر عن مدى مظلوميتهم.

الأسوأ من ذلك أن الخروج على النظم المستبدة بقوة السلاح لا يعني قطع الطريق على النضال السلمي والهروب من مستوجباته باهظة الثمن بقدر ما يتيح للسلطة قمع الخارجين عليها، ويمنحها فرصة أطول للبقاء والتحكم في مصير البلاد والعباد.

> ” الجماعات المسلحة التي استمرأت المواجهة مع النظام السابق قبل وأثناء الثورة لم يعد السلاح بالنسبة لها وسيلة دفاع فحسب، بل غدا آلية للتنظيم والانتشار أو الحفاظ على مواقع النفوذ “

وإذ لم يدرك النظام السابق أن الإمعان في قمع المدنية والحريات والمجتمع المدني أفضى إلى تخلق خصوم جدد يناهضون السلطة بنفس أدواتها، فإن خلاصة التجربة المرة ونتائجها يجب أن تكون ملهمة لنظام ما بعد الثورة، فالقوة لا تحمي الملك بالضرورة.

إن أمن النظام غير منفصل عن أمن المجتمع، ومن يلعب بأمن المجتمع فلا ينتظر الأمان لذاته وسلطته، ودروس التاريخ في الماضي –كما الحاضر– تؤكد ذلك الترابط الوثيق بين أمن المجتمعات وأمان حكامها. وقديماً وصف عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– بالمقولة الذهبية المأثورة: حكمت، فعدلت، فأمنت، فنمت.

مع ذلك يبقى القول إن الجماعات المسلحة التي استمرأت المواجهة مع النظام السابق قبل وأثناء الثورة لم يعد السلاح بالنسبة لها وسيلة دفاع فحسب، بل غدا آلية للتنظيم والانتشار أو الحفاظ على مواقع النفوذ، والمحصلة أن اليمنيين اليوم يقتل بعضهم بعضا بدعاوى متهافتة تنم عن تراجع كبير لحرمة الدم اليمني، وعن مقت أكبر يسكن ضمائر جماعات طالما جرعتنا المواعظ باسم الله وباسم الوطن ثم لم تتورع عن قتل مواطنين يمنيين ارتضوا الله رباً والإسلام دينا..!!

الثورة والتغيير السلمي

منذ انطلاقة الثورة الشعبية التونسية في يناير ٢٠١١ اتخذت الجماهير الغاضبة أسلوباً حضارياً في التعبير عن غضبها ومطالبها، وواجهت قمع السلطات بصدور عارية دون أن تنجرف إلى فخ العنف الثوري المصاحب لسيكولوجية الجماهير الغاضبة.

حدث ذلك في تونس ومصر واليمن والبحرين والمغرب، لكنه تعثر في سوريا وليبيا، فبرغم سقوط نظام القذافي إلا أن الثورة الليبية اضطرت لاستخدام السلاح دفاعاً عن الثورة، ولما كادت قوات النظام أن تسحق الثورة بتماديها في جرائم الإبادة استعان الثوار بالتدخل الخارجي كسيناريو آخر للحسم والتغيير.

في اليمن رسم الشباب بصمودهم وسلميتهم لوحة ثورية رائعة، وعملوا باتجاه إسقاط النظام على غرار الثورة المصرية، وبقدر ما أمعن نظام صالح في القتل وسفك الدماء تمسك الشباب وحافظوا على النهج السلمي للثورة.

وفي تغيير غير مسبوق -بالنسبة للتاريخ اليمني -نزل أبناء القبائل إلى ساحات الحرية وتركوا أسلحتهم في بيوتهم، وهم الذين طالما قدمهم النظام كجماعات عنيفة ومتخلفة، فيما أثبتوا للعالم أجمع أنهم أحفاد حضارة عريقة جار عليها الزمان لا أكثر.

وإذ لم يكتمل المسار الثوري في اليمن على النحو الذي أراده الشباب فإن الزخم الثوري لا يزال حاضراً ومتنوعاً، وفي المقابل لم يعد للنظام المتهاوي أية فرصة للبقاء، وإن غدا محمياً بغطاء خارجي منح الفرقاء تسوية سياسية قيل أنها جنبت اليمن ويلات الحرب الأهلية.

في خضم الثورة وانضمام ما يقارب نصف الجيش إلى صف الشباب، وفي ظل تباشير سقوط نظام القذافي بقوة السلاح، واجهت الثورة اليمنية امتحاناً عصيباً خصوصاً مع تزايد معدل جرائم نظام صالح منذ مجزرة جمعة الكرامة في صنعاء، ومحرقة ساحة الحرية بتعز، وتحويل شمال العاصمة السياسية إلى ساحة حرب.

أمام هذه الذرائع أطل الخيار العسكري بقرونه وكاد أن يضرب الثورة و يدفعها إلى انزلاق خطير لولا أن الشباب ومختلف القوى المدنية كانوا في مستوى المسئولية عندما أكدوا تمسكهم بالنضال السلمي، مهما بلغ حجم التضحيات

" لا مناص من حوار فكري موازٍ يلتقي على طاولته ممثلون للمذاهب الدينية والجماعات المعنية والمهتمين بهذا الشأن من مثقفين وإعلاميين وغيرهم، وسواء كان هذا الحوار سابقاً أو لاحقاً أو موازياً للحوار الوطني العام "

والتحديات، محذرين من خطورة الحرب وتفاقم العنف، وإمكانية اختطاف الثورة ومكتسباتها عبر القوى العسكرية والقبلية المتحفزة للاستيلاء على السلطة تحت ذريعة حماية الثورة والدفاع عنها.

على أن الصورة ليست وردية تماماً، فقد اضطرت القبائل المسلحة في عدة مناطق إلى التدخل لمواجهة قوات النظام والحد من حركته في عمليات أشبه بحرب استنزاف أنهكت كتائب صالح وأضعفت قدرتها القتالية، وحالت في نفس الوقت دون توسع رقعة الحرب التي اقتصرت على مناطق بعينها طوال يوميات الثورة.

لكن في مقابل المواجهات المسلحة كان المسار الثوري السلمي يتجدد باستمرار في معظم المحافظات والمديريات وبأساليب شتى، وصولاً إلى تشكيل المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية الذي غدا الطرف الرئيس في التسوية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية. وبرغم النقد الذي صاحب تشكيل المجلس نظراً لعدم شموله على كل القوى الوطنية والثورية، فقد نجح المجلس في لجم قوى الحرب التي سعت للحصول على غطاء شرعي للعنف من خلال المجلس الوطني. وبفضل هذا الموقف تجاوزت الثورة محنة ٣ يونيو ٢٠١١ التي عرفت بحادثة النهدين، حيث تعرض الرئيس السابق وكبار قيادات نظامه لتفجير داخل جامع النهدين الرئاسي أثناء تأدية صلاة الجمعة جرى على إثرها إسعاف الرئيس وجميع المصابين إلى السعودية للعلاج، وبدت اليمن في حالة فراغ غير متوقع وغير محسوب النتائج.

حينها ارتفعت أسهم الثورة والثوار، وبات الخيار العسكري الأقرب للحسم الثوري، وظهرت في الوقت ذاته تحليلات صحفية استقرأت الوضع الميداني، وذهبت إلى نتيجة مفادها أن الحرب -بغض النظر عن تكلفتها- ستفضي في الأخير إلى الحسم الثوري والقضاء على صالح وبقايا نظامه، ذلك أن النصر في هذا النوع من الاحتراب الداخلي حليف الصامدين وأصحاب القضية أو العقيدة القتالية التي تتوافر للثوار مقابل نظام مهزوم نفسياً لا يمتلك أنصاره ما يدافعون به لتبرير بطش وجبروت النظام.

وبالرغم أن اليمن دخلت بالفعل مرحلة انتقالية تضاءلت معها فرصة الحرب الشاملة إلا أن بقايا نظام صالح ما زالوا ومن خلال مواقعهم العسكرية وما نهبوه من ثروات يهددون بالنكوص عن المبادرة الخليجية، والدفع بالبلد إلى أتون الصراع المسلح مجددا.

لقد أثبت الثوار بصمودهم الأسطوري أن النضال السلمي هو الطريق الآمن للتغيير، وأنه الأنجع والأمثل من بين مختلف الطرائق التي يتصور للبعض -من خلالها- أن بإمكانهم اختصار المسافات وتحقيق الأهداف في وقت قياسي.

وما أحرى أن تتمثل الجماعات ذات المطالب المشروعة النضال السلمي كنهج لنيل الحقوق واكتساب الحرية والكرامة، فحيثما تحضر السياسة يتوارى العنف، وعندما يدخل الناس في الحوار كافة تذوب العصبيات والمصالح الشخصية وتتوافق مكونات المجتمع على المصلحة العليا، وحيثما تكون المصلحة فثم شرع الله.

لقد كان بإمكان جماعة الحوثي أن يبشروا بمشروعهم بعيداً عن العنف ومازال بإمكانهم ذلك، وكان بإمكان قوى الثورة أن تلتزم السلمية

خياراً وحيداً في مواجهة الطغيان، ومازال بإمكانها ذلك.

الأهم أن تحذر مختلف مكونات الثورة من التمادي في الصراع المسلح فيما بينها، ومهما ادعى طرف أن الحجة إلى جانبه فإن حقائق الواقع الصارخة تؤكد أن الصراع ليس بمنأى عن البعد الطائفي أو اليد الأجنبية أو مصالح شخصيات متنفذة، كما أن عواقب دماء الأبرياء والمظلومين لن توفر أحداً.

لقد انجرت عدد من مكونات الثورة إلى الصراع المسلح مع النظام، ثم انخرطت في صراع شبيه مع بعضها البعض، واليوم يبرز صراع المساجد كأحد وجوه العنف الذي انغمست فيه هذه المكونات وبالذات الإصلاحيين والسلفيين من جهة وجماعة الحوثي من جهة ثانية، وما لم يتنبه الجميع لخطورة هذا المنزلق ويتعاملون معه بمسئولية وطنية ودينية، فإنهم حتما سيعضون أصابع الندم ولكن بعد فوات الأوان.

الحوار بلا شروط أو سقوف مسبقة

من إيجابيات الثورة أنها دفعت بأسهم التعددية الحزبية والسياسية إلى الأمام، ومع بروز أحزاب جديدة توافقت جماعات سلفية على تشكيل حزب سياسي، كما أن الحديث يدور كثيراً بشأن استعداد جماعة الحوثي لإنشاء حزب سياسي.

ومما لاشك فيه أن الانخراط في العمل السياسي ذي الطبيعة الحزبية يوفر على فرقاء الصراع السياسي والاجتماعي والمذهبي متاعب كثيرة يصعب تخطيها بدون تفاهمات مشتركة تلتزم أدب الخلاف وأبجديات العيش المشترك وتصون استقرار البلاد والسلم الاجتماعي بعيدا عن لغة التكفير والتخوين والاصطفاء.

بيد أن حزبية الجماعات الدينية تفرض تساؤلاً من قبيل: هل ستغدو اليمن أمام خارطة جديدة من الأحزاب ذات الصبغة المذهبية الفجة؟ وهل سيكون من المصلحة الوطنية اعتماد أحزاب من هذا النوع؟

وإذ كان الجواب على سؤال كهذا بحاجة إلى مزيد من البحث، فإن المقدمات تدل على النتائج، وعليه فنحن أمام مرحلة فرز عام تختلط فيها كل الأوراق.. لكن مهما بلغت حدية الصراع السياسي، أو تعاظمت سطحية قضاياه، فإنه سيبقى مقبولاً ومحتملاً ما دام خارج العنف والعنف المضاد.

وحتى تطمئن كل الأطراف سيغدو من الضرورة القول إن على كل جماعات الصراع السياسي أن تضع السلاح وتدخل الحوار الوطني مسلحة بمنطق القضايا التي تطرحها.

إلا أن هذا الطرح يبقى في الإطار النظري، لأن مختلف فرقاء العمل السياسي والمكونات الثورية والاجتماعية في البلد تستند بشكل أو بآخر إلى قوى مسلحة قد تكون عسكرية أو قبلية أو غيرها، وإذا اشترطنا على طرف معين إلقاء السلاح وتغاضينا عن أطراف أخرى، سنكون قد وضعنا شرطاً تعجيزياً أمام الحوار المرتقب، وكأنما نمهد بهذا القول لإقصاء هذا الطرف أو ذاك من الحوار ومن العملية السياسية.

وقد نفهم أن حديثاً كهذا يعني التهيئة للقبول بإشراك تنظيم القاعدة ممثلاً بـ (أنصار الشريعة) في الحوار الوطني على غرار أن جماعات مسلحة أخرى مدعوة لنفس الطاولة. ومن هذا المنطلق، لا ضير من إشراك (أنصار الشريعة) في الحوار ودونما شرط مسبق أيضاً.

إن المصلحة الوطنية اليوم تقتضي إشراك كل الفاعلين في المجتمع وتمثيلهم في الحوار واستيعابهم في الوفاق الوطني، ذلك أن الوفاق السياسي القائم ليس وطنياً إلا من الناحية المجازية، ولا يمكن أن تطلق عليه الصفة الوطنية إلا إذا اشتمل الوفاق على أغلب المكونات الثورية وبالأخص الحراك والجنوبي وجماعة الحوثي.

إن الحراك الجنوبي وجماعة الحوثي يمثلان أبرز قضيتين وطنيتين في المشهد السياسي اليمني وهما القضية الجنوبية وقضية صعدة. ولا يمكن التوصل إلى حل وطني لهاتين القضيتين دونما تمثيل متوازن للحراك وللجماعة، سواء في الحوار نفسه أو فيما يتمخض عنه من نتائج.

معالجات أخرى

قد يتوافق اليمنيون على إشراك الجماعات المسلحة في الحوار الوطني ولكنهم سيختلفون بلا شك حول وضع سلاح هذه الجماعات فيما بعد الحوار، وحول مشكلة انتشار السلاح وحيازته في المجتمع بشكل عام.

من هنا سيكون لزاماً التأكيد في مخرجات الحوار على تعزيز سلطة الدولة وهيبة النظام والقانون وتنظيم حيازة وحمل السلاح، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى تعاظم انتشاره، بما في ذلك مشاكل الثارات القبلية، واحتراب الجماعات فيما بينها، وترسيخ أسس العدالة واستقلالية القضاء وتمكينه من تنفيذ الأحكام التي تصدر عنه.

على أن مخرجات الحوار الوطني لن تكون لوحدها كافية لمعالجة قضايا العنف السياسي وتداعيات انتشار السلاح وتسلح الجماعات الدينية، إذ لا مناص من حوار فكري موازٍ يلتقي على طاولته ممثلون للمذاهب الدينية والجماعات المعنية والمهتمين بهذا الشأن من مثقفين وإعلاميين وغيرهم، وسواء كان هذا الحوار سابقاً أو لاحقاً أو موازياً للحوار الوطني العام، فإنه من المهم أن يقف أمام جملة من القضايا من قبيل:

- الإعلاء من حرمة دم الإنسان المسلم وعرضه وماله.
- إلغاء وزارة الأوقاف والإرشاد وتشكيل هيئة وطنية للإشراف على المساجد والمراكز والجامعات الدينية.
- تنمية ثقافة التسامح والتعايش بين مختلف الفرق والجماعات.
- حرية الرأي والتعبير وتكافؤ الفرص في نشر الأفكار.
- نبذ العنف في حل القضايا والنزاعات.
- ضوابط مهنية للتناول الإعلامي لقضايا الخلافات الدينية التاريخية.

الطريـــــق
لإدماج الجمـــاعات المسلحة

عبدالعزيز العسالي *

" أياً كانت دوافع التنظيمات السياسية إذا حملناها على أفضل المحامل، وهو أنها كانت تسعى لتحديث مراكز النفوذ الاجتماعي، فإنها لم تحقق الحدود الدنيا من التحديث أو التمدن لهذه المراكز "

بما أننا على أعتاب عهد جديد نريد من خلاله أن نبني وطناً آمنا مستقراً يسوده العدل والمساواة وتصان فيه الحقوق والحريات، فإننا بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في موروثنا الفكري الثقافي والاجتماعي، كما يجب علينا أن ننظر في القضايا والمشاكل

العناصر المسلحة ووسائل الاندماج الاجتماعي

قال تعالى: (قل سيروا في الأرض ثم انظروا كيف بدأ الخلق)، وهذه الآية تقرر منهجاً في التفكير وهو النظر في العوامل والملابسات التي رافقت نشوء أي حدث وساعدت على بلورته وصولاً إلى ظهوره، فإذا ما حاولنا إعمال هذا المنهج الفكري إزاء نشوء وتكوين العناصر (الأسباب والعوامل) فإن الأمر يقتضي أن ننظر إلى الواقع الذي عاشته هذه المناطق التي ظهرت فيها العناصر المسلحة، ذلك أن ظهور هذه العناصر المسلحة بهذا بهذه الخصوصية، لم يأت اعتباطا ولم يكن ذلك ردة فعل آنية، وإنما جاءت لتملأ فجوة كبيرة تمثلت في غياب الدولة مطلقاً، وأيا كانت دوافع هذا الغياب، أي بقصد تهميش هذه المناطق أو بدافع الإهمال واللامبالاة من قبل السلطة.

ذلك أن ما حدث في جعار مثلاً أمر ملفت للنظر، إذ كيف تحول المواطن إلى متعاون مع العناصر المسلحة؟ ما هي الإغراءات التي حصل عليها..؟ وكيف اقتنع بإقامة دولة في قرية؟

إننا خلال ما نسمع ونقرأ نجد لسان حال هؤلاء المواطنين يقول:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى
فصادف قلباً فارغاً فتمكنا

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو افترضنا وجود الدولة، فهل قدمت الدولة أدنى مستويات المسؤولية تجاه المواطنين؟

إن الذي لمسه المواطن هو العكس تماماً وقد تمثل ذلك في التفلت الأمني، وإفقار وتهميش وظيفي وإداري، وصيرورة الأراضي البيضاء في الجنوب لغير أبناء الجنوب، ويشار هنا إلى أن الخمسة عشر ناهبا للأراضي الذين تضمنهم تقرير باصرة وهلال بينهم ثلاثة أو أربعة من الجنوب فقط!

وإلى ذلك: معاقبة الشرفاء مثل عزل القاضي أم ذيب لأنه أصدر قراراً قضائياً ضد أحد القادة العسكرين، وإثارة النعرات المناطقية حتى بين زملاء السلاح من المنتسبين للجيش.

هذه التصرفات اللعينة جرعتنا الغصص المرة، وهنا يظهر نموذج الفشل الجماعي للجيش، والاغتيالات لضباط الأمن السياسي الذين ينتمي أغلبهم إلى محافظات شمالية.

وإذا المسألة حاضرة ولكن حسب قول الإمام الشعبي التابعي لما سأله أحدهم هل معاوية شهد بدراً؟ أجاب: نعم من الجهة الأخرى؟

وكذا البطالة في الشباب، حيث أن بعض المهتمين قدم لنا رقماً مهولاً حول الشباب المنخرطين مع العناصر المسلحة بلغت نسبتهم ٨٣٪، وشباب غير متزوجين بينهم شباب متزوجون مهددون بالفشل الأسري، ومهمشون إدارياً ولا ندري ما مدى دقة هذه الرقم؟ ما يهمنا هو أن الفقر والتهميش الوظيفي والإداري وغياب القانون وغياب التعليم.. إلخ، هي عوامل وأسباب هيأت بيئة وأهلتها لنشوء وبلورة ثم ظهور هذه الوضع الذي يواجهنا.

ومع ذلك: المنطقة الحرة والتعثر الطويل المريب. ونتساءل: إلى أين ذهب هذه المورد الهام في حل مشكلة البطالة؟ وكيف تحول الأمر إلى تكبيد خزينة الوطن حوالي ربع مليار دولار دفعها المواطن اليمني عبر الجرعات السعرية القاتلة وتم تسليم المبلغ كتعويض للشركة؟ ولم خسرت الشركة وما السبب؟

هل نكون قد كشفنا سراً إذا أضفنا أن عناصر أمنية كبيرة أشرفت ولازالت تشرف على توجيه مسار العناصر المسلحة إلى هذا المنحدر؟

وعليه: إذا سلمنا بدور هذه العوامل والأسباب، ففي اعتقادي أننا سنكون قد اقتربنا من تصور الحلول إلى حد كبيـر. ويمكن تلخيصها بالآتي:

- مشروع مارشال للنهوض بأبناء الجنوب، باستعارة المشروع الذي تبناه أحد وزراء واشنطن بعد هزيمة ألمانيا، وقد تمثل المشروع في دعم الحكومات المستفيدة من مناوئة المشروع النازي ونجحت الفكرة.

إن مشروع النهوض بأبناء الجنوب بصورة تفصيلية يتمثل –أولا– في الجانب الأمني، حيث يتم تعيين قيادات وطنية لأجهزة مكافحة الإرهاب، ونعني بالقيادات الوطنية أنها ليست حزبية ولا عائلية، ذلك أن العقلية التي صنعت المشكلة يستحيل منها أن تسعى للحلول، إما عجزا أو رفضا، أو عنادا.

- خلق اصطفاف شعبي ناشئ على توعية مكثفة شعارها الرفض لأي فكرة تفرض بقوة السلاح.
- إيجاد خطاب وطني ديني متضافر، وهذا بدوره قد يؤدي إلى اقتناع بعض العناصر، بدليل استجابتهم للوفد الشعبي في جعار والإفراج عن ثلاثة وسبعين جندياً.
- دعوة هذه العناصر إلى التخلي عن السلاح وعرض مطالبهم عبر الحوار في جو من الحرية التامة.
- تبني مشاكلهم في توظيفهم وإعادة المهمشين إلى وظائفهم وتأهيلهم حرفياً ومهنياً وتربوياً وعلمياً، وإصلاح العوج الفكري من خلال الكشف عن وسطية الإسلام، وذلك عبر وسائل الإعلام حيث يتم طرح أفكارهم ثم مناقشتها من قبل الجماهير وفي مقدمتهم العلماء المستنيرون المدركون للواقع ومتغيراته.
- دعوة دول الجوار لتبنّي المشاريع الاستثمارية بجدية، وإعادة التفكير في تعاملها مع اليمن بعيداً عن عقلية التعامل التي جرت خلال العقود الماضية، ذلك أن التعامل بما يتناسب مع المرحلة كفيل بأمن واستقرار المنطقة.

وكذا دعوة رأس المال الجنوبي المهاجر للاستثمار في الجنوب، شريطة إيجاد تسهيلات وحماية حقيقية لا حماية للابتزاز.

مراكز النفوذ الاجتماعي

من المعلوم أن مراكز النفوذ الاجتماعي في اليمن هي من القضايا الاجتماعية والثقافية الضاربة والموغلة في مسارب التاريخ.. ولديها رصيد ثقافي متعدد المنابع لكنها في النهاية تصب في تكريس وترسيخ أبوية ونفوذ هذه المراكز اجتماعيا، بل إنها في أحيان كثيرة تمثل كيانات سياسية تتفاوت أحوال وأشكال نفوذها حسب ظروف الدولة القائمة فتعيش حالة الند أو الضد أو الشريك، أو أحد العوامل المؤثرة على القرار السياسي في أقل الأحوال، وفي أحوال أخرى تكون هي السلطة، حيث تكررت هذه

* باحث في الفكر الاسلامي

الأحوال عبر التاريخ وحتى اللحظة، الأمر الذي أكسبها درجة عالية من الذكاء والحساسية السياسية العالية في آن.

ولا شك أن أسوأ الأنظمة هو النظام الفردي الذي يسعى إلى بناء الذات على حساب الدولة، فيعيش حالة مهلهلة تغيب معها هيبة الدولة ونفوذها فتصبح مراكز النفوذ الاجتماعي تمثل حضوراً أكبر وزخما اجتماعيا أقوى يجعل منها المال والمرجع المفضل لفض النزاعات الاجتماعية بل والسياسية.

الأحزاب وتكريس النفوذ الاجتماعي

التعددية السياسية مظهر من مظاهر الدولة المدنية كونها تقدم نموذجاً متقدما في التحديث السياسي والثقافي والاجتماعي، فالديمقراطية والمساواة والحرية في برامج الأحزاب هي – نظريا- المنطلق والغاية في آن، غير أن الذي حصل في اليمن هو العكس تماماً.

وأياً كانت دوافع التنظيمات السياسية إذا حملناها على أفضل المحامل، وهو أنها كانت تسعى لتحديث مراكز النفوذ الاجتماعي، فإنها لم تحقق الحدود الدنيا من التحديث أو التمدن لهذه المراكز.

بل الملاحظ أن الذي حصل هو العكس، فتكرست بل ترسخت مراكز النفوذ وازدادت عنفواناً، مع تسليمنا بأن هناك عوامل عدة حالات دون تحديث الأحزاب لهذه المراكز على الكيفية المطلوبة، ذلك أن السلطة اعتمدت مطلقاً على مراكز النفوذ، وهذا مثل عائقاً. ولا شك أننا هنا لسنا بصدد مناقشة الأحزاب إزاء تقصيرها، بل هدفنا هو تسليط الضوء على العوامل التي عززت مراكز النفوذ الاجتماعي بطبيعة الحال، وهذا يقتضي الوقوف على عوامل أخرى اقتصادية وثقافية أسهمت بل قد تكون هي الحامل الأساسي أو الأرضية الأساسية التي مثلت مصدر إلهام لبلورة هذه المراكز ثم ترسخت كشيء حتمي تاركة بصماتها في كل تفاصيل الحياة اليومية.

وإذا سلمنا بما سبق، فإننا نجد أنفسنا أمام قضية معقدة تستدعي الوقوف أمامها بمسؤولية وطنية تنطلق نحو البناء وترسيخ الدولة المدنية والوحدة الوطنية والحفاظ على النسيج الاجتماعي منطلقاً وشعاراً وهدفاً.

أنواع مراكز النفوذ الاجتماعي

من خلال معطيات الواقع يمكن تقديم مراكز النفوذ الاجتماعي في اليمن في نوعين:

الأول: يمثل معظم مراكز النفوذ الاجتماعي التي هي أقرب إلى الاندماج الاجتماعي، بل بعضها مندمج، بدليل غياب الشخصانية والأبوية والتراث داخل هذه المراكز، ذلك أن جميع مكونات هذه المراكز يرون أنفسهم أصحاب نفوذ وأنهم جميعاً في مرتبة واحدة وبإمكان أي فرد فيها أن يصبح ذا نفوذ بحسب تفانيه وتعاونه وتعاونه مع محيطه وواقعه الاجتماعي، الأمر الذي يعد مؤشراً إيجابياً في طريق الاندماج.

وهذا النوع من مراكز النفوذ يمثل أكثر المحافظات فهو متواجد في المحافظات الجنوبية عدا الضالع كما وجد في تعز وإب والبيضاء والحديدة وعتمة ووصاب السافل وريمة وغرب حجة، إضافة إلى جزء من مأرب نظراً لارتفاع نسبة التعليم بين أبنائه.

أما النوع الثاني من مراكز النفوذ الاجتماعي فيمثل مناطق شمال الشمال. وبصيغة أوضح يبدأ من جنوب العاصمة وينتهي بفاصل حرف

.....

" لا يزال بعضنا مصرا على استحضار خصومات وأخطاء الماضي، بما فيها أخطـــاء أسلافنـــا وأسلاف أسلافنا، ويجعلها حاضرة في وجداننا؛ كي تنطلق منها أفكارنا ورؤانا، وتفرض روحها على خططنا وبرامجنا "

.....

سفيان ويدخل فيه المحويت وحجة والجوف ومأرب وعمران، ويدخل في ذلك الضالع.

هذا النوع المتمثل في مناطق شمال الشمال يمثل الغصة السياسية عبر التاريخ من خلال كيانات سياسية شبه مستقلة قد يعترف ذوو النفوذ فيها بالسلطة لكن في النهاية يختزلها في شخصية.

سيناريوهات الاندماج

إن وسائل الاندماج تمثل الآتي:

هناك موازنة خاصة بشريحة المشائخ التي تدير هذه المناطق تبلغ (٨) مليارات ريال، وقد أضيف إليها هذا العام (١٣) مليار ليصبح المجموع (٢١) مليار ريال. وهذه موازنة ضخمة قد لا تحصل عليها وزارة الصحة العامة.

وإذن، فإن المقام يقتضي سن قانون ينظم هذه الشريحة ويكون منتسبوها جزءا من جهاز الضبط القضائي ويسري عليها ما يسري على أجهزة الضبط القضائي، وتكون هناك رواتب مجزية كأي وظيفة عامة، كما يشتمل القانون على مبدأ المساواة بين أبناء ومكونات هذه المراكز وأن تخضع مواقعهم للتدوير ويمنع فيها الاحتكار والتوريث، فتغدو كنقابة أو منظمة من منظمات المجتمع اليمني.

شروط الاندماج

لكي نصل إلى الثمار المرجوة لهذا الاندماج لابد من إشراك أكبر عدد من أبناء ومكونات هذه المراكز في وضع التصورات لوسائل الاندماج ويشترط هنا: المرحلية والتدرج والتقييم المواكب، كما يشترط استبعاد بل تجنب أي لغة يفهم منها الإقصاء، فضلاً عن التلويح بالمواجهة، ذلك من جهة.

ومن جهة أخرى فإن هذه المراكز أسهمت في دعم الثورة الشعبية بما لا يسع أحداً إنكاره، وأي تناس لهذا الدور فهو مرفوض قيمياً، بل هو سلوك معوج ومشين في منظور الاجتماع السياسي. ثم مقارنة بحال القبيلة في عهد

السلال فقد كانت تأتي قائلة: أعطونا أو نذهب إلى البدر، فإن القبيلة اليوم أعطت للثورة ولسان حالها يقول: أعطني حكماً عادلاً في صنعاء أعطك مجتمعاً مدنياً في مأرب –حد قول سلطان العرادة، لأن موقف السلطة همش الجميع. ومع تسليمنا أن في شمال الشمال استجابة لمخرجات الثورة أقل من المتوقع، أي سيكون هناك تفاوت بين مناطق شمال الشمال في الاستجابة لمخرجات الثورة.

– التوجه الجاد نحو الاستقرار من قبل الدولة والحكومة بالاهتمام بالمعيشة والتعليم والأمن والقضاء، وأن يسبق ذلك البدء بالبنية التحتية من طرق وكهرباء.. إلخ.

– تفعيل الموارد الاقتصادية وأهمها الموانئ وفي مقدمتها المنطقة الحرة، والمخا، وحضرموت.

– تسهيل المعاملات وتبسيطها على المستوى الخدمي والوظيفي الرسمي بحيث لا يسمح بنمو أي نفوذ رسمي أو اجتماعي.

– إيصال الخدمات العامة إلى الريف بوحدة صحية كحد أدنى في المناطق البعيدة ومستشفى ريفي على مستوى المديرية، وهذا المجال الصحي.

– إصلاح المنهج التعليمي كي يترسخ مبدأ المساواة والحقوق والحريات.

– التعليم الإلزامي في المناطق النائية. وبالتالي تشجع المبرزين والأكفاء وإتاحة المجال أمامهم للانطلاق إلى أعلى المستويات كلٌّ بحكم تخصصه وكفاءته العلمية والإدارية والثقافية وليس بحكم مركزه الاجتماعي والنفوذ القبلي.

من يريد البقاء في فئة الضبط القضائي فعلى الدولة أن تتعامل معهم كموظفين عاملين لهم حقوق وعليهم واجبات أمنية واجتماعية.. إلخ.

– سرعة البت في القضايا في المحاكم الشرعية، كون التطويل من أبرز عوامل تكريس وتعزيز مراكز النفوذ الاجتماعي.

– التوظيف يخضع لمعايير أعلى ومعايير أدنى لكي يهتموا بأنفسهم.

– إشراك مراكز النفوذ الاجتماعي في التجارة داخلياً وخارجياً كفيل بأن يجعل ذوي النفوذ من الساعيين إلى تحقيق الدولة المدنية، لأنه لا

.....

" وحينما يخيل للمرء أنه أفضل من غيره تتكون في شخصيته صفة العدوانية على الآخرين، لأن داء الاستعلاء وتقديس الذات بمثابة فيروس يضرب برنامج التعايش السلمي الذي أنتجه الدين "

.....

سلامة للتجارة في ظل الوضع القبلي المتصارع. ضرب المثال الفكري والثقافي والاقتصادي الناجح من الواقع المعاش، كنموذج هائل سعيد، فهل خسر هائل سعيد عندما ترك القبيلة أم نجح؟ بل إنه من أكبر المؤثرين في صناعة القرار إذا شاء.

– إصلاح تشريعات الدولة بدءًا من عضوية البرلمان، لا بد أن يكون مؤهلاً، وكذا بقية القوانين لا بد أن تراعي التأهيل العلمي.

– الإسراع بقانون القائمة النسبية مع اختيار الشكل المناسب في القائمة بما يتلاءم مع التوجه، إذ أن القائمة النسبية ستنقل الصراع من الشارع إلى الأطر التنظيمية للأحزاب.

– عدم تركيز أبناء مراكز النفوذ الاجتماعي في جهة محددة وإنما يتوزعون وفق آلية محددة على أجهزة الدولة المختلفة.

– تصفير المشاكل بإطفائها في مهدها بأقرب وسائل العمل الشرعي والقانوني.

– التوعية المستمرة، وهذا دور الإعلام والعلماء والمدارس وغيرها، وليكن التركيز حول عظمة حرمة الدماء.. وكذا حول ارتزاق مراكز النفوذ من طرق غير شرعية طرق مشبوهة: ابتزاز، نهب.. ويسعى الإرشاد والتثقيف لتوضيح الطرق الشرعية للكسب.

– التنبيه لخطورة تقديم العرف الظالم على الشريعة والقانون النابع منها، والأثر المدمر دينياً ودنيوياً جراء التقديم للعرف الظالم.

– تجفيف منابع تدفق السلاح الثقيل وفقاً لخطة حسب ظروف المنطقة تبدأ من ثلاث إلى عشر سنوات.

– دعوة تجار السلاح إلى تغيير تجارتهم.

– الحد من استيراد السلاح الخفيف وتجفيف المصادر التي يتسرب منها.

احتــواء القــاعدة

نبيــل البكيري *

" بعد الربيع العربي محتاجون إلى تجفيف منابع التطرف والإرهاب أكثر من حاجتنا لمكافحة التطرف والإرهاب، فالمقاربة الأمنية العسكرية لواشنطن وحلفائها فشلت "

لا يمكننا الحديث عن ظاهرة الإرهاب بمعزل عن أسبابها وجذورها الحقيقة ، كما يمكننا القول أيضا أن ظاهرة الإرهاب رغم ما أحدثته من ضجيج عالمي إلا أنها لا زالت من الظواهر التي لم يتم دراستها وقراءتها قراءة علمية دقيقة حتى الآن ، كي نتمكن من وضع الحلول والمعالجات المناسبة لها.

إذا يلاحظ اقتصار تعاملنا مع هذه الظاهرة كمجتمع و سلطة ونخب على ما يأتي إلينا من خارج دائرتنا المفاهيمية والثقافية، ممثلاً بالغرب الأوربي والأمريكي تحديداً، تلك المعالجات الأمنية القاصرة التي فاقمت من هذه الظاهرة أكثر من معالجتها ، لينعكس ذلك فشلا ذريعاً في القضاء عليها وفقا لتصوراتها و معالجاتها الأمنية المجردة.

فالإرهاب كأي ظاهرة اجتماعية لا يمكن فهمها بعيداً عن معرفة الأسباب التي أدت لنشوئها، و استمراريتها، فبالعودة إلى البدايات الأولى لنشؤ هذه الظاهرة المدمرة، سنجد أن لها أسباب عدة منها الفكري البحت ومنها السياسي المجرد عدا عن عوامل مساعدة أخرى اجتماعية كانت أو اقتصادية و سيكولوجية.

فما يتعلق بالأفكار، يمنياً، لا يخفى على الباحثين في الفكر الإسلامي تلك الروايات و الآثار التي تستند عليها الجماعات المسلحة كأصول عقدية تبني عليها تصوراتها ورؤاها وتسعى نحو تحقيقها، كحديث جيش عدن أبين، وحديث إخراج المشركين من جزيرة العرب، وما تمثله مثل هذه الروايات من دوافع ومستندات عقدية خطيرة في توجيه هذه الجماعات.

كما لا يخفى أيضاً على الباحثين في الإسلاميات تلك المناطق الرمادية التي لا تزال تمثل بؤر توتر وخاصة في ما يتعلق بمفهوم الجهاد وضبابية تعريفه وضبط هذا التعريف، عدا عن ما أتت به بعض المدارس الإسلامية كالسلفية الوهابية و مفهومها "للولاء والبراء" وما ينعكس بعد ذلك على صورة الأخر في ذهنية هذه الجماعات باعتباره كافر يجب قتله.

ومثل ما هو حاصل لدى السلفية الوهابية يكاد يكون مثله اليوم لدى الجماعة الحوثية و ما يعكسه شعارها المعروف من ثقافة للكراهية والقتل والدمار كالذي نلاحظه حاليا في عديد من مناطق الشمال.

أما ما يتعلق بالأسباب السياسية، فمنها ما هو سياسي مباشر، ومنها ما هو سياسي غير مباشر كقضية الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وما مثلته هذه القضية من نقطة انطلاق لفزاعة العنف و الإرهاب بعد ذلك.

أما الأسباب السياسية المباشرة فلا شك تأتي الأوضاع السياسية في المنطقة العربية منذ أزيد من خمسين عاماً ، كفشل مشروع الدولة القومية ووعودها الكبيرة ، واحتلال فلسطين، عدا عن فشل مشروع وجود دولة عربية حقيقية تستند في مشروعيتها على إرادة المواطن العربي، وما تحققه له بعد ذلك من حرية وكرامة ورفاه اجتماعي، حيث يُعد هذا كسبب جوهري مباشر في بروز و تعاظم ظاهرة الإرهاب بشكل كبير.

لكن للأسف أي من ذلك لم يتحقق، وهو ما أنعكس حكماً استبدادياً شمولياً قمعياً صادر كل حقوق وحريات المواطن العربي ودمر أحلامه وطموحاته، ليدخل المواطن العربي مرحلة من أتعس فصول حياته توجت بالصدام الدامي بين الأنظمة الحاكمة والحركات المعارضة لها، يسارية أو إسلامية وإن تبدى مشهد العنف والصدام أكثر حدة في حالة الجماعات والتيارات الإسلامية بشكل كبير.

ولكي لا نمضي بعيداً عن موضوع حديثنا، وهو "التعامل مع الجماعات المتطرفة، القاعدة أنموذجاً"، فأقول إن ظاهرة القاعدة في اليمن لا تخرج عن مثيلاتها في العالم العربي، من حيث الأسباب البنيوية والعوامل

* رئيس المنتدى العربي للدراسات

المساعدة، مع استثناء خاص في بعض تلك الأسباب والعوامل التي تجعل من اليمن في قلب الإستراتيجية القاعدية.

استراتيجية النظام السابق

بانفجار الوضع العسكري في اليمن، حرباً أهلية طاحنة صيف ١٩٩٤م، كان الرئيس صالح من خلال أجهزته الأمنية قد عمل على توظيف عدد كبير من المجاهدين العرب، الذين كان يقيم عدد كبير منهم في اليمن بعد أن رفضت دولهم استقبالهم بعد عودهم من افغانسان، وهكذا فإن حرب صيف عام ١٩٩٤م، كانت بمثابة نقطة البداية لالتقاء المصالح بين نظام علي صالح و المجاميع الجهادية التي كان يقودها طارق الفضلي وجمال النهدي، حيث تم استيعابهم وعدد من أفرادهم في أجهزة الدولة، وفعلا لعبت تلك المجاميع الجهادية دورا كبيرا في دحر قوات الحزب الاشتراكي اليمني، ومن تلك الفترة وحتى سقوط نظام علي عبد الله صالح، وما بعده فقط تم خلق جيل جديد من الإرهابيين حسب الطلب و حسب اللحظة السياسية المطلوب وجود مثل تلك المجاميع فيها.

ومع ذلك فإن استخدام نظام صالح طوال فترات حكمة الأخيرة للقاعدة كورقة للعب السياسي مع خصوم الداخل السياسي من معارضين ، ومع الأطراف الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية، لا يعني مطلقا عدم وجود حقيقي وفعلي لهذا التنظيم، بقدر ما يعني قدرة نظام علي صالح وبراعته في توظيف فزاعة القاعدة بشكل كبير في تحقيق أغراضه كابتزاز الغرب مالياً وعسكرياً، عدا عن التهديد لهذه الأطراف بأنه حال تخلوا عن دعم نظامه فإن البديل سيكون هو تنظيم القاعدة.

ومع هبوب رياح الربيع العربي قادمة من تونس الخضراء، منذ بداية عام ٢٠١١م، كان نظام صالح كغيرة من الأنظمة التي طالتها سنة التغيير المتمثلة بثورات الربيع العربي السلمية ، كانوا يرفعون عقيرتهم بأن القاعدة هي البديل حال سقوط هذه الأنظمة، لكن أي من تلك التحذيرات لم يتحقق باستثناء الحالة اليمنية التي لها خصوصيتها بفعل سياسة نظام الرئيس صالح على مدى عقدين من الزمن، حيث حولها إلى ما يشبه وحدة خاصة في جهازه الأمني، يطلقها متى ما يريد.

شواهد كثيرة، لا تدع لأحد مجال، لتشكيك في صحة العلاقة القائمة أو التوظيف القائم لتلك الجماعات – حتى نكون أكثر دقة – من قبل النظام ، و أوضحها على الإطلاق تلك الأحداث التي تزامنت مع أحداث الثورة اليمنية السلمية، وخاصة في محافظة أبين، حيث تمت موجهات بين مجاميع مسلحة يُعتقد بأنها تتبع القاعدة، ووحدات من الجيش والأمن اليمني، انتهت تلك الموجهات سريعا بانسحاب وحدات الجيش والأمن وترك كل عتادها في معسكراتها عنوة لتستولي عليها القاعدة مما ترك المراقبين في حيرة من أمرهم، ما الذي يحدث بالضبط؟.

إن القاعدة في اليمن، بقدر ما يعتريها الكثير من الغموض فهو يصاحبها كثير من الوضوح والتجلي في ذات الوقت، فمثلما لا يمكننا القول أن القاعدة غير موجودة وغير حقيقية، كذلك يمكننا القول إن القاعدة حقيقة واقعية لا يمكن تجاهلها أو إغفالها، بقدر ما يمكن القول أيضاً أن كثير مما تقوم به القاعدة من أعمال يتم توظيفه بعناية فائقة كورقة سياسية لصالح النظام السابق في كثير من المرات، كي يثبت للعالم، قدرته على التعاطي مع هذا الملف، إيحاءاً منه أن أي أحد أخر لا يمكن أن يدير ويتعامل مع هذا الملف الخطير.

ويمكن القول أيضا أن طرفين رئيسيين في اليمن، هما النظام السابق والولايات المتحدة الأمريكية، دخلا فيما يشبه التنافس الحاد في موضوع القاعدة، أيهما يستطيع أن يعلب أكثر بفزاعة القاعدة كورقة سياسية كل يوظفها حسب مصلحته وأهدافه المرسومة.

وبالتالي فإن هذه الضجيج الكبير و المدوي إعلامياً حول مسألة القاعدة في اليمن، بين فترة وأخرى، لا يعكس حقيقة خطر التنظيم القاعدي في اليمن، بقدر ما يعكس حقيقة التوظيف لهذه الظاهرة، كل حسب استراتيجياته، فيما لا يعني هذا أيضا إنكارنا لوجود التنظيم من أساسه، بقدر ما يعني أن التنظيم أصغر بكثير ما يروج عنه، ويثار إعلامياً.

عدا عن أن ما يحققه هذا التنظيم من انتصارات كبيرةً، هي في حقيقتها انتصارات وهمية كانت تتم بالتواطؤ وغض الطرف عن تصرفات هذه الجماعة، من قبل قادة عسكريين كبار كانوا يتلقون الأوامر بذلك، كما حدث للوحدات الأمنية في مدينتي زنجبار و جعار، مع بداية أحداث ٢٠١١م.

ما حدث في أبين هو دليل كافٍ حول حقيقة التوظيف السياسي لهذه المجاميع، وأن كل الهزائم السابقة للجيش والأمن والحرس الجمهوري أمام هذا المجاميع، هي هزائم تمثيلية وغير حقيقية، كونها كانت تفتقر تلك القيادات لأي إرادة سياسية، تتعطل بغيابها أي فعل عسكري مهما كان قوياً وصارماً.

سقوط النظام، ومغادرة عدد من قياداته للوحدات العسكرية التي كانوا يقودونها، أثبت منذ البداية أن الجيش بدأ يستعيد قواه المعنوية المنهارة بفعل ما كان يجري له من تحطيم للمعنويات القتالية بفعل الضخ الإعلامي المتبادل بين النظام السابق ومعارضيه من جهة ، وخاصة فيما يتعلق بهذا الجيش الذي أصيب أكثر من مرة بخيبات أمل متتالية بدءاً من صعدة وانتهائاً بابين.

غياب الجدية لدى النظام السابق فيما يتعلق بملف القاعدة الذي أُستخدم من قبل النظام كورقة سياسية للمساومة والابتزاز السياسي، عدا عن استخدام الجيش خارج مهامه الوطنية، والتضحية به كورقة سياسية أيضا، وزوال وانتهاء كل هذه التوظيف السيئ للجيش والقاعدة

على حد سواء، سيمكن النظام الحالي من تحقيق كثير من الانتصارات والنجاحات على أكثر من صعيد، ما يتعلق بحرب الإرهاب أو ما يتعلق بإعادة بناء وهيكلة جيش وطني قوي.

مواجهة القاعدة

كما ذكرنا سابقا أن ثمة جملة من الأسباب سياسية وفكرية واجتماعية واقتصادية وعوامل أخرى مساعدة كلها مجتمعة ساعدت على ولود ظاهرة الإرهاب واستمراريتها، وبتالي فإن أي إغفال لمعالجة هذه الأسباب والعوامل، لا شك سيؤدي إلى فشل كبير في أي مقاربة لا تأخذ بالاعتبار معالجة تلك الأسباب والعوامل، فيما يتعلق بالظاهرة الإرهابية.

أُؤكد هنا أننا بحاجة في هذا المرحلة إلى تجفيف منابع التطرف والإرهاب أكثر من حاجتنا لمكافحة التطرف والإرهاب، وتجفيف هذه المنابع تأتي من خلال معالجة أسباب الفقر والجهل والبطالة، والأمية المعرفية والثقافية والسياسية ، ولن يتأتي هذا أيضا إلا من خلال حلحلة مشكلة انسداد أفق التحولات السياسية في بلداننا، والمتمثل بالاستبداد القائم كثقافة، في كل كياناتنا الرسمية بدءاً بالأسرة والمدرسة والجامع فالدولة والأحزاب والمنظمات، وكل الكيانات الاجتماعية الأخرى، هذه كمقاربة أولية لتمهيد الأرضية لمكافحة الإرهاب.

بعد ذلك نأتي للأسباب الدائمة المولدة للتطرف والإرهاب، في جانبها الفكري، التي ينبغي أن يعاد النظر في كثير من مفرداتها ونصوصها ، وخاصة فيما يتعلق بمفهوم الجهاد، كآية السيف على سبيل المثال، وكذا عدد من الروايات الحديثية المتعلقة بهذه الرقعة الجغرافية، كالتي ذكرناها سابقا بخصوص حديثي جيش عدن أبين، وإخراج اليهود من جزيرة العرب.

أما الأسباب السياسية المباشرة للعنف المؤدلج في اليمن، فيأتي في مقدمتها ما عانى منه اليمنيون طويلاً من ظلم استبدادي أسري كهنوتي ،ليس فقط طوال حكم الرئيس السابق بل حتى عقود ما قبل قيام الجمهورية الأولى في سبتمبر ١٩٦٢م، وحتى اللحظة، عدا ما عانى منه اليمنيون في الجنوب بعد حرب صيف ١٩٩٤م.

وبالتالي فإن أي مقاربة للمسألة السياسية بعيداً عن حللت الأسباب الحقيقية المولدة للاستبداد والقهر والحرمان، والمتمثلة بالعمل على إيجاد نظام جمهوري ديمقراطي، تعددي، يتساوى فيه اليمنيون جميعهم أمام الدستور والقانون، و يتكافئون في الفرص، بفضل مبدأ المواطنة المتساوية الحاكم، ما لم يتم ذلك فإن أهم بؤرة للظلم ستظل مورداً للإنتاج القهر والحرمان، المولد للعنف والتطرف، وأعتقد جازماً أن الظرف السياسي الحالي أكثر مناسبةً لتحقيق هذا المطلب الرئيسي الذي طالما حلم به اليمنيون طويلاً.

كل ذلك سيساعد على تحقيق الأمن والاستقرار النفسي والمعيشي للمواطن وبسط سلطة الدولة، ونشر التعليم الحكومي بمختلف مناهجه العلمية أو التقنية أو الحرفية في كل ربوع اليمن، بعيدا عن أي حسابات أخرى لهذا الطرف أو ذاك، وتوفير بعد ذلك فرص العمل وتشجيع الاستثمار وخلق فرص عمل للخريجين من مختلف التخصصات، ما لم يتم ذلك فإن جيوش العاطلين عن العمل، لاشك جنود لأي فكرة للتمرد والثورة، تحت أي مسمى أو عنوان ولافتة، كما هو الحال حاصل في أبين وصعدة.

الأمر الأخر، الذي ينبغي عدم إغفاله والعمل من أجله في هذه المرحلة هو فتح باب للحوار والتفاوض مع هذه الأطراف التي يجب أن تدعى للحوار والتفاوض، أولا كي يتسنى لنا معرفة مدى جدية هذه الجماعة في عرض مطالبها وإمكانية الحوار حولها، ثانيا لمعرفة ما الذي تريده هذه الجماعة بالضبط من خلال استخدامها للسلاح، عدا عن القرب منها و فهمة طبيعة تفكيرها بدقة، بعد ذلك حسم مسألة وخيار التعامل معها سلماً أو حربا.

الشيء الأخر، الأهم والأخطر في هذا الجانب، وهو ما يهمنا معرفته جيداً من قبل القوى الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ، هو مدى جدية هذه القوى في هذه المسألة من عدمها ، لكون كل ما نلاحظه من حلول من قبلها لهذه الإشكالية المقلقة لا تُعدى سوى مسكنات موضعية، بل للأسف نقولها، أنها حلول غدت كأسمدة مخصبة لهذه الظاهرة أكثر منها حلول، فقد أثبتت التجارب طوال العشرية الماضية في حرب الإرهاب، أن المقاربة الأمنية العسكرية، فشلت فشلا ذريعاً في القضاء على الإرهاب، بل عملت العكس تماماً مما يراد منها.

وبالتالي، لا أخفيكم القول أن القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، بعد أن أثبتوا لنا فشلهم في حرب الإرهاب، عليهم أن يتنحوا جانباً ويفسحوا المجال لغيرهم، وخاصة في هذا الظرف العربي الاستثنائي ، الذي جاء بالحلول السحرية لأزمة العنف والإرهاب ، ممثلا بالثورات العربية السلمية، التي يجب أن يتعامل الغرب معها بجدية بعيداً عن المواربة والالتفاف الخلفي عليها، فيجب أن يحترم الغرب إرادة الشعوب العربية في اختيار حكوماته، لنكون بذلك قد قضينا على أهم أسباب الاستبدال السياسي المنتج للعنف والإرهاب.

ولا نغفل في الأخير أن من الأسباب السياسية الأخرى غير المباشرة والمركزية أيضا ، ما يتمثل بالتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، فيما يضمن حفظ حقوق الشعب العربي الفلسطيني، عدا عن إعادة الولايات المتحدة الأمريكية وكل دول الغرب والشرق أيضا، لمراجعة سياساتها المتعلقة بالمنطقة العربية، تلك السياسات التي ينبغي أن يُعاد رسمها وفقا لاحترام المصالح المشتركة للطرفين العربي والأجنبي أي كان، بحيث لا تكون أي علاقة مع هذه القوى هي دائما على حساب حقوق ومصالح الطرف العربي.

الحـالة السلفيّة اليمنيّة

خريطة الأفكار والتّصوّرات

سلمـان العمـاري *

" من الأسباب التي جعلت السلفيّين لا ينخرطون في العمل السياسيّ ، طبيعة البنية التّنظيميّة المشتّتة للتّيارات السلفيّة "

لا تزال الحالة السلفيّة اليمنيّة،بكافّة فصائلها ومكوّناتها منكفئة على ذاتها،تراوح مكانها في المربّع الأوّل،فيما تقدّمت عليها مثيلاتها في المنطقة – قبل وبعد اندلاع ثورات الرّبيع العربيّ – في نواح عديدة واتّجاهات مختلفة،وكان للمشاركة السّياسيّة في الانتخابات النّيابيّة التي خاضها حزب النّور السلفيّ في مصر مؤخّرًا الدّور الفعليّ والأثر البالغ في تحريك المياه الرّاكدة،وإعادة النّظر في مسألة المشاركة السياسيّة لدى البعض من قيادات وقواعد السلفيّة في اليمن.

والتّيارالسلفيّ في اليمن من التّيارات والجماعات الإسلاميّة التي تعتبر حديثة النّشأة بحسب الكثير من الباحثين والمتابعين؛إذ لا يتجاوز عمرها الثلاثين عامًا الماضية مذ عودة الشيخ الرّاحل مقبل بن هادي الوادعي من المملكة العربيّة السعوديّة في نهاية سبعينيّات القرن الماضي،ونزوله في مسقط رأسه وبلدته دماج التي تقع في مدينة صعده بشمال اليمن،وقام بتأسيس دار الحديث في وادي دماج الذي يُعدّ معقل السلفيّة الأوّل.

وعلى الرّغم من التّباين الحاصل والفوارق الجوهريّة التي يدركها المتابع،ويصل إلى نتيجة مؤدّاها حتميّة اختلاف الوضع بين التّيارين بفعل البيئة وظروف النّشأة والمسار لكلّ تيار من تيارات السلفيّة في المنطقة،ومنها اليمن،فإنّ الأمر الذي لا خلاف عليه في أنّ المرجعيّة العقديّة والفكريّة والموروث الفقهيّ الذي تلتقي عنده وتغترف منه هذه التّيارات واحد.

الحالة السلفيّة اليمنيّة

وعند النّظر في الحالة السلفيّة اليمنيّة،وتقديم خلاصة موجزة عنها،فإنّ المتابع لها والرّاصد لمسيرتها،يجد أنّها ما زالت تعيش مع الأدوات نفسها التي اعتمدتها عند بداية نشأتها قبل ثلاثة عقود، كالبقاء رهن العمل خارج الزّمن،وعدم قدرتها على مواكبة متغيّرات الحياة ومتطلبات العصر،فضلاً عن ذلك تقصيرها المستمرّ في الاستفادة من مجريات الأحداث،ومراعاة السّنن الكونيّة والشّرعيّة، واتّخاذ ذلك سبيلاً ومنهاجًا في مسيرتها العمليّة.

وقد مرّت الحالة السلفيّة في اليمن بمرحلتين أو تجربتين،الأولى علميّة والثانية خيريّة،ولم تتجاوزهما بعد إلى الثالثة،والتي يفترض أن تكون مرحلة الدّخول والمشاركة في العمليّة السياسيّة التي تعيش مخاض ولادتها مع حلول الرّبيع العربيّ في المنطقة؛ويبدو أنّ خروج هذه المرحلة إلى الواقع والحياة مُتعذر،وأنّ مخاض ولادة هذه المرحلة متعسّر،وأنّها مرحلة لها إشكالاتها وتتطلّب إجراء عمليّة قيصريّة.

وهذه المراحل التي مرّ بها التّيار السلفيّ في اليمن منذ بداية تدشين حضوره في أوساط المجتمع اليمنيّ بالنشاط الدعويّ والعلميّ (مرحلة السلفيّة العلمية) وهي السلفيّة التي أسسها الشيخ مقبل الوادعي في الثّمانينيّات في دماج صعده،مع مشايخ آخرين في مناطق يمنيّة أخرى،وذلك من خلال قيامهم بتدريس العلم الشّرعيّ والعقيدة السلفيّة والفقه والحديث،وغير ذلك من العلوم بطريقة علميّة تقليديّة،وما صاحب ذلك من الانتشار والاتّصال بالمجتمع من خلال التّبليغ ونشر العلم والفكر من خلال الأنشطة الدّعويّة،استمرّت على هذا الأمر أكثر من عشر سنوات،وكانت حينها كلّ الجهود السلفيّة موحدة ، والهدف والأسلوب،والتّفكير كان علميًّا شرعيًّا بحتًا.

* باحث في شؤون الجماعات السلفية

وفي مطلع التّسعينيّات ودخول التعدّديّة بلادنا،وتشكيل كثير من التّيارات ذاتها في أطر سياسيّة؛فقد عمد السلفيّون إلى الإعلان عن ذواتهم في إطار مؤسّسات خيريّة،وهي المرحلة والتّجربة الثّانية (السلفيّة الاجتماعيّة الخيريّة)التي تمّ تدشين خروجها إلى أرض الواقع مع إعلان الوحدة اليمنيّة؛فنشأت حينها جمعيّات ومؤسّسات خيريّة كجمعيّتي الحكمة والإحسان،ورغم ذلك لم يكن ليستوعب بعض مشايخ المرحلة الأولى هذا التطوّر السلفيّ؛فقاموا بمحاربته،وواجهوه بشتّى الوسائل والطّرق بالتّحذير من أصحابه،واعتباره انحرافًا عن المنهج السلفيّ الأصيل،وقد قام بهذا الدّور أبرز رموز التّيار المتمثل في السلفيّة العلميّة حصرًا.

ربيع المراجعة والسّياسة

وقد مرّت السلفيّة بمختلف تياراتها التقليديّة والعلميّة الحركيّة والجهاديّة في اليمن بعدد من التّحوّلات المهمّة قبل الرّبيع العربيّ وبعده،ولكلّ واحد من هذه التّيارات وجهته ونتاجاته وثمرة تفاعله مع الواقع والمتغيّرات،غير أنّ أهمّ هذه التّحوّلات أتى مع حلول ثورات الرّبيع العربيّ؛فقد توجّهت بعض قيادات وعدد من رموز الحركة السلفيّة إلى تشكيل حزب سياسيّ سلفيّ في اليمن أعلن عنه مؤخّرًا تحت مسمى "اتّحاد الرشاد السلفيّ،وهو الأمر الذي كان من المحظورات في الفترة الماضية وفق فتاوى أطلقها الشيخ الراحل العلامة مقبل بن هادي الوادعي،الذي كان يرى أن الانتخابات والبرلمانات والأحزاب السياسية طاغوت من الطّواغيت لا يجوز الأخذ به .

لذلك فقد ظلّ لفترة طويلة كثير من أتباع وقيادات التّيار السلفيّ في اليمن مشغولين بمشاريعهم العلميّة والدّعويّة والخيريّة بعيدًا عن أجواء السّياسة وميادين الثّورات؛سوى ما حدث خلال السنوات الأخيرة الذي بدأت فيه حركة المراجعات السلفيّة من خلال بعض الطّروحات والرّؤى،وعلى إثر ذلك عقد العديد من الملتقيات والمؤتمرات السلفيّة كان آخرها المؤتمر العلمي السياسيّ الذي انعقد في العاصمة صنعاء تحت عنوان "السلفيّون والعمل السياسيّ"،تلاه الإعلان عن "اتّحاد الرشاد "كلافتة للعمل السياسيّ السلفيّ،قام بالتحضير له عدد من رموز ائتلاف الحكمة والإحسان وقيادات سلفيّة مستقلّة يتزعمها الدكتور محمد بن موسى العامري،والدكتور عقيل المقطري،والشيخ عبد الوهاب الحميقاني ، والشيخ مراد بن أحمد درهم القدسي،والشيخ عبد الله بن غالب الحميري،وشاءت الأقدار أن اختلفت فيما بعد القيادات المؤسّسة للرّشاد بعد الإعلان عنه على خلفيّة نتائج انتخابات الهيئة العليا لأسباب متعددة ، ووفقًا لإشكالات متجذّرة في البنية التنظيميّة السلفيّة،وحتى كتابة هذه السطور ثمّة معلومات وأنباء تتحدّث عن حصول وفاق ووئام بين المختلفين والمنسحبين،والأيّام القادمة كفيلة بالإفصاح عمّا يعتمل داخل الحركة السلفيّة في اليمن،ويثمره تفاعلها مع مستجدّات الواقع المحليّ،والمتغيّرات في المنطقة .

وقد يكون من المبكر جدًا وغير منطقي البتّة أن يتمّ التنبّؤ،أو الحديث عن مستقبل الحركة السلفيّة والعمل السياسيّ في اليمن،بمعزل عن تناول ومعرفة وإدراك واقع السلفيّة والحراك الذي تشهده مؤخّرًا فصائل ومؤسّسات العمل السلفيّ مع حلول الرّبيع العربيّ وتطوّرات المشهد السياسيّ في اليمن،وتفاعل وتعاطي السلفيّين مع مجريات الأحداث والمتغيّرات التي طالت كلّ شيء في المنطقة.

ومن يتابع عن قرب وكثب واقع الحالة السلفيّة اليمنيّة خلال السّنوات

العشر الأخيرة،وحتى ما قبل حلول الرّبيع العربيّ واندلاع الثّورة وشيوعها في المنطقة العربيّة من المحيط إلى الخليج يلمس تطوّرًا ونضجًا وتغيّرًا في البنيويّة السلفيّة فكرًا وسلوكًا وممارسة بين مرحلة وأخرى وزمن وحال إلى حال وزمن نتيجة عوامل موضوعيّة وتاريخيّة ووفق مؤثّرات ومسبّبات تفرض نفسها وذاتها واقعًا لامفرّ ، وليس ثمّةَ مهرب منه.

ويلزم الباحث والدّارس للحالة السلفيّة اليمنيّة العودة إلى استقراء ومعرفة موقف التّيار السلفيّ بكامله مذ دخول التعدّديّة بلادنا في مرحلة التّسعينيّات من العمل السياسيّ،والسّماح بإنشاء الأحزاب والتنظيمات؛إذ كان كثير من قادة ورموز السلفيّة في مقدّمة الرّافضين للمنظومة المتّصلة بالتعدّديّة ككلّ،ومن ذلك تأسيس وإنشاء الأحزاب السياسيّة،وصدرت في ذلك العديد من الفتاوى،والمؤلّفات والكتب والبيانات وأشرطة الكاست،ودشّنت الحملات المضادّة لمناهضة ذلك في كثير من المنابر بالخطب والمحاضرات والكتابات وغيرها،وقد ظلّ هذا الصوت مرتفعًا إلى فترة قريبة ولسنوات عدّة ثم خفت تدريجيًّا – وإن ارتفع وظهر بين فترة وأخرى – إلاّ أنّه لوحظ تراجع الكثير من رموز وقادة العمل السلفيّ عن هذه الحدّيّة في الطّرح والتّناول،وظهرت رؤى ومواقف واجتهادات فقهيّة جديدة مغايرة تطوّرت في الجملة من حيث النّظر والحكم عليها من اعتبارها ابتداءً قضايا ومسائل مجمعًا عليها وقطعيّة لايجوز الخروج عليها،والحياد عنها إلى الاقتناع بأنّها قضايا ومسائل اجتهاديّة سائغ الخلاف فيها وحولها، وغير مشروع التّجريم للمخالف فيها،وصولاً إلى التّسليم مؤخّرًا بتبنّي ذلك كما شاع مؤخّرًا،واشتهر وصار معلومًا،فضلاً عن ورود كثير من التّراجعات والمراجعة للكثير من المواقف والرّؤى الفقهيّة إزاء الموقف من منظومة التعدّديّة السياسيّة بكافّة تفاصيلها،ومن ذلك قضيّة المشاركة في العمل السياسيّ.

وحول موقف السلفيّة الجمعيّ من قضية العمل السياسيّ تطفو على السّطح حينًا،وتفرض ذاتها "الحالة السلفيّة التقليديّة " التي اشتهرت بالحدّيّة المحرِّمة والمجرّمة للعمل السياسيّ والدّخول فيه،على الرّغم من التّراجعات والمراجعة الفكريّة الحاصلة،وتنامي حالة الوعي،والتطّور والتحوّل التاريخيّ بفعل بعض القيادات والرّموز العلميّة الحركيّة التي تجاوزت حالة العزلة،وصار لها قدم المشاركة والحضور في واقع الحياة،وملامسة ومتابعة أحوال العالم ودراسة قضاياه والتعرّف على مشكلاته ، نظرًا لما تتمتّع به من عمق في النّظرة والرّؤية الثاقبة المصحوبة بإعمال العقل والفكر وأدوات الاجتهاد،لكنّها لم تسلم من حالة الصّراع البيني مع رموز ومنظّري القيادات العتيقة للسلفيّة التقليديّة التي تقف في خندق المواجهة والمناهضة دون ولوج السلفيّين ومشاركتهم في العمل السياسيّ في اليمن، في وقت صار فيه إخوانهم السلفيّون في المنطقة أصحاب تجربة سياسيّة وذوي خبرة واقعيّة في ميدان العمل السياسيّ يُشار إليه بالبنان،آخر ذلك ومثاله أنموذج حزب النّور في مصر.

وفي اليمن كانت الفرصة مواتية للسلفيّين لاستثمار مجريات الأحداث،والتّحوّلات في المنطقة واندلاع الثّورة في اليمن بما يحقّق لهم الخلاص من القيود والعزلة التي فرضوها على أنفسهم،وبما يفضي بهم إلى الخروج منها،واستنشاق نسائم الحريّة ورياح التّغيير،ويهدف بهم للوصول إلى مرحلة الفعل وصناعة القرار والتّأثير دون البقاء في حالة التأثّر،والتعرّض لمزيد من الضغوط والتحكّم في مسارات وتوجّهات الجماعة والتّيار السلفيّ واستخدامه من قبل الآخر لخدمة أجندته ومشروعاته والعمل ضمن أدواته التي يستعملها بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

غير أنّ هذه الفرصة التي سنحت لهم لم يلتقطوها نتيجة التّحديات والعوائق والإشكالات التي تقف أمامهم ودون تحوّلهم باتّجاه العمل السياسيّ وخوض غمار المشاركة قادت إلى إحداث حراك داخليّ وفكريّ ودفقة مراجعات متقدّمة أوصلت إلى قفزة نوعيّة،وحدثًا تاريخيًّا هامًّا ومفصليًّا تمثّل في خروجهم بالإعلان عن اتّحاد الرّشاد الكيان السياسيّ للسلفيّين الذي حظي بقبول وترحيب واسع من قبل أطراف ومكوّنات المجتمع وشرائحه المختلفة،ولازم ذلك تغطية واسعة في وسائل الإعلام المحليّة والخارجيّة المرئيّة والمقروءة،وفي الفضاء الإعلاميّ بكافة وسائله،وعلى الرغم من حدوث هذه النّقلة النوعيّة والانطلاقة،إلاّ أنّها لم تكن تروق للمتربّصين بالسلفيّين عمومًا،والمتطرّفين داخل التّيار السلفيّ في جناحه التقليدي؛إذ صاحب هذا الحدث والإعلان عن اتّحاد الرشاد اليمنيّ كلافتة سياسيّة للسلفيّين حملة مضادّة للحيلولة دون إنجاحه والوقوف في طريقه من قبل رموز وقيادات في التّيار السلفيّ ذاته سعت ودفعت إلى الوقيعة بين المؤسّسين بطريقة أو بأخرى،بصورة مباشرة وغير مباشرة،ويعتبر هذا بحدّ ذاته تحدّيًا وعائقًا ومشكلاً داخليًّا له تأثيره على بنية وكينونة السلفيّين،وستبقى آثاره ضمن تراكمات وفائض الصّراع و الخلاف والتصّدع داخل البيت السلفيّ الذي يعانيه ويعالجه مذ زمن قصيّ.

ولذلك فإنّ هذه الحملة المضادّة الداخليّة السلفيّة،والإشكالات المتراكمة المشار لها قد حالت دون خروج الاتّحاد كلافتة تمثل السلفيّين ككل،ومن سوء الطالع أن تمّ التّداعي على اتّحاد الرشاد وضربه عن قوس واحدة من قبل بعض مؤسّسيه وأطراف أخرى لاتزال تجّترّ وتتسنّم جبهة الصّراع وإثارة الشّقاق والخلاف دون هوادة،إلاّ أنّ الأمر الذي يبعث على الاستغراب أنّ الرّشاد استطاع أن يحافظ على بقائه رغم الرّياح الهوجاء التي تناوشته وتقاذفته كحالة طبيعيّة لأيّ كيان يتّخلق ويولد في السّاحة اليمنيّة،وقد أعلن مؤخرًا عن حفل إشهاره بعد صدور الترخيص له من لجنة شؤون الأحزاب،غير أنّ هذا ليس شيئًا ذا بال،وثمّة ما سوف

يواجهه الاتّحاد في قادم الأيام وفي كلّ الجبهات على صعيد العمل المؤسّسيّ والداخليّ للكيان،والخارجيّ على أرض الواقع أمامه الماثل بالتحدّيات الجسام،ونتمنّى له أن يكون له في قادم الأيام الحظوة والمكانة،وأن يسعى ويساهم السلفيّون في دعمه ومساندته،بحيث يكون هو حاضن الجبهة السياسيّة للسلفيّين في المستقبل،وتلتقي حول مشروعه كافّة فصائل ومكوّنات العمل السلفيّ في اليمن.

وباعتقادي أنّ من غير المجدي إنشاء أو تأسيس كيان سياسيّ جديد في اليمن،وأتوقّع عدم حدوث ذلك كون الجهة المعوّل عليها هي "تيار جمعيّة الحكمة"،والذي يبدو للنّاظر أنّه لو كانت لديهم نيّة وسعي لذلك؛فقد كانت الفرصة مواتية لهم قبل تأسيس الرّشاد،فضلاً عن افتقار بعض من يتسنّمون القيادة في"تيار الحكمة "القدرة على اتّخاذ القرار،ومؤهّلات وشروط القيادة،فضلاً عن الخروج بكيان سياسيّ جامع أوفئويّ،على الرّغم من وافر الإمكانات التي لديها والوسائل المساعدة،وبما تمتلكه من مقوّمات ومقدّرات،وقاعدة شعبيّة عريضة،وحضور واسع في كافّة المدن.

يُضاف إلى ذلك تفريط قيادة ورموز الحكمة بالموارد البشريّة وعزوفها عن استثمار الطّاقات والقدرات التي في أيديها ممّا حدا ودفع بالكثير من شبابها وأتباعها إلى الهجرة ومغادرة (الكيان / البلد) بحثًا عن متاح آخر أو ما يسدّ الحاجة ولقمة العيش،فضلاً عن اختزال فصيل وتيار الحكمة واقتصاره في الميدان العمليّ على جبهة العمل الإغاثيّ الخيريّ فقط،وإهمال متاحات واسعة للعمل في شتّى الأصعدة على أرض الواقع .

إشكالات وعقبات

وقد بدا للسلفيّين مع مرور الزّمن،أنّ انحصار اهتمامهم بالتّعليم والتربية والعمل الخيريّ الدعويّ لا يكفي،ولا يساعد في انتشار الدّعوة وإبلاغ الرّسالة وخدمة الإسلام والمسلمين،كما أنّ العمل السياسيّ في اليمن،يكتنفه الكثير من الإشكالات والعقبات التي تحول دون هذا الانتقال المطلوب من السلفيّين أن يقوموا به لأسباب جوهريّة يأتي في مقدّمتها عدم وجود قيادة سلفيّة موحّدة للعمل تجمع شتاتهم النّاجم عن الاختلاف في الرّؤى والتّصوّرات وآثار السنوات التي خاضوا فيها العديد من الصّراعات والمواجهات الفكريّة مع بعضهم بعضًا،وكانت نتيجة ومحصلة ذلك تعود إلى سوء الفهم لدى بعضهم أو سوء الظنّ لدى بعضهم الآخر.

ومن الأسباب التي جعلت السلفيّين أيضًا لا ينخرطون في العمل السياسيّ،وليسوا على استعداد للدّخول فيه طبيعة البنية التّنظيميّة المشتّتة للتّيارات السلفيّة؛فالسلفيّون في اليمن ليسوا تيارًا واحدًا؛فقد أصابتهم ظاهرة التشظّي الفكريّ في مقتل،حتى غدا بعض فصائلهم خنجرًا حادًّا في خاصرة بقية الفصائل،ومن ذلك الإغراق في ظاهريّة النّصّ،وطريقتهم البدائيّة التي اشتهروا بها في التّعامل مع النّصوص،والتوقّف عند مجرّد الفهم الأوليّ،وكذلك عدم الانضباط بالطّريقة المعمول بها في تأصيل النّوازل على طريقة الفقهاء،بسبب النّزوع إلى الاجتهاد من دون مراعاة ضوابطه وشروط المجتهد،فصار بعض صغار الطّلبة يتكلّمون في كبار المسائل من دون الرّجوع لكبار الشّيوخ.

ومن الإشكالات والعقبات التي حالت دون تقدّم السلفيّين نحو العمل السياسيّ ضعف الموارد الماليّة التي جاءت إثر سياسة تجفيف المنابع التي قوّضت مسيرتهم،وعدم وجود الكفاءات السياسيّة،وقلّة الخبرة التنظيميّة والإداريّة والمؤسّسات الإعلاميّة،وغياب الحسّ الجماهيريّ،وانقطاع القيادات العاملة إلى العمل العلميّ والخيريّ والدّعويّ والإداريّ لها فقط .

ومن جملة الإشكالات التي لدى السلفيّة "ضعفها وتفريطها بمسألة العلاقات العامّة،وعدم اتّصالها بالمؤسّسات المهمّة في البلد،كالجيش والقبائل والسياسيّين،ومن ذلك ضرورة إحداثها لمراجعات فكريّة وسياسيّة،تتناسب والتحدّيات الجديدة،مع تجاوزها لمرحلة الخضوع للدّاعم ومصادر التّمويل،بما يعمل على معالجة إشكالاتها المزمنة بوضع الحلول العاجلة والنّاجعة،ويتطلّب منهم كذلك المراجعة الفكريّة الدّقيقة لمسألة التّعاطي مع الدّيمقراطيّة،باعتبارها أداة ووسيلة،وليس منظومة،وما يتبعها من الاعتراف بالتّداول السلميّ للسّلطة وتعدّد الأحزاب وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن،والجلوس مع أعداء الأمس من علمانيّين وغيرهم على طاولة واحدة،ومن باب أولى الاتّصال والتّنسيق مع الإخوة في الحركة الإسلاميّة "التجمع اليمني للإصلاح .

وفي تقديري يظلّ المستقبل غامضًا بشأن معرفة موقع السلفيّين ومكانهم وقدرهم في الحياة السياسيّة اليمنيّة،وأنّ المعطيات التي تمّ استقراؤها من خلال تناول واقع السلفيّين فإنّ المستقبل يرسم نفسه على نسق الواقع الذي يعيشونه ويصنعونه،وإذا أراد السلفيّون أن يكون لهم في المستقبل مقام وحضور ومشاركة فإنّ الواقع يفرض عليهم أن يعملوا حتى يكونوا،ولن يكونوا ما لم يعملوا،وما لم يعملوا فلن ولن يكونوا مطلقًا،فالمستقبل هو واقعهم الذي عليهم أن يرسموه.

وثمّة أولويّات على السلفيّين معرفتها وإدراكها في عالم السياسة،ومنها ضرورة وجود ناظم لهم وجامع يلتفّون عليه وحوله،يحفظون به أنفسهم من التّشرذم والتمزّق والهوان على القوى والخصوم وبقيّة مكوّنات المجتمع اليمنيّ،وباعتقادي أنّ غياب النّاظم والمظلّة والمشروع للسلفيّين هو السّبب الرّئيس في عدم نجاح مشاريعهم السّابقة وتجّذر خلافاتهم فيما بينهم وتصدّعهم،وهو السّبب الرّئيس فيما رُوّج له مؤخّرًا عن فشل السلفيّين في التحوّل للعمل السياسيّ،وعلى قيادات ورموز العمل السلفيّ تحمُّل نتائج وثمرات أخطائهم ومشكلاتهم في ذلك.

محمد مفتاح - رئيس اللجنة التحضيرية لحزب الأمة:

عندما تتعذر السلمية بسبب القمع المفرط لا يبقى أمام المظلوم مجال

حاوره / زيـاد القحم

محمد مفتاح، أحد الخطباء المعروفين في العاصمة صنعاء، ويجمع بين السياسة والفقه، وتحديدا فقه المذهب الزيدي.. قبيلي يؤمن بـ(السيد)، لكنه انشق عن حزب الحق الذي تمنع كراسيه ومواقعه الأولى عن غير الهاشميين مؤسساً حزب الأمة الذي أثار الإعلان عنه جدلا واسعا..

ويخصص تقرير أبعاد هذه المساحة لهذا الحوار معه لطرح جملة من النقاط المتصلة بالحزب ومواقفه من المستجدات السياسية والتطورات في الساحة على خلفية الثورة الشعبية المستمرة حتى اليوم..

*** بصفتكم من أبرز علماء المذهب الزيدي أسأل أولاً عن رؤيتكم لمستقبل المذهب الزيدي وعلاقته بفرقاء الفكر في المشهد الديني والدعوي في اليمن؟**

– لا أوافق على هذا التوصيف بأنني من أبرز علماء الزيدية، بل أعتبر نفسي أحد طلبة العلم ولا أتجاوز هذا، ومستقبل العمل الإسلامي عموما مرهون بمدى وعي العاملين في الحقل الإسلامي، ومدى قدرتهم على صياغة الخطاب الواقعي الذي يقدم رؤية واضحة للمستقبل وحلولا لمشاكل الحاضر، فمن استطاع من الناس أن يقدم هذه الرؤية والآلية الواقعية لذلك، فهو من سيكون السباق في خدمة الأمة الإسلامية.

*** يقال بأن المذهب الزيدي أو الهادوي تحديداً هو حركة سياسية في الأصل وليس مذهبا متكاملا، وأن الرؤية السياسية فيه هي أهم ما يميزه، وخصوصا ما يتعلق بموضوع تغيير المنكر ومفهوم (الخروج) للإطاحة بولي الأمر الظالم؟**

– لست المتحدث الرسمي باسم المذهب، وإنما أنا أحد الدارسين والمطلعين على المذهب وعلى المذاهب الأخرى، ومن خلال اطلاعي أرى أن المذهب الزيدي تميز بتقديم نظرية متكاملة للحكم.. أساس هذه النظرية هو معيار الكفاءة، حيث اشترط فيمن يكون في أعلى منصب للحكم أن يكون أكفأ من في مجتمعه، بعد خضوعه لفحصٍ يقوم به مقتدرون يملكون القدرات المطلوبة.

*** على افتراض أن شرعية الخروج مستمرة وقائمة، هل يمكننا إدراج الخروج السلمي ضمن مفهوم الخروج المعروف في المذهب الهادوي، وتسميته مثلا بالخروج الدستوري وسيكون من شروطه أن يوافق دستورا مدنياً..؟**

– فكرة الخروج هي مصطلح سياسي يوحي بأن الأصل هو الظلم والبغي، والخروج هو الفرع، لكن وجهة نظري: أن الأصل في الحكم الإسلامي هو العدل والاستقامة، ولكن للأسف الذي حصل أنه عندما برر المنظرون السياسيون في الإسلام هيمنة العائلة على الأمة وأن يورث الأبُ الأمة بمقدراتها لأبنائه وعائلته صار التسلط والجبروت هو الأصل وصار من يدعو إلى حق الأمة كأنه خارج عن الأصل، بدأ ذلك عندما تسلطت نظرية الملك العضوض، فصار الانحراف أصلا والمطالبة بحقوق الأمة في المشاركة في ترتيب أوضاعها ومحاربة الظلمة والمفسدين خروجاً عن الأصل، أي صار الانحراف قاعدة والاستقامة خروجا عنها.

*** هل يمكننا إدراج الخروج السلمي ضمن هذا المفهوم؟**

– الأصل أن يكون التعامل في إدارة الشأن السياسي بالطرق السلمية، لكن عندما تسد الطرق وتكمم الأفواه ويؤخذ صاحب الرأي ويدفن حياً أو يبنى عليه حيا كما حصل في تاريخ الدولة العباسية أو كما ذبح الأبرياء في كربلاء لأنهم أصحاب رأي، فإذا وصل الناس إلى هذا الاختناق فلا تبقى إلا المواجهة للظالم المتغطرس، وعندما تتعذر السلمية بسبب القمع المفرط فلن يبقى أمام المظلوم أي مجال.

*** ما رأيكم بحل الدولة العلمانية أو العالمانية في اليمن لأن البديل في نظر الكثيرين هو دولة دينية، وهذه الدولة سيختلف عليها المنتمون للجماعات والمذاهب لاعتقاد كل فئة أن توجهها هو الدين؟**

– الذي يحتاجه المجتمع البشري هو دولة المؤسسات الحقيقية التي لها ميثاق مكتوب يصوت عليه معظم الشعب ويكون هناك آلية صارمة تضمن عدم الانحراف بهذا الميثاق حتى لا يبقى مجرد حبر على الأوراق، ولا وجود له في واقع الحياة، والشعب اليمني مسلم معتز بإسلامه ولا يوجد شعب آخر يعتز بدوره في خدمة الإسلام مثل الشعب اليمني، فأول أسرة استشهدت في تاريخنا الإسلامي هي أسرة يمنية، وأول عاصمة في دولة الإسلام كانت منطقة قبائل يمنية وأول شعب دخل الإسلام طواعية هو الشعب اليمني.

*** من (شرعية الإمامة) إلى (الإمامة الدستورية) إلى بيان علماء الزيدية الصادر بداية التسعينات والمعترف بشرعية النظام الجمهوري، هل نستطيع أن نسمي ذلك تدرجاً في تطوير النظرية السياسية الزيدية؟ وهل حركة الحوثيين تراجع عن هذا التدرج؟ وهل حزب الأمة استكمال للتدرج التطويري المذكور؟**

– أنا لست محللاً ويمكن أن يحال السؤال للمختصين، ولكني سأتكلم عما يخص حزب الأمة فهو حزب وطني والذين يسعون لتأسيسه هم من كل اليمن ومن كل المشارب الفكرية في اليمن والشرائح الاجتماعية، وبالتالي لا يمكن وصف حزبنا بأنه امتداد لنظرية التدرج أو جزء منها، هو حزب نابع من الواقع اليمني بمجمله لمعالجة قضايا المجتمع بأكمله وليس لإيجاد نفوذ لفئة أو طائفة، ومنطلقنا في حزب الأمة أننا نؤسسه شعوراً بالواجب لا بحثاً عن الحقوق.

*** كيف تقرأ عدم توقيع بعض المراجع الزيدية -رموز مدرسة صعدة على ذلك البيان، وتحديداً المؤيدي والحوثي؟**

– من ذكرت من الأعلام الإسلامية السامقة وهما الإمامان في العلم والجهاد والقدوة والفضيلة: السيد العلامة مجد الدين المؤيدي والسيد العلامة بدرالدين الحوثي، قد انتقلا إلى رحمة الله نسأل الله لهما الرحمة وعلو المنزلة، وأنا في تلك المرحلة لم أتابع هذه القضايا ولم أهتم بها وليس لدي أي اهتمام بها حاليا، وكل تركيزي واهتمامي الآن على معاناة شعبي، كيف يمكن أن أسهم ولو بحل قضية مواطن عاطل عن العمل أو عازب تجاوز الثلاثين ولم يصل إلى أمل الزواج أو عازبة تجاوزت الأربعين وفقدت الأمل في الحياة الطبيعية وأنا أهتم بالجانب العملي أكثر من التنظيمي.

*** قراءتكم للوثيقة الفكرية والثقافية للحوثيين التي ظهرت مؤخرا؟**

– إذا كانت الوثيقة ستؤدي إلى تقارب وجهات النظر بين الموقعين عليها، وستسهم في لملمة الصف الوطني، فهي في محل الترحيب، وأي إسهام من هذا القبيل ومن أي طرف كان فهو محل ترحيب واحترام.

*** من أكثر التساؤلات المطروحة اليوم في الشارع السياسي اليمني ما يتعلق بطبيعة العلاقة بين حزب الأمة والحركة الحوثية وما يقال بأنهما غطاء سياسي وحركة مسلحة يمثلان نفس التيار؟**

– حزب الأمة حزب سياسي وطني مفتوح لجميع اليمنيين ويسعى لخدمة كل مواطن يمني في الداخل والخارج، ويسعى إلى بناء دولة المؤسسات الحقيقية التي تحافظ على مصالح الشعب وترعى حقوق وكرامة جميع مواطنيها وتكفل الحرية لكل المواطنين حتى من يسيئون إلينا.

.....

" لسنا أكثرية سياسية وأقليات مهددة، وإنما الشعب اليمني بأكمله مهدد، يوجد كيانات مسلحة جزء منها باسم الدولة وأجزاء باسم المتظلمين من غطرسة الدولة "

.....

*** هل نفهم أنكم تؤيدون الديمقراطية التي تعني تسليم السلطة لحزب الأغلبية؟**

– نؤيد حق الشعب في أن يكون له مشاركة واعية ومسؤولة في صياغة قراره وشكل الدولة التي يريد ونموذج الحكم الذي يرتضيه سواء سميناها ديمقراطية أو مشاركة شعبية، فالعبرة بالمضمون لا بالأسماء، فإذا كانت الديمقراطية تعني احترام حق الفرد والمجتمع، وعدم احتكار مقدرات الأمة في يد فئة أو حزب وإنما تمكن من يقدم أفضل خدمة وارتضاه الشعب وعندما يخفق أو يقصر يقبل بحكم الشعب وهو اختيار بديل يقوم بخدمته من حزب أو تيار آخر فهذا ما نسعى إليه.

*** هل حكم حزب الأغلبية يمثل تهديدا لهويات الأقليات؟ في حال وجود مخاوف من هذا القبيل، لماذا لا تطرح بوضوح في هذه المرحلة لتكتسب تأييداً شعبيا وإعلاميا وتناقش أثناء الحوار الوطني وبالتالي يتضمن الدستور الجديد ضمانات بالحفاظ على مختلف الأيدولوجيات والهويات الفكرية الموجودة في مجتمعنا اليمني؟**

– لا يوجد لدينا في اليمن أقليات عرقية أو دينية أو طبقية، فالمجتمع متجانس تجانساً كاملاً، وبالتالي يوجد أقلية سياسية، هذه الأقلية السياسية يجب على الأغلبية أن توفر لها الفرصة الكاملة لإبراز مفهومها ونظرياتها لخدمة المجتمع، والسؤال يوحي بأننا قد وصلنا إلى مرحلة وجدت فيها أكثرية سياسية وأقليات مهددة، والواقع أن الشعب اليمني بأكمله مهدد، يوجد كيانات مسلحة جزء منها باسم الدولة وأجزاء باسم المتظلمين من غطرسة الدولة ولا يوجد دولة.

*** هل تطالبون بتضمين الدستور الضمانات المذكورة في السؤال؟**

– من خصائص الدستور وشروطه أن يكون واضحاً ومحدداً، وإلا فليس بدستور، وإذا لم يتضمن استقرار الحياة السياسية بصورة واضحة وجلية وضوابط فليس بدستور.

*** رفضتم المبادرة الخليجية إجمالا، لكن هل تتعاملون معها الآن كأمر واقع باعتبار أن هناك سلطة نشأت على أساس المبادرة ثم استمدت شرعية شعبية من الانتخابات الرئاسية؟**

– لا زلنا على موقفنا وهو رفض هذه المبادرة، لأنها أجحفت بحق الشعب اليمني لصالح من استنزفوا جميع حقوقه، ولا نتعامل معها كأمر واقع، ولكن نتعامل مع شركائنا في المواطنة الذين يسمون أنفسهم سلطة كسلطة أمر واقع لكي لا تنزلق البلد إلى دوامة فقدان ما بقي من مؤسسات شكلية للدولة ليس أكثر، فإن راعوا المصلحة الوطنية العليا احترمناهم وأشدنا بدورهم، ووقفنا معهم بكل إخلاص، وإن اتجهوا إلى مراعاة مصالح المتنفذين وقسمة النفوذ والمناصب والأموال فالثورة باقية، وسنكون في طليعة من يقتلعهم من جذورهم لكي يتدبر الشعب مستقبله بدون أصنام ولا أوثان.

*** على اعتبار أن المبادرة تفتح باب التدخل الأجنبي -كما تقولون- أليس مطلوباً منكم عدم توتير الأجواء والمساهمة في إيجاد استقرار سيكون عاملا مساعدا مهما في تقوية المشهد السياسي الوطني، وبالتالي استعادة استقلالية القرار السياسي، وذلك بأن تقدموا بعض التنازلات من أجل تجاوز مرحلة المبادرة والتسريع في إنجاز الحوار الوطني والولوج في المرحلة التالية للفترة الانتقالية وهي مرحلة بالتأكيد ستكون أكثر استقلالية؟**

– أولاً نحن لا نوتر الأجواء، وقد تنازلنا عن مظالمنا الكبيرة بما فيها المظالم الشخصية، ومن يوتر الأجواء هم من يمتلكون الترسانات الهائلة ويتحكمون في الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية وأجهزة الدولة، ودورنا هنا هو دور الضحية النبيل كدور قلب الأم من أجل مصلحة المجتمع وليس من أجل سواد عيون المجرمين والقتلة وناهبي الأموال العامة وعملاء الهيمنة الخارجية، ونفضل أن يحترم من هم في السلطة الآن صبر وتضحيات الشعب اليمني وحلمه عليهم، بدلا من أن يكونوا ضحايا أطماعهم ونزواتهم التي ستؤدي إلى انتقام قاس من قبل الشعب لا نحبذه ولا نرتضيه، ونحن أصحاب مشروع الدعوة لحوار وطني شفاف يجعل الجميع في مستوى واحد، وأنا شخصياً صاحب فكرة الحوار الوطني التي تبنتها أحزاب المشترك، طرحتها عليهم بداية ٢٠٠٨م، وإن كانت الفكرة اتجهت فيما بعد نحو حوار بين المعارضين للنظام، ولن ينجح أي حوار في اليمن بفرمانات أجنبية ولن يكتب له أي قدر من النجاح إلا إذا نتج عن إرادة يمنية تغلب المصلحة العامة.

*** هل ستشاركون في الحوار الوطني القادم؟**

– سنشارك في أي حوار وطني بأجندة وطنية، وأي حوار يخدم فئات بعينها ويستبعد المصلحة الوطنية العليا فنحن نعتبره يخص أطرافه فقط ولا يعنينا ولا يعني الشعب اليمني.

*** هنالك احتمال كبير بنشوء نظام فيدرالي كنتيجة للحوار الوطني القادم الذي ستكونون طرفا فيه، كيف تنظرون لذلك، وهل ترجحون الفيدرالية الاتحادية أم فيدرالية الأقاليم؟**

– هنالك احتمالات كثيرة جيدة وسيئة ونحن ندرس كل الاحتمالات وما سيقرره الشعب نحن نرحب به وإن كان على خلاف وجهة نظرنا بشرط عدم تزييف إرادة الشعب كما زيفت أثناء تضليل الشعب وخداعه للتصويت على المبادرة الخليجية تحت مبرر إنهاء حقبة علي عبدالله صالح.

*** رؤيتكم لمعالجة آثار الحروب في صعده، سواءً التي شنها النظام السابق أو ما ظهر من اقتتال نستطيع أن نسميه طائفيا كحرب دماج؟**

" نتعامل مع شركائنا في المواطنة الذين يسمون أنفسهم سلطة كسلطة أمر واقع لكي لا تنزلق البلد إلى دوامة فقدان ما بقي من مؤسسات شكلية للدولة ليس أكثر "

– حل مشكلة صعدة، وكذلك الجنوب، هو جزء من حل المشكلة الوطنية الأصلية، وهي أن القرار اليمني مصادر تحت الهيمنة الخارجية، فإذا ما أصبح القرار اليمني نابعا من إرادة اليمنيين سيتجه الناس لحل آثار وتداعيات وممارسات سلطة التبعية للخارج بما يرضي المتضررين ويطيب نفوسهم، ولا أقبل بتسمية ما يجري في صعدة بين السلفيين والحوثيين بأنها حرب طائفية، ولا حتى ما يجري في محافظات أخرى بين الإخوان المسلمين (الإصلاح) وغيره بأنها حرب طائفية، وإنما هو صراع سياسي يراد تسويقه طائفيا لإشعال فتنة كبيرة في اليمن والمنطقة، وأي صراع من هذا القبيل يسوق له بأنه طائفي فإن امتداداته ستتعدى القطر الذي هو فيه، وقد شاهدنا المآسي الفظيعة في العراق وما يتم حاليا في سوريا، وأدعو المتورطين في إشعال هذه القضايا وترويجها بأنها صراع طائفي لأن يعيدوا النظر في أساليبهم وتصوراتهم لأن النار إذا اشتعلت لن توفر أحداً.

*** الكثيرون يرون أن النظام السابق ساهم في تأجيج هذه الصراعات سواءً اعتبرناها سياسية أو طائفية.. في ظل نظام مدني قادم كيف تتوقعون أن يكون مستقبل هذا الصراع في اليمن عموما وفي صعدة على وجه الخصوص؟**

– لا يوجد طائفية تاريخيا في اليمن، يوجد تعدد مذهبي وفكري، وفي حال وجد مشروع وطني كالذي يسعى إليه حزب الأمة وهو بناء دولة المستقبل اليمني والحلم اليمني عبر كيان مؤسسي وطني شامل فإن المستقبل هو المحبة والتسامح والانسجام وتغليب المصلحة الوطنية، هذا هو جوهر الشعب اليمني وحقيقة أصالته وما يراد تسويقه من وصم اليمنيين بالتزمت والتعصب والعنف الأعمى فهو دخيل على قيم وأخلاق هذا الشعب الكريم ويتم محاولة فرضه على المجتمع بطريقة ممنهجة لخدمة الهيمنة الخارجية التي ترى بأن قيام دولة قوية في اليمن يهدد مشروعها الاستعماري، ولأن الشعب اليمني يستطيع أن يقيم دولة قوية أو لأن فرصته في ذلك أكبر من فرصة أي شعب في المنطقة بسبب التجانس الكامل في تركيبته البشرية وتكوينه الفكري والاجتماعي، وقيام دولة قوية في اليمن يهدد مشروع الهيمنة الخارجية بسبب الدور الحضاري للشعب اليمني والموقع الجغرافي المميز لليمن والامتداد البشري والروحي للشعب اليمني خارج نطاقه الجغرافي.

*** كيف تنظرون لدخول السلفيين العمل السياسي وتأثير ذلك على مستقبل العملية السياسية؟**

– أرى بأن دخول الإخوة السلفيين العمل السياسي هو خطوة إيجابية كنا نتمناها لينتقلوا من التقوقع الطائفي إلى الأفق الوطني ونرحب بحزبهم القادم وندعو بقية الإخوة السلفيين المعترضين على الفكرة أن يلتحقوا بها حتى لا تنشأ فيما بعد صراعات داخل هذا التيار وحتى تتبلور رؤيتهم السياسية عبر أطر مؤسسية.. مع دعوتنا لهم وللإخوة في الإصلاح إلى أن يخرجوا من الحيز المذهبي والطائفي إلى أفق الاتساع للتنوع الإسلامي.

وما تأتينا من شكاوى متعددة عن قيام محسوبين على حزب الإصلاح والسلفيين من تحريض متواصل على حزب الأمة في خطب الجمعة والمحاضرات والمنشورات التي أصبحت تغزو البيوت والمدارس وغيرها هو عمل مشين، أرجو أن يحددوا موقفهم منه رسميا وأشدد على ذلك، وعندنا ما يثبت بأن عناصرهم هي التي تقوم بتوزيع هذه المنشورات وتلقي الخطب على المنابر العامة، وتحرض على الآخرين بالاسم، ونحن ندعو أنصارنا دائما إلى ضبط النفس وعدم الانجرار وراء المهاترات، بل حتى عدم الرد في المساجد تجنبا لإثارة الفتن وعليهم أن يحترموا حلمنا وصبرنا وقد لا نستطيع أن نسيطر على أنصارنا وأتباعنا في مراحل لاحقة لأنهم يشعرون بأننا نذلهم عندما نطلب منهم ضبط النفس، فهؤلاء سيتحملون كامل المسؤولية عن مواصلة هذا المسلك المشين وما قد يؤدي إليه من نتائج سيئة لم نكن نحن من أرادها ولكن لا نستطيع مواصلة السيطرة على الناس.

وشهدت محافظة تعز حملة شرسة تناولت حزب الأمة بالاسم ومن خطباء معروفين. ووصل الحال إلى أن مدير أحد مكاتب التربية بالمحافظة كلف مدير المدرسة بالتحقيق مع أحد المدرسين بسبب انتسابه للحزب، وأقصي أحد الخطباء في مديرية همدان من قبل عناصر إصلاحية بالقوة بسبب انتسابه للحزب، وتم نقل عدد من المدرسين في إحدى مديريات عمران إلى أماكن بعيدة كعقاب لهم على انتسابهم للحزب، وتم معاقبة أحد الموظفين الإداريين في نيابة المحويت بإقصائه من عمله إلى منطقة بعيدة بسبب هذا الانتساب، وقامت عناصر سلفية وإصلاحية بإثارة فتنة بإحدى مديريات ذمار مستعينةً بهيمنة حزب الإصلاح على وزارة الداخلية باستدعاء أحد الناشطين في حزب الأمة إلى مباحث ذمار، وغيرها الكثير من الاستفزاز والتحريض واستغلال السلطة والنفوذ والمال الوفير القادم من خارج الوطن لاضطهاد الإنسان بسبب اختياره وقناعته السياسية، ونحن نعد قائمة بذلك وقد نضطر لإقامة دعاوى قضائية ضد كل هذه التعسفات حتى ولو كان القضاء مسيساً وفي أيديهم أو كانت أجهزة الدولة خاضعة لهيمنتهم فإننا سنقيم الدعاوى وسنقاضي من يمارس هذه التعسفات حتى ولو حكم لصالح المتعسف، فما ضاع حق بعده مطالب، والأيام كفيلة بإنصاف كل مظلوم والثورة مستمرة حتى النصر.

تجارة الموت

محمد يحي عزان *

" يتم إلباس الخصومات الأنانية ثوب الجهاد المقدس لقتل أخوة في الدين والوطن والإنسانية "

* مفكر اسلامي وباحث في المذهب الزيدي

اللجوء إلى سلاح البطش والقتل والدمار لفرض الوجود ومغالبة المنافس في الحياة دليل ضعف ووهن في فكر أصحابه، بل ويؤكد أن ثمة انحرافا في مشاريعهم التي يدعون إليها، لذلك يستعينون على فرضها بسطوة السلاح وقهر الغلبة، وهذا مما يشكل عائقاً في طريق بناء حياة الشعوب وتوفير العيش الكريم، ليس بسبب حيازة السلاح والتفاخر به والنظر إليه على أنه مصدر عز وحامي الوجود فحسب، بل لما يكمن وراء ذلك من عقلية ترى أن لها الحق في فعل ما تريد بالقوة والغلبة، وتفرض على الناس ما تراه صواباً، وبالتالي تضع المجتمع أمام خيارين ليس أحدهما بأكثر سوءا من الآخر: فإما أن يضطر الجميع للتسلح والدخول في مختلف مشاريع الفتن والحروب لأتفه الأسباب، وإما أن يسلّموا للقهر والغلبة ومنطق الاستضعاف، وينزلوا عند مبادئ الاستبداد ومناهج الإقصاء و القهر والغلبة.

ومن نتائج ذلك ما نشهد اليوم من هيجان العنف والتمادي في استباحة الدماء، وتهوين أمر القتل وإزهاق الأرواح، حتى صار البعض يُقدم على القتل لمجرد خلاف في رأي، أو خصومة على مكسب، أو عصبية لقبيلة، أو حتى حالة توتر وغضب، أو استجابة لأمر آمر منحوه حق الطاعة العمياء، فـ (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ) (التوبة/٣١).

وتحت تأثير الشحن والتحريض، وإلباس الخصومات الأنانية ثوب الجهاد المقدس؛ يستبسل فريقٌ من الناس في قتال نُظَرَائهم في الخَلْق، وإخوانهم في الإنسانية، بل وشركائهم في الدين والوطن، بدعوى أنهم أهداف تشكل خطراً على الدين أو الوطن أو المصلحة العليا، دون أن يكترثوا لما يَنْتج عن ذلك من آلام ومآس وبلاء مبين.. ويعضدهم فريق آخر بتسخير قدراتهم الذهنية وإمكاناتهم المادية والدعائية لتبرير ذلك الشر، وخلق الأعذار لتجميل الصورة القبيحة للقتل.. وبدهاء يتم لبس الحق المتمثل في القتال المشروع الذي يمثل الحق الممنوح للإنسان في الدفاع عن دينه وحياته بالباطل المتمثل في القتال الممنوع الذي تتجه الخصومة وتوقد ناره الأحقاد والعصبيات البغيضة.

وبكل بساطة يُمنح القَتَلة أوصاف الشَّجاعة والبطولة وتُطلق عليهم ألقاب: «المجاهدين في سبيل الله»، «حراس العقيدة»، «حماة حمى الإنسانية»!! وترفع صورهم وقد سُطِّر عليها آيات تتحدث عن مكانة وفضل الشهداء في سبيل الله، وتكتب عن حياتهم القصص، وتُنشأ في مدحهم قصائد ومراثي تعتبرهم صفوة المجتمع ورواد الأمة، وذلك مما يستهوي البسطاء للتأسي بهم والمضي على نهجهم في تدمير أمتهم ومجتمعهم وأوطانهم.

ومن أسوأ ما في الأمر أن كثيراً من المعارك الجائرة والخصومات العبثية تُنَفّذ باسم الدين، وذلك حين قرَّر فرقاء التعصب –من كل الملل– أن الحياة حق يختص به المتدينون منهم دون سواهم من الناس، ثم قَصَرُوا الدين على ملَّتهم، وعَيَّنوه في أمَّتهم فـ (قَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ) (البقرة/١١٣)، ثم وجدنا من أتباع الملل من اختزلوا ملتهم ودينهم في مذهب مُعَيَّن، ثم في جماعة خاصة ضمن المذهب الواحد، وبالتالي لا يرون أحدا دونهم جديراً بالحياة، ولا يرون أهلاً للكرامة والسعادة سواهم.

وهذا ما جعل كثيراً من الفرقاء –عند أبسط الخصومات– يستنفرون الطاقات، ويشحذون الهِمَم لفرض وجودهم وبسط نفوذهم، وإحكام سيطرتهم وإخضاع من سواهم بشتى الوسائل، وإذا نشبت أيُّ مواجهة خَرَج كل فريق يقتل الآخر تحت رايات يزعمون أنها رايات «جهاد في سبيل الله» حتى صرنا نرى المسلم يقدم على قتل أخيه المسلم وهو يصرخ بأعلى صوته: «الله أكبر» ولا يستوحش من ذلك بل يفاخر به.

ولتَزيين الأفكار العدوانية التي تبرر القضاء على الآخرين وإخراجهم من الحياة وتبرير سلوك قتل المخالفين وإبادتهم، يقف (الذِينَ فِي قُلُوبِهِم زَيْغٌ) على جبهات الفتن ليزينوا لأنصارهم السوء، ويشرّعوا لأتباعهم المنكر، ويستغلوا القرآن (فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ)(آل عمران/٧) بهدف تأييد الخصومات وإضفاء القداسة والشرعية على الأفعال القبيحة، ومطالبة الناس بتأييدها، ومن لم يفعل فتهمته جاهزة بـ«خذلان الحق» و«التثبيط عن الجهاد» و«مداهنة الظالمين»، ونحو ذلك مما اعتاد الناس سماعه من أقطاب الخصومات وتُجَّار الموت.

وهذا ما جعل من لا يعرف الإسلام إلا من خلال سلوك هؤلاء ينظر إليه على أنه كان –ولا يزال– سيفاً يقطر دماءً وسوطاً يلهب الأجساد ليدفع الناس طوعاً أو كرهاً نحو مآربه وغاياته، وذلك ما جعل دين الإسلام محل ريبة وقلق عند كثير من شعوب العالم الذين يتساءلون: إن كان الإسلام رسالة رحمة وتسامح ومنهج بناء وحياة، أم أنه مجرد برنامج تعبئة لتهييج الأحقاد وبث الكراهية وإصدار أوامر القتل ودعوات الإبادة والدمار؟!

رغم أن الإسلام أسس دعوته على قاعدة (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) (النحل/١٢٥). وما فتئ ينادي (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)(البقرة/٢٠٨).

وامتدح رفق النبي المصطفى –صلى الله عليه وآله وسلم– ولطف تعامله مع الناس، فقال (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) (آل عمران/١٥٩). فكان شعار الإسلام: السلم والسلام. ونهجه: الحكمة والاحتكام. وغايته: البر والعدل والإحسان.

غير أن تلك النظريات والنصوص رغم قدسيتها وإلزاميتها لا يمكن أن تقنع الآخرين بسلمية الإسلام وحكمة منطقه وهم يشاهدون المسلم يَتَقَرَّب إلى الله بقتل أخيه المسلم ولو كان في بيت من بيوت الله قائماً أو راكعاً أو ساجداً.

نعم.. لقد أمرنا الله أن نكون أقوياء وأن نعد ما استطعنا من وسائل المنعة بما فيها السلاح، غير أننا نعلم أن للسلاح –في التعاليم السماوية وخصوصاً الفكر الإسلامي– وظيفة واحدة، هي: رد العدوان المسلح والدفاع عن حقوق المجتمع ومنافعه الحيوية، وليس فرض القناعات على الآخرين بالقوة، بل إن الغرض من الأمر بإعداد القوة في قوله تعالى (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) هو ما تلمح إليه الآية في عبارة (تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّاللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (الأنفال/٦٠) من أن التظاهر بالقوة يهدف إلى تخويف العدو حتى لا يقدم على العدوان، فيتحقق بذلك الردع دون اشتباك مسلح، إذ لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولهدمت الحياة بكل خيراتها ومقدساتها.

على أن «القوة» لا تقتصر على توفر السلاح القتل وعتاد المعارك، بل إن قوة المعرفة لا تضاهيها قوة أي سلاح، فبالمعرفة تُصنع الأسلحة وبالمعرفة تُحسم المعارك. وكذلك «الدفاع» لا يقتصر على استخدام السلاح، بل هو أعم وأوسع، والدفاع بالسلاح لا يكون إلا آخر الخيارات إذا لم ينجح غيره، وذلك من قبيل: "آخر الدواء الكي"؛ لأن في الإقدام عليه فناء البعض، وإهلاك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد.

أسباب وجود الظاهرة وتفاقمها

ولكي لا نظل نشكو وجعنا دون بحث عن سبب الداء الذي لا يمكن بدونه وصف الدواء، أو نبالغ في ذم الجماعات المسلحة ونتبارى في إحصاء أخطائها وكأنها خلقت لمجر إفساد الحياة وتدمير الأرض، يتعين علينا أن نلفت الأنظار إلى أن سلوك تلك الجماعات جاء نتيجة عوامل مختلفة ولم يخلق فيهم خلقاً، ولم يجبلوا عليه طبعاً، وليسوا بطبيعتهم أشراراً، ولا تغيير سلوكهم مستحيل، وإن كان فيه مشقة وتحفه المتاعب.

صحيح أن ظاهرة الجماعات المسلحة مركبة ومعقدة، ولها أسباب كثيرة ظاهرة وخفية تسهم في إنتاج العنف وتصنع الرغبة في التسلط وفرض صورة معينة على الحياة، لكن هذا لا يمنعنا من التفكير بصوت عال في معرفة الأسباب وتحليلها، والإسهام في وضع تصور لمعالجتها في إطار ما هو مقبول معقول ممكن.

وعلى هذا يمكننا القول بأن وجود الجماعات المسلحة في مجتمعنا العربي عموما واليمني على وجه الخصوص يرجع إلى سببين رئيسين: أحدهما اجتماعي سياسي، والآخر فكري ثقافي. فالأول يرجع إلى تأثيرات محيطها، والثاني يرجع إلى بنيتها الذاتية.

الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي

يؤكد كثير من الباحثين في شأن الجماعات المسلحة أن الكبت والاستبعاد الذي يتعرض له البعض منا يعد من أهم الأسباب المباشرة لوجود تلك الجماعات، وذلك أن كثيرًا من السياسات لم تكتف بتهميش بعض مكوناتها وعدم الاكتراث لها، بل وقفت في وجهها، وتصدت لأربابها، وحصرت نشاطها، وجمدت عطاءها، تحت أي مبرر وإن لم يكن منطقيا، حتى في بعض البلدان التي تدعي الديمقراطية وحرية الرأي فإن رياح التغيير السياسي إذا هبت في صالح تيار معين أو جماعة لها رؤيتها الخاصة فسرعان ما تمارس ما تراه حقا لها في المنع والقمع والتصدي والتحدي مهما كانت الجماعات والأحزاب المعارضة معتدلة ومتنورة، وهذا من شأنه أن يولد ردود أفعال غاضبة لا تجد ما تصب فيه غضبها وتفرغ فيه شحنات عواطفها إلا امتطاء صهوة العنف، وهنالك يبدأ التحرك في الخفاء وتتشكل المنظمات السرية، وتنطلق التوعية السلبية وشحن العواطف واستغلال المقدسات ونبش رفات الماضي المؤلم لبعث الأحقاد من جديد.

ونحن نتفهم ما يذهب إليه أولئك الباحثون ونؤيدهم فيما يطرحون؛ فهو ما نشهده في واقعنا العربي وإن بنسب متفاوتة ومستويات مختلفة، ومبررات ذلك –عند مختلف الأطراف السياسية– سياسية؛ تطبعها بطابع ديني أو

" ظاهرة الجماعات المسلحة مركبة ومعقدة تسهم في إنتاج العنف وتصنع الرغبة في التسلط وفرض صورة معينة على الحياة "

وطني أو إنساني، في حين تمارس في ظل ذلك من القمع والتهميش والإقصاء ما يسحق إنسانية الإنسان، ويسيء إلى أديان الشعوب ويدمر الأوطان.

ففي اليمن –على سبيل المثال– أجمعنا نحن اليمانيين على تحريم الاستبداد السياسي والتسلط الاجتماعي، وقررنا –نظرياً– أن نمضي نحو التعددية السياسية والحرية الفكرية، وأطلقنا سباق التنافس في المشاريع الإصلاحية وبرامج البناء وخرائط تحديث وترشيد المجتمع. فلمَ لمْ تحل مشكلتنا وتتضافر جهودنا ونتخلى عن حالة التمترس ضد بعضنا؟! ولم لجأ بعضنا إلى حمل السلاح لفرض وجوده بالقوة والقهر والغلبة؟!

في رأس كل منا إجابات يتلمسها من واقع الحياة تتطابق تارة وتختلف أخرى، وهي كثيرة ومتداخلة لا يمكن الإتيان على تفاصيلها أو الإحاطة بجزئياتها، وفي نظري أن منها:

١- أننا حينما توجهنا لانتزاع الاستبداد السياسي للفرد شرَّعناه –في نفس الوقت للحزب والجماعة– تحت مبرر الحق السياسي للأحزاب في تنفيذ برامجها، ومن ثمة أخذت الأحزاب تتعامل مع المجتمع كحقل تجريب تتدرب فيه على فن السياسة وفقا لبرامج بعضها مرتجل في الحال، والآخر مقلد على نموذج مختلف، والثالث مَوَات محنط من الماضي، فضلاً عما تمارس من مواربة وإغراق في الأنانية تجعلها تقرب مريديها وتوطد لأنصارها، وتسعى لإضعاف وتهميش من لا يقبل التغريد في سربها، بل وتستغل –لفرض وجودها– ما يتاح لها من إمكانات مادية ومعنوية هي ملك للوطن، وللموطن فيها حق أياً كان انتماؤه، ومهما كانت خياراته السياسية والدينية. وبهذا لم تحل مشكلة الاستبداد وإنما أعيد تموضعه بشكل مخيف يرى البعض –في ظله– أنه بحاجة إلى التسلح بأدوات الموت لحماية الحياة.

٢- التوجه نحو تكريس تقاسم إدارة شأن البلاد وتوزيع خيراتها على أسس حزبية ومناطقية ومذهبية، مما يشعل فتيل التنافس في استقطاب الناس بالحق والباطل، وتنطلق كل جماعة في إعداد نفسها وفرض وجودها ولو بقوة السلاح لتكون حاضرة بقوة وتحصل على نصيبها من وطن صيره الساسة كعكة يتسابق الجميع على قضمها، ومن ثمة تتلبد أجواء الحياة بألوان من التضليل الإعلامي والخداع السياسي، وتغرق المكونات القبلية في وحل الاستنفار العشائري والشحن العاطفي، ولا توفر الجماعات الدينية شيئًا من التحريض المذهبي والتهييج الطائفي. وهذا مما يجعل الجميع –في ظل الخصومة والنزاع– يرى أن الأجنحة المسلحة والأذرعة العسكرية ضرورة تستعد بها للأسوأ.

٣- لم نقدم على مصالحة جادة نحرق بها ملفات الماضي ونتحرر من تبعاتها لنتفرغ لما يتطلبه المستقبل، فلا يزال بعضنا مصرا على استحضار خصومات وأخطاء الماضي، بما فيها أخطاء أسلفنا وأسلاف أسلافنا، ويجعلها حاضرة في وجداننا؛ كي تنطلق منها أفكارنا ورؤانا، وتفرض روحها على خططنا وبرامجنا، فهي التي تحدد علاقتنا بشركائنا في الدين والوطن والمصير المشترك، متناسين أن للماضي ما كسب وللحاضر ما اكتسب.

وفي ضوء ذلك نخوض معارك وهمية تدفعنا إلى الإبقاء على فكرة الصدامات المسلحة، فنرى أن من الحكمة أن ننشئ الجماعات المسلحة في اليوم الأبيض لليوم الأسود، أو نجعل من أنفسنا شريان حياة لجماعة موجودة كعربون صداقة قد نحتاجه لإتمام الصفقة في وقت أو زمن لاحق!!

٤– لا يزال حب السيطرة والتسلط مستشريا بيننا بشكل مخيف، فالكل يريد أن يحكم، والكل يرد أن يطبق مشروعه كما يشاء دون اعتبار لحق الآخر أو رأي المخالف، وليس فينا من هو مستعد لأن يكون مجرد مواطن وإن توفرت له أسباب العيش الكريم، بل نحن جميعاً منتظرون في طوابير التداول السلمي وغير السلمي للسلطة، وبالتالي يتحول وجودنا إلى وجود سلبي، إذ يرى كل منا أن أقرب طرق الوصول للسلطة يكمن في هدم ما يبنيه الآخرون ليثبت فشلهم، ويتمكن من تقديم نفسه كبديل مناسب.

الاحتمالات كثيرة وشواهدها في واقعنا تنادي بأن ما نرفع من شعارات ما هي إلا مجرد شعارات للاستهلاك وتقطيع المراحل.

نوازع التعصب والقراءة الخاطئة للدين

تُجمع البحوث المتخصصة دراسة ظاهرة الجماعات المسلحة أنها تعاني من مشكلة فكرية إن كانت خلفيتها دينية، أو مشكلة ثقافية إن كانت خلفيتها اجتماعية، أو مشكلة رؤية إن

كانت خلفيتها سياسية، ومن مظاهر ذلك:

١- أن بعض الجماعات الدينية تعتقد أنه لابد من حمل الحاضر إلى الماضي، لنعيشه –قسراً– هناك؛ مقتنعين بأن الماضي كان أصلح من الحاضر، وبالتالي يتعين على الجميع العودة إلى تفاصيله وتطبيقها، إذ "لا يصلح آخر الأمة إلا بما صلح به أولها"، وفي هذا شيء من الاستغلال العاطفي وتلبيس المفاهيم؛ فلكل عصر حسنات وسيئات، وما يتعين الأخذ به من الماضي هو الفكر الذي جاء به الأنبياء فحسب، وليس التطبيقات التي مضى عليها الأتباع، فهم في الواقع محجوجون كما نحن، وليسوا مشرعين كالأنبياء مهما بلغ احترامنا لهم.

وقد أخبرنا القرآن أن اختلاف الزمان وتبدل الظروف وتغير المعطيات سنة الله في الحياة، وهي تقتضي التغيير والتجديد بصرف النظر عن إشراقات الماضي أو ظلاميته، حتى إن القرآن جعل الإصرار على التمسك بمناهج الماضين صور من صور العناد والكفر فقال (وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ × قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ) (الزخرف/٢٣-٢٤).

بل إن ذلك الذي لم يقبل التجديد والتحوّل عن قبلة الماضي إلى قبلة الحاضر قد اعتبره القرآن سفيها؛ فقال (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (البقرة:١٤٢).

وصرح بكفر من لم يتخل عن تشريعات الأنبياء السابقين ويقبل منصاعا للمناهج والتشريعات التي جاء بها اللاحقون، فقال (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ) (البقرة/٨٩). وما ذلك إلا لأن الإصرار على استحضار نماذج تفصيلية من الماضي لتكون الشرعة المقدسة لقيادة الأمة وسياسة المجتمع في زمن آخر تعني قتل حيوية الحياة وإيقاف إبداع العقول، والختم على الأسماع والأبصار والقلوب، واعتراضا على سنة التطور والتجديد التي بنى الله الكون عليها.

٢- لا يزال بعض من قذفت بهم الظروف إلى واجهة الزعامة وتهيأت لهم أسباب القيادة يعيشون دون سن الإيمان بحق الآخر في الوجود والعيش الكريم إن اختلف معهم أو فكر بطريقة أخرى غير طريقتهم، فضلاً عن الاعتراف بحقه في المشاركة والتعبير عن القناعات؛ لأنهم غارقون في وحل نظرية حتمية هلاك الجماعات والفرق المخالفة لهم، إلا من وهبوه بطاقة عضوية في مذهبهم، وقبلوا انتماءه إلى جماعتهم وحزبهم!! وهي –أي تلك النظرية– ما يدفع بهم للعمل للقضاء على الأكثرية «الهالكة» بنظرهم، لتبقى الأقلية «الناجية» من جماعتهم. فهم الناجون وهم الأفضل بشهادة أنفسهم لأنفسهم، وحينما يخيل للمرء أنه أفضل من غيره تتكون في شخصيته صفة العدوانية على الآخرين، لأن داء الاستعلاء وتقديس الذات بمثابة فيروس يضرب برنامج التعايش السلمي الذي أنتجه الدين، وتعاقب الأنبياء على صيانته في مختلف مراحل حياة البشر، فـ (قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) (إبراهيم/١١).

ورغم ذلك لا يزال البرنامج الشيطاني يؤدي دوره في صنع المفارقات بين الناس دون موجب، بل وجدنا البعض يعمل على أسلمته وتحويله إلى نظرية دينية مقدسة، متناسين أن الرسالة أعلنت (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (الحجرات/١٣). وبهذا أفقد التنافس والتعالي –بالانتماءات العرقية والجغرافية– بريقها وأرسى قاعدة فريدة في النظرة العامة إلى الناس على اختلاف ألوانهم وقومياتهم وخصوصياتهم العائلية والجغرافية، "فهي –في الوقت الذي تؤكد فيه على جانب التنوّع في الخصوصيات العرقية واللغوية والنسبية والجغرافية ونحوها بما يستتبعه من اختلافات على مستوى الواقع– لا تمنح أيّ نوع قيمة خاصة ترسم الفواصل بين إنسان وآخرين، وتقوده إلى استعدائهم أو محاولة السيطرة عليهم بأي عنوان عرقي أو قومي، بل إن تنوّع الخصوصيات وسيلة من وسائل التعارف، باعتبار حاجة كل فريقٍ إلى ما يملكه الفريق الآخر من خصوصيات فكرية وعملية، ليتكامل

" إسقاط الحواجز الوهمية والقبول بالآخر وتقويم الخطاب الإعلامي والديني وتوفير فرص للشباب وإيجاد بدائل حزبية وفكرية وإجتماعية تساعد على إدماج الجماعات المسلحة "

الاثنان في صيغة إنسانية متنوّعة، بحيث يكون التعارف غاية التنوع، بدلاً من التحاقد والتناحر والتنازع، ثم تكون القيمة في التقوى التي تعبِّر عن مضمون الشخصية المؤمنة العاملة في طرق الصَّلاح، وما يلتزمه الإنسان من تقوى الله".

٣- وجود خلل في مناهج البحث ومراجعة الذات والجدية في الكشف عن حقيقة ما يسترسل معه كلٌ منا من مسلمات، وينتج ذلك الخلل -في تصوري- نتيجة الجهل بضوابط البحث العلمي والتملص من إلزامية القواعد والمبادئ الجامعة، مما يسلب البحث قوته ويحرفه عن مساره، بل ويتحول إلى منصة لإطلاق المواقف المتشنجة التي تؤجج الخلاف وتثبيت العصبيات، ومن مظاهر ذلك:

أ- الخلط بين الألفاظ والمصطلحات، لا سيما تلك التي يثار حولها الجدل، حيث تحمل -في أغلب الأحوال- على غير المراد منها، فيكون المتنازع عليه في واد والنزاع في واد آخر. كالانحراف بمفهوم الجهاد، وتشويه معنى الشهادة، والخلط بين معنى الفضل والتفضيل، وعدم التمييز بين التصويب والإصابة، والتجوز في إطلاق البدعة على فعل المباح.. وغير ذلك كثير.

ب- التكلف في البحث عن أحكام لبعض التفاصيل التي سكت القرآن عن ذكرها، ولم يأت في صحيح السنة ما يصرح بحكم فيها، بل تُركت لظروف الناس وأحوالهم يتعاملون معها في الإطار العام للدين دون تفاصيل في الكيفية والشكل، مثل تفاصيل نظام الحكم، وإدارة شؤون المجتمع. وكبعض تفاصيل المعاملة في البيع والشراء والعلاقات الاجتماعية، لما في ذلك من تيسير على الناس وحيوية في الدين. ومن توصل لحكم شرعي معين لهذه المسألة أو تلك فهو بمثابة حكم وضعي في إطار الشريعة يمكن العمل به لاعتبارات معينة، ويمكن تجاوزه واستبداله ومخالفته دون حرج.

ج- اتخاذ مرجعيات دينية غير مرجعية النص الشرعي، وإن بحجة أنها المتخصصة في فهم النص الشرعي، بحث جعل فريق من المسلمين ما أثر عن السلف بمثابة سنة يجب اتباعها بحجة أنهم السابقون والأكثر فهما لما جاءت به الشريعة.. وجعل فريق آخر ما أثر عن أهل البيت أمراً لازما، بحجة أنهم سفينة النجاة، وقرناء القرآن. وأصبح النزول على رأي هذا وذاك -عند الأتباع- علامة التدين، والتردد فيه تهمة بالظلالة والانحراف، وهذا مما أدى إلى اتساع الهوة بين الناس، وأفرز مصطلحات وقواعد وأفكار قدسها الجدل، وأضحت دون سواها علامة التدين ورمز الاستقامة.

الجماعات المسلحة جزء من مكونات المجتمع

يمكن إدماج الجماعات المسلحة في المجتمع والتخفيف من مخاطر تفاقم الظاهرة وتحولها إلى خيار ومنهج حياة، شريطة أن تتوفر الرغبة في ذلك وتهيئ له الأرضية المناسبة، المتمثلة في:

١- مراجعة أسباب الاندفاع نحو التسلح والتطرف ومعالجتها دون مواربة أو تأجيل أو ترحيل أو التفاف، سواء كانت سياسية أو فكرية أو اجتماعية كما هو واقع الحال.

٢- إسقاط الحواجز الوهمية بين فآت المجتمع بالتزاور واللقاء، وإيقاف حملات التحريض والنفخ في أبواق الطائفية والمناطقية والعنصرية، وتقديمها على أنها جناية على الدين والمجتمع، وجريمة في حق الوطن الذي لا سعادة لنا فيه إلا بلملمة شمله ومداواة جراحه.

٣- التشبع بثقافة قبول الآخر مهما كان توجهه الفكري والسياسي، والإيمان بوجوده والاعتراف بحقه في الحياة، والتعبير عن قناعاته في حدود الأدب والأخلاق التي يحب أن يعامل بمثلها.

٤- التخاطب مع تلك الجماعات باللغة التي يعرفونها، والانطلاق بهم نحو ما لا يستنكرونه، دون تهجم أو تجريح لما يرونه مقدساً، مع تفهيمهم أن نقد الفكرة لا يعني تجريح صاحبها، ولا تضليله ومقاطعته، والتحضير للعدوان عليه.

٥- توفير فرص عمل للشباب العاطل الذي تدفعه قسوة الظروف نحو الخيارات الصعبة، حينما يتوهم أنها تمنحه قسطاً من الراحة والطمأنينة، ولو كانت مقدمة من خلال من يزعم أن له صلة بالغيب وأنه أوتي فهما خاصا للقرآن.

٦- إيجاد بدائل حزبية وفكرية واجتماعية مناسبة، وإتاحة الفرصة لتفريغ طاقات الشباب في المسارات الصحيحة، فالشباب طاقة إن لم توجه نحو البناء تحولت إلى عامل هدم، وذهبت في أي وجهة، وكان انفجارها مدويا.

٧- عقد ندوات توعوية وتسيير حملات مصالحات شعبية لكسر حواجز العزلة وإنهاء حالات الانغلاق والاستيحاش لدى بعض فئات المجتمع.

٨- تقويم الخطاب الديني والإعلامي في منابر المساجد ووسائل الإعلام، بحيث يؤدي دوراً إيجابياً في تصحيح المفاهيم وطمأنة الفرقاء، وتخفيض مستوى التوتر والاستنفار.

٩- إدارة حوارات فكرية ودينية تنويرية هادئة تغوص في أعماق الأفكار وتجيب بمنطقية عن مختلف التساؤلات، حتى تقتلع الشبه من جذورها، وتقوم الأفكار التي تنتج الخصومات وتحشد للمواجهات المسلحة.

فخ الاستقطاب الإقليمي ..

مجيب الحميدي *

" ما تضمنته الوثيقة الحوثية من تأكيد على نظرية البطنين وحشرها في أصول العقائد، يؤكد الانتكاسة الفكرية في تاريخ الزيدية "

لعل من الأنسب للولوج إلى أجواء هذه الدراسة العودة إلى الماضي القريب ومحاولة التعرف على الخلفية التاريخية للصراع الزيدي السلفي في منطقة صعدة، ولن نوغل كثيراً في التاريخ البعيد لأن ما سيتكشف من خلال مراجعة التاريخ القريب يكشف غياب العلاقة الجوهرية للصراع القديم بين الأئمة والوهابية بالصراع الجديد.

فقد تزامن ظهور الدعوة الوهابية في منتصف القرن الثامن عشر مع بداية انهيار الدولة القاسمية الزيدية في شمال اليمن[١]، وكان الأتراك هم العدو المشترك للدعوة الوهابية وحاملها السياسي المعتمد على العصبوية القبلية (آل سعود والقبائل العربية المتحالفة معهم) ودولة الأئمة الزيدية في شمال اليمن والقبائل المتحالفة معها والتي كانت تمتد إلى لحج وعدن، وكان الأتراك قد انسحبوا من صنعاء عام ١٦٣٠م بعد معارك طويلة وقتال مرير في عهد الإمام المؤيد قبل أن يعودوا إليه عام ١٨٤٩م[٢]. وكانت الدولتان الزيدية والوهابية تخوضان حروباً ضارية ضد الأتراك، فقد استولى الوهابيون مطلع القرن التاسع عشر على مكة والمدينة قبل أن يطاردهم محمد علي باشا ويعيد السيطرة من جديد على الحجاز، وحينها طلب محمد علي باشا من إمام صنعاء التعاون في مواجهة الوهابية مقابل الاعتراف بالعثمانيين وإعادة عسير إلى اليمن إلا أن الإمام رفض هذا العرض، وتتطور هذا الرفض إلى صراع انتهى بالسيطرة العثمانية على صنعاء قبل انسحابهم عام ١٩١١م، وفي أثناء هذا الصراع كانت الدول الاستعمارية ممثلة ببريطانيا وايطاليا تقدمان الدعم المالي للقبائل العربية التي تحارب العثمانيين[٣]، وبعد خروج الأتراك لم يتبلور أي صراع سياسي بين إمام صنعاء وبين الدعوة الوهابية. وكان الصراع الأبرز بين الإمام وأمير المناطق المجاورة لصعدة "الإدريسي" وكان الإدريسي عدواً مشتركاً للوهابية والزيدية، وساءت العلاقة بين الإمام وبريطانيا إبان الحرب العالمية بالاتساق مع تحسن علاقته بالعثمانيين حينها، وحظي الإدريسي بدعم بريطاني إيطالي

---

* مدير تحرير مجلة (أبعاد استراتيجية) .

(١) عبدالباري طاهر من محاضرة عن الجذور الأولى للنزاع اليمني -السعودي.. الدين والقبيلة بين الزيدية والوهابية، في منتدى الجاوي الثقافي، أعيد نشرها في موقع صحيفة التجمع على الرابط: http://www.attagammua.net/index.php?action=showDetails&id=١٦٧٧

(٢) هارولد يعقوب،ملوك شبه جزيرة العرب، ترجمة احمد المضواحي، ص١٦،ط دار العودة بيروت،١٩٨٨

(٣) المصدر السابق.

واستطاع احتلال الحُديدة، ومع ذلك لم يفضل الإمام الدخول بحرب مع البريطانيين وبصورة عامة يستطيع الباحث أن يجزم بعدم تبلور صراع مذهبي نظراً لتوقع الإمام هزيمة العثمانيين وسقوط دولتهم إذا تحالفوا مع ألمانيا في الحرب العالمية، وبعد سقوط الإدريسي بدأ أول صراع سياسي بين المتوكلية اليمنية والوهابية السعودية حول بسط السيطرة والنفوذ على المناطق التي كانت تحت سيطرة الإدريسي.

وخلال هذا الصراع كانت الدعوة الوهابية تستغل الخرافات والشعوذة والتبرك بالأضرحة والنذور للقبور التي كانت رائجة في تهامة وعسير لنشر دعوة التوحيد وبسط النفوذ السياسي بالدعوة إلى إعادة إحياء الدين وتجديده ومحاربة الخرافة وعبادة الأوثان والإشراك بالله وفرض الدعوة بقوة السلاح والعصبيات القبلية والبدوية [٤] ومع ظهور الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتحسنت العلاقة نسبيا بين المتوكلية اليمنية والعربية السعودية.

وبعد رفض الإمام التحالف مع جماعة الإخوان المسلمين في مواجهة التحالف البريطاني مع الأشراف وآل سعود تواصل الإخوان مع حركة الأحرار المعارضة للإمام وجاءت الثورة الدستورية عام ١٩٤٨م لتساهم في تعميق علاقة الإمامة المتوكلية اليمنية بالوهابية السعودية، واستمرت هذه العلاقة بعد اندلاع ثورتي أكتوبر وسبتمبر في ستينات القرن الماضي، وانسحاب النظام الإمامي من صنعاء إلى مناطق صعدة والجوف وحجة، ليخوض حربا استنزافية مع النظام الجمهوري، مدعوما من المعسكر الأمريكي السعودي الإسرائيلي [٥] في مواجهة الجمهورية التي حظيت بدعم المعسكر السوفيتي المصري، وانتهى الصراع باستسلام المعسكر الإمامي، والتوقيع على اتفاقية المصالحة في نهاية ستينات القرن الماضي، وتحررت صعدة من سيطرة النظام الإمامي عام ١٩٦٩م، وتم توقيع اتفاقية المصالحة التي استفاد منها العلامة بدر الدين الحوثي والعلامة مجد الدين المؤيدي وعادا إلى صعدة بعد هروبهما إلى السعودية [٦]، وظلت البيوت الإمامية تحاول انتزاع بعض صلاحياتها المذهبية في صعدة كأخذ زكاة الخمس ونحوها.

تطورات نظرية الإمامة

كان المفترض بعد أن وضعت الحرب بين الملكيين والجمهوريين أوزارها واستقرار النظام الجمهوري أن تطور الزيدية نظريتها السياسية وتدرس أسباب انهيار النظام الإمامي وعجزه عن استيعاب مستجدات الأنظمة الحديثة، وأن يبذلوا جهداً علميا في تقريب نظرية الإمامة من نظرية الشورى ومفهوم النظام الديمقراطي الجمهوري في سبيل تحويل الزيدية إلى مذهب فقهي يتصالح مع الشرعية السياسية الحديثة للدولة المعاصرة، لكن السيطرة التقليدية على المذهب حالت دون هذا التطور، وظل هذا النقد ومحاولات التطوير محصوراً على مدرسة "آل الوزي" الذين استبدلوا نظرية الإمامة العادلة بدولة الإسلام الشوروية وحكم المؤسسات برئاسة «رئيس الدولة» وليس «الإمام» وبتكوين القضاء العام والاحتساب العام مع إضافة محكمة الكتاب والسنة العليا التي يرجع إليها عند الاختلاف والتنازع مع أولي الأمر وحكمها يكون القانون الفصل.

وتأخرت مرحلة المراجعات والقراءات النقدية الجادة للنظرية الإمامية إلى مرحلة ما بعد الوحدة، إذ ظهرت لأول مرة دراسات تعيد أسباب هذا فشل النظرية السياسية الزيدية إلى الانحراف المبكر في نظرية الإمامة وخروجها عن قاعدة الشورى إلى الحصر في البطنين وتوجهها نحو توريث الحكم الغير المعلن والذي تحول إلى توريث معلن بتسمية الإمام يحيى لابنه أحمد ولياً للعهد وعدم وضع ضوابط فعلية لمنع تعدد الدعاة إلى الإمامة الذين يحتكمون إلى مبدأ القوة وسلطة القهر والتغلب، وقد تطور فكر آل الوزير في المرحلة الأخيرة فأكدوا في دراسات حديثة إلى ملامح التقارب الكثيرة بين النظامين الجمهوري والإمامي وفي بداية التسعينات ظهر لأول مرة بيان يطالب بالتخلي عن مصطلحات الإمامة من قبل عدد من كبار علماء الزيدية يمثلون اللجنة التحضيرية لحزب الحق وتضمن البيان التأكيد على تجاوز فكرة الإمامة والإقرار بالنظام الجمهوري، غير أن الذين وقعوا على البيان هم علماء صنعاء فقط إذ غابت أسماء علماء صعدة وعلى رأسهم رئيس الحزب حينها العلامة مجد الدين المؤيدي والعلامة بدر الدين الحوثي.

ويرى الباحثون أن عدم توقيع بدر الدين الحوثي والمؤيدي على البيان

(٤) عبدالباري طاهر من محاضرة عن الجذور الأولى للنزاع اليمني –السعودي.. الدين والقبيلة بين الزيدية والوهابية، في منتدى الجاوي الثقافي، أعيد نشرها في موقع صحيفة التجمع على الرابط: http://www.attagammua.net/index.php?action=showDetails&id=1677

(٥) أشار المؤرخ المصري حسنين هيكل أن إسرائيل قامت بإعطاء شحنات من الأسلحة كما أقامت اتصالات مع المئات من المرتزقة الأوروبيين الذين يقاتلون بجانب الملكيين في اليمن.(٣٠) وقامت إسرائيل بإنشاء جسر جوي سري بين جيبوتي وشمال اليمن. وأعطت الحرب الفرصة للإسرائيليين لمراقبة وتقييم التكتيكات الحربية المصرية وقدرتها على التكييف مع ظروف المعارك

(٦) – عادل الأحمدي، الزهر والحجر ص١٢٩.

> **" قيام الثورة الشعبية ضد النظام في ٢٠١١م أثار مخاوف الحوثيين من إمكانية إفضاء نجاح الثورة في ترسيخ الهوية السياسية لليمن على أسس ديمقراطية صحيحة إلى افتقاد الحركة للفزاعة التي كانت تستفيد منها في لعبة الاستقطاب الطائفي "**

يعني التمسك بأحقية آل البيت في الحكم واعتبار البيان تراجعاً كبيراً عن الإطار الفكري للزيدية [٧].

ويبدو أن ما تضمنته الوثيقة الحوثية التي صدرت مؤخرا من تأكيد على نظرية البطنين وحشرها في أصول العقائد، يؤكد هذه الانتكاسة الفكرية في تاريخ الزيدية. وهذا الإصرار على أهمية تموضع نظرية الإمامية بصورتها التقليدية في المذهب الزيدي يدفع بعض الباحثين إلى المطالبة بضرورة البلورة الفكرية والفقهية للمذهب الزيدي بعيداً عن النظرية السياسية.

لعبة الاستقطاب الدولي

مع استقرار النظام الجمهوري في صنعاء في السبعينات وظهور تحدي المعسكر الشرقي في عدن، واشتعال جبهة المناطق الوسطى بدعم من الجنوب والمعسكر الشرقي، شعر النظام السعودي بحاجته إلى تحسين علاقاته مع الصف الجمهوري بشقيه العسكري والقبلي، وصادف هذا التحول انتصار الثورة الخمينية الإيرانية عام ١٩٧٩م وتبلور مشروع تصدير الثورة واحتضان المعسكر الشرقي لهذه الثورة، فساعد جميع ذلك على انتعاش أحلام بقايا النظام الإمامي في إعادة بناء دولتهم، مستفيدين من احتدام صراع الشمال والجنوب وتبلور مشروع داعم جديد يمكن الاستناد عليه في إعادة مشروع الإمامة، وقد عبر أحد شعرائهم عن انتعاش هذا الحلم الإمامي بقصيدة شعرية يقول فيها:

أبلغوا فهدَ والقصورَ العوانس
إننا سادةٌ أباةٌ أشاوس
سنعيد الإمامة للحكم إما
بثياب النبي أو ثوبِ ماركس
وإذا خابتْ الحجازُ ونجدٌ
فلنا إخوة كرامٌ بفارس [٨]

وفي هذه الفترة سافر حسين بدر الدين الحوثي إلى طهران، وكان من لوازم التعاون المشترك بين الطرفين محاولة التقريب بين الزيدية والاثني عشرية، ويؤكد الدكتور أحمد الدعشي أن هذا التقارب تبلور في عقائد فرقة الجارودية الزيدية المتطرفة التي تورطت بتكفير الصحابة وتضليلهم مع تأكيده على أهمية التفريق بين المذهبين وبطلان دعوى التماثل [٩].

وتشكلت أول نواة للفكر الحوثي في عام ١٩٨٢م [١٠]، وفي نفس الفترة عاد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي من السعودية إلى صعدة بعد إبعاده من السعودية إثر اتهامه في المشاركة للترويج لأفكار جهيمان العتيبي قبل قيام جماعة جهيمان باحتلال المسجد الحرام بثلاثة أشهر، وفي هذه الفترة استقر الشيخ مقبل في دماج مؤسساً مركز دماج العلمي.

الوادعي من الزيدية إلى السلفية

يرى المحدث مقبل بن هادي الوادعي أن مصطلح "متحول من الزيدية" لا يصح إطلاقه على جميع العوام الذين عاشوا في الجغرافيا التي خضعت للسيطرة الزيدية السياسية، مؤكداً أن كلمة زيدي لا يصح أن تطلق إلا على من درسوا المذهب الزيدي، وأما العامة فهم أتباع من يثقون به[١١].

ويؤكد الوادعي أنه لم يكن في صغره متحمساً للتمذهب وأنه حاول أن يطلب العلم في جامع الهادي على يد علماء الزيدية، ولكنهم لم يأخذوا على يده وربما حاولوا صرفه عن طلب العلم لأسباب عنصرية تنطلق من ثقافة التراتب الاجتماعي الذي رسخته الأنظمة الإمامية المتعاقبة خلال قرابة ألف عام. وهذا ما ألمح إليه صاحب كتاب "الإسلامي السياسي في زمن القاعدة" في المبحث الذي خصصه للشيخ الوادعي تحت عنوان "خفايا مسار إيديولوجي: سلفي يمني بين الراديكالية الدينية والإستراتيجية الاجتماعية". وينظر المؤلف إلى الوادعي باعتباره المنظر الرئيس لأكثر اتجاهات الفكر السلفي اليمني والعالمي حَرفية، ويشير الباحث إلى أهمية انتماء الوادعي إلى طبقة اجتماعية دنيا نسبياً (رجل قبيلة) وواقعه الاقتصادي في تحوله الفكري، ويشير الكاتب إلى أن مقبل لم يكن "ينتمي للأرستقراطية الدينية لسلالة النبي (السادة، الوحيدين الذين يمكنهم أن يطمحوا إلى منصب الإمامة الرفيع)، ولا للأرستقراطية الحقوقية (للقضاة) ومستشاريهم الأساسين، ولا حتى لأرستقراطية (السيف)

(٧) أشواق أحمد غليس، "التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن" رسالة علمية.

(٨) مقبل بن هادي الوادعي، كتاب الالحاد الخميني في بلاد الحرمين، منشور في موقعه الالكتروني على هذا الرابط:
http://www.muqbel.net/files.php?file__id=7&item__index=16

(٩) أحمد الدغشي، الظاهرة الحوثية،دراسة منهجية شاملة، صنعاء،٢٠٠٩.

التي يشكلها حتى يومنا هذا رؤساء القبائل الكبيرة، قوة الإمامة المسلحة الرئيسة لفترة طويلة" [١٢].

ويشير المؤلف إلى اضطرار الوادعي للهجرة إلى السعودية تحت ضغط الواقع الاقتصادي.

ويؤكد الوادعي في ترجمته لسيرته الذاتية أنه عمل في السعودية حارسا لعمارة ووجد وقتاً للقراءة فاستشار أحد الوعاظ على أهم الكتب التي عليه أن يقرأها، فأرشده إلى صحيح البخاري ورياض الصالحين وكتب في عقيدة التوحيد، فصادفت هوىً في نفسه لمخالفتها الثقافة السائدة في بلاده. ويروي الوادعي قصة أول عودة له إلى بلاده بعد إيمانه بالمعتقدات الجديدة وكيف اضطر لإظهار توبته علناً، يقول: "وبعد مدَّة من الزمن رجعت إلى بلدي أُنكِرُ كل ما رأيته يخالف ما في تلك الكتب من الذبح لغير الله، وبناء القباب على الأموات، ونداء الأموات، فبلغ الشيعة ذلك، فأنكروا ما أنا عليه فقائل يقول منهم: من بدَّل دينه فاقتلوه، وآخر يرسل إلى أقربائي ويقول: إن لم تمنعوه فسنسجنه، وبعد ذلك قرروا أن يدخلوني (جامع الهادي) من أجل الدراسة عندهم لإزالة الشبهات التي قد علقت بقلبي، ويُدَنْدِنُ بعضهم بقول الشاعر:

عَرَفْتُ هَوَاهَا قَبلَ أن أعرِفَ الهَوَى ... فَصَادَفَ قَلْباً خَالياً فَتَمَكّنَا"

وتعكس العبارة الأخيرة الندم الذي شعر به علماء الزيدية لعدم مساعدتهم الوادعي على طلب العلم في جامع الهادي في صغره.

تأثير العنصرية الاجتماعية في الوادعي

وبعد هذه المساجلة أجبروه على الدخول إلى جامع الهادي ليتعلم الزيدية، ولكن المنطق العنصري في لغة بعض علمائهم كان يستفزه بشدة وترك هذا المنطق الذي يحمل لغة التعيير له بطبقته الاجتماعية بصمات واضحة في حياته.

يروى الوادعي في أحد المواقف التي يؤكد أنه لن ينساها طيلة حياته فيشير إلى خلاف حدث بينه وبين أحد علمائهم عندما نصحه الوادعي بترك التنجيم، فأمر بطرده من الدراسة، فتشفع له البعض وسكت، ويروي كيف كان بعض الطلاب يمرون به ويقولون: "(قبيلي صبِّن غِرارة) بمعنى أن التعليم لا يُؤثِّر فيَّه وهو يسكت" [١٣].

ويروي صاحب كتاب الإسلام السياسي معاناة مقبل الوادعي في محاولة غسيل الدماغ التي فُرضت عليه في جامع الهادي، يقول: "لم تكن العزلة والنفي اللذان بدأ يعانيهما إيديولوجيتين فقط، كان لهما بعد اجتماعي صريح وتعبير عن احتقار (السادة) سليلي الرسول له". ويروي الكاتب كيف كان يذكِره أعضاء الارستقراطية الدينية -عندما يحاول التمرد- بطبقته الاجتماعية وأنه ليس سوى قبائلي وضيع، ولن يحلم بالخروج من طبقته. وتهكموا قائلين: مهما دعكنا "الممسحة" لن تصبح أبداً بيضاء.

صورة قديمة للوادعي أُخذت من بطاقة الهوية

ويؤكد الكاتب أن هذا التنبيه الديني والاجتماعي كان مهيناً للغاية لأنه صدر عن هؤلاء الذين يحمون شحوب بشرتهم بمظلات واسعة كيلا يصبحوا كالفلاحين، لقد دوّن مقبل في سيرة حياته: سأذكر ذلك طيلة حياتي[١٤]. ومن يلاحظ اليوم جميع محاضرات وخطب الوادعي يلحظ كثرة ترديد الوادعي لكلمة "ممسحة" حين يشتم أي شخصية علمية يختلف معها، مما يؤكد استغوار هذه الإهانة لأعماقه، بل إن هذه الإهانات تعطينا تفسيراً نفسياً لأسرار قسوة الوادعي وسلاطة لسانه على مخالفيه وتعمده إهانتهم.

مركز دماج وبلورة الظاهرة الحوثية

الاستعراض السابق لسيرة الوادعي يشير إلى طبيعة التحدي الذي فرضته إيديولوجيا التعصب المذهبي الزيدي في جامع الهادي على نفسية الشيخ الوادعي، إذ كان لابد أن يعود الوادعي إلى صعدة ليثبت لمخالفيه أنه ليس ذلك الممسحة القبيلي الذي لا يمكن أن يستوعب العلم، بل إنه قادر على منافستهم والتفوق عليهم، فعاد في منتصف السبعينات وحاول الترويج لأفكاره في جامع الهادي نفسه، فحدثت أول مواجهة علنية له مع علماء الزيدية وتطورت إلى اشتباك بالأيدي.

ويؤكد الوادعي أنهم حاولوا قتله لولا تدخل أبناء قبيلته في الدفاع

(١٠) عادل الاحمدي ،الزهر والحجر، ص١٢٩،ط ٢٠٠٦م.

(١١) موقع شبكة العلوم السلفية على الرابط: http://aloloom.net/vb/showthread.php?t=7346

(١٢) فرانسو برغا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة أسلمة، تحديث، راديكالية، ترجمة سحر سعيد، ص ٤٢، ط ٢٠٠٦.

(١٣) مقبل بن هادي الوادعي، من رسالة إلى العلامة محمد بن علي الكوع يسرد فيها سيرته الذاتية منشورة على هذا الرابط: http://www.muqbl.com/play-96.html

(١٤) فرانسو برغا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة أسلمة، تحد يث، راديكالية، ترجمة سحر سعيد، ص ٤٢، ط٢٠٠٦.

عنه(قبيلة وادعة)، وتدخلت السلطات الأمنية وألقت القبض عليه مع عدداً ممن اشتبك معهم وإيداعهم السجن.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن تأسيس الشيخ مقبل الوادعي لمركز دماج كان من أهم العوامل الأساسية لإنشاء المراكز العلمية التابعة لمنتدى الشباب المؤمن، ويؤكد صاحب كتاب "الظاهرة الحوثية" أن إنشاء هذه المراكز كان ردا عملياً "على التحدّي الذي شكّله قيام مركز (دماج) السلفي التقليدي في مديرية وادعة القريبة من مدينة صعدة بإدارة الشيخ الراحل مقبل بن هادي الوادعي (ت:١٤٢٢هـ-٢٠٠١م): رأس الدعوة السلفية في اليمن، مع ما يُعلم تاريخياً من كون منطقة صعدة تمثّل كرسي الزيدية الهادوية في اليمن" [١٥]، ويؤكد الكاتب أن الشيخ الوادعي "رفع راية الحملة ضد الزيدية والشيعة المذهبية بصورة عامة مما قاد خصومه هنالك إلى رد فعل زيدي عنيف لمواجهته تمثل بعضها لاحقاً في تأسيس ما عرف بمنتديات الشباب المؤمن بعد أن كانت جبهة المواجهة هذه غير قائمة -على ذلك النحو على مدى نحو عقدين من الزمن أي منذ الإعلان عن الثورة اليمنية في ١٩٦٢م بعيد عودته من العربية السعودية في أواخر الثمانينات الميلادية"[١٦].

وساهم هذا التهديد السلفي في بلورة ما يسميه البعض بالزيدية الإحيائية التي قامت على أساس استشعار خطورة ضياع الهوية الزيدية أمام الدعوة الوهابية [١٧]. وينسب تقرير الأزمات الدولية إلى يحيى الحوثي قوله: "إن دافعنا الأساسي للعمل هو مكافحة الوهابية، مشيراً إلى وجود حروب فكرية وثقافية من بداية الثورة، وأن الحكومة تتشد مساعدات اقتصادية من السعودية، وهي تساند انتشار الوهابية في سبيل ذلك"[١٨].

ولعل في ذلك ما يبرر الدعم الذي كان يتلقاه مركز دماج من نظام صالح، وثمة من يرى أن الدعم الحكومي لمركز دماج لم يكن يستهدف الزيدية قدر استهدافه للإخوان الخصم السياسي الأبرز لنظام صالح، يقول صاحب كتاب الإسلام السياسي: "إن راديكالية السلفيين المذهبية ضد الإخوان المعارضين لنظام علي عبدالله صالح هي، جزئياً على الأقل، نتاج تهاون السلطة المتسامحة. وباعتبار أن السلفيين هم بشكلٍ واضحٍ أقل انخراطاً من الإخوان في ديناميكية التحديث السياسي، لا يخلو مثل هذا الدعم، الذي له ما يماثله في العديد من بلدان المنطقة، من الواقعية والاستخفاف"[١٩].

وفي المقابل تم تسويق الدعم لمنتدى الشباب المؤمن (نواة الحركة الحوثية) لذات الغرض، وفي هذه العلاقة بعض ما يفسر عدم الصدام بين الطرفين طيلة فترة الحروب الستة بين الحوثيين ونظام صالح، واشتعال هذا الصدام مع تهاوي نظام صالح تحت ضربات الثورة الشعبية في ٢٠١١م. بيد أن دراسات أخرى تؤكد أن الحوثيين تلقوا الدعم من الحكومة لغرض مواجهة السلفية السعودية، وينسب تقرير الأزمات الدولية إلى مسؤول رفيع في الحزب الحاكم -حينها- تأكيده أن جماعة الشباب المؤمن تلقوا الدعم من الحكومة لهذا الغرض، وأن الحكومة تنبهت إلى خطورة انتشار الوهابية، فقامت في الثمانينات والتسعينات بدعم المجموعات الزيدية ومن ضمنها الحوثية، بيد أنها فشلت في السيطرة على برامج هذه المجموعات، وأكدت مجموعة الأزمات أنها تواصلت هاتفياً بالقيادة الحوثية للتأكد من هذه المعلومات، فنفى الحوثيون تلقيهم أي دعم من الحكومة.

علاقة السلفيين والحوثيين أثناء الحروب

تشير الدلائل إلى أن السلفيين عامة وسلفيي دماج كانوا حريصين على عدم التورط العملي في الحروب الست، وكان يحرصون على تغليف مواقفهم في تأييد النظام بطاعة ولي الأمر وشرعية قتال من يخرج عليه، ورغم حرص النظام على استدراجهم إلى الحرب وإرساله لبعض العناصر الأمنية التي تحاول التحرش بالحوثيين إلا أن الجانبين كانا يدركان أبعاد هذه المحاولات ويرفضان الانجرار إلى الصراع المباشر.

ولم يتهمهم الحوثيون بالمشاركة الفعلية في الصراع خلال هذه الحروب، مقتصرين على اتهامهم بتوفير الغطاء الديني لهذه الحروب، كما أكد ذلك البيان الصادر عن مكتبهم الإعلامي الذي جاء رداً على مؤتمر السلفيين في تاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م. والذي تضمن إدانة الدعوات والممارسات الطائفية وكل ما من شأنه إثارة الفتنة والفرقة بين أبناء الشعب اليمني وأعلن البيان الصادر عن مكتب الحوثي تثمينه لهذا الموقف وتأكيده في ذات الوقت: إن "من يمارس النشاط الطائفي ويدعو له

(١٥) أحمد الدغشي، مرجع سابق،ص ١١.

(١٦) المرجع السابق ص ١١، ١٢.

(١٧) تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم ٨٩ حول الشرق الأوسط مايو ٢٠٠٩ ص ٧.

(١٨) المرجع السابق ص ١٠.

(١٩) فرانسو برغا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة أسلمة، تحديث، راديكالية، ترجمة سحر سعيد، ص٤٧-٤٨

ويحرض على الفتنة المذهبية والطائفية وينشر فتاوى التكفير ضد كل من يخالفهم في الرأي أو في الفكر هم أصحاب مركز دماج ومن يقف خلفهم ويبررون قتل الناس تحت دعاوى أنهم روافض جائز قتلهم"[٢٠].

والبيان يكشف بعض أسباب جوانب الصراع والتي تمثلت –حسب البيان– باستغلال السلفيين للعدوان وسيطرة طلاب دماج على بعض المساجد التي أشار البيان إلى استرجاع الحوثي لها بعد قيام الثورة الشعبية على النظام.

ويشير تقرير مجموعة الأزمات إلى تورط بعض القيادات السنية في التحريض الطائفي على الحوثيين، وإلى خطورة هذا التحريض في تهديد التقارب بين الهويات الطائفية، مشيراً إلى عدة مقالات نشرتها مجلة المنتدى السلفية، وتطرق التقرير إلى عبارة لرئيس جمعية الحكمة في أحد أعداد المجلة يقول فيه: "إن كان للقوات المسلحة دور كبير في استئصال الفتنة الحوثية، فإن على القوى الفكرية استئصال جذورها"[٢١]، وفي هذا السياق أشار التقرير إلى تأسيس مفكرين إسلاميين لمراكز تستهدف التحريض على الحوثيين[٢٢].

قضية دماج والثورة الشعبية

لا يمكن عزل تصاعد الصراع في منطقة دماج عن التداعيات السياسية والأمنية الناجمة عن تطورات الثورة الشعبية وما نجم عنها من انقسام المؤسسة العسكرية، الأمر الذي شجع طموحات مشاريع التسلط المذهبي على المجتمع بقوة السلاح، وبدأت عمليات التوسع الحوثية في المحيط الجغرافي لصعدة والجوف وحجة ومناطق من عمران، والاصطدام بأبناء هذه المناطق، وفي حين كان خصوم الحوثيين يؤكدون وجود اتفاقيات سرية بين النظام الحوثيين لتمكينهم من السيطرة على مناطق شمال الشمال بهدف إرباك الصف الثوري، غير أن مقربين من الجماعة الحوثية ينفون هذه الاتهامات ويؤكدون أنهم يتعاملون مع الحزب الحاكم باعتباره تركة الرجل المريض التي يجب أن يحصلوا منها على أكبر حصة.

وفي سياق العمليات التوسعية للحوثيين، ومع تهاوي النظام بدأ الحوثيون بالتخطيط لتضييق الخناق على مركز دماج وفرضوا سيطرتهم على عدد من المساجد التي كانت تحت سيطرة السلفيين، وأقاموا عدداً من النقاط الأمنية في محيط منطقة دماج.

ويبدو للمتابع أنهم كانوا في انتظار أي فرصة للهجوم على المركز، وأن

(٢٠) البيان منشور في موقع المكتب على شبكة الفيس بوك: https://www.facebook.com/AlhothiOffice

(٢١) "المنتدى"، نيسان/إبريل ٢٠٠٥ . في ٢٠٠٨ وأشار تقرير مجموعة الأزمات في ذات السياق إلى كتاب نشره مركز الكلمة الطيبة السلفي عنونه: "الزيدية في اليمن: حوار مفتوح"، وأشار إلى أن الكتاب ركز على الأخطاء الدينية الزيدية وتقاربها مع الشيعة الاثني عشريين.

(٢٢) أشار التقرير إلى قيام عبد الفتاح البتول بإنشاء مركز نشوان الحميري.

هذا التوجس عند أصحاب المركز دفعهم إلى أخذ حيطتهم واقتناء أسلحة بغرض الدفاع عن أنفسهم، واشتعل الصراع بعد عملية اعتداء على أحد الحوثيين ومحاولة السلفيين التحكيم ومناشدتهم للمحافظ بالتدخل لحل المشكلة، فلم يجدوا تحاوباً، وهاجم الحوثيون المركز، وأطبقوا الحصار على المنطقة [٢٣].

وبالنظر إلى حجم الحادث الذي تطورت المشكلة على إثره، يبدو واضحاً سهولة استيعاب المشكلة طالما أن الطرف المعتدي كان مستعداً للتحكيم، مما يؤكد أن السبب الأساسي وراء العنف الحوثي في التعامل مع قضية دماج له أبعاد أخرى يفرضها غرور تجربتهم في استخدام القوة في الدفاع عن أنفسهم في الحروب السابقة وشعورهم بضرورة استغلال الثورة وتهاوي النظام للتوسع وتأديب بعض خصومهم.

ويمكن الاستدلال على هذا بالاستنتاج الذي توصل إليه تقرير لجنة المنظمات الحقوقية، حين أشار إلى أن "أسباب الصراع المسلح الناشب في دماج التي أوردها الطرفان غير كافية ومبررة لخوض هذا الصراع، حيث كان بإمكانهما اتباع سبل سلمية سريعة لمعالجة نقاط الخلاف"[٢٤].

الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية

ساهمت الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لمحافظة صعدة والمحيط المجاور بتحويلها إلى ميدان حروب دولية تدار بالوكالة بأيد محلية، ونكتفي بالاستعراض السريع لتاريخ هذه الحروب في تاريخنا القريب من بداية القرن العشرين، إذ تشير الوقائع إلى أن هذه المنطقة شهدت حروباً طاحنة بالوكالة وبالتدخل المباشر بين الأتراك والبريطانيين والايطاليين في بداية القرن المنصرم، ونستطيع أن نلمس بوضوح هذا الاستعداد للتحول إلى أدوات حروب بالوكالة في صفحات كتاب "ملوك شبه الجزيرة العربية" الذي ألفه باللغة الإنجليزية المعتمد البريطاني في جنوب اليمن كولونيل هارولد عام ١٩٢٣م وترجمه السفير الراحل أحمد المضواحي، وأشار فيه المؤلف إلى الدور البريطاني الكبير في تحريض العشائر العربية في الجزيرة العربية على الاستقلال عن العثمانيين ومحاربتهم.

ويشير الكتاب إلى الدعم البريطاني الذي قدمه الاستعمار للأشراف في الأردن وآل سعود في نجد والأدارسة وآل حميد الدين في اليمن وجنوب مكة وغيرهم من القبائل في شمال اليمن والسلاطين في الجنوب.

ويوضح المعتمد البريطاني كيف كان يتهالك زعماء القبائل وراء الذهب، وأشار إلى وثيقة أرسلها سلطان يافع إلى الإمام تؤكد أن الإنجليز يشترون العرب بالذهب وأن العرب لا يستطيعون مقاومة الرشوة. وأشار المعتمد البريطاني إلى رسالة وصلتهم من أحد مشايخ مأرب يطلب ضم اسمه إلى قائمة المشايخ الذين يستلمون المرتبات من بريطانيا ليقف مع بريطانيا في مواجهة الإمام الزيدي.

ويوضح الكتاب كيف اعتادت القبائل اليمنية والعربية على الارتزاق من الحرب بين الأتراك والإمام؟ وكيف كانت تقبض من الجانبين وكانت تعتقد بخطورة التصالح معتمدة على المثل القائل "إذا وقعت الشريمان شريما واحدا فترت العرب" [٢٥].

وهذه الإشارة تؤكد وجود مشكلة أساسية في البنية الاجتماعية والاقتصادية ينتج عنها استعداد الكثير من المكونات الاجتماعية للدخول في أي حرب بناء على قدرة الأطراف المتصارعة على العطاء، واستثمار أي صراع بين جبهتين كفرصة للاستفادة من الطرفين، وعلى ضوء هذه القاعدة يمكن قراءة قدرة الصف القبلي الجمهوري والصف القبلي الملكي بعد ثورة سبتمبر، على استجلاب الحرب بين المعسكرين الشرقي والغربي إلى الدخول في حرب بالوكالة شارك فيها الاتحاد السوفيتي بواسطة مصر ويتدخل فيها الطيران السوفيتي والسوري والجزائري وكذا المعسكر الأمريكي السعودي الداعم للملكية الزيدية حينها.

وبعد تحولات الصراع التي سبق الإشارة إليها في مطلع هذه الدراسة وانتقال التيار الإمامي من المعسكر الأمريكي إلى المعسكر الإيراني الروسي، تبلورت جماعة الشعار (الموت لأمريكا) في محاولة واضحة لجر أطراف الصراع الدولي إلى اليمن واستجلاب الدعم، فضلاً عن محاولة الدفاع عن الهوية المذهبية في مواجهة السلفية التي ارتبطت بالدعوة الوهابية السعودية.

وتوفرت مبررات هذا التحول بعد أن أصبح التنافس بين إيران وطهران

.....

" وجود مشكلة أساسية في البنيـــة الاجتماعية والاقتصادية ينتج عنها استعداد الكثير من المكونات الاجتماعية للدخول في أي حرب بناء على قدرة الأطراف الخارجية المتصارعة على العطاء "

.....

(٢٣) وفقاً لرواية تقرير ميداني لمنضمات حقوقية زارت المنطقة مطلع يناير ٢٠١١.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) هارولد يعقوب،ملوك شبه جزيرة العرب، ترجمة احمد المضواحي، ص٨٢،ط دار العودة بيروت،١٩٨٨

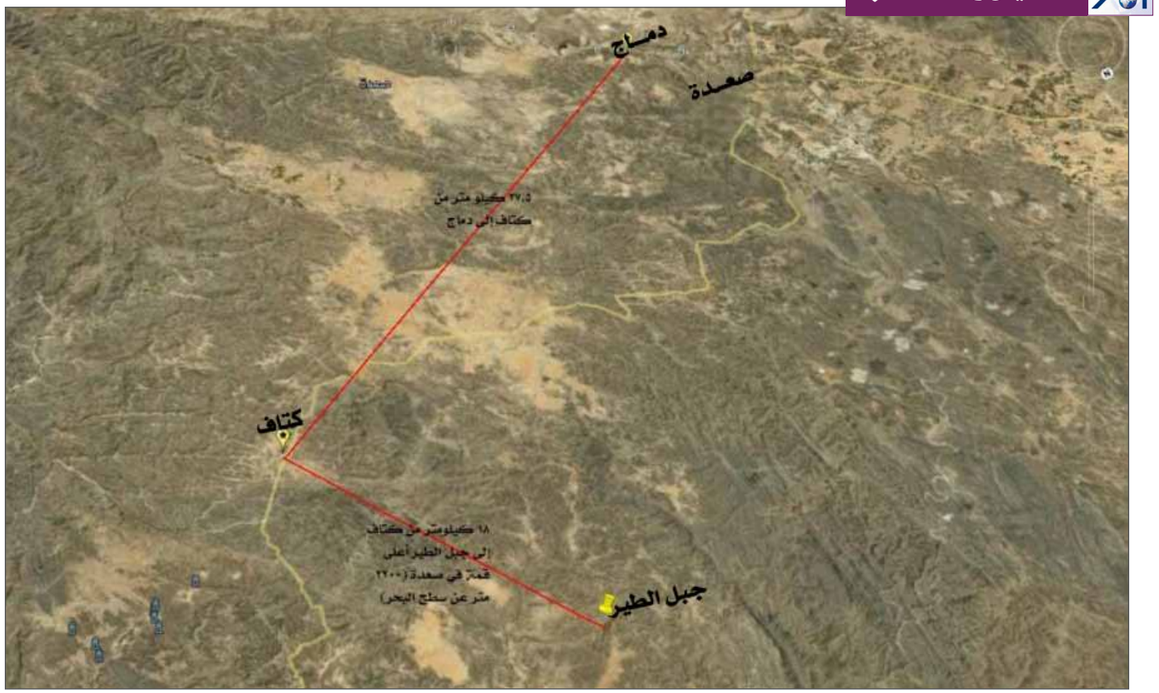

المحرك الأساسي للحروب الإقليمية بعد حروب الخليج الأولى والثانية وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي وعلاقته بلبنان وسوريا، وعلى ضوء هذه المعطيات "أصبحت حرب صعدة، ببعدها السني /الشيعي الكامن والمُضلِّل في آن معاً، جزءاً من رواية التنافس الجيوسياسي والطائفي. وقد بحثت أطراف أخرى كذلك لنفسها عن دور تلعبه؛ عام ٢٠٠٧ واضطلعت قطر بجهود وساطة يرى معظم المحللين أن السعودية ساعدت بإفشالها في نهاية المطاف"[٢٦].

وكنا قد أشرنا في مقدمة هذه التناولة إلى هجرة المؤسس أو الزعيم الروحي للحركة العلامة بدر الدين الحوثي إلى إيران، ومع عدم توفر معلومات واضحة حول الدور الإيراني الرسمي في دعم الحركة الحوثية وتناقض التصريحات الرسمية حول هذا الدعم وحول الدعم الخارجي بصفة عامة، فإن المؤكد هو وجود علاقة تعاونية بين الحركة وبين الحوزات العلمية في إيران، وهذا ما يؤكده أحد الدبلوماسيين الغربيين في قوله: "ليس هناك من أدلة واضحة على تورط إيراني لكن هناك إشارات عن دور تلعبه المؤسسات الخيرية الإيرانية" [٢٧]، ويمكن لهذا المعطى أن يتغير إذا كشفت المعلومات المتعلقة بخلية التجسس الإيرانية أشياء أخرى.

وفي سياق الحديث عن العلاقات الإيرانية بالحوثيين يجب النظر إلى الاتهامات الحوثية للنظام بأنه يدير حرباً عليهم بالوكالة عن أمريكا والسعودية وبتحريض منها وينقل تقرير مجموعات الأزمات عن عالم دين زيدي قوله: "المملكة العربية السعودية تخشى الهاشميين. إنهم الفئة الوحيدة القادرة على التنافس مباشرة مع الأسرة السعودية الحاكمة"[٢٨].

والمتأمل في تصريحات رموز النظام السابق المتناقضة وعلى رأسهم علي عبدالله صالح حول تلقي الحوثيين الدعم من إيران لمواجهة السعودية حين يقارنها بتصريحات الحوثيين حول تلقي النظام الدعم من السعودية لمواجهة الحوثيين، يمكنه أن يستنتج أن كلا الطرفين يحاولان من خلال تضخيم الدور الإقليمي استجداء الدعم وتسويق أنفسهم بطريقة رخيصة بهدف ابتزاز المحيط الإقليمي في ظل حالة الاستقطاب الطائفي المتنامي على حساب أمن واستقرار البلد وفي سبيل خدمة المشاريع الضيقة، ولهذا يبالغ الطرفان في تضخيم الخطر الذي يتعرضان له في سياق هذه المعادلة، فيعمد الحوثيون إلى تضخيم خطر الوهابية السلفية ووصف الدعوة السلفية في دماج والمناطق الزيدية بالمؤامرة الخطيرة التي

(٢٦) تقرير مجموعة الأزمات، ص١٨.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) المرجع السابق ص ١٠.

" ولأن كلا من النظام –حينها- والحوثيين، استمرأ لعبة تحويل أنفسهما إلى أدوات في إطار لعبة الاستقطاب الإقليمي الطائفي، فإن قيام الثورة الشعبية ضد النظام في ٢٠١١م أثار مخاوف الحوثيين من إمكانية إفضاء نجاح الثورة في ترسيخ الهوية السياسية لليمن على أسس ديمقراطية صحيحة إلى افتقاد الحركة للفزاعة التي كانت تستفيد منها في لعبة الاستقطاب الطائفي باعتبارها أقلية تتعرض للاضطهاد من نظام عائلي فاسد "

تستهدف القضاء على الهوية الزيد ية، وفي ذات السياق يعمد الطرف الآخر إلى تضخيم الخطر الحوثي بوصفه امتداداً لمشروع التشيع الإيراني الهادف إلى القضاء على أهل السنة في اليمن.

ولأن كلا من النظام –حينها- والحوثيين، استمرأ لعبة تحويل أنفسهما إلى أدوات في إطار لعبة الاستقطاب الإقليمي الطائفي، فإن قيام الثورة الشعبية ضد النظام في ٢٠١١م أثار مخاوف الحوثيين من إمكانية إفضاء نجاح الثورة في ترسيخ الهوية السياسية لليمن على أسس ديمقراطية صحيحة إلى افتقاد الحركة للفزاعة التي كانت تستفيد منها في لعبة الاستقطاب الطائفي باعتبارها أقلية تتعرض للاضطهاد من نظام عائلي فاسد ومرتهن للمحيط الإقليمي والدولي، مما يجعل الحوثيين يعتقدون أن بناء دولة على أسس صحيحة سيفقدهما مبررات البقاء وسيساهم في محاصرة البيئة التي كانت خصبة للاستقطاب. ومن هنا لجأ الحوثيون إلى محاولة جرجرة حزب الإصلاح أو القبائل المحسوبة عليه إلى حرب أهلية، والتحرش مؤخرا بالسلفية التقليدية وإدخالها في دوامة صراع مذهبي قتالي يفضي إلى تدخل القبائل السنية والزيدية في المناطق المجاورة وتوسيع رقعة المواجهات وإيجاد مبررات جديدة للتجنيد والاستقطاب بعد سقوط مبرر استهدافهم كأقلية" [٢٩].

الكلمـــة الأخيـــرة

ساهم انسداد آفاق التغيير السلمي، وتراجع الهامش الديمقراطي في اليمن في السنوات الأخيرة من سنوات نظام صالح، بصورة كبيرة في تحويل خيارات العنف الديني إلى خيارات جذابة، فضلاً عن دور هذا التراجع في تحويل لغة تنظيم القاعدة والجماعة الحوثية إلى لغة قادرة على الإقناع للشباب المتدين في مجتمع يمتلك السلاح، وتتفشى فيه الأمية ويعشش في ربوعه الفقر، وستظل ثلاثية السلاح والفقر والأمية عاملاً خطيرا في تجنيد الكثير من أبناء المجتمع كأدوات رخيصة للجماعات المتقاتلة، في مشاريع العنف الطائفي.

ومع تهاوي العملة المحلية فإن الريالين السعودي والإيراني سيلعبان دوراً خطيراً في تأزيم الصراع الطائفي وتجنيد المقاتلين وتجييش الأقلام لتغذية هذا الصراع بما يضمن تهيئة اليمن لحروب بالوكالة في سياق الصراع الإقليمي الطائفي.

وما تفرضه المسؤولية الإنسانية الوطنية والدينية هو تضافر الجهود لمساعدة الحوثيين على الاندماج السياسية والتخلي عن مشروع فرض التسلط المذهبي على المجتمع بقوة السلاح والتحرر من أوهام بناء الإمارات المذهبية التي تحولت مشاريع ملهمة لجماعة القاعدة في مناطق أخرى من الوطن.

ومن الخطأ الكارثي أن تتورط بعض النخب المثقفة في التعامل مع ظاهرة بناء الإمارات وفرض التسلط المذهبي القاعدي والحوثي بقوة السلاح بمعايير مزدوجة. ومحاولة محاباة طرف من الظاهرة لأن الغضب الأمريكي عليه أقل من الآخر، أو تدعيم هذا الطرف نكاية بتوجهات دينية اندمجت في العملية السياسية الديمقراطية المدنية.

يجب أن نعترف أن سياسات النظام التدميرية وضعتنا اليوم أمام تحد خطير لا ينبغي التعامل معه بروح مذهبية طائفية ولا بمنطق الحسابات الضيقة ولا بالمعايير التي تفرضها أجندة الدعم المتدفق من السفارات السنية والشيعية والأمريكية.

لم يعد مجديا الاكتفاء بالإشارة إلى دور سياسات النظام السابق في إيجاد هذه الظاهرة، فضلا عن كون الحديث عن دور سياسات النظام في تهيئة المناخات الخاصة لنمو هذه الظاهرة لا يعني تجاهل الأسباب الخاصة الداخلية والخارجية التي ساهمت بإيجاد الظاهرة.

أصبحنا اليوم أمام أمر واقع يجب أن نتعامل مع تحدياته بمسؤولية وطنية وإنسانية قبل أن تلتهم أنياب الصراع الطائفي تفاحة ربيع الثورة ونصبح بدون وطن.

(٢٩) من تصريح لكاتب هذه الدراسة لموقف اسلام أون لاين على هذا الرابط: http://www.islamonline.net/ara/article/1304971199691

عن إعادة هيكلة الجيش والأمن..

توجيــه النـــار*

- لواء ركن بحري متقاعد/ أحمد محمد لقمان
- عميد متقاعد/ محسن خصروف

الحديث عن بناء الدولة المدنية الحديثة -كهدف رئيسي للثورة الشبابية الشعبية السلمية- ينبغي أن يكون ثمرة يانعة لحوار وطني شامل لكل قوى وفعاليات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في إطار رؤية واضحة المعالم تتوجه نحو المستقبل بوضوح، وهذا الحوار لا يمكن أن يصبح ثمرة يانعة إلا إن تم في أرضية صلبة ومحيط آمن، وهو شرط متعذر بل ومستحيل في ظل هذا الانقسام الاستقطابي الحاد والتموضع خارج متطلبات الدفاع والأمن، وهو ما تعاني منه المؤسسة العسكرية والأمنية وما ترتب على ذلك من اختلال أمني كبير عم الوطن كله، وشمل جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية أبرزها الجانب الاقتصادي بشكل عام والحياة المعيشية للمواطن بشكل خاص.

وبناء عليه فإن الانتقال إلى مرحلة الحوار الوطني الشامل أمر متعذر النجاح ما لم تتوفر له شروط عدة أهمها:

١- إعادة توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية و تأطيرهما تحت القيادة المباشرة لوزيري الدفاع والداخلية اللذين هما عضوان في الحكومة المدنية وتحت السيطرة المباشرة لرئيس الوزراء.

٢- إعادة هيكلة هاتين المؤسستين الوطنيتين بما يفضي إلى تحقيق هدف السيطرة عليهما من قبل السلطة المدنية عبر قيادتيهما المباشرتين، وتوجيههما للعمل المهني الفعال لتحقيق الأمن العام والقومي لليمن أرضا وإنسانا، وينبغي أن يتم ذلك في ضوء الظروف الراهنة ومعطياتها على خطوتين رئيسيتين:

أ- **الخطوة الأولى العاجلة وتتضمن إجراءين:**

١) إعادة النظر مباشرة في أوضاعهما القيادية على مستوى القوى والمناطق والوحدات والتشكيلات الرئيسية المختلفة، وبما يؤدي إلى أن تصير القوات المسلحة والأمن خاضعتين تماما للسيطرة الفعلية والفعالة لوزيري الدفاع والداخلية.

٢) إعادة انتشار مختلف القوى العسكرية وفق الاحتياجات الدفاعية التي تتطلبها خطط تحقيق الأمن القومي اليمني، بعيدا عن المدن الرئيسية، وبما يهيئ فعلا لتحقيق قدر عال من الأمن العام والأجواء المناسبة لعملية الحوار الوطني الممهد للانتقال إلى المستقبل المأمول.

ب- **الخطوة الثانية:** وفيها -وبالتوازي مع كل أنشطة الحياة العامة- يمكن للقيادات العسكرية والأمنية الجديدة، بالاستعانة بكل الخبرات الوطنية في مختلف المجالات التخصصية ذات الصلة، وفي ضوء التجارب والخبرات التاريخية للبناء العسكري والأمني في اليمن، أن تتولى مباشرة العمل على تنفيذ

* قدمت هذه الدراسة في مؤتمر الباحثين في مايو الماضي قبل صدور القرارات الأخيرة

إعادة الهيكلة على مستويات البناء التنظيمي والقانوني والمالي والمعيشي والصحي والتربوي والتدريب والإعداد القتالي والمعنوي، وغير ذلك مما ستلزمه خطط إعادة البناء العسكري والأمني في ضوء خطة إعادة البناء التي ستعدها اللجنة العسكرية والأمنية المعنية بالهيكلة، وتحت الإشراف المباشر لها.

ولكي يصبح الحديث عن إعادة هيكلة المؤسستين العسكرية والأمنية وإعادة بنائهما ذا معنى وجدوى على المدى المنظور والمستقبل فإنه لا بد من توفر شروط وأسس عامة من أهمها: وضوح الاستراتيجية العسكرية التي تحدد الأهداف العامة التي يتعين اتباعها، وهل تكون –على سبيل المثال- هجومية أم دفاعية؟ وكذا العقيدة القتالية التي تحدد النهج المتبع في مناهج التعليم العسكري والتدريب القتالي وإعداد الخطط والأساليب اللازمة له، ومن أي العقائد العسكرية السائدة يمكن الاستفادة: العقيدة العسكرية الغربية، أم العقيدة الشرقية باعتبارهما العقيدتين السائدتين في سائر جيوش العالم؟ وإلى أي مدى يمكن صياغة عقيدة قتالية وطنية مستنبطة من حال واحتياجات وواقع المجتمع اليمني وعلاقاته بمحيطة الإقليمي والعربي والإنساني، والعدائيات المحتملة وغير ذلك؟ وفي ضوء كل ذلك -بالإضافة إلى الحجم الكلي للسكان- ينبغي أن يتحدد الحجم الملائم للمؤسستين الدفاعية والأمنية، كما أن البناء العسكري بمختلف مكوناته ينبغي أن يتم في ضوء قوانين إنشاء واضحة تحدد المهام الرئيسية لتلك المكونات الرئيسية المختلفة المستويات.

إن هذه الأسس وما في حكمها قد تم تجاهلها، بل واستبعادها تماما خلال الفترة السابقة للثورة الشبابية الشعبية السلمية، وذلك بغرض الهيمنة الكاملة على المؤسستين العسكرية والأمنية خارج الاستحقاقات والضرورات الوطنية، بغية العبث بإمكانياتهما وإدارة كافة شئونهما من قبل الحاكم الفرد، وتسخيرهما كأدوات للقمع، والحد من كل أنشطة المجتمع المدني وفعالياته المختلفة، والتمهيد لتوريث الحكم وفرضه على المجتمع اليمني، وغير ذلك مما يكرس للدكتاتورية والنظام العائلي المناطقي محدود الأفق، مستعينا في ذلك بتجاهل أهمية، أو بمعنى أصح رفض إصدار قوانين الإنشاء تلك المنظمة لمهام واختصاصات وسلطات وصلاحيات المستويات القيادية العليا في القوات المسلحة والأمن وعلى رأسيهما وزارتا الدفاع والداخلية ودوائرهما والمستويات التنظيمية الأدنى في الهرم الإداري لكل منهما، وكذلك الحال بالنسبة للوحدات والتشكيلات المختلفة التي ما تزال تمارس أعمالها ومهامها

وفقا للتوجيهات والاجتهادات الفردية المزاجية المحكومة بالمصالح الخاصة للمتنفذين في هذه المستويات المختلفة منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن مرورا بمرحلة ما بعد تحقيق الوحدة وحتى اليوم، ذلك أنه كان لدينا قبل ذلك في القوات المسلحة أكثر من أنموذج لنظم الهيكلة: مصري، روسي، أردني عراقي. واستقدمت القيادات السياسية والعسكرية –حينذاك– خبراء في مجالات متعددة منها المجال العسكري، وتم في ضوء ذلك الشروع في وضع هيكلية عامة للقوات المسلحة وكانت المهمة على وشك الإنجاز، لكن اغتيال الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي عطل كل خطط البناء والتطوير لأنها في الأصل كانت هي المستهدفة من عملية الاغتيال، كما أنه كان لدينا بعد الوحدة المباركة تجربة البناء العسكري في شطرنا الجنوبي، لكن الرأس القيادي للشريك الشمالي ومن حوله رفضوه بشكل شبه تام باستثناء بعض المصطلحات التي ليس لها أي تأثير على عملية إعادة بناء القوات المسلحة بما يتناسب والتوسع الجغرافي والبشري الجديد للدولة اليمنية الموحدة.

يضاف إلى ما سبق عدم توفر النصوص الدستورية الضرورية المتعلقة بأسس البناء والقيادة والارتباط والعلاقة والتبعية القيادية على المستويين المهني والسياسي، وعلى المستوى الاستراتيجي للقوات المسلحة والأمن بما يتناسب والطموح الوطني في بناء الدولة اليمنية الحديثة التي تكون من أبرز سماتها تبعية المؤسسات العسكرية والأمنية للسلطة المدنية المنتخبة من قبل الشعب، والحد من النفوذ الشخصي أو العائلي أو المناطقي بشكل قاطع لا يحتمل أي تفسير أو تأويل.

وعموما فإنه وعلى الرغم من شمول هذا المدخل لمؤسستي الدفاع والأمن فإن مقترح إعادة الهيكلة هذا الذي نتقدم به سيكون خاصا بالمؤسسة العسكرية فقط، وسندع لوزارة الداخلية التي تزخر بالكفاءات المتنوعة في مختلف الاختصاصات الأمنية، تقدم مقترحا خاصا بالمؤسسة الأمنية وفق خبراتهم ودواعي التخصص.

نظرا للظرف السياسي التفاوضي الحرج هذه الأيام، وما يقترحه بعض الوسطاء من الأشقاء والأصدقاء من ربط نقل السلطة السياسية بضرورة التعرف على خطة إعادة هيكلة المؤسستين العسكرية والأمنية أولاً، ولأن إعادة الهيكلة هدف أساسي للثوار في الساحات ضمن أهداف الثورة الشبابية الشعبية السلمية الأخرى، فإننا سنتطرق إلى أهم الخطوات والمعالجات المقترحة الضرورية لإعادة الهيكلة وفق المعلومات المتاحة لنا والخبرة المستقاة من المعايشة العملية خلال فترة العمل في القوات المسلحة ووعينا بماهية وأدوات وآلية إعادة البناء المستهدفة للمؤسسة العسكرية، وبما يوفر مقترحا يمثل مدخلا رئيسيا لعمل قادم فعال يفضي بالفعل إلى النجاح في تحقيق ما نصبو إليه في هذا الشأن الوطني الهام. وذلك نظرا لبعدنا عن مراكز المعلومات والبيانات الدقيقة اللازمة للعملية المستهدفة.

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكننا تلخيص مقترحنا على الوجه الآتي:

١- ضرورة تضمين التعديلات الدستورية الجديدة في الباب الرابع الخاص بأسس الدفاع والأمن ، المواد التي في مجملها تحدد ارتباط القيادة العسكرية والأمنية بالقيادة السياسية المنتخبة في النظام البرلماني وإقرار الأخيرة للخطط العسكرية الأساسية والموازنات، كما تحدد سلطات ومسئوليات المستويات القيادية

المختلفة.. إلخ.

٢- إعادة هيكلة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة، وينبغي أن يعد مشروع قانون إنشاء الوزارة الذي لم يصدر حتى اليوم منذ تحقيق الوحدة اليمنية متضمنا تحديد مهام واختصاصات (سلطات ومسئوليات) قيادة الوزارة والفروع الرئيسية في القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية والدفاع الجوي، والمناطق العسكرية والدوائر والمحاور والتشكيلات والوحدات الفرعية وعلاقات التنسيق والتعاون فيما بينها.. إلخ.

٣- يكون وزير الدفاع مسئولا أمام رئيس الحكومة عن تنفيذ الخطط المختلفة والمهام العسكرية ويتلقى التوجيهات السياسية والاستراتيجية منه، وبما يضمن السيطرة التامة لرئيس الحكومة المدنية على المؤسسة العسكرية.

٤- يكون لوزير الدفاع نائبان: الأول لشئون العمليات والتدريب والتوجيه السياسي والمعنوي، وترتبط به بعد الوزير قيادة الفروع الرئيسية وقيادة المناطق العسكرية ورئاسة الأركان في جانب العمليات والتدريب والتوجيه السياسي والمعنوي بالتنسيق والتعاون مع النائب الثاني.

النائب الثاني للشئون المالية والإدارية وترتبط به الدوائر: المالية وشئون الضباط والأفراد والتموين، إلخ. ويحدد قانون إنشاء الوزارة كافة التفاصيل الأخرى لهما ولرئيس هيئة الأركان العامة، إلخ.

٥- يمكن استحداث دوائر جديدة وضرورية منها (المشاة، المدفعية، المدرعات) كما هو الحال في بعض جيوش الدول الشقيقة وتختص بتدريب وتعليم الصنوف العسكرية كل في ما يخصه، إضافة إلى أعمال الصيانة والإحصاء، إلخ.

٦- يشكل وزير الدفاع ونوابه ورئيس هيئة الأركان العامة المجلس العسكري الأعلى برئاسة وزير الدفاع، وتكون مسئولياتهم تضامنية ويعملون بروح الفريق الواحد طبقا للدستور والقوانين. ويكون المجلس مسئولا أمام رئيس الحكومة في اتخاذ القرارات الهامة في جوانب العمليات العسكرية واللوجستية والتعاقد في شراء الأسلحة والمعدات كلما اقتضى الأمر ذلك.

٧- المناطق العسكرية:

أ- ترتبط قيادات المناطق العسكرية بوزير الدفاع ونوابه كل في ما يخصه، وتقر خططها العملياتية والتدريبية والمعنوية واللوجستية من وزير الدفاع.

ب- تحدد نوعية وحجم القوات المطلوبة لكل منطقة وطبيعة تسليحها من واقع الإستراتيجية العسكرية وخصائص مسارح العمليات وتصنيف العدائيات الفعلية والمحتملة، وتقوم بتنسيق خطط العمليات القتالية في ما بينها بالتعاون مع دائرة العمليات العسكرية العامة.

ت- تتلخص مهام المناطق العسكرية في التخطيط العملياتي والتدريب الميداني، وتقوم الدوائر المختصة بتزويدها باحتياجاتها وفقا للخطط المعتمدة.

٨- إعادة هيكلة التشكيلات والوحدات الميدانية:

أ) وحدات مكافحة الإرهاب: وينبغي المحافظة على قوامها وهيكلها التنظيمي وتسليحها بما يؤهلها لتحقيق هدف مكافحة الإرهاب، والحفاظ على المصلحة العليا للوطن والمصالح المشتركة على المستويات: المحلية والإقليمية والدولية وذلك من خلال تحقيق الأمن الشامل في عموم الوطن وأجوائه ومياهه الإقليمية وممراته الدولية، ومنع حدوث أي اعتداء على حدوده.

ب) إعادة تموضعها حسب الحاجة في المناطق التي يمكن أن يوجد فيها أية أنشطة تشكل تهديدا للأمن، على أن تكون تحت إمرة قادة المناطق العسكرية، ويجمع الاحتياطي منها في معسكرات خاصة في مناطق مناسبة ليتسنى نقلها بسرعة إلى مناطق القتال، وتعتبر احتياط وزارة الدفاع وتعمل تحت إمرة الوزير.

ت) تعيين الضباط الأكفاء المؤهلين تأهيلا تخصصيا عاليا يؤهلهم لحسن قيادتها والنجاح في تنفيذ مهامها.

ث) إعادة هيكلة كل من:

١- الحرس الجمهوري.

٢- القوات الخاصة.

٣- الحرس الخاص.

٤- الفرقة الأولى مدرع.

٥- قوات الأمن المركزي، باعتبارها تتبع عسكريا وقتاليا الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع.

٦- الأمن القومي.

٧- الأمن السياسي، وبما يحقق الأهداف العليا للإستراتيجية الدفاعية والأمنية المستقبلية.

٨- مباشرة إعادة انتشار الوحدات العسكرية على مستوى الجمهورية، في ضوء خطط الدفاع والأمن، ومباشرة إعداد قانون لتدوير التموضع للوحدات العسكرية من مختلف الصنوف في المناطق والمحاور والمواقع العسكرية.

٩- إعادة النظر في كل التشكيلات القتالية من حيث:

أ) الملاك المادي والبشري.

ب) التسلسل القيادي.

ت) التنظيم

ث) التوصيف العلمي الموضوعي للهرم القيادي.

ج) العلاقات الرأسية والأفقية للتشكيلات الرئيسية والفرعية والملحقات.

ح) المهام في السلم وفي الحرب.

خ) الإعداد القتالي والمعنوي، والتأهيل العلمي بكل مستوياته، والتدريب المهني الفني التخصصي الدقيق في المجالات التي يتطلبها التطوير النوعي المؤسسي للقوات المسلحة.

الآلية التنفيذية لإعادة الهيكلة:

١- بعد تسمية أعضاء الحكومة فإن من الضرورة بمكان تعيين نائبي وزير الدفاع المشار إليهما. وكذلك تعيين رئيس هيئة الأركان العامة.

٢- ينبغي التأكيد على كفاءة ووطنية نواب رئيس هيئة الأركان العامة ومدراء الدوائر وقادة القوى والمناطق والوحدات تجنبا للتعيين العشوائي المتسرع.

٣- يتعين ضم وحدات الأمن المركزي والحرس الجمهوري في المحافظات إلى قيادات المناطق العسكرية في إطار الوحدات البرية وتحت إمرة قادة المناطق العسكرية.

٤- بعد تحديد الملاك البشري والمادي اللازم لمهام كل من قوات الحرس الجمهوري والأمن المركزي فإنه يمكن ضم القوة الزائدة (ماديا وبشريا) على المنطقة المركزية وجعلها بمثابة وحدات احتياطية لوزارة الدفاع.

٥- ضم وحدات الدفاع الجوي في الحرس إلى قوة الدفاع الجوي القطري والميداني باعتبار الدفاع الجوي في الجيوش الحديثة هو القوة الرابعة في تشكيل القوات المسلحة.

٦- تفصل الوحدات الخاصة (القوات الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب) عن الحرس الجمهوري وتتشكل من قوامهما المادي والبشري وحدة عسكرية قائمة بذاتها ضمن تنظيم القوات المسلحة شأنها في ذلك شأن كل الجيوش في العالم، وتوجيه مهامها وأنشطتها الفعلية نحو العمليات النوعية الخاصة كمكافحة الإرهاب وما شابه ذلك وفقا لما سبق.

٧- ربط خفر السواحل بالقوات البحرية كقطاع يتبع قائد القوات البحرية للدفاع الساحلي وخفر السواحل نظرا لتقارب طبيعة المهام.

٨- ربط قوة مكافحة الشغب التابعة للأمن المركزي بقيادة وزارة الداخلية ويعاد النظر في إعدادها وتسليحها وفقا لطبيعة مهامها على أن تكون تحت إمرة الوزير مباشرة.

توصيـــات عامة

١- ينبغي أن يمنع قيام الوحدات بالتجنيد المباشر، ويتم ذلك من خلال إعادة عمل دائرة التجنيد العام وفقا لشروط الخدمة التي حددها القانون، ومن خلال خطة عمل تحدد الاحتياجات الفعلية العامة في ضوء التناسب المعمول به في كثير من الدول بين العدد الكلي للسكان وحجم القوات المسلحة من حيث القوى البشرية اللازم تجنيدها، والتي تتراوح بين ١,٥-٢٪ من المجموع الكلي للسكان. على أن تعمل الدائرة تحت إشراف نائب رئيس الأركان المختص.

٢- إعادة النظر في أوضاع سلك الضباط وتوفيق أوضاع مستوياته المختلفة بما يضمن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والاقتدار.

٣- توفيق أوضاع الملحقين بدائرة القوات البرية ووضع الحلول المناسبة لذلك.

١٠- فصل الشئون المالية والإدارية والفنية عن القيادة العسكرية للوحدات والدوائر، وتفعيل دور الدوائر المختصة في هذه المجالات، وذلك يساعد، بدون شك القادة العسكريين الميدانيين والمكتبيين على التفرغ لمهامهم التخصصية والإعداد والتدريب القتالي والتخصصي بدلاً من إهدار الوقت على توفير المتطلبات المالية والتموينية والفنية وغير ذلك -كما هو حاصل الآن- حتى قيل عن بعض القادة لكثرة اهتمامهم بالجوانب المالية والإدارية بأنهم: "رؤساء شئون مالية وإدارية ليس أكثر". مع ضرورة إصدار قانون تدوير المناصب القيادية كل أربع إلى خمس سنوات كحد أعلى، وهي الفترة التي يعطي فيها القائد كل ما يمتلكه من قدرات ومهارات عملية في مستوى معين من المستويات القيادية أيا كانت.

٤- تصنيف وتوصيف الأعمال والكادر وإعادة التأهيل طبقا لذلك.

٥- ضرورة رفع الرواتب لمنتسبي القوات المسلحة والأمن حتى يؤدوا مهامهم وكل أعمالهم بشرف وحرفية عالية، وبما يوفر إمكانية محاسبة كل مقصر بعد ذلك وفقا للقانون. وحجم الميزانية العسكرية والأمنية الضخمة يسمح بذلك في ما لو تم ترشيد الإنفاق والحد من العبث بالمال العام.

٦- إحياء دور المؤسسة الاقتصادية العسكرية الاقتصادي الخدمي السلعي في خدمة القوات المسلحة والأمن وبما يحقق قدرا أعلى من العيش الكريم لمنتسبيها.

٧- اعتماد الموازنة التموينية وفقا للاحتياج العام وإلغاء صرف الكميات الكبيرة من المواد التموينية لأشخاص لا تربطهم أية علاقة بالقوات المسلحة والأمن والتي تكون في الغالب على حساب المقاتلين في المناطق النائية وغيرها.

ختـــاماً .. نأمل أن نكون قد وفقنا في اجتهادنا على الرغم من افتقارنا للمعلومات والبيانات الدقيقة التي لو كانت متاحة فإنها كانت ستكون مفيدة أكثر لتقديم مقترحات أفضل تؤدي إلى إعادة هيكلة أكثر إيجابية ودقة. وشكرا.

العقيد دكتور / محمد عبدالرزاق فرحان الحميدي

أشارت الورقة إلى الكثير من الرؤى وأثارت الكثير من التساؤلات ونجمل أهم الوقفات المفيدة في هذا السياق على النحو الآتي:

أولاً: تركيز الورقة على الشق الأول من الموضوع الخاص بإعادة الهيكلة في المؤسسة العسكرية والاقتصار على إشارات قليلة في الشق الثاني الخاص بإعادة الهيكلة في المؤسسة الأمنية، ويفترض عند إخراج الورقة بصورتها النهائية إعادة النظر في موضوع الورقة.

ثانياً: أشارت الورقة إلى أن هناك ترابط بين بناء الدولة اليمنية الحديثة -كهدف للثورة الشبابية السلمية- وبين حتمية الحوار الوطني الشامل، وكذا توافر الأرضية الصلبة والمحيط الآمن (إعادة الهيكلة)، وهذه الوجهة صائبة.

ثالثاً: أشارت الورقة إلى وجود بعض التجارب والمحاولات لإعادة هيكلة القوات المسلحة في الشطرين الشمالي والجنوبي، وأن هاتين التجربتين قد تعرضتا للوأد، ومع التسليم بصواب هذا فإن الهيكلة التي يريدها الجميع اليوم لا تتمثل في الأخذ بتلك التجارب، فهناك متغيرات كثيرة ومشاركة مدنية في هذا الشأن ويمكن الاسترشاد بالتجارب السابقة.

الخطوات السابقة للهيكلة

تتمثل الخطوات المطلوب اتخاذها عاجلا، أي قبل الهيكلة، في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوحيد المؤسستين العسكرية والأمنية وضمان انصياعهما لإشراف وزيري الدفاع والداخلية والسلطة المدنية (الحكومة)، ومع التسليم بذلك فإن نقل الإشراف من القائد الأعلى إلى رئيس الحكومة يتطلب تعديلا دستوريا. ومن غير المناسب العمل به ضمن الإجراءات العاجلة.

وهنا تظهر مفترضات الخطوات العاجلة، وهي: إجراء التغييرات القيادية اللازمة. وإعادة الانتشار والتموضع وفق الاحتياجات الدفاعية.

الخطوات التنفيذية للهيكلة

مباشرة القيادات الجديدة مهام إعادة الهيكلة الشاملة وفق الخطة المعدة لذلك من اللجنة العسكرية. وهذا التقسيم لخطوات الهيكلة يراعي الواقع والمفترضات العملية لإنقاذ برنامج الهيكلة.

أسس إنجاح الهيكلة

وتتمثل أهم أسس إنجاح عملية إعادة الهيكلة في وضوح الاستراتيجية العسكرية، والعقيدة العسكرية (عقيدة قتالية وطنية) التي تعكس

" الخطوات العاجلة قبل الهيكلة هو اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوحيد المؤسستين العسكرية والأمنية وضمان انصياعهما لاشراف وزيري الدفاع والداخلية "

احتياجات المجتمع اليمني وعلاقته الإقليمية والعربية والإنسانية، والعدائيات المحتملة. وتحديد الحجم الملائم للمؤسستين العسكرية والأمنية على ضوء الحجم الكلي للسكان، ويفترض إعادة النظر في الأخذ بهذا الأساس، فالعبرة بالكيف والقدرات التدريبية ونوع السلاح وليس بالعدد. وكذا إصدار قوانين منظمة لمهام واختصاصات القيادات العسكرية والأمنية.

ويمكن القول إن هناك مشكلات ناتجة عن قصور تشريعي وأخرى عن قصور تنفيذي.

مدخلات الهيكلة

تضمنت الورقة العديد من المقترحات اللازمة لإعادة الهيكلة في المؤسستين بعضها علمي وبعضها عملي وكلها مدخلات سلمية لإنجاح إعادة الهيكلة.

ملاحظات على الورقـة

من الملاحظات على الورقة: البعد عن مراكز المعلومات والبيانات الدقيقة. والحل إشراك الجهات الرسمية (المؤسسات الأكاديمية، الشئون القانونية، الشئون التنظيمية) في جهود إعادة الهيكلة.

× أثارت الورقة بعض اللبس في تداخل هيكلة بعض الوحدات بين وزارتي الدفاع والداخلية ومن ذلك:

اقتراح ضم وحدات الأمن المركزي والحرس الجمهوري في المحافظات إلى قيادات المناطق العسكرية الوحدات البرية. وأرى أن الأولى تعزيز سلطات مدراء أمن المحافظات بقوات الأمن المركزي، خاصة وأن التحديات الأمنية كبيرة ومتزايدة.

أقترح ربط خفر السواحل التي تتبع حالياً وزارة الداخلية، بالقوات البحرية التي تتبع وزارة الدفاع.

وأرى أن مهام كل وحدة تختلف عن المهام الأخرى فالبحر كالبر فيه مخاطر وتحديات ذات طبيعة عسكرية وأخرى ذات طبيعة أمنية ولكل إطاره التشريعي واحتياجاته البشرية والمادية ونوع السلاح ومكان التموضع، ولا يخفى على أحد أن اليمن من أكبر البلدان في تهريب المخدرات، وهناك

جرائم كالقرصنة وتهريب السلاح والبشر ونحو ذلك، وكل هذه التحديات تفترض تقوية الجهات الأمنية في البحر ومنها مصلحة خفر السواحل.

التعرض لكل من الأمن القومي والسياسي كل على حدة مع أن مهامهما واحدة ويفترض دمجهما في جهاز وطني جديد.

اقتراح نقل تبعية وحدة مكافحة الشغب من الأمن المركزي إلى وزير الداخلية مباشرة.

وأرى أن ذلك سيسبب زيادة في الأعباء المنوطة بالوزير والضرورة تفترض وجود جهة تشرف على مكافحة الشغب (كالأمن العام) وبالتالي يتم إشراف الوزير بصورة غير مباشرة.

الفصل بين الشئون المالية والتنموية في الوحدات والمستويات القيادية +رفع رواتب القوات المسلحة والأمن.

إضـــافات

ما أرى مناسبة إضافته في هذا الإطار على النحو الآتي:

- الهيكلة والمصطلحات المشابهة لها (إعادة البناء، توصيف الوظيفة، الإصلاح الإداري، التنظيم الإداري). وكل هذه المصطلحات المتطابقة والمتقاربة في مفهومها تدخل في مقتضيات الإدارة الحديثة.

- عوامل النجاح والفشل الإداري (تحديد المهام، النظم، الكوادر، الإمكانيات، أماكن التموضع). فهذه مدخلات سياسية وفي كل منها تفصيلات، ومراعاتها ينجح الإدارة، والإخلال بها أو بعضها يفشلها.

أنواع الهيكلة

أنواع الهيكلة هي: الهيكلة المصاحبة لإنشاء الوحدة. والهيكلة اللاحقة على إنشاء الوحدة (إعادة). وهناك هيكلة عامة وأخرى خاصة بكل وحدة.

تحديات أمام الهيكلة

يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه إعادة الهيكلة في: مواقف أصحاب النفوذ العسكري والأمني. والإرث الثقيل والنظرة السلبية للوظيفة العسكرية والأمنية. ومنها: (الوظائف المزدوجة، الأسماء الوهمية، المعيات، التعامل مع الرتب كسلعة. وكذا اختلاف القوى السياسية وانعكاساته على المؤسستين العسكرية والأمنية. وتداخل هيكلة الجيش والأمن مع الجهات والموضوعات الأخرى (التداخل مع هيكلة القضاء، المؤسسات الأخرى، مكافحة الفساد والفقر).

عميـد ركن/ علـي نـاجي عبيد

على اعتبار أن الدراسات والأبحاث هي الطريق الصحيح السليم لمقاربة قضايانا وأزماتنا للحاق بدرب التقدم وتلافي العثرات والوقوع في دوامة الأزمات ومحاولات الخروج منها، والمتمثلة بخطوة بناء وخطوات عديدة من الهدم ثم إعادة البناء بدءاً برفع الأنقاض، وهي أصعب المراحل وهكذا دواليك.

أوافق الباحثين في عدم إمكانية إجراء حوار متكافئ إلا بتوحيد المؤسستين العسكرية والأمنية، إلا إن هذا الشرط سيؤجل أو سيطيل -على الأقل- من فترة التحضير للحوار، وأرى ن يكون الحوار متوازياً، على أن تتخذ بعض الإجراءات المقترحة في القضايا العاجلة مثل التغيير في القيادات وفرض تقليد التسلسل الهرمي في القيادة والاتصال وضبط القضايا المالية ومطابقة وضبط القوة البشرية الفعلية من الوهمية كما أؤكد على ضرورة إجلاء المدن من القوات جزئياً بداية.

وفي سبيل الهيكلة وهي الفرصة السانحة لإعادة بناء قوات مسلحة تؤدي مهامها الدستورية وليست صخرة تتحطم عليها المؤامرات، بل قوى حية فاعلة يطمئن إليها الشعب بكل قواه السياسية والمدنية وكل مواطن.

إن أي قوات مسلحة في الغالب وبالذات القريبة لظروف مثل بلادنا لابد أن تتكون من الصنوف التالية: قوات برية مكونة من سلاح الدروع (الدبابات). وسلاح المدفعية والصواريخ وقبل ذلك المشاة، والمشاة الميكانيكية ثم القوات البحرية والدفاع الساحلي فالقوات الجوية والدفاع الجوي.

وهنا لا بد من التأكد إلى أننا دولة بحرية (الامتداد الساحلي أكثر من ٢٣٠٠كم وحوالي ١٢٤ جزيرة، فيما الحدود البرية ١٧٥٠كم. ولابد من الإشارة إلى أننا دولة بحرية تدار بعقلية جبلية فأضعف ما لدينا هي مؤشرات الدولة البحرية، بدءاً من القوات البحرية وحتى ثقافة مواطن الدولة البحرية من الملبس والمأكل فلم يزل ترديد اليمن الخضراء لا أدري في أي زمن كانت كذلك والزراعية وهي تعاني من الجفاف، فلم نزل أكلة لحوم مستوردة مع عبث في الثروة البحرية دون أن تجد انعكاسا في الصناعة والسياحة والاستثمار في العديد من الجوانب. لم يفز الساحل الطويل وكثافة سكانه إلا بتقليد الملبس إذ نجد في المناطق الجبلية الباردة ارتداء الثوب الأبيض صيفاً وشتاءً وفي الصحراء كذلك ولم تزل وستظل إلى ما شاء الله . إن من أهم خصائص اليمن الجيواستراتيجية إشرافه على بحري العرب والأحمر وسيطرته على مضيق باب المندب بما له من أهمية ملاحية.

" لكي توجد لدينا قوات برية تستطيع أداء مهامها لابد من إنشاء قوات حرس حدود متخصصة تتمكن من أداء واجبها في حماية السيـــادة "

من ذلك نستخلص أننا بحاجة إلى بناء أسطول بحري قوي وكبير ودفاع ساحلي وخفر سواحل ومشاة بحرية لتأمين السواحل وحماية الجزر يستوعب الكثير من القوات المتمركزة في المدن استغلالا لعملية الهيكلة أي إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة وبما لذلك من آثار إيجابية على نشر ثقافة مواطنة الدولة البحرية وتنشيط الاستثمار بمختلف جوانبه من السياحة إلى الصناعة البحرية واستخراج النفط، إلخ.

وعودة إلى القوات البرية فلكي توجد لدينا قوات برية تستطيع أداء مهامها كما ينبغي فلابد من إنشاء قوات حرس حدود متخصصة تؤدي مهامها ويتيح الفرصة أمام القوات البرية وتمكنها من أداء واجبها في حماية السيادة كما ينبغي.

والصنف الثالث هو القوات الجوية والدفاع الجوي ويمكن أن يكون صنفان مستقلان كقوات جوية وكذلك دفاع جوي مستقل بالتركيز على الأخير المناسب لاقتصاد اليمن وظروفها المختلفة.

إلى ذلك: لاشك لدينا تجارب غنية قبل الوحدة بالتحديد، وأؤكد على ضرورة الاستفادة منها بسلبها وإيجابها، وبالتحديد على تجربة بناء الجيش الجنوبي الفذة التي لا مثيل لها على امتداد الوطن العربي على الأقل، كما لابد من الأخذ بالاعتبار ما آلت إليه من مصير مكوناتها البشرية بخبراتها المشهود لها وإعادة الاعتبار لها وأهلها، وإلا فإنني أجزم أن أي هيكلة أو إعادة بناء للقوات المسلحة سيكون مآلها الفشل.

إن إعادة الاعتبار لتلك التجربة وأهلها ضرورة هامة في معالجة القضية الجنوبية العادلة التي لن ينعم اليمن ولا المنطقة بالأمن والاستقرار بدونها، ناهيكم عما لذلك من آثار سلبية على الأمن الدولي.

مقترحـــات

وهنا أقترح: أن تزود لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار ولجانها الداخلية الخاصة بالهيكلة بهذه المادة الغنية الرائعة مرفقة بالمناقشات المثرية لها. وأن ينظم الباحثان إلى عضوية لجنة إعداد الرؤية بالهيكلة المتفرعة عن لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار

للاستفادة من خبراتها الثرية.

- أن تشكل هيئة (لجنة) مجموعة أو أي تسمية ملائمة من الخبراء والمهتمين بإعادة هيكلة مؤسسات الدفاع والأمن من متقاعدي تلك المؤسسات والباحثين والمهتمين المدنيين والعسكريين على اعتبار هذه المهمة مهمة وطنية كبيرة وذات خطورة وأثر كبيران على مستقبل اليمن وليست اختصاص فني لجهة معينة بعينها، بل إنها مسؤولية وطنية تقع على عاتق الجميع.
- إن من الموضوعية أن يشار إلى ثورة الحراك السلمي الجنوبي قد سبقت ثورة الربيع العربي.

هيكلـــة الجيش

إن من أهم متطلبات التغيير في البلاد وأخطرها هيكلة القوات المسلحة الواردة في (المبادرة الخليجية وآلياته التنفيذية المزمنة) وتلك الأهمية للفترة الزمنية الكبيرة التي تتطلب لتنفيذها على اعتبار أنها فرصة سانحة لإعادة بناء القوات المسلحة بشكل صحيح فإننا نرى أن تقسم إلى مراحل:

المرحلة الأولى: القضايا العاجلة.

المرحلة الثانية: إعداد الدراسات لإعادة بناء القوات المسلحة وخطط التنفيذ على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

المرحلة الثالثة: عملية التنفيذ لتلك الدراسات والخطط.

- القضايا العاجلة: وقف التجنيد التطوعي والعمل على تفعيل الخدمة الإلزامية والاحتياط.
- ضبط القوى البشرية: مطابقة القوة البشرية للوحدات مع دائرة شؤون الضباط ودائرة شؤون الأفراد والدائرة المالية.
- طلب رفع تقرير إداري يومي بالقوة البشرية من المعسكرات والوحدات. تفتيش مفاجئ للقوى البشرية لمطابقتها مع التقارير اليومية.
- إلزام القادة بتصحيح القوى البشرية بدءاً بالقادة الجدد (أول التزام قبل أن يتذوق طعم الرديات).
- ربط المسؤول المالي بالدائرة المالية وصرف الرواتب عهدة عليه على أن يصرفه عهدة على الوحدات الفرعية لفترة محدودة على طريق تنظيم تسليم الرواتب عبر البنوك.
- إعادة هيكلة المنشآت العلمية والتعليمية.
- إعداد لائحة وزارة الدفاع.
- إعداد وثيقة الاستعداد القتالي للقوات المسلحة.
- النقل: تبادل القادة.
- التغيير: التغيير تغيير قادة بنفس المستوى.
- التدوير الوظيفي: التدوير الوظيفي لفترة لا تزيد عن أربع سنوات حتى يعد النظام في إطار إعادة الهيكلة.
- دمج بعض الوحدات بما تقتضيه التهيئة للهيكلة.
- إعادة تموضع وانتشار بعض القوات.
- البدء بتصحيح وتنظيم العلاقات بين أجهزة الدفاع ثم بين أجهزة الدفاع والأمن.
- عدم الجمع بين منصبين في وقت واحد.
- تحديد وتنظيم العلاقات بين أجهزة الدفاع والأمن وأجهزة الدولة الأخرى حسب الصلاحيات القانونية.
- وضع دراسة الهيكلة (إعادة بناء القوات المسلحة) على الأسس التي يمكن تلخيصها بالتالي:

المتوفر من القوى والتجهيزات. والمهددات. والسكان. والجغرافيا. واقتصاد الدولة. والنظر في دور اليمن الإقليمي في منظومة الأمن الإقليمي والدولي. وتجارب اليمن في بناء القوات المسلحة. وتجارب الآخرين (المشابهة لوضع اليمن). والعقيدة القتالية بالاستفادة من أساليب الصراع ووسائله الحديثة بتجارب الحروب الحديثة (العراق، لبنان، أفغانستان، إلخ).

- وضع خطط تنفيذية للدراسات (خطط تشمل الفترة الانتقالية المسائل العاجلة) ثم خطط خمسية لإعادة بناء القوات المسلحة بشكل عام، أي استراتيجية بناء القوات المسلحة وفق الأولوية:

أ. إنشاء حرس حدود قوي يعطي الفرصة لبناء قوات مسلحة حقيقية.

ب. بناء أسطول بحري قوي ودفاع ساحلي وخفر سواحل وربط الآخرين بقيادة واحدة.

ج. مشاة بحرية لحماية السواحل والجزر واستيعاب القوة المتمركزة في المدن وعلى اعتبار اليمن دولة بحرية (الامتداد الساحلي لليمن أطول من الحدود البرية) والأخطار دائماً من البحر والخيرات فيه ومنه وعبره، بالإضافة إلى الجزر التي تصل إلى ١٢٤ جزيرة في البحرين الأحمر والعربي.

الأمن البحري لليمـــن

مثلث التهريب والقرصنـة والإرهـــــــاب

عبدالله دوبلة *

"ليست المشكلة في إنشـــاء مصلحة لخفر السواحل، بل في أزمة حكومية لم تستشعر حتى الآن الأهمية البحرية للبلد، ولا تمتلك استراتيجية وطنية شاملة للتعاطي مع الأمن البحري"

تطل اليمن على ثلاثة من أهم البحار في العالم (البحر الأحمر، وخليج عدن، البحر العربي) وعلى أكثر من ٢٢٠٠ كيلو متر.

وتأتي الأهمية الاستراتيجية لليمن من هذه الإطلالة على أهم الممرات البحرية في العالم عبر مضيق "باب المندب" إلى جنوبي البحر الأحمر بين الإحداثيات (١٢O٢٨' ٤٠ شمالا -١٩'٤٣O١٩ شرقا) و(١٢O٤٠' ٢٠ شمالا - ٤٣O٢٧' ٣٠ شرقا). والذي ازدادت أهميته بافتتاح قناة السويس ١٨٦٩، وازدياد أهمية نفط الخليج العربي حيث يربط المضيق بين شرق العالم وغربه.

ويقدر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر فيه بأكثر من ٢١٠٠٠ قطعة بحرية سنوياً (٥٧ قطعة يومياً).

وقد زادت الأهمية البحرية لليمن في الآونة الأخيرة بسبب ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب والقرصنة البحرية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وحتى الآن، حيث تحتل اليمن على الخارطة الدولية أحد ثلاثة أركان لمثلث من أكثر مناطق التوتر في العالم إضافة إلى باكستان والصومال على رأس المحيط الهندي الشمالي حيث يمثل المثلث مساحة اتصال واسعة لمناطق التوتر الثلاثة.

وبرغم هذه الأهمية الاستراتيجية البحرية لليمن إلا أن ذلك لم يترجم إلى اهتمام مناسب من قبل السلطات، بل كان البحر والأمن البحري في آخر اهتمامات الدولة رغم محاولات نظام علي صالح الاستفادة من هذه الأهمية لبلورة تعاون أمني مع القوى الدولية (أمريكا وأوروبا) كشريك في الحرب على الإرهاب والقرصنة، إلا أن ذلك التعاون ظل محدودا وقاصرا بسبب أهداف النظام لتجييرها لمصالحه الخاصة للاحتفاظ بالسلطة.

ومع أن الحكومة أنشأت مصلحة خاصة للأمن البحري، هي مصلحة خفر السواحل في العام ٢٠٠٢، على خلفية حادثتي تفجير المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) في ميناء عدن عام ٢٠٠٠، وناقلة النفط الفرنسية (ليمبورغ) في ميناء المكلا عام ٢٠٠٢، فقد ظل دور المصلحة محدودا وقاصرا، ولا يخلو من تهم بالفساد. فيما لم تبلور الحكومة استراتيجة وطنية شاملة بخصوص الأمن البحري.

المشكلة في اعتقادي أكبر من إنشاء مصلحة لخفر السواحل يطلب منها دورا أكبر من حجمها، بل في أزمة حكومية لم تستشعر حتى الآن الأهمية البحرية للبلد، ولا تمتلك استراتيجية وطنية شاملة للتعاطي مع الأمن البحري. حيث يمكن تلخيص تلك الأزمة في:

١) غياب القناعة لدى الحكومات اليمنية بالأهمية البحرية للبلد وهي ما يعرفها الخبير البحري أحمد الحبيشي مستشار رئيس الجمهورية للشؤون البحرية المتوفى ٢٠١١ بـ"عقدة الدولة الجبلية".

٢) غياب الاستراتيجية الوطنية للتعامل مع البحر (الأهمية، المخاطر، المعالجات).

٣) قلة الإمكانات والموارد اللازمة لاستراتيجية وطنية شاملة للأمن البحري.

٤) تعدد الجهات الرسمية المسؤولة عن الأمن البحري وقلة فاعليتها.

٥) الإدارة السيئة، والفساد.

* كاتب صحفي

٦) الطبيعة الجغرافية للسواحل اليمنية الطويلة وطبيعتها السكانية الشحيحة.

٧) مخاطر الدول البحرية المجاورة: انهيار الدولة في الصومال وأوضاع القرن الإفريقي.

٨) الجوار الخليجي وخاصة مع السعودية، ووضع اليمن كمنطقة عبور للتهريب وتسلل البشر.

عقدة الدولة الجبلية :

تاريخيا لم تكتسب اليمن أهمية إلا من موقعها كدولة بحرية واتصالها مع بعدها الجغرافي في شرق أفريقيا والقارة الهندية، ومصر ومنها إلى اليونان وروما على طريق التجارة العالمية القديمة كوسيط تجاري فاعل في عهود الازدهار الحضاري لليمن.

وعادة ما كان الازدهار الحضاري لليمن يرتبط بلعب هذا الدور التجاري البحري عبر طريقي البخور واللبان البحري عبر السفن من الشواطئ الهندية والافريقية مرورا بالشواطئ اليمنية إلى ميناء القلزم بمصر، أو البري من شواطئ حضرموت مرورا بالجوف ونجران إلى الشام والذي هو أيضا كان يبدأ بحريا.

كل الدول التي شهدتها اليمن قبل الإسلام كسبأ ومعين كانت تدرك تلك الأهمية لذلك الدور البحري التجاري، وبسيطرتها على التجارة عبر البحرين العربي والأحمر ظلت تلك الدول تتحكم وتستفيد من السيطرة على طريق التجارة القديمة بين الشرق والغرب وهو ما مثل لها عامل رخاء وحضارة في تلك العصور بعكس المناطق الأخرى في الجزيرة العربية التي لم تكن تعرف حتى فكرة إنشاء الدول، فيما كان نفوذ الدولة اليمنية القديمة يمتد لمناطق شرق أفريقيا الحبشة أحيانا.

ولم يغب ذلك الفهم للبعد البحري لليمن إلا في عصور التراجع الحضاري للبلد مع الدولة الحميرية الأخيرة والاحتلال الحبشي انتهاء بظهور الإسلام والهجرات اليمنية معه وانتقال مركز الدولة الإسلامية الجديدة إلى الشام مع الدولة الأموية. حيث ظلت اليمن تتبع الأمويين في دمشق والعباسيين من بعدهم في بغداد، وبحكم موقع المركز الجغرافي للدولتين لم يعد للبعد البحري لليمن أهمية تذكر خلال تلك الفترة.

فيما كان لبعض الدويلات اليمنية المستقلة إبان ضعف الدولة المركزية العباسية في بغداد كالصلحيين في جبلة بفعل الارتباط مع دولة الفاطميين في مصر والتجارة مع الهند، ودولة الرسوليين في زبيد وتعز، والزريعيين في تعز وعدن، والطاهريين في رداع وعدن، بعض الاهتمامات البحرية بحكم الموقع والاستفادة منها كوسيط تجاري بحري وهو الأمر الذي عاد ببعض الازدهار والرخاء لتلك الدول، فيما ظل هذا البعد غائبا عن دويلات المرتفعات الجبلية كدولة الأئمة في صعدة وصنعاء.

في الفترات الأخيرة أدرك العثمانيون أهمية الحدود البحرية الجنوبية للدولة الإسلامية مع اكتشاف البرتغاليين لطريق الرجاء الصالح، حيث وصلوا عبر هذه الطريق الجديدة إلى شواطئ الجزيرة العربية الجنوبية حتى كمران وجدة، والسواحل الإفريقية الشرقية، إلا أن توسع الأتراك لضم اليمن وبعض المراكز البحرية الأفريقية الساحلية الشرقية كسواكن بالسودان ومصوّع على الساحل الحبشي وزيلع على الساحل الصومالي لم يتبلور إلى استعادة الدور البحري لليمن.

وهو الفراغ الذي ملأه الاحتلال الأوروبي الجديد عبر بريطانيا وشركة الهند الشرقية، وفرنسا، وإيطاليا حيث تقاسمت تلك الدول المنطقة المطلة على البحار الجنوبية للعرب، حيث ضمت فرنسا أجزاء من السواحل الحبشية من أراضي العفر والعيسى بالصومال أسمته فيما بعد بجبوتي، وتقاسم الإنجليز والإيطاليون للصومال فيما كان الإيطاليون يسيطرون بالفعل على السواحل الغربية المقابلة لليمن (أرتيريا حاليا)، فيما بدت عدن كافية للإنجليز لفرض هيمنتهم على المنطقة الحيوية للملاحة الدولية، فضلا عن نفوذهم على الهند والخليج العربي وصولا إلى العراق وفارس. إلا أن تلك الظروف وخضوع اليمن للاحتلال لم تمنع اليمنيين من الاتصال مع بعدهم الطبيعي في الشرق الأفريقي والقارة الهندية والمناطق المجاورة لها، حيث لعبوا كأفراد أدوارا مهمة في تاريخ المنطقة بدليل تمكن التجار الحضارم من إدخال منطقة حيوية من العالم كأندونيسيا وماليزيا في الإسلام، فيما لم يتمكن الاحتلال الأوروبي الذي أتى بعدهم من إخراج أهل المنطقة من دينهم الجديد وإدخالهم في دينه المسيحي الاستعماري.

ولم ينقطع التواصل الحضاري والتجاري بين اليمن وبعده الطبيعي البحري مع الشرق الأفريقي والهندي إلى وقت قريب، وما يزال كبار السن في المدن الساحلية التهامية أو الحضرمية يحكون عن رحلات السفن الشراعية اليمنية إلى مدن الشرق الأفريقي ببوماباسا، وعصب، ومصوع، وبربرة، ومقديشو، وكينيا، وزنجبار، إلى كالكوتا بالهند، فضلا عن دبي والبصرة والكويت.

إلا أن ما لم ينجح فيه الاحتلال الأوروبي نجحت فيه السفن الحديدية البخارية الحديثة حيث قضت تماما على الدور الذي كانت تلعبه السفن الشراعية اليمنية. وفيما كان البحارة اليمنيون الأجداد سادة الملاحة في المحيط الهندي فقد تحول أسلاف البحار الأسطوري (ابن ماجد) إلى مجرد صياديين لا يتجاوز طموحهم الملاحي المياه الإقليمية.

غياب الدولة اليمنية القوية، أو الدولة اليمنية الخاضعة للاحتلال، هو –ربما– العامل الرئيس لعدم عودة اليمن للعب دورها التجاري البحري الحضاري القديم، مع التحول العالمي في التجارة البحرية عبر السفن

" ينشط في ميدي تهريب السلاح لقربها من محافظة صعدة ومعقل التمرد الحوثي وعبرها يهرب السلاح إلى السودان "

الحديدية العملاقة وتجارة الحاويات، الأمر الذي ساهم في القضاء على ما تبقى من دور تجاري بحري فردي للبحارة اليمنيين عبر السفن الشراعية الخشبية.

الآن، وبعد الاستقلال اليمني عن الأتراك خلال بدايات القرن العشرين ظلت الدولة اليمنية في الشمال محكومة بعقلية الأئمة في صنعاء التي يغلب عليها طبيعة الدولة الجبيلة حتى بعد تحول البلد إلى جمهورية في ستينيات القرن الماضي ١٩٦٢، حتى الدور المزدهر لعدن على صعيد التجارة البحرية العالمية في عهد الاستعمار البريطاني، لم تنجح الدولة اليسارية في الجنوب في الاحتفاظ به ما لم تكن العامل الرئيس في القضاء عليه بعد الاستقلال ١٩٦٧. فيما لم تشهد دولة الوحدة في العام ١٩٩٠ تحولا ولو بسيطا تجاه الأهمية البحرية للبلد، بل ظل يغلب عليها طبيعة الدولة الجبلية الموروث من عهد الأئمة.

وبحسب مستشار رئيس الجمهورية للشؤون البحرية أحمد الحبيشي فإنه ما تزال تلك الطبيعة الجبلية للدولة عند دول الأئمة تسيطر على عقلية الأنظمة منذ الثورة حتى الآن.

الطبيعة الجغرافية والسكانية الساحلية

تمتد مناطق السهل الساحلي لليمن على طول سواحل الجمهورية من ميدي شمال غرب في محافظة حجة ضمن السهل التهامي على الحدود السعودية حتى سواحل حوف في المهرة شرقا على الحدود العمانية، غير أن هذا السهل ليس متصلا، حيث تقطعه وتتخلله السلاسل الجبلية والهضاب التي تصل إلى مياه البحر في أكثر من مكان.

ولذلك فإن إقليم السهل الساحلي لليمن يشتمل على: سهل تهامة –سهل تبن –أبين –سهل ميفعة أحور شبوة –السهل الساحلي الشرقي ويقع ضمن محافظة المهرة، فيما تقع السواحل الحضرمية ضمن الهضبة الحضرمية. ويتخلل السهول الساحلية عدة أودية الناتجة عن الأمطار على المرتفعات الجبلية والهضاب، ويصب منها في البحر الأحمر: وادي مور، حرض، زبيد، سهام، وادي رسيان التي تصب في البحر الأحمر، فيما أودية أخرى تصب في خليج عدن والبحر العربي ومن أهمها: وادي تبن لحج، ووادي بنا أبين، ووادي حضرموت.

وتعد السهول الساحلية من المناطق الشحيحة في تساقط الأمطار حيث يزداد متوسط المطر السنوي مع الارتفاع من ٥٠ مم على الساحل إلى نحو ١٠٠٠مم سفوح الجبال المواجهة إلى البحر الأحمر. ولا يختلف الأمر في السواحل الجنوبية والشرقية للبلاد عن السواحل الغربية من حيث كمية الأمطار والتي تبلغ نحو ٥٠ مم سنوياً.

وبسبب هذا المناخ الشحيح في المطر تعد السهول الساحلية من المناطق الشحيحة سكانيا، إلا من بعض التجمعات السكانية على ضفاف الأودية التي تقل تدريجيا كلما اقتربت من الساحل.

ولهذه الشحة السكانية للسواحل اليمنية تحديات إضافية على صعيد الأمن البحري للبلد، إضافة للطبيعة الجغرافية للسهول الساحلية وتقاطعاتها مع المرتفعات الجبلية والهضاب في أكثر من نقطة حيث تصل تلك السلاسل الجبلية إلى الشواطئ وما تمثله من تحديات أخرى للأمن البحري.

تعدد الجهات المسؤولة عن الأمن البحري

هناك أكثر من جهة رسمية مسؤولة عن التعاطي مع الشأن البحري والأمن البحري للبلد، غير أنه على كثرة تلك الجهات يظل أداؤها قليل الفاعلية، بل في أحيان يظهر ذلك التعدد في المسؤولية أحد الإشكالات المعيقة للأمن البحري. ففي حين يبدو وجود بعض تلك الجهات طبيعيا لا يبدو وجود جهات أخرى تتشارك ذات المسؤولية والإختصاصات طبيعيا أيضا، وتلك الجهات هي: القوات البحرية، مصلحة خفر السواحل، المناطق العسكرية المشرفة على المناطق الساحلية، وزارة الثروة السمكية، مؤسسات الموانئ، هيئة الجزر، مصلحة الجمارك، الهجرة والجوازات، جهاز الأمن السياسي، جهاز الأمن القومي.

على تعدد هذه الجهات وتنوع اختصاص مهامها بين مسؤوليات متعددة قد تبدو مفهومة كحال مؤسسة الموانئ ووزارة الثروة السمكية كمسؤوليات نوعية، غير أن مسؤولية الأمن البحري كمسؤولية من طبيعتين على الساحل والجزر وفي البحار تتداخل بين جهات عدة مثل القوات البحرية وخفر السواحل والقوات البرية التابعة للمناطق العسكرية المطلة على السواحل، وجهات أمنية وغير أمنية أخرى تتشارك في ذات المسؤولية على السواحل مثل الهجرة والجوازات، والجمارك، وأمن الموانئ، وفروع إدارات الأمن في المديريات الساحلية، فضلا عن جهازي الأمن السياسي والقومي.

وجميع تلك الجهات تتشارك في مهام أمنية على الساحل من نوع مكافحة التهريب، والتهرب الجمركي والضريبي، وأمن الموانئ، وحركة السفن التجارية، وحركة سفن الصيد المحلية، والهجرة البشرية غير المشروعة، والصيد الصناعي غير المرخص له. ما يجعل من هذه المسؤوليات الأمنية تائهة بين تعدد تلك الجهات.

ولا يختلف حال الأمن في البحار والجزر عن حال الأمن على السواحل من حيث تداخل عدة جهات في المسؤولية، فمثلا هناك القوات البحرية النظامية غير أنها هنا تبدو بدون مسؤوليات ومهام أمنية في البحر إلا من مهمتين: إحداهما للواء الأول بحري، وهو جيش أشبه بجيش بري في سقطرى. ومهمة أخرى للواء ثاني بحري، وهو أيضا لا يختلف عن جيش بري وأنشئ حديثا لأمن منطقة بلحاف ومشروع الغاز المسال هناك. فيما تخضع بقية الجزر كحال جزر البحر الأحمر مثل (زقر) و(حنيش) لمسؤولية المنطقة الشمالية الغربية البرية، فيما لا تقوم القوات البحرية بدوريات بحرية تذكر على أهمية وكبر القطع البحرية التي تمتلكها، لصالح مصلحة خفر السواحل التي أنيط بها مسؤولية الدوريات على صغر قطعها البحرية وشحتها.

ولا نجد معنى أو أهمية هنا للفصل بين القوات البحرية ووزارة الدفاع، ومصلحة خفر السواحل ووزارة الداخلية، حيث اليمن كدولة بحرية لا تمتلك مطامع للهجوم العسكري البحري كالدول الكبرى، وكل ما تهدف إليه هو تأمين سواحلها ومياهها الإقليمية والجزر. ولا نعتقد إننا بحاجة إلى القوات البحرية ذات الطبيعة الهجومية إن كان ذلك مبررا، فهي لم تهجم حتى الآن، ولم تثبت أي فعالية تذكر في قضية احتلال جزيرة حنيش من قبل القوات الإرتيرية ١٩٩٥.

في حين يمكن -لو أنيط بالقوات البحرية مسؤولية أمن السواحل والجزر والبحار بالاستفادة من موجوداتها، وقطعها البحرية الكبيرة والنوعية- تحقيق هدف حماية السواحل والجزر وتأمينها، فالقطع البحرية على ارتفاع ثمنها وارتفاع كلفة إصلاحها أكلها الصدأ في الأرصفة البحرية بدون أي استغلال في الأمن البحري على الرغم من الصرفيات المالية الكبيرة التي يتم صرفها عليها. فيما يمكن لمصلحة خفر السواحل التي تتبع وزارة الداخلية أن يكون لها جدوى في أمن الموانئ كقسم شرطة وليس كما يراد لها تأمين السواحل ككل.

أو يمكن بدمج القوات البحرية وخفر السواحل في جهاز واحد توفير الكثير من الإمكانات وتحقيق الأهداف المرجوة على صعيد الأمن البحري، على أن يضاف لهذا الجهاز الجديد مسؤولية أمن الجزر من المناطق العسكرية البرية التي تتواجد قواتها في الجزر، بدون خبرة بحرية أو معرفة في التعاطي مع القطع والزوارق البحرية أو الشؤون البحرية الأمنية المختلفة الأخرى.

لا أدري أين الحكمة أن تظل الألوية البرية التي تتبع المناطق العسكرية تتولى مسؤولية حماية الجزر كحنيش وزقر وميون والجزر الشمالية وحماية السواحل المتاخمة لها، فيما القوات البحرية التي يجب أن تقوم بهذا الدور لا تفعل شيئا، فضلا عن تحريك دورية لإنقاذ منتسبيها كما حدث لقارب الضابط الشرعبي الذي فقد مطلع العام ٢٠٠٩ وهو يوصل المياه إلى الحامية العسكرية في جزر السوابع وجبل الطير الذي قضى بركانه في ٢٠٠٧ على الحامية هناك دون أن تتحرك البحرية لإنقاذهم أيضا.

السعودية وإريتريا -كنموذج من دول الجوار- تملكان تجارب ناجحة في حماية بحارها وجزرها، والسبب أن كل منها جهاز واحد يتولى وحده مسؤولية ذلك، فالسعودية تمتلك حرس الحدود البري والبحري والقسم البحري منه ناجح جدا في حماية حدوده بحيث لا يمكن تعرض حدودها البحرية للاختراق من قبل الصيادين.

وفي حين قد يعاد ذلك إلى الإمكانيات المالية التي تملكها السعودية، فإن إريتريا الفقيرة والمستقلة عن إثيوبيا حديثا (مطلع تسعينيات القرن الماضي) تمتلك قوات بحرية في حماية بحرها ونجح مرة في احتلال ارخبيل حنيش اليمني منتصف التسعينات من القرن الماضي.

فالصيادون اليمنيون يعجزون دائما في اختراق المياه الارترية لامتلاكها دورية بحرية صارمة من ميناء عصب جنوبا إلى منطقة تيعو في الوسط والعودة، ومن عصب إلى الحدود الجنوبية مع جيبوتي، ومن ميناء مصوع في الشمال إلى منطقة تيعو في الوسط والعودة ومن مصوع إلى الحدود مع السودان شمالا.. فيما لا يمكن مصادفة دورية بحرية يمنية واحدة ومنتظمة، وهنا أتحدث عن تجربة من خلال اشتغالي في الصيد قبل الدراسة الجامعية وامتهان الصحافة.

فاليمن ومنذ استقلالها في ستينيات القرن الماضي ورغم الإنفاق الكبير على قوات البحرية، مقارنة بارتيريا، ظلت عاجزة عن تسيير دورية بحرية منتظمة في مياهها حتى الآن، وما النشاط التهريبي المتصاعد في البحار اليمنية من البلد وإليها إلا نتيجة طبيعية لذلك.

حتى الصدمة التي أحدثها الاحتلال الإرتيري لحنيش لم يغير من عقلية النظام غير المبالية بالبحر، سوى إدخال بعض القطع التي تركت للإهمال والتلف والاستمرار في نفس الأداء غير المبال بالأهمية البحرية. في العام ٢٠٠٦ نزلتُ عضوا في اللجان الانتخابية في جزيرة حنيش ودهشت لعدد القطع البحرية التالفة في الجزيرة التي لا تمتلك غير زورقين صغيرين أحدهما لنقل الكدم لجزر "سيول" التي تكون مع الجزيرة الأرخبيل، والآخر للتواصل مع العالم الخارجي ليس هناك من يجيد التعامل معه غير الجندي "مبروك" الذي اكتسب تلك المهارة من شغله في الاصطياد ذات مرة وليس من تدريب حكومي، وعندما تعطل الزورق اضطررنا كلجان انتخابية للتأخر في الجزيرة يوما كاملا.

والغريب أن عدد الجنود المتواجدين في الجزيرة لم يكن يتجاوز الـ(٣٠٠) جندي بري يتبعون المنطقة الشمالية الغربية مع أن عدد المسجلين في كشوف الناخبين أكثر من ألف وثلاثمائة.

.....

" ربما ينجح الحوثيون في استغلال المنطقة لتهريب السلاح كما يشاع عن ذلك مع أن لا أدلة مؤكدة على الأمر، غير أن سيطرتهم على الميناء تبدو مستبعدة "

.....

المخاطر القادمة من البحر:

يمكن وضع قائمة لتحديد المخاطر المحتملة القادمة من البحر، وخارطة بتركز كل من تلك المخاطر في منطقه معينة لتسهيل التعامل معها، ضمن الاستراتيجية الوطنية الشاملة للأمن البحري.

١) تسلل عناصر القاعدة بين اليمن والقرن الأفريقي وباكستان.

٢) تسلل الأفارقة الصومال والأثيوبيين (الهجرة غير الشرعية).

٣) تهريب السلاح والمخدرات والمبيدات والأدوية والممنوعات الأخرى.

٤) تهريب الديزل والغاز إلى الخارج.

٥) القرصنة الصومالية.

كما يمكن وضع خارطة لتركز تلك المخاطر في السواحل اليمنية، لكل خطر من تلك منطقة معينة ينشط فيها من خلال متابعتي للأخبار المنشورة في موقع وزارة الداخلية (المركز الأمني) عن ضبط بعض عمليات التهريب، إضافة لمعرفتي كمواطن ساحلي اشتغلت في الصيد من سواحل ميدي شمالا حتى السواحل المهرية في أقصى الشرق بالطبيعة الجغرافية لتلك السواحل، والانتشار السكاني فيها، يمكن تقسيم السواحل اليمنية إلى قطاعات وعن نشاط كل نوع من أنواع التهريب في تلك المناطق.

<u>المنطقة الأولى: من ميدي إلى الحديدة</u>

تتميز هذه المنطقة على البحر الأحمر إلى الشمال من محافظة الحديدة بمجموعة جزر صغيرة كثيرة منها: كمران، وعكبان، وتقفاش، والبري والرافع.. إلى الحدود مع السعودية، تعطي المهربين ميزة الترانزيت للتهريب من وإلى اليمن، وعادة ما يهرب فيها المشتقات النفطية المدعومة إلى إرتيريا التي تعتمد عليه بشكل رئيسي، ويتداول الصيادون هناك معلومات أن قيادات عسكرية في البلدين تشترك في عملية التهريب تلك.

كما ينشط في المنطقة تهريب السلاح من وإلى اليمن لقربها من محافظة صعدة عاصمة السلاح في اليمن والمتطلبة له بسبب التمرد الحوثي ويهرب منها السلاح إلى السودان. العام ٢٠٠٨ قبضت الأجهزة الأمنية بالصدفة في إحدى القرى القريبة من اللحية على شحنة أسلحة كانت في طريقها للتهريب لخارج البلد، سجن بسببها عدد من المسؤولين الأمنيين المحليين بسبب تقاسمهم للأسلحة المقبوض عليها.. ولم يعرف إلى أين انتهت القضية.

ونادرا ما يصل المتسللون الأفارقة لتلك المنطقة لبعدها عن مراكز انطلاقهم في الصومال وجبيوتي، ومن يصل إليها من المتسللين فالأغلبية تأتي من السودان، وهم أقل بكثير عن المتسللين الصوماليين والأثيوبيين. كما تنشط تلك المنطقة في تهريب القات والمخدرات إلى السعودية.

كما تتميز هذه المنطقة بوجود ميناء ميدي الذي يشاع عن رغبة الحوثيين في السيطرة عليه كمنفذ بحري لإقليم صعدة المسيطر عليه من قبل الحوثيين، كما صرح بذلك عضو المكتب الإعلامي للجماعة في حجة أبو يحيى المطري ٢٠١٢ "بأنهم يطمحون في الوصول إلى السفارة الأمريكية وإلى الأمريكيين في السواحل لمحاربتهم إلا أن القبائل حالت دون ذلك".

غير أن الأمر في تقديري يبدو مستحيلا أن يتمكن الحوثيون في السيطرة على ميدي، لوقوع الميناء على بعد من المرتفعات الجبلية التي يسيطر عليها الحوثيون في صعدة وحجة، ولسهولة ضربهم في المنطقة السهلية الطويلة بين الساحل والجبال، ولاتصالها السهلي كذلك مع المملكة السعودية.

ربما ينجح الحوثيون في استغلال المنطقة لتهريب السلاح كما يشاع عن ذلك مع أن لا أدلة مؤكدة على الأمر، غير أن سيطرتهم على الميناء تبدو مستبعدة.

<u>المنطقة الثانية: من الحديدة إلى الخوخة</u>

هذه المنطقة إلى الجنوب من الحديدة وتشرف على أرخبيل جزر حنيش وزقر، هي الأقل نشاطا في التهريب لكثافتها السكانية الموجودة على مصبات أودية كوادي زبيد ورماع.

ومع ذلك تشهد حالات قليلة من تهريب السلاح والديزل. ففي ديسمبر من العام ٢٠٠٨ تداولت وسائل الإعلام خبرا عن رسو سفينة مجهولة في ميناء (غليفقة) الواقع في تلك المنطقة وهو بالمناسبة ميناء طبيعي يضاهي ميناء الحديدة يمكن توسعته واستغلاله كميناء لخفر السواحل، ويعتقد أن تلك السفينة أنزلت شحنة أسلحة للبلد تزامن معها تداول خبر عن ضبط شحنة أسلحة في مديرية الدريهمي المطلة على الميناء على بعد ثمانية كيلو متر.

المنطقة الثالثة: من الخوخة إلى المخا

تشتهر هذه المنطقة الفقيرة جدا من السكان لشحتها من الأودية بتهريب الخمور القادمة من جيبوتي والبضائع غير المجمركة كالدراجات النارية والأدوية والمبيدات، وأنشطة تهريب مختلفة أخرى كتهريب الديزل.

وتنشط في هذه المنطقة مجاميع مسلحة خارجة عن القانون تعتمد في تمويل نفسها على الأتاوات التي تفرضها على المهربين مقابل حمايتهم، كما يحظى المهربون هناك بحماية قيادات عسكرية من معسكر خالد في منطقة المفرق بمحافظة تعز المطل على المنطقة.

المنطقة الرابعة: من المخا إلى باب المندب

هذه المنطقة خالية تماما من السكان إلا من قرية صغيرة تدعى "ذباب" وينشط فيها تهريب المتسللين الأفارقة الأثيوبيين خاصة بسبب قربها من مركز انطلاق للتهريب في قرية صغيرة بالقرب من مدينة جيبوتي تدعى (أبخ) عبر باب المندب، والأقرب مسافة بين الشاطئين اليمني والأفريقي.

ويكاد يكون التهريب للأفارقة فيها نشاطا شبه يومي -بحسب أخبار المركز الإعلام التابع لوزارة الداخلية العام ٢٠٠٩.

كما ينشط فيها تهريب الخمور والبضائع غير المجمركة والغاز والديزل إلى جيبوتي. كما شهد بحر المنطقة إلى جنوب البحر الأحمر على مدخل باب المندب عمليات قليلة للقرصنة الصومالية، عمليتان في العام ٢٠٠٩، وعملية العام ٢٠١٠.

المنطقة الخامسة: من باب المندب إلى عدن

ومن هذه المنطقة تبدأ المناطق المطلة على خليج عدن، وتتميز هذه المنطقة إضافة لقلة سكانها بمساحتها الكبيرة وخطورتها، ليس في التهريب القادم من جيبوتي والصومال للخمور والدراجات والبضائع الممنوعة الأخرى، وإنما في شبه الجزيرة المتوغلة في عمق الخليج المعروفة بـ(رأس العارة) والتي يمكن منها استهداف السفن المارة بالخليج إلى باب المندب بالصواريخ المحمولة بالكتف وقذائف الـ(آر بي جي) حيث يمكنك بالعين المجردة مشاهدة السفن القادمة من باب المندب والذاهبة إليه.

إلا أن تهديد سعيد الشهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مطلع العام ٢٠٠٩ بالسيطرة على مضيق باب المندب من خلال تلك المنطقة بدا ساذجا حيث أن طبيعة المنطقة الصحراوية المقفرة تجعل من ذلك الأمر صعبا. وبعد المرتفعات الجبلية المطلة عنها (جبال الحجرية تعز) وعدم انخراط سكان تلك المرتفعات في نشاط القاعدة لأسباب اجتماعية وثقافية، لا يوفر المكان المناسب للتحصن ويسهل ضربهم والقضاء عليهم بسهولة.

الخطورة تكمن في السكان المحليين بمنطقة الصبيحة وطور الباحة المفتوحين على المناطق الساخنة للحراك الجنوبي بمحافظة لحج التي تقع المنطقة في نطاقها لوقرروا لعب هذا الدور كتطور لاحق للحراك الجنوبي.

المنطقة السادسة: من عدن إلى حدود أبين مع شبوة

تتميز هذه المنطقة -في الوقت الحالي- بنشاط كثيف لتنظيم القاعدة فيها، وهو النشاط الذي أنتج كعرض من أعراض الاضطراب والتحول السياسي جراء ثورة ٢٠١١، وتطلق عليه القاعدة ولاية أبين "جعار زنجبار". وبسبب انفتاح سواحل هذه المنطقة على السواحل الصومالية فإنها تعد مكانا مناسبا لتسلل أفراد التنظيم إليها من الصومال -بحسب وزارة الداخلية ورئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي ٢٠١٢. فهي -فضلا عن ذلك- من أكثر المناطق نشاطا من حيث التهريب البشري للصوماليين.

الميزة الأخرى لسواحل هذه المنطقة بالنسبة لنشاط القاعدة هي قربها من السلسلة الجبلية لمحافظات أبين والبيضاء وشبوة كمثلث نشط للقاعدة، حيث يعد شاطئها الأكثر اقترابا من السلسلة الجبلية.

كما شهدت المياه الإقليمية للمنطقة حالات كثيرة من القرصنة الصومالية لانفتاحها على مراكز انطلاق القراصنة في الصومال خلال الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١١.

المنطقة السابعة: شواطئ المحافظة الصحراوية

يمكن القول –أيضا- عن هذه المنطقة الشحيحة بالسكان إنها عمق آخر لنشاط القاعدة الذي سيطر سابقاً على أبين، حيث انفتاح شواطئها على السلسلة الجبلية لمحافظات (شبوة، البيضاء، أبين) وعمقها الصحراوي مع محافظة مأرب، كمثلث استراتيجي لنشاط القاعدة وتسلل أعضائها من وإلى الصومال وباكستان.

> "من المهم ضمان الإدارة الجيدة لإدارة الموارد والإمكانات المتاحة لجهاز حماية السواحل بعد توحيده في جهاز واحد وتوفير التدريب الجيد لأفراده"

شهدت المياه الإقليمية لهذه المنطقة أيضا حالات قرصنة في الأعوام الأخيرة لانفتاحها على مراكز انطلاق القراصنة، كما توفر بيئتها الطاردة للسكان بيئة ملائمة للتهريب بأنواعه. كما يوجد في هذه المنطقة الواسعة ميناء تصدير الغاز المسال في بلحاف شبوة.

المنطقة الثامنة: من حضرموت إلى المهرة إلى الحدود العمانية

وهذه المنطقة الأطول بين المناطق الأخرى وتشتهر بتهريب المخدرات والحشيش القادم من باكستان وإيران ومعظم من حوكموا في اليمن من باكستانيين وإيرانيين بتهريب المخدرات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ قبض عليهم في هذه المنطقة، لكونها أقرب نقطة في اليمن للمهربين من تلك الدولتين.

وليزتها الأخرى المتمثلة في الطريق الصحراوي للتهريب بين المهرة وحضرموت ومأرب والجوف وصعدة وصولا إلى السعودية، أو مباشرة من المحافظتين الساحليتين إلى السعودية التي تملكان حدودا واسعة معها.

وحيث توجد المخدرات توجد الأسلحة (العام ٢٠٠٨ قبض على أكثر من سيارة أسلحة في حضرموت والمهرة قادمة من سواحلهما).

تشتهر المنطقة أيضا بتهريب الديزل إلى الصومال من ميناء (الشحر) وكان ذلك يجري بحماية جهات رسمية من القوات النظامية هناك إلى ميناء (برصاصو) الصومالي، كما يشاع عن وجود عصابات لتزويد القراصنة بالديزل.

وتعد المياه الإقليمية للمحافظتين الأكثر من حيث نشاطات القرصنة في الأعوام الأخيرة لانفتاحها على المياه الواسعة في البحر العربي على الصومال، إضافة إلى حالات اعتداء متكررة على الصيادين من قبل القوات الدولية المتواجدة في المنطقة.

كما توفر المنطقة المفتوحة مكانا مناسبا لأنشطة القاعدة عبر البحر مع الصومال وباكستان، أو في العمق البري للمنطقة، حيث شهدت عمليات عدة للقاعدة خلال الأعوام ٢٠٠٨ -٢٠١٢.

خطط للمواجهة

بمعرفة الخارطة لتوزع أنشطة التهريب على السواحل اليمنية يمكن وضع خارطة لتوزيع نقاط المراقبة والتدخل السريع على امتداد تلك السواحل مع الأخذ في الاعتبار الأماكن الصالحة للإنزال، إذ ليس كل السواحل تصلح للإنزال فطبيعة الشعاب المرجانية التي تتمتع بها كل منطقة تتحكم في الأماكن الصالحة للإنزال.

يقترح الخبير البحري العميد بحري صالح مجلي الأستاذ في الأكاديمية العسكرية العليا نائب قائد القوات البحرية ورئيس مصلحة خفر السواحل سابقا، إنشاء منظومة مراكز رادار للمراقبة على امتداد السواحل والجزر ومراكز بحرية للتدخل مجهزة بالقطع البحرية اللازمة إضافة إلى طائرات الهيلوكبتر للتدخل السريع.

حيث تتضمن الخطة مركز لكل منطقة في العرض السابق ومركزين للمناطق الواسعة إضافة إلى بعض المراكز في بعض الجزر كسقطرى وعبدالكوري وحنيش وكمران وبعض الجزر الصغيرة في البحر الأحمر، ومركز في ميون على مدخل باب المندب، على أن يتكفل كل مركز بتسيير دورية يومية منتظمة في منطقته الأمر الذي يغطي معظم الشواطئ.

ذلك فيما يتعلق بنشاط التهريب بمختلف أنواعه، فيما يمكن السيطرة على القرصنة بالسيطرة على المضيق بين أرخبيل عبدالكوري وجزيرة سمحة في أرخبيل سقطرى والبر الصومالي، حيث سيجد القراصنة القادمين من منطقة (إيل) بالقرب من مقديشو في الجنوب الصومالي المركز الرئيسي للقراصنة أنفسهم في متناول القوات المتواجدة في تلك المنطقة.. كما يمكن للرقابة على باب المندب الحد من القرصنة والتهريب عبر البحر الأحمر، وتمكن الرقابة في الجزر الشمالية الحد من التهريب في الحدود الشمالية مع المملكة على البحر الأحمر، إضافة إلى عدم إغفال النشاط الاستخباراتي في البلدان المجاورة القادمة منها المخاطر.

وقبل كل ذلك ضمان الإدارة الجيدة لإدارة الموارد والإمكانات المتاحة لجهاز حماية السواحل بعد توحيده في جهاز واحد وتوفير التدريب الجيد لأفراده.

نحو استراتيجية وطنية للأمن البحري

هذه عدة مقترحات يمكن أن تكون مفيدة عند التفكير بوضع استراتيجية وطنية للأمن البحري، وخلاصتها:

- إنشاء جهاز وحيد يشرف على الأمن البحري بدمج جميع الأجهزة الموجودة لتوحيد الجهود والإمكانات.
- ضمان الإدارة الجيدة لإدارة الموارد والإمكانات المتاحة لجهاز حماية السواحل والجزر وتوفير التدريب الجيد لأفراده.
- وضع قائمة بالمخاطر المحتملة القادمة من البحر.
- وضع خارطة بالمناطق الساخنة للتهريب ونوعية كل نشاط في المنطقة المعينة والتعامل المناسب مع كل منطقة.
- إنشاء منظومة مراكز رادار للمراقبة على امتداد السواحل والجزر، ومراكز لخفر السواحل للتدخل مجهزة بالقطع البحرية اللازمة إضافة إلى طائرات الهيلوكبتر للتدخل السريع.
- عدم إغفال النشاط الاستخباراتي في البلدان المجاورة القادمة منها المخاطر.
- تسويق الإستراتيجية الأمنية البحرية للأشقاء والأصدقاء للمساهمة في التمويل والموارد.

ربيع الثقافة

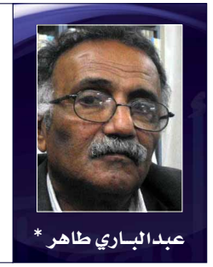

عبدالباري طاهر *

" من أجل تحقيق الهيمنة فإن المجموعة الحاكمة ينبغي أن تذهب إلى ما وراء مجرد السيطرة على مؤسسات الدولة، إذ ينبغي عليها أن توجد قبولاً واسع الانتشار لقيمها في المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني "

هناك الثقافة بالمعنى المجرد للكلمة، فالثقافة المصطلح له بعد عملي ونظري، بل للثقافة في كل اللغات الحية دلالة عملية، فجذر الكلمة في العربية يعني: ثقف الأرض فلحها. وثقف السيف صقله، وثقف الفرس روضها، وثقف الرجل تهذب.

ثقافة الفلاح عميقة في معرفة مواسم الزراعة وأوقات الحرث، وتهيئة الأرض للمطر والزرع وأنواع الزراعة "النبات". وثقافة الصياد والبحّار عميقة الصلة بالبحر وأنواع الرياح واتجاهاتها ومسار الكواكب، ولكل حرفة ثقافتها.

للثقافة السياسية عدة اتجاهات ومناهج مختلفة، ولها تعريفات متعددة ومتنوعة ومختلفة أيضاً، فقد رأى ماركس أن الثقافة ليست المعرفة المجردة فحسب؛ وإنما أيضا العمل على تغيير الواقع، بل هي أداة فعالة في تغيير الواقع. وللثقافة بعد كوني فلسفي، فالرؤية للكون والطبيعة والمجتمع (الثقافة في صراع الحضارات للباحث الأمريكي).

صراع الحضارات في العام ١٩٩٣م أثار ضجة كبيرة لتحويله الصراع في العالم إلى صراع ثقافي فالعالم كما قرأه يدخل مرحلة جديدة في التأريخ وفيها ستتجلى الانقسامات الكبرى بين البشرية على أسس ثقافية.

ورد عليه مفكرون عديدون من أهمهم المفكر اللبناني جوزيف سماحة، والمفكر الإسلامي المهم محمد سيد خاتمي في حوار الحضارات (رئيس الجمهورية الإيرانية الأسبق).

وقفت الماركسية اللينينية عند تخوم الدولة، وأن الحلقة الرأسية والمركزية هي الاستيلاء على السلطة بينما نجد أن غرامشي قد طرح مفهوماً للسلطة كعلاقة واستخدام الدولة المتكاملة لوصف هذا المفهوم الجديد لطبيعة السلطة، والذي لحظه في مفهوم الهيمنة المحاطة بالإكراه (الدولة والثقافة في مصر – نادية بدر الدين).

عرف غرامشي الهيمنة الثقافية بأنها موقف تكون فيه الطبيعة الحاكمة قد حققت نجاحاً في إقناع طبقات المجتمع الأخرى بتقبل قيمها السياسية والثقافية والمعنوية الخاصة، ومن أجل تحقيق الهيمنة فإن المجموعة الحاكمة ينبغي أن تذهب إلى ما وراء مجرد السيطرة على مؤسسات الدولة، إذ ينبغي عليها أن توجد قبولاً واسع الانتشار لقيمها في المؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني، مثل النظام التعليمي، والمؤسسات الدينية الكبرى، والصحافة والنوادي الاجتماعية والثقافية والنقابات العمالية والمهنية، ويتطلب مثل هذا الجهد دعماً من جموع المثقفين، وتطوير فلسفة سياسية تعبر عن هذه القيم.

إن الأفراد الذين يؤمنون بهذه القيم ينبغي عليهم أن ينقلوا النضال من أجل الهيمنة إلى ساحات المجتمع المدني، ويحولوا معتقدات منافسيهم على الهيمنة، أو يقضوا على هذه المعتقدات لضمان سيادة قيمهم. وأهمية النضال من أجل الهيمنة ينبثق من عنصرين:

أولهما: أن بقاء أي نظام سياسي لفترة طويلة يعتمد على مدى قدرته على إقناع الآخرين بالقيم التي يعتنقها.

ثانيهما: أنه لكي تحقق أي استراتيجية خاصة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي نجاحاً يتعين إقامة مؤسسات سياسية تنسجم مع مثل هذه الاستراتيجية. ونتيجة لذلك يكون من الضروري وضع خطة للنضال من أجل الهيمنة على الدولة والمؤسسات المدنية في المجتمع. إضافة إلى الدراسة المعمقة لكل العوامل الداخلية والدولية والتي تؤثر في هذا النضال (مرجع سابق).

في كتابه السلطة الثقافية والسلطة السياسية يشير الدكتور علي أومليل إلى "أن حديث مثقفينا اليوم عن دور المثقف ورسالته حديث يخلط عادة بين الدور الذي يزعمونه لأنفسهم والرسالة التي يدّعون القيام بها، وبين وضعيتهم الحقيقية في الواقع الفعلي، وحصيلة هذا الخلط. وهذا الخلط هو: وعيٌ شقي لديهم نتيجة التناقض الحاصل بين ما يدعونه، ومكانتهم الحقيقية التي هي دون طموحا تهم والصورة التي يرون أنفسهم فيها (صـ٢٢٥).

فالمثقف يرى أن للثقافة القيمة العليا، وأن الناس هم الذين عليهم أن يسعوا إليه من أجلها، لو كانت القيم قد وضعت في نظامها الحقيقي، لا أن يسعى هو إليهم بالخدمة والتوسل والتبعية، وقديما طرح أبو حيان التوحيدي سؤالاً للتعبير عن حيرته أمام هذه المفارقة "لم طلبت الدنيا بالعلم والعلم ينهى عن ذلك؟ ولم لم أطلب العلم بالدنيا، والعلم يأمر بذلك؟ وقد توجه بسؤاله هذا إلى أحد حكماء عصره عسى أن يفيده، وهو ابن مسكويه، فأجابه الإجابة التبريرية المعروفة: "إن ما يميز الإنسان هو العقل، وأن العلم هو أرقى نشاط للعقل الخالص، فالمثقف خصوصاً إذا انشغل بالتأمل العقلي الخالص هو أفضل الناس وعليهم أن يضعوا نشاطه العملي في أعلى سلم القيم الاجتماعية لكي يبقى أن يسلم له الناس بذلك. إلا أن نظام القيم في المجتمع يتراتب وفق منطق آخر للتقييم، وأبو حيان الذي طرح السؤال يعلم جيداً أن ابن مسكويه الذي أجابه بالجواب المثالي التقليدي قد قضى حياته في خدمة الأمراء، وأن حبه المال كان همه الكبير، إذ قضى وقتاً طويلا منكباً على صناعة الكيمياء عسى أن يحول المعدن إلى ذهب! صـ٢٢٦.

بسقوط أوهام الفصل بين الثقافة والمناشط الفكرية والإبداعية المختلفة، بل وسقوط الفصل بين النظري والعملي في فهم الثقافة وبإدراك أن السياسة الناضجة ثمرة من ثمار الثقافة، فالثقافة أداة كفاح وتغيير كما فهمها ماركس.

فالمعرفة قوة كما يقول بيكون، ولها ارتباط عميق بإنتاج الثروات، وازدهارها والخيرات والسيطرة أكثر وأكثر على الكون والطبيعة والمجتمع وتطوير كل شيء لصالح الإنسان في ترسيم أولويات هموم الثقافة. في الحالة اليمنية هي أولاً وقبل كل شيء استكمال "إسقاط النظام" المهمة الثورية والنبيلة التي تبنتها ثورة الربيع العربي في اليمن. وإسقاط النظام

* رئيس الهيئة العامة للكتاب

يعني أول ما يعني فتح أبواب الحرية والتغيير في اليمن كلها، وتكون مهمة بناء الدولة المدنية الديمقراطية قد انتصبت قولاً وفعلاً، وفيها وبها تتحقق هيمنة الثقافة وإرادة التغيير المدني السلمي، دولة الشعب كله، وحينها تتفتح أبواب الحرية في الإبداع حرية الرأي والتعبير، والحريات العامة والديمقراطية .

إعادة بنـــاء المسرح

أعتقد أن الكلام حالياً عن إعادة بناء المسرح الذي عرفته عدن في منتصف القرن الماضي عبث لانعدام الحرية الحقيقية في بناء خشبة مسرح يسقط حواجز التمييز بين المرأة والرجل ولا يتيح خلق سينما جسر هذه الحرية، ويتيح لمجلة (أبعاد) أن تتحول إلى مؤسسة تنافس (نزوى) العمانية أو (فصول) المصرية، أو حتى أرقى مجلة عالمية، فالحرية والحرية وحدها هي بوابة الولوج إلى العصر، ووسيلة تفجير المواهب والطاقات العظيمة في صورة المثقف التي رسمها في كتابه المفكر الراحل "ادوارد سعيد" تأكيد مهم على تعدد وتنوع وغنى هذه الصورة.

ويرى المفكر فيصل دراج انطلاقاً من تصور له شكل البداهة عرفت الثقافة العربية في العقود الأخيرة سؤالا عظيما: ما هو دور المثقف اليوم الذي يوكل إلى المثقف دور المرشد والدليل؟ بيد أن السؤال الذي يمتثل إلى عادات التفكير ولا يلتفت إلى الواقع ما لبث أن أخذ بعد الثورات العربية صيغة جديدة: هل لعب المثقف دوره المطلوب في الثورات العربية؟ انتقل السؤال من تأكيد دور المثقف الريادي إلى تساؤل جمع بين غياب اليقين والاتهام بدون أن يتخلى عن "تفضيل" المثقف على غيره. ذلك أن له دورا محدودا عليه أن يقوم به، وواقع الأمر أن السؤالين نسيا معاً أن المثقف كجوهر مفرد لا وجود له. وأنه لعب دوره في سياق مضى كعلاقة اجتماعية تتداخل فيها عناصر متعددة الانتماء إلى أحزاب سياسية تمتعت بمشروعية الأهداف، وحركة شعبية تسيسها الأحزاب ويدفعها تسييسها الذاتي إلى التحزب وحوار بين الثقافة والسياسة، وفرديات متمردة تمارس الاختيار والرفض والقبول والمبادرة ليست مشروعية المثقف إلا من مشروعية الأهداف التي يدعوا إليها، والتي تحيل إلى إرادة شعبية وطنية تنشد التحرر في وجوهه المختلفة. تجعل هذه المشروعية من الثقافة المحددة بأهدافها ملكية عامة بعيداً عن المثقف التقليدي الذي يرى في المعرفة ملكية خاصة مؤثراً لزوم الاقتراب من السلطة ومعارضة الإرادة الشعبية الوطنية.

لا تزال الأسئلة مشرعة ومؤرقة وحتى حارقة، فالمثقف الجمعي المعبر عن إرادة الحياة في كل تفاصيلها؛ هو الذي يقود التغيير وإرادته مستمدة من إرادة ملايين الساحات التي فتحت كوة كبيرة في جدار الفساد والاستبداد ولكنها لم تسقطه، والخشية أن ينتصر وهم أن سقوط النظام قد تحقق، والدعوة للقفز إلى رحاب سلطة مزوقة ومموهة هي نفسها فالحديث عن الأولويات مهم!

امتداد ثقافي لفصل الربيع الثوري

في افتتاحية (إضافات) يتساءل عالم الاجتماع طاهر لبيب عن علاقة معرفتنا بثورة جارية لا نعرف خواتيمها. لا مجال لجوانب أخرى كثيرة؛ مثلاً: مواجهة ممكنات الثورة بمستحيلات التدبير والتسيير، وهذا يظهر أوضح ما يظهر عندما يطرح المطلب الاجتماعي؛ لأنه الأكثر إفرازاً للمصالح والتناقضات، يظهر عندما يصطدم الممكن الثوري بالشرعية التي أنتجتها؛ هو ينتج سلطة عليها أن تقتنع أولاً بأنها سلطة عندئذ تكون العودة إلى سؤال قديم: تغيير من الداخل أم ثورة جديدة في الأثناء! يغير كثيرون من مواقفهم وأدوارهم لأسباب متنوعة، وأكثر ما يتضح الفرز أمام القطيعة الثورية، هناك من سيقف دونها وهناك من سيواصل فعل التجاوز.

ولما كانت القطيعة هي الاسم الثاني لكل ثورة؛ فإن آخر الحسم فيها وهي كالثورة نفسها ليست حدا ولا خطا يتخطى بل ضرورة مركبة الابعاد والمستويات والمجالات والآليات والمشكلة في المجال العربي الإسلامي؛ ليست في القطيعة مع نظام سياسي، وإنما هي في غياب مفهوم القطيعة في ثقافته السائدة عبر القرون، هي ثقافة تقول بالاجتهاد والإصلاح والوسطية وما شابه ذلك ولا تقول بالقطيعة. فيها تتداخل الأزمنة مهما تباعدت وأنساق الفكر مهما تناقضت، وهذا يكسب الارتداد جهوزية دائمة التربص لا يعرف حدوداً فعينه عليك حتى في حميميتك، وقد يجند جهل تأويله ضد ثورتك.

إن المضي بثورة الربيع العربي إلى المنتهى إلى الانتصار الحاسم ضد النظام القديم والقطيعة المعرفية مع كل أشكال الخرافات والأوهام؛ هي الأولوية في مهمتنا الثقافية غير المعزولة بل المندغمة في الفصل الثوري، وأي توقف عن هذا الفعل المبدع والخلاق الذي تصنعه الملايين في الساحات لا يعني إلا خنق الإبداع الثقافي الثوري والعودة إلى حضارات وكهوف الموت والفناء.

أولى الأولويات الانشغال على الثقافة ورفض العداوة بين الثقافة والسياسة وبين الثقافة والإبداع، فليتوافق المثقفون بالمعنى الفعلي على كلمة سواء للوقوف على أرضية مشتركة ولا أقول واحدة للتحاور! لتحديد هذه الأولويات وتراتبها، والمهم إسكات الفتن وإطفاء الحرائق التي أشعلها النظام القديم في اليمن إنساناً وتراثاً وحضارة.

ثقافة الثورة

نـاديـــــة مرعي *

" من حق الشباب كأولوية ثقافية أن يفسح لهم المجال للسطوع والحضور في محاولة جادة وعملية للتخلص والفكاك من واقع فج يتجاهل الشباب ويحد من حضورهم وظهورهم "

لنتفق - أولا- على بعض الاصطلاحات حتى نكون على أرضية حوار واحدة مشتركة واضحة ومحددة، فعندما أتحدث عن أولويات بكل ما للكمة من معاني الضرورة والإلحاح والحاجة الماسة لها كخطوة أساس في إرساء مداميك تبنى عليها ثقافة وطنية ذات صيغ ورؤى وتجليات متنوعة ومختلفة ذات شجون يجمعها جذر يلم كل تلك الفروع والأغصان، تشكل في مجملها أولويات ثقافية نتفق حولها بنسبة ما وفيما يخص الثقافة، فإنني أقصد الثقافة بكل ما للكلمة من عمق وبكل ما قيل وكتب حول الثقافة والثقافي.. بما هي خبرة وسمة وسلطة وإدارة مؤثرة ومتأثرة بعوامل شتى كلها جد مهمة ومتجذرة في مفاصل اليومي والمعاش، بما هو خطوة ودرب للمستقبل.

ثقافة الثورة الشبابية السلمية

لقد أحدثت الثورة الشبابية الشعبية السلمية على المستوى الثقافي لا سيما في الشهور الأولى لنضالها السلمي نقلة نوعية في سلوك وثقافة شباب الساحة والمنتمين إليها ويثبت روحا من الرقي والسمو والألفة والكبرياء والكرامة. وسادت ساحة التغيير مفاهيم ثقافية تجلت عملياً ولمسناها -ولو فترة وجيزة- مثل السلمية؛ وهي خطاب عميق ينبع من روح الحق والقناعة الخاصة به بأن السلم وسيلة ناجعة لإزالة الظلم وإسقاط النظام الفاسد واستعادة المواطنة والكرامة والحق والحلم بعينين مفتوحتين ووعي تام لأهداف ومبادئ الثورة.

كذلك تنامي سلوك شبه عام في الساحة اكتنف قيمة قبول الآخر والإنصات له ومشاطرته آماله وآلامه وساد الحوار.. بشكل مفرح أبدى شباب الثورة القدرة على الحوار وقبول الآخر وتفهمه ومساندته في قضاياه ومطالبه، كما نشأت في ساحة التغيير وأوساط الشباب الثائر مفاهيم ثقافية وأخلاقية شبه عامة كسلوك وثقافة عامة عبر المسيرات والاعتصام ووسائل الضغط السلمية. وأن التغيير يأتي بالصبر والمنطق والحوار، ولا يحتاج إلى العنف والقتل والقمع والإقصاء والتهميش.

ظهرت أيضا ثقافة خاصة بالساحات، فتكونت مسميات جديدة ارتبطت بالثورة وأهدافها العُلا تجلت في ائتلافات ومكونات ومنتديات وتجمعات وتحالفات وما إلى ذلك من مسميات لها ثقافتها وأنماطها الفكرية والثقافية والسياسية الوطنية المستقلة فيها والحزبية، كل تلك المسميات والألفاظ شكلت ولو بارقة أمل ونواة حقيقية لإمكانية تحول الشعارات والرؤى والأفكار إلى واقع حق ملموس.

ونخلص اليوم إلى ضرورة حصر وتحديد أولويات الشباب في كل النواحي، ولنحاول هنا الوقوف على الأولويات الثقافية المستقاة

* شاعرة وباحثة في الشؤون الثقافية والاجتماعية

من طموح وأهداف الشباب وأهداف الثورة الشبابية الشعبية السلمية.

حرية الرأي والتعبير

وهي ضمن أولويات حقوق الإنسان المقرة والموقعة عليها بلادنا، لكنها غير مشرعة ولا مفعلة، وهذه الأولوية تستلزم حرية الرأي بكل آفاق ومعاني هذا الحق..

وحرية الرأي حق أصيل وأولوية عميقة تتحقق في إثبات حق كل إنسان اعتناق الرأي والقناعة الخاصة به والتعبير عنه بما لا يخل في حق غيره في أي شيء وفي كل شيء. وكلما وضعت قيود وسقوف و محاذير تقلص هذه الحق وصار هامشياً وأرهف من الشعرة.

من المثالية بمكان إطلاق الحرية أو تصور إمكان إطلاق حرية الرأي والتعبير والاعتقاد بما يجعلها وسيلة لقمع وإقصاء وحدة وحرية الآخرين، وعليه فصياغة هذه الأولوية ينبغي أن تتسم بالمرونة لضمان إقرار الحق بحرية الاقتناع والإيمان والإقرار برأي ما والتصديق به بما لا يسيء لحقوق آخرين، فمبدأ حرية الرأي والتعبير أولوية تنشأ منها وتبنى عليها الحقوق والأولويات.

فإرساء هذه الأولوية وضمانها يحقق القضاء على المصادرة والتهميش والإقصاء والقمع والتعتيم والتكميم وما إلى ذلك من ناقضات العدل والحق والخير.

ثقافة قبول الآخر

وهي أولوية تبنى تماماً على أولوية حرية الرأي، فإذا آمن وأقر أحدنا بحرية الرأي والتعبير استلزم ذلك قبول الآخر والتعايش معه بسلمية وتفهم بما يحقق احترام الرأي والثقافة والقناعة الفكرية والعقائدية والسياسية والتي تضمن وطناً يتسع للجميع.

الشراكة الفاعلة للشباب ثقافياً

يمكن أن نقول عنها أولوية إتاحة المنابر الثقافية على اتساعها للشباب وتفاعلهم وشراكتهم الفاعلة فيها، بما يناهض الإقصاء والتهميش ويحد من سيطرة النخب التي تحتكر المنصات والمنابر الثقافية والفكرية وواجهات الصحف والإعلام بكل أدواته وحتى الإنترنت، بما هي تلك النخب عمرية أو حزبية أو توافقية أو شللية أو مناطقية.. أو أي كانت سلطويتها.

من حق الشباب كأولوية ثقافية أن يفسح لهم المجال للسطوع والحضور في محاولة جادة وعملية للتخلص والفكاك من واقع فج يتجاهل الشباب ويحد من حضورهم وظهورهم، ولا مناص للشباب من ذلك الإقصاء والتهميش إلا عن طريق سن قوانين ملزمة لكل ما يشكل منبراً أو واجهة ثقافية أو إعلامية بتعيين حيز واسع في الصدارة للشباب ضمن أنشطتها وبرامجها بما يكفل الشراكة العادلة والفاعلة للشباب عبر كل قنوات التواصل والتعبير بما في ذلك تمثيل الوطن في المحافل والأنشطة الدولية وعدم حصرها على فئات وشخصيات بعينها.

الحق الفكري وحق الإنتاج

بمعنى ضمان حق الإنتاج والحق الفكري للمبدعين والمثقفين عموماً ولاسيما الشباب من خلال مادة واضحة ومثبتة في الدستور تحفظ الحقوق الفكرية والمعنوية والمادية المترتبة على الإبداع، وبتفعيل قانون الملكية الفكرية.

الشفافية والنزاهة

إن ثقافة الشفافية والنزاهة هي إحدى أهم الأولويات المناهضة للفساد والتعتيم والموارية والكيل بمكاييل عدة، فإتاحة المعلومات والتزام معايير النزاهة حق يسعى له الشباب وتحقيقه في كل المجالات بما فيها الجوانب الثقافية، وترسيخ هذا المبدأ وانتهاجه في المجتمع عبر القوانين والدستور ليغدو ثقافة عامة وسلوكاً يتعمق عبر سن القوانين التي تضمن تحققه وعبر التربية والتنشئة الاجتماعية بما يتكامل مع قانون حفظ الحقوق الفكرية التي تشمل الشفافية والنزاهة الثقافية والفكرية.

الطباعة والنشر

ويصح في الطباعة كحق و أولوية ما يصح على المنابر الثقافية، بل إن الطباعة والنشر تجسد إحدى المنابر الثقافية، فالنشر بما هو وسيلة حفظ وتقديم وعرض وتواصل يبقى نصيب الشباب فيه ضئيلا ومحدودا ومرهونا بذات تفاصيل غول الفساد والشللية والبطالة ومحدودية إمكانات الشباب على الطباعة والنشر، ولذا لابد من سن قانون تضع معايير سوية للطباعة والنشر تكفل شراكة الجميع وحصولهم على حقوق متساوية وعادلة، وفق محكات إبداعية وثقافية واضحة ومحددة.

تفعيل وإنشاء الأندية والمؤسسات

هناك عدد كبير من الأندية الرياضية التي يفترض أنها ثقافية واجتماعية لكنها تقصُر نشاطها على الرياضي غالباً، أما المنتديات والمؤسسات الثقافية فمعظمها مقصورة على ذويها وأصدقائهم وشللهم ولا مناص للشباب من تلك الأنشطة النمطية والواقعة تحت أسر إشكاليات الفساد المستشري في مفاصل واقعنا المعاش إلا بتحقيق أولويات الشباب الثقافية عبر غربلة الأندية والمؤسسات القائمة وفتح المجال أمام برامج وأنشطة تناسب رؤى وتطلعات الشباب وتسهل إنشاء مؤسسات ومنتديات ثقافية جديدة تلبي احتياجات الشباب وتنسجم معها بما يحقق لهم الثقة في أنفسهم وقيادة دفة الحياة بوعي وخبرة.

أولوية الدعم الثقافي

تشمل فكرة إنشاء وتفعيل الصناديق المالية الموجودة مالياً ولكنها غير فاعلة في دعم الشباب وأنشطتهم الثقافية في كل المحافظات وفق معايير سوية وعادلة لضمان الاستمرارية والاستدامة والعدالة في أخذ الدعم الثقافي للشباب.

شراكة الشباب في الحوار الوطني

أزعم أن كل الأولويات السابقة لن تتحقق ولن تدخل أجندة الحوار الوطني الشامل الذي لا يستثني أحداً –كما يقولون- إلا بإشراك الشباب في هذا الحوار وبنسبة تمثيل عادلة لا تقل عن ٤٠٪ لإحقاق الحق وإعطائهم إمكانية الشراكة في القيادة ووضع لبنات بناء وتأسيس الوطن الجديد.

على أن تشمل تلك النسبة كلا الجنسين من إناث وذكور ومن جميع الأطياف السياسية والمستقلة والمهتمة بأمر الوطن، بما يضمن وصول أولويات الشباب عموماً لمؤتمر الحوار الوطني الذي ينبغي أن يقام بلا شروط ولا قيود ولا سقوف من جميع الأطراف.

كل الأولويات الخاصة بالشباب تتضمن في طياتها مطالب الشباب (إناث –وذكور) والأولويات

شباب التغيير

د. أُلفت الدبعي *

" على الشباب أن يستكملوا ثورتهم باستكمال اقتلاع رموز الفساد في كل مؤسسات الدولة، فالفساد المالي والإداري يشكل أحد أبرز العقبات التي تواجه الرئيس والحكومة في المرحلة الانتقالية "

يعد الشباب معجزة الثورة اليمنية التي أشعلت شرارتها الأولى بكل جرأة وجسارة أذهلت كل القوى المسيطرة على آليات القوة والسلطة في المجتمع، واستطاعوا بثباتهم ونضالهم أن يقنعوا مختلف القوى بالالتحاق بهم والانضمام لثورتهم،وأثبتوا بتضحياتهم- أنهم يمكن أن يعقد عليه المستقبل والأمل.

فالشباب يمتازون بمزايا أساسية توفر لهم أهلية خاصة في مشاريع التغيير ومنها الطاقة والحيوية المتجددة والطموح المتجدد، لذلك نجد أن طاقتهم تتناسب مع طاقة الثورة بكل عنفوانها وحيويتها، كما يعد الشباب من أهم أسس البناء لمشاريع التغيير ومن مكونات مشاريع النهضة وحركات التحرر الوطنية.

ومن الجدير بالذكر أن ثورة الشباب جاءت ضد الظلم والفساد وضعف مستوى الدخل وغياب الحقوق والحريات والخدمات، وهو الواقع الذي عمل على اغتيال كل ما هو جميل في هذا البلد المكلوم، واليوم وبعد مرور عام من ثورة الشباب الشعبية التي تكللت بتحقيق أول هدف من أهداف الثورة وهو الإطاحة برأس النظام، ما يزال المشوار طويلا حتى تحقق كافة أهداف الثورة وإرساء قواعد الدولة المدنية القائمة على ضمان الحقوق والحريات ودعائم سلطة النظام والقانون على مستوى الواقع الفعلي.

لقد جاءت الثورة الشبابية الشعبية وحملت معها الكثير من الآمال لملايين اليمنيين، خاصة وأن المسار السياسي عبر المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية عمل على الجمع بين ما هو قديم من النظام ومحاولة تطعيمه ببعض الجديد من أجل امتصاص الغضب الشعبي، كما أن الواقع يقول إن بداية تطبيق هذا الجديد جاء –في الغالب- عبارة عن شكليات لا تلامس الجذور الرئيسية، ويرجع ذلك إلى غلبة القديم وتغلغله حتى الاستمراء، وكيف يمكن أن يتم تغيير حقيقي والرئيس التوافقي للبلاد لم يعترف بالثورة الشبابية الشعبية بعد..

ولأن معطيات الواقع اليمني تشير إلى أن النظام الذي تشكل عبر سنوات طويلة نحتاج لاقتلاعه إلى آليات جديدة غير تلك الآليات التي صنعته وأرست قواعده، ولأن التعامل مع المشكلة بنفس الآلية والوسيلة التي لا توجد لها حل هو إهدار للوقت والجهد والتي من أهمها الإبقاء على رموز الفساد في أماكن عملهم أو استبدال فاسد بفاسد يعكس لنا مستوى الذهنية التي ما زالت مأزومة بالماضي والخوف من محاولة تغييره ومحدودية سقف التطلعات والرؤى المستقبلية التحديثية التي توجد داخل هذه الذهنية.

ووفقا للمعطيات السابقة فالواقع يقول إن المسار السياسي الممارس لا يبشر بقدرته على العبور بنا إلى بناء مشروع الدولة المدنية وتطهير البلاد من الفساد والفاسدين، خاصة وأن الشباب لم يقوموا بالثورة ويضحوا بأرواحهم من أجل أن يزيحوا طرفا سياسيا معينا ليحل محله طرف سياسي آخر أو أن يزيحوا شخصا ليحل محله آخر.

وبناء على ذلك تظل فاعلية الفعل الثوري لها الأولوية لدى شباب الساحات من حيث بقاء ساحاتهم واستمرارية اعتصاماتهم وتصعيداتهم السلمية عبر المسيرات والاحتجاجات التي تركز على فعل التغيير أكثر من فعل المطالب، فذلك هو الضامن الحقيقي للضغط حول تحقيق أهداف الثورة. وفي تصوري أن أبرز معالم فعل التغيير الثوري الذي مارسه الشباب تمثل بمسيرة الحياة التي خرجت من تعز والتحق بها العديد من ثوار المحافظات التي مرت بها في مشهد ثوري متجدد أعلن لكل الأطراف السياسية في اليمن أن التسويات السياسية لن تثني الشباب عن مسيرة التغيير الثوري.

وفي المقابل أستطيع القول إن معطيات الواقع الجديد بعد انتخابات ٢١ فبراير وتشكيل حكومة الوفاق أفرزت لنا واقعا جديدا ينبغي التعامل معه بآليات ووسائل جديدة تتناسب مع المرحلة الجديدة، أستطيع أن ألخصها في مجموعة من التصورات كالتالي:

١- على الشباب أن يعملوا على توعية المجتمع؛ بمعنى أنه إذا تعاملنا مع هذه المرحلة كمرحلة انتقالية فإننا يجب أن نتعامل معها ليس بمفهوم الانتقال من سلطة إلى سلطة وإنما ينبغي أن نتعامل على أساس أننا يجب أن ننتقل من حال إلى حال.

الانتقال المطلوب يجب أن يكون انتقالا في الحقائق وليس انتقالا في المواقع، أي يجب أن تتغير الدولة وبنيانها ومؤسساتها ومرحلة الانتقال هي مرحلة وضع أسس البناء، وهذا الأساس يحتاج إلى رؤية موحدة لهذا الأساس، رؤية يتوافق حولها الجميع، أما عملية تشييد البناء فيمكن لأي فصيل أو جماعة أن تقوم به إذا تمت عملية الاقتناع به. نحن نريد عقد اجتماعيا وسياسيا جديدا لدولة جديدة، فالمرحلة الانتقالية عبارة عن مهام يتعين بالضرورة اتباعها، لذلك فعلى الشباب أن يعوا أن تعددهم وانقسامهم وتفرقهم وعدم وجود ما يوحدهم من أهم التحديات التي ينبغي أن يضعوا لها حلولا سريعة وآليات للتنسيق المشترك بما يضمن توحدهم حول فكرة واحدة متكاملة يصعدون باتجاهها بفعل مشترك بدلا من جدل الصراعات السائد في ساحات الحرية والتغيير الذي يعكس تدني مستوى الثقة بين المكونات الشبابية المتواجدة، وسيادة ثقافة الإقصاء والتهميش التي أثبتت أن بنية النظام ما تزال موجودة حتى لدى الثوار أنفسهم. وبالتالي يصبح لزاما على الشباب أن يعوا أن هذه المرحلة أخطر من المرحلة الأولى وأن عليهم أن يبدأوا بتطبيق قيم الدولة المدنية فيما بينهم وفي تعاملاتهم من حيث قبول الآخر والاحترام المتبادل والقدرة على التعايش وقبول التنوع والتعبير عنه دون أي إقصاء لأي طرف من الأطراف.

وعلى الشباب أن يعوا أن المرحلة الأولى من الثورة كانت ذات طابع انفعالي عفوي غير منظم، وأن التنظيم الثوري كان يتم في لحظات الهيجان الثوري، أما في هذه المرحلة، فالتنظيم

* أستاذة في جامعة تعز وباحث في قضايا المرأة

يصبح ضرورة، من أجل إكساب الشباب وقضاياهم ومطالبهم في التغيير فاعلية أكبر.

٢-يجد القارئ للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية أنها تهدف إلى الحفاظ على الماضي أو جزء منه، وبالتالي يصبح من الضرورة أن يفكر الشباب كيف يشكلون ضغطا لمنع هذا الهدف من التحقق. وفي تصوري أن ذلك يحتاج إلى أن يتفق جميع شباب الثورة بمختلف تكويناتهم وانتماءاتهم على رؤية لتيار فكري مدني أو حركة اجتماعية ثورية توضع لها مجموعة من القيم والمفاهيم والسلوكيات التي يجب أن يتفق عليها الشباب بمختلف مكوناتهم وتوجهاتهم الفكرية، حتى يشكلوا قوة ضاغطة تجاه تسويقها وترويجها والعمل على الضغط لتنفيذها في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع بشكل عام.

كما يجب العمل على ترويج هذه الحركة عبر النت والفيس بوك واستغلالها للنهوض بالمجتمع تماما مثلما استغل الشباب وسائل الإعلام للحشد والتثوير أثناء الثورة.

على الشباب أن يستكملوا ثورتهم باستكمال اقتلاع رموز الفساد في كل مؤسسات الدولة، فالفساد المالي والإداري يشكل أحد أبرز العقبات التي تواجه الرئيس والحكومة في المرحلة الانتقالية، ونظراً لأن التسوية السياسية التي أقرتها المبادرة الخليجية جعلت من التوافق سمة المرحلة الانتقالية، وهو ما أتاح فرصة لقوى الفساد الاحتماء بجو التوافق السياسي وهو الأمر الذي سيعيق عملية النهوض بالبلد، وسيساعد على إعادة إنتاج النظام بآلياته القديمة. وهنا يأتي دور الشباب في الانتقال بتصعيداتهم واحتجاجاتهم واعتصاما تهم من أجل المطالبة بإقالة الفاسدين، وتقديم ملفاتهم إلى القضاء، وأن يركز الشباب على استكمال إسقاط بنية النظام عن طريق فضح كل رموز الفساد وشبكاته التي تمتد في أرجاء البلاد من خلال وثائق وأرقام حقيقة والضغط والاحتجاج من أجل تغييرهم ومراقبة أداء الحكومة الحالية ومؤسسات الدولة ونشر كل صور المخالفات أو السلوكيات التي لا تدعم قيام الدولة المدنية، فضلا عن أن يعمل الشباب على تنظيم وقفات احتجاجية أمام كل مؤسسة من

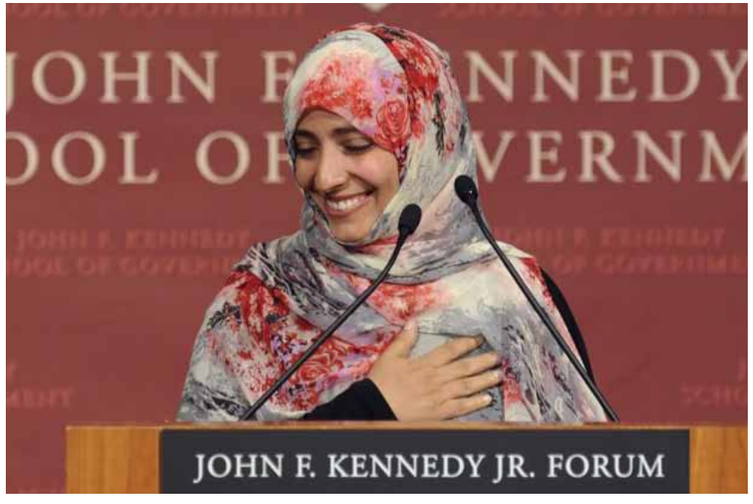

مؤسسات الدولة لا تقوم بدورها وفق المعايير التنموية التي تلبي احتياجات الناس وفضح كل مسؤول لا يؤدي واجبه سواء من النظام السابق أو من المعارضة.، فبهذه الوسيلة يساعد الشباب في مرحلة البناء للدولة القادمة بإسقاط كل المفسدين المعيقين لبنائها وليكن شعار الشباب في هذه المرحلة (نحو يمن خال من الفساد).

إن استشراء الفساد بمختلف أنواعه (سياسي، اقتصادي، ديني..) هو من أهم الأسباب التي أوصلت اليمن إلى هذا الوضع المأساوي، الأمر الذي يجعل من مكافحته والعمل على استئصاله من جذوره أولوية ملحة ومهمة وطنية مقدسة في الفترة المقبلة، وأنه لا يمكن أن تتعافى اليمن دون النجاح في هذه المهمة.

٤- بقاء الشباب في الساحات كقوى ضاغطة مهم جدا من أجل المطالبة بسرعة هيكلة الجيش والعمل على تحويله إلى مؤسسة وطنية مستقلة، كما ينبغي على الشباب أن يساهموا وبسرعة في تقديم مشروع التعديلات الدستورية برؤية شبابية ويشاركوا في وضع التصورات والنقاشات حول العدالة الانتقالية ورفع مستوى الوعي بمفهوم العدالة التي ينبغي أن تشمل كل المظالم بلا استثناء مع إعطاء الحق لأولياء الدم في قبول التعويض أو عدم قبوله، والضغط باتجاه استقلالية القضاء وتطهيره من المفسدين. مع أهمية ابتكارهم لآليات ووسائل جديدة تتناسب مع المرحلة كالانتقال بنضالهم إلى مؤسسات الدولة وتشكيل المبادرات والانضمام لمؤسسات المجتمع المدني أو تشكيل منظمات مدنية ينطلقوا من خلالها للضغط باتجاه استكمال أهداف الثورة كأن تعمل هذه المنظمات في الرقابة على أداء الحكومة مثال (حكومة الظل الشبابية) أو في مكافحة الفساد، أو التوعية بالحقوق القانونية وحقوق المواطنة وحرية التعبير وغيرها من

متطلبات قيام الدولة المدنية، خاصة وأن واقع الثورة أفرز لنا مدى غياب هذه المفاهيم عن الواقع اليمني الذي ما يزال يحتاج إلى تشكيل وعيه المدني أولاً حتى يستطيع ممارسة قيم الدولة المدنية كسلوك.

٥- من المهم أن يتحول الشباب إلى قوة سياسية تنخرط في العمل السياسي إلى جانب العمل الثوري، ويعملون على تقديم رؤيتهم والتأثير على جماعات القوة عبر الحوار، وبالتالي يصبح من المهم أن تمثل رؤية الشباب استحقاقا في مؤتمر الحوار الوطني القادم، وهنا يكون الدور الأهم لمنظمات المجتمع المدني في مساعدة الشباب على تنظيم أنفسهم وبلورة مثل هذا المشروع عن طريق دعمها لتكتلات الشباب الثورية عبر التأهيل والتدريب لمتطلبات المرحلة الانتقالية.

وفي تصوري أن انضمام الشباب في هذه المرحلة للجمعيات والمنظمات أو تشكيل مجالسهم الشبابية ومكوناتهم الثورية والعمل على تفعيلها ووضع رؤيتها السياسية، ومحاولة استعادة زمام المبادرة للشباب عبر عملية التشبيك المنتظمة فيما بينهم، أفضل من تكوين أحزاب سياسية كما يدعو لها البعض، لأن الأحزاب السياسة تحتاج إلى تراكم تاريخي وخبرة قد لا يستطيع حزب سياسي شبابي على منافسة الأحزاب السياسية القائمة حالياً خاصة وأن بعضها لها تاريخها النضالي الذي يمتد إلى مرحلة ما قبل الوحدة اليمنية وستينيات القرن العشرين.

كما أن على الشباب أن يدركوا أن أحزاب اللقاء المشترك ما تزال تتعامل في كثير من المواقف بنفس آليات النظام السابق، كما يوجد في داخلها أشخاص وقوى نافذة وفاسدة تتحكم بدرجة كبيرة بقراراتها وسياساتها، وأن مصالح هذه القوى النافذة تؤثر على جدية ومصداقية هذه الأحزاب بشأن إقامة الدولة المدنية الحديثة، ومن ثم فإن هذه القوى على

" أحزاب المشترك ما تزال تتعامل في كثير من المواقف بنفس آليات النظام السابق، وفيها أشخاص وقوى نافذة وفاسدة تتحكم بدرجة كبيرة بقراراتها وسياساتها، ومصالح هذه القوى النافذة تؤثر على جدية ومصداقية هذه الأحزاب بشأن إقامة الدولة المدنية الحديثة "

الأرجح ستضع عقبات عديدة تعيق التحول نحو الدولة المدنية الحديث. وبالتالي يصبح فعل من أمثال أن يعمل الشباب على تشكيل قوى ضاغطة داخل أحزابهم لتعزيز التوجهات الديمقراطية الداخلية بشكل خاص وتعزيز الالتزام بأهداف الثورة ومحاولة تحديث بنية هذه الأحزاب أقرب إلى الموضوعية والتعامل مع الواقع اليمني، خاصة وأن أغلب الشباب المتواجدين في الساحات هم من شباب الأحزاب.

٦- إن من أهم مشكلات اليمن التي فجرت الثورة وجود خلل كبير في منظومة القيم السائدة في علاقات أفراد المجتمع، فصار الإنسان النزيه والطيب هو الإنسان الذي لا يعيش الواقع والغبي الذي لا يعرف كيف يستفيد من عمله لمصلحته الشخصية، وأن الإنسان الذي يمارس الفهلوة وابتزاز الناس والاحتيال عليهم هو المرء الذي يفهم الواقع بشكل صحيح ويعرف كيف يستفيد منه.

وقد ساعد نظام علي صالح في دعم وتعزيز مثل هذه القيم الفاسدة بتغاضيه عن الفاسدين ومحاولة تشجيعهم في أحيان كثيرة حتى أصبحت هذه القيم الفاسدة أشبه بمؤامرة على حق الحياة في وطن، وصار كثير من اليمنيين يشعرون بأن اليمن كوطن لم يعد يسعهم جميعا، فهو وطن ينحاز لصالح المتنفذين وأصحاب الكراسي والوساطات والرشوات وسارقي أحلام الشعب والتي كانت ترجح الكفة لمصالح القلة، بينما يهدر كثير من مصالح الكثرة المغلوبة على أمرها ولعل أكثر ما يؤلم عندما نجد أن منظومة القيم الفاسدة صارت جزء من سمات كثير من الشخصيات اليمنية؛ بحكم الخبرة والتعامل الطويل على مستوى الواقع والعلاقات الاجتماعية، فهذه المنظومة الفاسدة من القيم ستكون عائقا رئيسيا من عوائق إحداث تغيير حقيقي في المجتمع ومؤسساته وتحد من قدرة وتأثير مطالب التغيير التي غالبا ما تجد مقاومة شديدة من رموز الفساد ومن هنا يأتي دور الشباب في محاولة إيجاد وخلق إرادة مجتمعية واحدة تجاه قيم الدولة المدنية وكشف ممارسات القيم الفاسدة ومن يستخدمها لمناهضة الدولة المدنية ووحدة الوطن. أي أننا بحاجة إلى إرساء قواعد ثورة قيمية وأخلاقية وسلوكية نعمل على نشرها وتكريسها بقوة، فلا مجال الآن للتراجع عن إحداث ثورة قيمية. ولعل ذلك يكون أحد البرامج التي يجب أن يتبناها الشباب في إطار مكوناتهم الثورية أو حركتهم المدنية بشكل عام.

٧- يعد العمل النقابي الفاعل أهم مقومات وجود دولة مدنية حديثة، حيث ينتظم أعضاء المهنة الواحدة في إطار مؤسسي واحد من أجل الضغط باتجاه تحقيق مصالحهم النقابية والمحافظة على حقوقهم المهنية.

والعمل النقابي الفاعل في أي دولة من الدول هو انعكاس لمستوى نهضة الدول، كما إن الحركة النقابية الفاعلة تساهم في إحداث التغيرات الاجتماعية والسياسية والتي تنعكس آثارها على طبيعة المهن وتطويرها ومصالح أعضائها، ونظراً للدور الهام الذي تلعبه النقابات المهنية في إحداث التغيير في المجتمع، عمل النظام العائلي في اليمن على السيطرة على هذه النقابات وإلهائها عن دورها الحقيقي بكثرة التفريخ أو الصراعات والمعوقات التي وضعها أمامها أو بمحاولة السيطرة عليها، لذلك ظهر العمل النقابي في اليمن مهزوزا أو موسمي الحركة ولا يمتلك رؤى وبرامج واضحة، ومن هنا يأتي دور الشباب في الانخراط في تفعيل النقابات والاتحادات المهنية، والعمل بشكل جاد على تشكيل وعي نقابي حقيقي وفاعل بمصالح الأعضاء وما يحقق فاعلية الأداء داخل مختلف المهن في المجتمع اليمني، وهو الأمر الذي سوف يساعد على استكمال أهداف الثورة في مؤسسات الدولة عبر النضال والضغط بالقضايا المطلبية المرتبطة بطبيعة المهن واحتياجاتها الرئيسية التي ستساعد في عملية التنمية المجتمعية، وبالتالي إحداث التغييرات الاجتماعية والسياسية.

٨-على الشباب أن يسهموا في بناء دولتهم المدنية عن طريق تبني مشاريع لمبادرات شبابية تقترب من مشكلات المجتمع المحلي وتلامس احتياجات المواطنين، والاستعانة بمنظمات المجتمع المدني لدعم هذه المشاريع التي سيكون من أهم أهدافها رفع مستوى الوعي بمفاهيم الدولة المدنية المنشودة ومزايا التحول الديمقراطي، والعمل على تنفيذ حملات لكسب التأييد والدعم لبرامج إعادة بناء الدولة مثال (حملة يمن بلا سلاح).

" من المهم أن يتحول الشباب إلى قوة سياسية تنخرط في العمل السياسي إلى جانب العمل الثوري، ويعملون على تقديم رؤيتهم والتأثير على جماعات القوة عبر الحوار "

كما أن عليهم أن يسهموا في عملية صنع القرار وصياغة السياسات العامة وتنفيذها والرقابة عليها، والضغط باتجاه الحد من البطالة في أوساط الشباب، ومعالجة المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الشباب وتقف عائقا أمام مشاركتهم بفاعلية في المجتمع، والضغط باتجاه وضع استراتيجية وطنية خاصة بالشباب تتضمن خطوات فاعلة وعملية لإدماج الشباب في العملية السياسية والتنموية والاقتصادية.

٩-على الشباب أن يواجهوا كافة الأشكال التي ستحاول الدبلوماسية الأمريكية والسعودية من خلالها الهيمنة على الثورة الشبابية من أهمها عدم تصدير الثورات العربية لبقية البلدان العربية، لذا على الشباب أن يوسعوا من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والتواصل مع زملائهم في البلدان الأخرى التي تواجه استبدادا من الحكام من أجل وجود حرية في البلدان العربية تعقبها بناء دولة الوحدة التي نحلم بها من المحيط إلى الخليج ووجود نضال عربي ضد كافة الأنظمة المستبدة وقيام الدولة العربية التي طالما حلم بها المناضلون العرب جميعاً.

الثـــورات لا تسرق

الثورات لا تسرق، إنما توجد ظروف استثنائية وموضوعية غير مكتملة النضج الثوري وفق معيار هدم النظام السابق وإقامة النظام الجديد، وفي ثورتنا لم تتوفر هذه الظروف بشكل مكتمل، خاصة وأن الوعي الثوري في تجربة اليمن ما يزال متشظياً بين وعي القبائل ووعي الأحزاب ووعي الجيش ووعي الشباب، وبالتالي يصبح عدم نضوج هذه الظروف هو العائق الرئيسي.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الثورة لم تسرق، وإنما تحتاج إلى تقوية الآليات والوسائل، ورفع الوعي الثوري بظروفنا الذاتية والموضوعية، وبدلا من أن نعلن أن الثورة سرقت وندخل الناس في حالة من الإحباط واليأس من إحداث تغيير حقيقي، علينا أن نطلق شعار (الثورة مستمرة). فالثورة فعل مستمر ينبغي البناء عليها ودراسة معوقات نجاحها، ومحاولة تخطيها، كما أن القوة الحقيقية هي في قدرتنا على تحويل فعل الثورة إلى ثورة مجتمعية تنتقل إلى الأماكن العامة والى نفوس كل الناس، مع نشر لقيم المؤسسات الحديثة ونمط الأداء الذي ينبغي أن يمارس فيها، لذا لابد أن الاحتجاجات المطالبة بهدم النظام الفاسد في اليمن ينبغي أن يرافقه بناء الوعي بنمط البناء الذي ينبغي أن يحل محله، وإلا سنجد أنفسنا في ظل منظومة قيم جديدة ثورية تحمل في طياتها بذور تحولها إلى قيم استبدادية من جديد.

"الثورة مستمرة"، شعار يقترب من واقعنا اليمني بمختلف مشكلاته المتراكمة التي تحتاج منا إلى أن نبني فعلنا الثوري القادم على الوصول بمؤسسات الدولة إلى ممارسة قيم الدولة المدنية في التصور والأداء في ظل رقابة شديدة يتبناها الثوار داخل هذه المؤسسات واحتجاجات مستمرة لكل ما يخالف هذه القيم.

كما إن الرهان الحقيقي لاستمرارية فعل الثورة هو في اكتمال الوعي الثوري لدى فئة الشباب وتقوية آلياتهم ووسائلهم، لأنهم المكون الذي يحمل طاقة الثورة بكل عنفوانها.

المؤتمر والمشترك في بيئة ثابتة وسياسة متغيرة ..

سيناريوهات المستقبـل

أحمد علي الأحصب *

" نشأت أهم الأحزاب في كنف السلطة إما كفاعل رئيسي فيها (الاشتراكي، المؤتمر) أو شريك (الإصلاح، والبعث). ومع تغير الأوضاع وخروج بعضها من السلطة وجدت نفسها تمارس دورا لم تعهده وفي موقف لم تتدرب عليه "

مهمة هذه الورقة الحديث عن مستقبل الأحزاب اليمنية الرئيسية (المؤتمر الشعبي، أحزاب اللقاء المشترك). وقد رأت الورقة أنه سيكون من العبث العلمي الدخول في حديث عن مستقبل تلك الأحزاب مباشرة. فكان عليها أن تبدأ في جزئها الأول بحديث موجز عن حالة العمل الحزبي وأهم محطاته. والجزء الثاني مخصص للحديث عن محددات وعناصر البيئة التي يمارس داخلها العمل السياسي الحزبي في اليمن، ونفترض أن ذكرها سيمدنا بالخامة المطلوبة لنا لفهم المشهد وتمكننا من البدء في الحديث عن مستقبل الأحزاب. ويأتي الجزء الثالث بتخصيص لموجز التجليات الحاصلة عن تفاعل المحددات، فهي القواعد التي تعمل وفقها الأحزاب. ونصل في الجزء الرابع للحديث عن سيناريوهات المستقبل بعد أن نكون قد امتلكنا من المؤنة ما يعيننا على ذلك.

وحتى لا نقع في سوء فهم منهجي ينبغي التنويه إلى أن الحديث عن سيناريوهات محتملة لمستقبل الأحزاب المعنية اعتمد في الأساس على قضية علاقة القوى ولعبة التوازنات، فقد فرضت طبيعة الورقة والوقت المخصص لها غض الطرف عن مداخل عديدة أخرى، فالنسق العقدي مثلاً كان يمكن أن يقدم مؤشرات عن نوعية القرارات التي يمكن أن يتخذها أو يفضلها قادة الأحزاب.

وبشكل أعم فدراسة عميقة لمستقبل أحزابنا هذه والعمل الحزبي عموماً سيظل أمراً ملحاً ومطروحاً، ولكنه يحتاج من عناصر الوقت والمناهج والتقنيات الكثير، مثلما سيحتاج إلى قدرات بحثية متخصصة ومتعاونة.

* باحث في مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

حقائق موجزة:

من الأخويات السرية إلى السياسة

مثل مطلع عقد التسعينات البداية الحقيقية للعمل الحزبي المتعدد. والعمل الحزبي قبل ذلك كان مسخاً مشوهاً ليس إلا، ومهما تعددت الادعاءات فقد كان بدون أرجل ولا أيدي وبدون أي حواس سوية أخرى. لقد كان شيئا أشبه بعمل الأخويات السرية وفقط.

إن مشهدنا الحزبي اليوم قد يكون أعرج وأعور وأصم، وقد يعاني من قائمة طويلة من فيروسات وأمراض الثقافة المدنية الضحلة والمجتمع الأمي والسياسيين غير المحترفين، لكن -ومع ذلك- هناك كيان بدأ التحرك بملامح نتمنى أن تكون واعدة.

إن التفاؤل والثناء السالف الذكر هو فقط لفكرة وجود وتدشين العمل الحزبي في اليمن، وبالنسبة للممارسة الحزبية ومدى جودة وكفاءة الأداء الحزبي فذلك أمر قد تثبته أو تنفيه قراءة مؤشرات وعناوين المشهد السياسي على أرض الواقع.

إن ما نهدف إليه –هنا- هو الخروج برؤية عن واقع أحزاب المعارضة وأدائها السياسي والعوامل والمعطيات التي قد تكون وراء ذلك.

التأسيس في الثقافة

استطاعت الأحزاب الخروج بمفهوم التعدد والتحزب الذي كان محرماً إلى الشارع، وجعله جزء من ثقافة الناس بعد أن كان محصوراً في دهاليز السياسة وكواليسها وجماعات النخب.

تعدى الأمر ذلك بخروج العمل الحزبي من الإيديولوجيات المنغلقة إلى البرجماتية السياسية بتبني صيغ تحالفية حزبية سواء صورية أم فعلية. وأعلى صور هذا التحول يتمثل بصيغة تكتل أحزاب اللقاء المشترك (أهم إنجاز لأحزاب المعارضة خلال عقدين)، فهو الصيغة التي جمعت أطرافا سياسية متناقضة وحتى متصارعة في الماضي في خطة مشتركة للعمل، وإن كان البعض يرى أنه جاء كتحالف اضطراري بين أحزاب المعارضة، وكما هي طبيعة التحالفات الاضطرارية دائماً ما تكون مؤقتة أو قائمة وفق قضايا ثانوية ولا يتمتع بكونه عملاً استراتيجياً.

الانتكاسة

شكلت السنوات الثلاث الأولى فترة للازدهار. فكان ثمة نظام حزبي فاعل بفضل التوازن بين القوى السياسية. ولكن ما لبثت الحياة الحزبية أن أصيبت بانتكاسة تاريخية عقب حرب ١٩٩٤م وفقد التوازن، فاستحالت الأمور إلى حالة من الركود، بل وإلى ما يشبه الشلل. وبدا الأمر كما لو أن فقدوا إيمانهم وثقتهم في العمل الحزبي، فكان من اليسير ملاحظة أن الزخم الجماهيري للعمل السياسي الحزبي الذي شعر به الشارع في البدايات الأولى، أخذ يفقد بريقه ويستحيل إلى شيء بلون باهت وبما يعكس علاقة مشوشة مع الناس في الشارع.

لقد غابت الفعاليات الحزبية الجماهيرية وحملات التبرع والأعمال الخيرية ومهرجانات المناسبات والندوات ومسابقات المهارات والشعر والفنون وقوافل الاستطلاع والرحلات إلى غير ذلك من المظاهر الأنشطة التي تلتصق بالجماهير وتستقطبها. عندما تغيب الأحزاب عن الجماهير فإن الجماهير تغيب عنها. وإلى جانب ذلك تفاقمت ظاهرة تفريخ الأحزاب واستسلامها. وفيما عدا المؤتمر الشعبي الحاكم الذي ضمنت له الخزينة العامة استمرار هجرة المتطلعين إليه، وتجمع الإصلاح الذي مازال محتفظا بعمل تنظيمي واستقطابي جيد (لا يعرف عدد أعضاءه على وجه الدقة ولا منسوب العمل الاستقطابي) فإن الأداء التنظيمي والنشاط الاستقطابي يكاد يكون سالبا لدى بقية الأحزاب في مجتمع يمثل الشباب فيه أكثر من ٦٥ ٪ من السكان. ووصلت بقية الأحزاب إلى مرحلة الصراع من اجل البقاء ليس إلا. والحقيقة أن بقائها حية أمراً يشبه المعجزة.

ومع نهاية العام ٢٠١٠م تتفتح نافذة غير متوقعة أطلق عليها "ربيع عربي"، فتغيرت معطيات السياسة وقواعدها على الأرض مثلما في الحس الجمعي العام.

محددات بيئة العمل الحزبي

في السطور التالية تتطرق الورقة إلى العناصر والمحددات المختلفة التي تشكل البيئة التي تعيش فيها الأحزاب وتقف وراء المشهد الحزبي الحالي والتي يتوقع لها الاستمرار في لعب أدوار حاسمة في رسم خريطة المستقبل، مع الاعتراف بأن هناك الكثير والمهم من الرؤى والمداخل التي يمكن التطرق بها ومن خلالها لموضوع العمل الحزبي في اليمن.

١- تاريخ التعدد (جينات الثقافة):

أنظمة الشرق والعالم النامي الاجتماعية دائماً ذات اتجاه واحد للسلطة (one way). فهي هرمية بشكل تتجه السلطة فيها من أعلى الهرم إلى أسفل باتجاه القاعدة. وهذا يفسر حصول الحاكم دوما على زخم جماهيري لا ينقطع ولا يتوانى.

إن تاريخ الاختلاف في ثقافتنا هو تاريخ حرب وإعلان رأي مخالف كان ينظر إليه عبر تاريخنا كإعلان عصيان. إنها جينات الثقافة التي تظل تنسف فينا مفاهيم الاختلاف. فالفرد مازال في داخله ذلك الشيء الذي

يوحي له بأن الاختلاف والتعارض أمر غير مرحب به وغير مريح.

ومنذ أن كنا أطفالا ونحن نتلقى تلك التعليمات و الأوامر باحترام الأخ الأكبر ورب الأسرة وكبير العائلة وإعطائهم هم وآرائهم وقراراتهم الأولوية على كل ما عداها، وهكذا صعودا إلى أعلى الهرم الاجتماعي. فما الذي يمكن أن يقودنا إليه هذا النوع من التربية؟ إن دور الأسرة والقبيلة متماثل من ناحية جعل السلطة حقا غير متداول.

وبالنسبة للمسألة الحزبية، فبعد قيام الثورة قامت الدساتير المختلفة في الشطرين بمنع وتحريم العمل الحزبي وأكثر من ذلك حين ربطت الحزبية بالعمالة والخيانة. والنتيجة واضحة فقد حصلنا على أحزاب جمهورها ومجتمعها يعاني من رهاب الاختلاف ومن ارتباط مرضي مزمن بقصور الحكم ودواوين البلاط.

ويبدو أن علاقة الحاكم بالجماهير في مجتمعاتنا والتي تشبه الزواج الكاثوليكي فرضتها جينات الثقافة وتعاليم الفقر.

٢- السياسة والأحزاب القروية

"جينا نبنطلهم عسبونا"، هذه المقولة الظريفة تلخص حال الأحزاب في اليمن، فلم تستطع الأحزاب اليمنية طرح نفسها كبديل للبنى التقليدية، ومازال اليمن من المجتمعات الأكثر تقليدية في العالم.

لاحظت إحدى الدراسات في اليمن أن منتسبي الجيش قد يتركون معسكراتهم للالتحاق بقبائلهم عندما تكون في حالة حرب مع قبائل أخرى أو حتى مع الدولة. ولم تضعف الروابط التقليدية في اليمن والأسباب كثيرة وعلى العكس؛ فهناك تزايد ملحوظ لدور القبيلة عما كان عليه الوضع قبل سبتمبر ١٩٩٦٢. ففي اليوم الرابع من قيام ثورة سبتمبر أُسس المجلس الأعلى للدفاع الوطني الذي ضم ١٨٠ شيخاً ومنحوا جميعا صفة وزير دولة مع مخصصات مالية لهم. وبعد عام أُنشئ المجلس الأعلى للقبائل بعضوية مشايخ ووزراء وبرئاسة رئيس الدولة.

ولعل المعلومة التالية ستساعد القارئ على استيعاب حقيقة تمتع القبيلة بتأثير متزايد في العمل الحزبي، فقد شهدت الانتخابات النيابية المتتالية زيادة مستمرة في نسبة المقاعد التي يستحوذ عليها شيوخ القبائل في مجلس النواب ومعظمهم تم ترشيحهم من قبل الأحزاب، فمن ٧٩ شيخاً من المقاعد في برلمان ١٩٩٣ (٢٦٪)، إلى (١١٥) شيخاً من المقاعد في برلمان ٢٠٠٣ (٣٨٪)، وإن كانت دراسة أخرى تصل بالنسبة هنا إلى ٥١٪ (القصر والديوان).

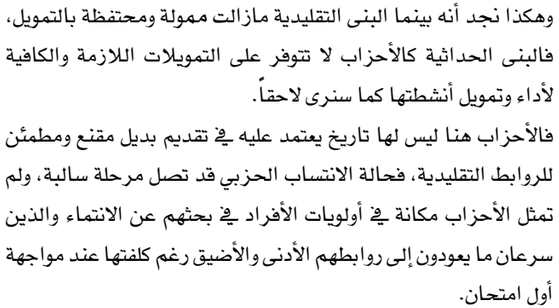

ومن الواضح أن الأحزاب كبنى حديثة يفترض بها الحلول محل البنى التقليدية أن تلجأ إلى تلك البنى في تكتيكاتها وعملها السياسي. وأهم سبب وراء بقاء القبيلة محتفظة بزخمها هو أنها ممولة، وتتلقى ذلك على شكل ترضيات ومكافآت واعتمادات مالية تحت طائفة من المسميات كما تخصص لها وظائف ومناصب. وهذا التمويل ليس داخلياً فحسب بل لعبت وتلعب التمويلات الخارجية دوراً بارزاً في الحفاظ على البنى التقليدية، وتشكل السعودية بدعمها لقائمة غير قصيرة من المشائخ أهم مصادر التمويل الخارجية [1].

وعندما تتآلف القبيلة والدولة (الحاكم) فإن شبكة مصالح قوية تولد فيزداد التأثير والنفوذ السياسي لهما، وهكذا تعتبر الدولة والقبيلة أهم الفاعلين في السياسة وأكثرها تأثيراً، وهذا جاء على حساب دور الأحزاب السياسية، وما ذلك إلا بسبب كونهما ناجحتين في إشباع حاجات الأفراد الاقتصادية منها والمعنوية.

وهكذا نجد أنه بينما البنى التقليدية مازالت ممولة ومحتفظة بالتمويل، فالبنى الحداثية كالأحزاب لا تتوفر على التمويلات اللازمة والكافية لأداء وتمويل أنشطتها كما سنرى لاحقاً.

فالأحزاب هنا ليس لها تاريخ يعتمد عليه في تقديم بديل مقنع ومطمئن للروابط التقليدية، فحالة الانتساب الحزبي قد تصل مرحلة سالبة، ولم تمثل الأحزاب مكانة في أولويات الأفراد في بحثهم عن الانتماء والذين سرعان ما يعودون إلى روابطهم الأدنى والأضيق رغم كلفتها عند مواجهة أول امتحان.

يصاحب البنى التقليدية القوية ثقافة تقليدية طاغية؛ فالدين الشعبي

(١) ابتداء من ابريل ٢٠١١ قامت السعودية بإعادة النظر في تلك المخصصات وأبلغت المستفيدين بوقفها ابتداءاً من مايو من نفس العام.

" تسعى الأحزاب في عدد من دول العالم لأن يكون لها مصادر تمويل إضافية قد تكون على شكل استثمارات وأعمال تجارية غير مباشرة. وعندما لا تتوفر المصادر الإضافية يظل اعتماد الأحزاب على مخصصاتها من الخزينة العامة التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، وذلك بالطبع ينعكس على جودة الأداء السياسي لهذه الأحزاب "

على سبيل المثال متجذر ويتمتع بانتشار وسطوة في المجتمع، ومثلما لجأت الأحزاب إلى البنى التقليدية في عملها السياسي لجأت بعض القوى السياسية إلى استخدام الدين بصورة معلنة وصريحة. ورغم أن الأفكار اليسارية طرحت نفسها منذ البدايات الأولى للثورة إلا أن أي إنجاز لها كان مصحوبا بالصراع والفرض. ومع ذلك لم تستطع الوصول إلى مرحلة خلق تيار ثقافي بديل أو موازٍ في ثقافة الناس. أما بالنسبة لليبرالية فلم تتمتع إلا بأطروحات شخصية خجولة ولم تنظم أو تتمأسس في كيان سياسي حزبي.

والخلاصة أن السياسة مورست ومارستها الأحزاب من خلال العلاقات والبنى الإجتماعية التقليدية.

٣- العمل الطوعي الذي لا نعرفه وثقافة الغنيمة

أياً كانت الأسباب وراء ذلك إلا أن ما ندركه جميعا ولا نجادل فيه هو أننا فقراء من ناحية الحس بالعمل الطوعي الذي يشكل أحد أهم المنطلقات والمبادئ التي يقوم عليها العمل الحزبي في كل بلاد لله، لماذا لا نستطيع أن نفرق بين الحزب وشركة المقاولات؟ الأمر البديهي هو أن الأحزاب لا تعطي أجورا لمنتسبيها ومؤيديها، لكن ما نختبره عندنا هو أن ناشطي الحزب ومنتسبيه يبدؤون علاقتهم بالحزب وعيونهم على خزينته وعلى مسئوله المالي.

واسمحوا لي أن أُعرج للحظات على إحدى التجارب الشخصية التي قد تساعدنا في توضيح هذه المسألة: كنا في بداية التسعينات نعقد بعض اجتماعات حزبنا في منزل أحد أعضاء الصف الأول في الحزب وكان بيتاً جميلاً وفسيحاً وكنا أنا وزملائي نكن الإعجاب برحابة صدر هذا المسئول التي تعكس الإيمان والوفاء للحزب وأهدافه وقضاياه. لكن الذي لم نكن نعرفه أنه كان يقدم مطالبات مالية لقاء ذلك، وكانت المطالبة التي عرفنا بها لاحقا قد تجاوزت تعريفة الفنادق ذات الخمسة نجوم لتصل إلى سبعين ألف دولار. وبالفعل فقد استلمها مصحوبة بقرار فصل. الطريف والمزعج في الأمر أنه كان رجلا ميسوراً جداً ولم يكن بحاجة إلى أخذ أجوراً لصالات بيته.

وللأسف فإن أحزابنا وأنشطتنا السياسية والاجتماعية ما زالت تعيش في كنف مبدأ المؤلفة قلوبهم.

وعودة بسيطة إلى التاريخ ستوضح لنا أن فكرة الغنيمة كانت حاضرة وبقوة في مراحل بناء الدولة العربية، بل أكثر من ذلك. فقد شكلت أحد ثلاثة أركان قامت عليها الدولة العربية الإسلامية إلى جانب العقيدة والقبيلة كما يؤكد فيلسوفنا محمد عابد الجابري في نقد العقل العربي. ولا أدري ما إذا كانت إشادتي ببعض مظاهر العمل الطوعي الرائع والانتماء المبدئي لدى بعض أعضاء أحزاب المعارضة ستخفف من الأعباء التي فرضتها الصورة المرسومة في السطور السابقة.

٤- ظروف النشأة ومتلازمة حزب السلطة القوي

في الدول النامية ومن أجل الحصول على الاستقلال في القرن الماضي تشكلت حركات مقاومة عسكرية عملت على تحرير بلدانها، ولما استتب لها الأمر وحصلت البلدان على استقلالها تحولت حركات المقاومة والنضال إلى مجموعات حاكمة، وفي السنوات التي عقبت الاستقلال استمدت شرعيتها من الثورة. ولكن الشرعية الثورية ما كان لها أن تستمر إلى الأبد. فكان على هذه الحركات أن تبحث عن مصدر جديد للشرعية لتبرير بقائها في الحكم، وهكذا تحولت مجالس قيادة الثورات والمقاومة إلى أحزاب شمولية تضم -حسبما تدعي- كل الناس وكل الأفكار والأطراف السياسية، لكن لم يكن لهذا الحال أن تستمر أيضاً إلى ما لا نهاية. فالانفتاح والتعليم وتقادم فكرة الثورة والنضال من أجل الاستقلال ونشوء أجيال جديدة لم تعايش تلك الأفكار وحاجة هذه الدول المادية للمساعدات التنموية من العالم الأول أدى أو ساعد على الدخول في موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم النامي أواخر القرن الماضي، وكان لا بد من الخروج إلى شكل من أشكال التعدد الحزبي، وهذا هو الوقت الذي يبدأ فيه تاريخ أحزاب المعارضة الفعلي، حيث تحولت الحركات السياسية السرية إلى العمل العلني بصيغة حزب. وهكذا انتقلت الأحزاب من مرحلة الإيديولوجيات إلى مرحلة السياسة.

هذا التوصيف صيغ بطريقة عمومية جدا مهملا كثيرا من التفاصيل والأوضاع الخاصة لكل حالة. ونؤكد أنه لا ينطبق على البلدان جميعها إذا أخذت حالة كل بلد على حدة، ولكن الفكرة هي أخذ القواسم الأكثر عمومية بين التجارب. ومع ذلك فهي مقاربة أكثر تطابقا مع الحالة اليمنية.

نشأت أهم الأحزاب في كنف السلطة إما كفاعل رئيسي فيها (الاشتراكي، المؤتمر) أو شريك (الإصلاح، والبعث). ومع تغير الأوضاع وخروج بعضها من السلطة وجدت نفسها تمارس دورا لم تعهده وفي موقف لم تتدرب عليه.

إن الأمر شبيه كما لو أن حيوانا داجناً أُخذ إلى العراء وطلب منه أن يعيش الحياة البرية بقوانينها غير المألوفة له. إن الوضع الجديد يمثل صدمة لها. لقد فقدت كثيرا من المزايا التي كانت تتمتع بها أثناء وجودها في السلطة، وذلك ما أفقدها شريحة واسعة من المتطلعين والانتهازيين الذين تقودهم غريزة الغنيمة.

لوجود الأحزاب في السلطة تأثير كبير على حجمها وثقلها السياسي، وخروجها من السلطة يكون مكلفاً. ولتوضيح ذلك دعونا نمر على مقارنة بسيطة لأوضاع أهم الأحزاب عندما كانت في السلطة بوضعها بعد خروجها: عندما دخل الإصلاح في الحكومة بعد انتخابات ١٩٩٣ حصل على زيادة في إجمالي الأصوات التي حصدها، فمن ١٧٪ في ١٩٩٣ إلى ٢٣٪ في ١٩٩٧م، وتراجع هذا الرقم إلى (٢٢,٥٪) في ٢٠٠٣م، أي بعد خروجه من السلطة.

و في ١٩٩٣ حصل المؤتمر على غالبيته من المحافظات التي يحكمها ولم يحصل في الجنوبية إلا على ٣ مقاعد من ١٢٢. أما بالنسبة للاشتراكي فقد خاض انتخابين نيابيين اثنين الأول عندما كان في السلطة ١٩٩٣ حيث حصد ١٩٪ من المقاعد بـ(١٨,٥٪) من الأصوات أغلبها كانت من المحافظات التي كان يحكمها، والثانية كانت وهو خارج السلطة ٢٠٠٣و حصد (٢,٢٣٪) من المقاعد بـ(٤,٨٣٪) من الأصوات فقط. فهل ينبغي على الأحزاب أن تكون في السلطة لتحظى بأداء جيد؟!

٥- تمويل السياسة والأحزاب الفقيرة

وكما أشرنا سابقاً فبينما احتفظت البنى التقليدية بتمويل مستمر، إلا أن المشهد يتغير مع البنى الحداثية وأهمها الأحزاب. فالوضع المالي الحرج للأحزاب وغياب مصادر تمويل كافية ونظيفة أضرَّ ليس فقط باستقلاليتها بل أيضاً بعملية تطورها وساهم في ظهور ثقافة انتهازية وتبني مواقف ابتزازية، وقاد إلى صراع داخل قيادات بعض الأحزاب لجهة ميل بعض تلك القيادات لبناء علاقة مع النظام لأسباب قد تكون المصالح الشخصية من ورائها. وهذا صرفها إلى حد ما عن التركيز على قضايا السياسة.

لقد فاقم الوضع التمويلي الحرج للأحزاب خارج السلطة مسألة عدم توفر خيارات نظيفة أخرى. فالسياسة بصورها الجديدة كالتعدد والمشاركة، لم يألفها مخيلنا الاجتماعي ولم نجد لها مقابلاً في تجربتنا التاريخية، فالمقابل السياسي للموقف الديني لم يتحسس طريقه إلى حياتنا السياسية.

الوقف السياسي الغائب:

أكثر ما يعيق المنظمات السياسية هو عدم توفر مصادر تمويل كافية. والوقف السياسي هو أن تحدد ممتلكات ومصادر تمويل كوقف يعود مردوده على هدف سياسي معين أو حزب فتجد الأحزاب مصادر إضافية لتمويل أنشطتها وفعالياتها.

تسعى الأحزاب في عدد من دول العالم لأن يكون لها مصادر تمويل إضافية قد تكون على شكل استثمارات وأعمال تجارية غير مباشرة. وعندما لا تتوفر المصادر الإضافية يظل اعتماد الأحزاب على مخصصاتها من الخزينة العامة التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، وذلك بالطبع ينعكس على جودة الأداء السياسي لهذه الأحزاب.

وكما سبقت الإشارة فأحزاب الثورة وأحزاب الأنظمة الحاكمة هي التي تتوفر لديها مصادر مالية كافية. فما هو حال بقية الأحزاب، وكيف تدبرت أمرها؟ وفي محاولة الإجابة أمكن الوصول إلى ثلاثة نماذج تمويلية رئيسية:

- الارتباط بأحدهم وراء الحدود: ليس المقصود هنا الارتباط الفكري، فذلك حق إنساني، والمطالبة بالعكس هي الشذوذ المنطقي. أما المقصود فهو أن هناك من كان يقف موقفا تمويليا وسياسيا بجانب أهم أحزاب المعارضة وهذا قاد إلى نتيجتين غاية في الأهمية هما: لم تتطور لدى الأحزاب المعنية نزعة الاعتماد على النفس ولم تتطور المهارات الضرورية لصراع البقاء وقوانين النمو خارج حظيرة السلطة.

وعندما كانت تتغير أوضاع الممول الخارجي أو موقفه أو مزاجه السياسي أو الأيديولوجي كان ينعكس ذلك سلبا على السيولة التي يحتاجها الحزب لممارسة نشاطه وتمويل برامجه التوسعية والاستقطابية.

لقد ولت موضة تصدير الأيدولوجيا وتمويل الأحزاب عبر الحدود وتأثرت موازنات الأحزاب، وقلت مصالح الناس المرتبطين بالحزب وتضاءلت الحوافز المحتملة للمتطلعين والمؤيدين المحتملين. هذا بالضبط ما حصل لعدد من الأحزاب في اليمن.

- الصراع كمصدر تمويل: مثّل الصراع بأبعاده الثلاثة: المحلي، والعربي، والعالمي، مسألة جوهرية في نشأة ونمو أغلب الأحزاب في اليمن، فالصراع بين الشطرين كان يمثل مصدر تمويل لعدد من الأحزاب ومبرر بقاء لعدد آخر، وبمجيء الوحدة فقدت تلك الأحزاب عنصرا من عناصر بقائها.

كذلك الصراع بين الحواضر العربية كان عامل بقاء لعدد من لأحزاب. فتناقضات تلك الحواضر ضمنت حد لا بأس به من الدعم. ونفس الشيء يمكن قوله عن الاستقطاب الدولي الذي قادته معسكرات العالم المختلفة، وبانتهائه تأثرت ليس فقط مالية الأحزاب بل أيضاً المواقف العالمية منها،

فالغرب الذي كان يدعم اليمين والاتجاهات الأصولية المحافظة تبدلت مواقعه التحالفية لتصبح في موقف معاد منها.

– <u>الارتباط الداخلي بالسلطة:</u> عندما لم يتوفر أي من المصدرين سالفي الذكر، كان هناك –دوماً– خيار ثالث في الانتظار، ذلك هو خيار تمويل السلطات أو الحزب الحاكم بما يتضمنه ذلك من مخاطر التسليم والانقياد لمشيئته.

٦- اقتصاد ضعيف وحراك اجتماعي متطلع

كلما ازدهر الاقتصاد استفادت السياسة. ويعاني البلد من أزمة اقتصادية حيث يعيش أكثر من (٤٦,٦٪) من السكان على أقل من دولارين في اليوم. ومعدل ارتفاع الأسعار السنوي وصل في ٢٠٠٨ إلى (١٩٪) يصاحبه معدل تضخم سنوي ما بين (٨,٤٪) و(١١,٨٪)، وحسب عدد من التقارير فإن البطالة بين خريجي الجامعات تصل (٥٤٪)، وتتجاوز البطالة الإجمالية (٣٤٪).

وخلاصة ذلك أن هناك صراعا على البقاء وانشغالا عاما لدى اليمنيين بتوفير أساسيات الحياة، ومما يسلط الضوء أكثر على هذه المسألة معرفة أن هذا الانشغال ينسحب حتى على الأطفال، فتقديرات وزارة العمل تقدر رقما يتجاوز (٥٠٠,٠٠٠) طفلا في سوق العمل، ويشكلون ما بين (١٠٪) و(١٥٪) من القوى العاملة.

نحن في مجتمع فقير لم يحصل فيه تراكم للثروة سابقا، ويقترن الفقر فيه بالأمية وقلة الخبرة الحضارية والتمدن، وتبقى الخزينة العامة هي مصدر الإثراء الرئيسي. المصادر الاقتصادية والفرص ضحلة وفي نفس الوقت تسود ثقافة التفاخر ورثناها من عهد امرئ القيس وعنترة، لكن ولسوء الحظ فمصادر الفخر المتعددة الأخرى غير المال مثل العلم والنزاهة والشرف والإبداع غير مصرح لها وغير معترف بها كمصادر للفخر والرضى والابتهاج في المجتمع، تماما كما هو غير مصرح للكفاءة ومبدأ تكافؤ الفرص للعمل.

فلا غرابة أن تتفاقم ظاهرة الانتماء الانتهازي للأحزاب الحاكمة في مجتمعاتنا، وتتعزز ثقافة اقتناص الفرص على حساب القيم الجميلة. ولا غرابة أن تجد أحزاب الحكم في الدول المتأخرة هي الأكبر والأطول عمرا والوجهة المفضلة للمتطلعين الجدد. ولا غرابة أنه كلما خرج حزب من السلطة قل أنصاره ومناصروه وتقلصت أعداده التنظيمية.

وفي ظل هذه الأوضاع هل يمكن توقع زيادة في اهتمامات الناس بالشأن العام؟ وهل يمكن توقع نجاح تلك الأحزاب في مهمة استيعاب تطلعات أفراد المجتمع وخصوصا الشباب؟ بمعنى آخر: هل تستطيع إقناع أفواج الناشطين والمتطلعين بأن لديها شيئا تقدمه لهم؟

٧- فعالية النظام وتكافؤ الفرص:

تطور الأحزاب مرتبط إلى حد كبير بفعالية النظام وبتطور سياسات الدولة، ويكون ذلك بشكل مباشر مثل الدعم وعدم التدخل والتفريخ أو استخدام المال العام والسلطات أو الوظيفة العامة، أو بشكل غير مباشر من خلال سياسات التحديث والتطوير والتمدن عن طريق السياسات العامة كالتنمية الاقتصادية والتعليم.

مبدأ تكافؤ الفرص هو التعبير البديل لفكرة الأداء الجيد للنظام. والأداء غير الكفء للنظام يؤثر على وجود مصادر سوية لإشباع الحاجات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية للناس.

فهذا المبدأ البسيط يعني أن أفضل الأفراد تأهيلا يحصل على أفضل المواقع وهذا يقود إلى ممارسة التخصص الذي يولد الإبداع وكفاءة الأداء وبالتالي فرص أكثر في الحصول على المردودات المالية والاجتماعية والنفسية وهو الأمر الذي يفتح أبواب أكثر لمصادر التفاخر الاجتماعي فيكون تفاخرا بالعلم والفاعلية والكفاءة ويقلل من شأن الفهلوة التي يدير بها الناس أعمالهم وعلاقاتهم.

إن مبدأ تكافؤ الفرص يقلل الانتهازية لدى الناس فلا يجدون حائلا بينهم وبين التعبير عن آرائهم ورغباتهم في ممارسة ميولهم الحزبية، وذلك سينعكس بصورة أو بأخرى على التدفق التنظيمي للأحزاب.

ففي المجتمع الأبوي القبائلي المتفاخر والذي ليس فيه تراكم للثروات وصاحب الاقتصاد الريعي تكون فيه خزينة الدولة المصدر الأهم للإثراء والتملك الذي يشبع حاجة التفاخر، فأصبح من بيده مفاتيح الخزينة العامة الجانب المرجح لدى الأفراد، وهذا عزز ظاهرة الانتماء الانتهازي إلى الفريق الذي يسيطر على الخزينة تلك.

تلكم إذن هي محددات وعناصر بيئة العمل السياسي التي تتحرك وتعمل داخلها الأحزاب، وتلك هي العوامل التي ستلعب دورا في رسم مستقبلها.

<u>تجليات :</u>

وعندما تفاعلت المحددات السابقة مع بعضها وتفاعلت مع أوضاع ومعطيات السياسة، قادت إلى عدد من النتائج التي صبغت واقعنا السياسي والحزبي على وجه الخصوص بلونها على مستوى الثقافة والممارسة. وتالياً نوجز أهم تجليات تلك البيئة السياسية التي لا يستطيع مستقبل الأحزاب تجاوزها بسهولة أو إهمالها.

السياسة في مجتمعنا تمارس بصيغ كلية وعن طريق وجود واسطة اجتماعية تقليدية، فعادة ما يكون الانتماء الحزبي انتماءاً جماعياً. ولتمثيل ذلك نسوق حادثة ترشح أحد المشايخ في دائرته وباسم حزبه لعضوية البرلمان وحقق نجاحاً، وعندما ساءت علاقته بحزبه ترشح في الدورة التالية باسم حزب آخر وحقق نفس النجاح. أي لازالت عوامل

التحيز بصورها المختلفة (الجغرافيا، العشائرية، الاقتصادية) تلعب دوراً في السلوك السياسي للأفراد وهو ما يعكر صفو ممارسة حزبية صحية. كان الانتماء الحزبي انتماءً عصبيا تمارس من خلالها السياسة عن طريق المقاولات. وبدلاً من تحرير الظواهر والأشكال الاجتماعية وقعت الأحزاب أسيرة لها. سيكون السؤال عندئذ عن قدرة الأحزاب على السيطرة على هذه الظاهرة واستخدامها؟

ارتبط العمل الحزبي بظواهر التحول الاجتماعي وما يكتنفه من صراع من أجل الموارد بين الطبقات والأفراد. الحزب في مخيلتنا مؤسسة عطاء. ويظل التمويل من أهم المواضيع الغامضة في حياة الأحزاب. والاعتماد على مصادر غير سوية في التمويل (تمويل الخزينة العامة المفتوحة أو تمويل الصراعات) قاد إلى حياة حزبية غير نظيفة، وتولدت ظاهرة الانتماء الحزبي غير السوي وثقافة انتهازية لدى الناس، وفي تقديري أن مثل هذه الصورة والانطباع الذي تشكل لدى الناس عن العمل الحزبي سيحتاج إلى وقت طويل نحتاجه في عكس المتخيلات العامة.

من ناحية أخرى فالانتماء الحزبي كان في جزء منه قائماً على ذريعة (درء مفاسد السلطة). يحكي أحد رجال الأعمال عن حالات ابتزازية واجهها حين كان يُسمح بدخول البضائع المهربة المنافسة لمنتجات مصنعة كلما شعر الرسميون بأنه غير مطيع.

– توازن مفقود ونظم متحيزة: قاد تحيز السياسة والثقافة الاجتماعية والفقر إلى الخروج بنظام حزبي غير متوازن يقع في أحد أطرافه حزب حاكم قوي وممول وفي الطرف الآخر أحزاب ضعيفة وفقيرة. وكانت النتيجة ركود قاتل للحياة السياسية، فثمة طرف يزداد قوة وآخر يزداد ضعفاً. وما لم يُعَدّ رسم معالم علاقة النظام بالحياة الحزبية فالحديث عن مستقبل مختلف سيكون أمراً سريالياً.

حديث المستقبل

<u>قضايا التغيير</u>

تقدم الحالة السياسية الاستثنائية في البلد الآن فرصاً للتغيير لا تقتصر فقط على أوضاع الأحزاب، بل تتضمن فرص ثورية لشكل جديد للنظام والعمل الحزبيين، وبالتالي للحياة السياسية برمتها عن طريق التأثير في

.....

" هناك زلزال سياسي حاصل غيَّر مواقع الأحزاب على الخريطة وبعثر أوراق اللعب وقيمتها. وهناك فرصة للخروج من صيغة الممارسة الجماعية أو الكلية للسياسة رغم أنها قد يستلزم قائمة واسعة من المحفزات للأفراد "

.....

المحددات المذكورة سابقاً وإزاحتها في اتجاه إيجابي، وهذا بدورة يتوقف على مقدرة الفاعلين السياسيين على استثمار المعطيات والمتغيرات التي أهدتها أحداث الربيع.

هناك زلزال سياسي حاصل غيّر مواقع الأحزاب على الخريطة وبعثر أوراق اللعب وقيمتها. وهناك فرصة للخروج من صيغة الممارسة الجماعية أو الكلية للسياسة رغم أنها قد يستلزم قائمة واسعة من المحفزات للأفراد.

إن مستقبل العمل الحزبي يتوقف على حصول حالة من الاختراق لتاريخ السياسة وواقع الاقتصاد. وللسير في ذلك الاتجاه يظل هناك عدد من القضايا التي ينبغي التقرير بشأنها والتي ستلعب دوراً في رسم صورة المستقبل.

<u>قضية النظام السياسي:</u> لا شك أن نوعية النظام السياسي تلعب دوراً في رسم معالم العمل الحزبي في بلدان العالم الثالث. وعلى سبيل المثال هناك من يطرح الانتقال إلى النظام البرلماني كأمر حاسم فهو الذي لا يقود إلى هيمنة فردية وأثبت فاعليته في عدد من البلدان. ومهما يكن فهناك قضايا كثيرة تتعلق بالنظام السياسي، ولعل أهمها إعادة النظر في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

<u>قضية النظام الانتخابي:</u> إن النظام الانتخابي النسبي والنظام البرلماني هما أنسب خيارين لحياة حزبية أفضل. وبافتراض تبني نظام التمثيل النسبي بدلا عن النظام الحالي لحصلت أحزاب المشترك على ما يُقارب ثلث مقاعد مجلس النواب تأسيسا على عدد الأصوات التي حصلت عليها في انتخابات ٢٠٠٣ فوفق النظام الحالي حصل المؤتمر على ٧٦ ٪ من مقاعد مجلس النواب ب ٥٨ ٪ من الأصوات فقط. صحيح أن النظام النسبي له معايبه، لكنه سيؤمن حداً معقولاً من الازدهار الحزبي.

<u>قضية الخريطة الحزبية:</u> هل نحتاج إلى نفس الخريطة الحزبية الحالية؟ وهل ستبقى؟ هناك رأي ظهر يتبلور لدى الباحثين ولدى المثقفين بأننا نحتاج إلى توازن يقف أمام سيطرة حزب الإصلاح، فبلد الحزب الواحد المسيطر مسألة كوميدية في عمل السياسة والديمقراطية. وظهور نظام حزبي جديد يتوقف على فهم الأحزاب لمستقبلها وممكناته وقدرتها على استيعاب ممكنات اللحظة وقدرتها على مغادرة العادة السياسية المحلية.

هناك من يقول بضرورة تبني نظام الحزبين الكبيرين، فهو الذي أثبت جدواه وحتى الآن في الديمقراطيات العالمية المعتبرة، وهو في نفس الوقت لا يجد مانعاً من وجود وتأسيس أحزاب صغيرة. هناك فرص في اليمن لتأسيس هذا النظام، لكن ذلك –بكل تأكيد– ليس خياراً في المستوى القريب جداً.

مستقبل المشترك

أمام أحزاب المشترك عدد من السيناريوهات، والحقيقة أن إعطاء أوزان ترجيحية لأي منها قبل الحوار الوطني وقبل معرفة نتائجه سيدخل في باب التكهن أكثر من اعتماده على منطق استقرائي مقبول. ومع ذلك فبقاء الوضع الراهن مسألة مسلّمٌ بها خلال الفترة الانتقالية وما يليها من مدى منظور. ولكن على الصعيد المتوسط والطويل الذين يبدآن خلال سنة أو سنتين بعد الفترة الانتقالية ستكون السيناريوهات المختلفة مطروحة وبقوة.

عدد من السيناريوهات تتوقف على ما سيئول إليه حال المؤتمر، فبقاؤه قوياً سيعزز من فرص السيناريوهات الخاصة ببقاء المشترك بحالته الحالية أو تطور صيغته. أما في حالة ضعف أو تلاشي فلن تعود الصيغة الكونفيدرالية أو منهج الأحلاف لدى المشترك تمتلك مقومات ومبررات وجودها، وسيعني أن سيناريوهات استقلالية ستكون مرجحة أكثر.

وفي كل الأحوال وإذا لم يشهد البلد انتكاسات درامية أو انقلاب على التوافق والانتقال، سيكون على أحزاب المشترك الترجل عن صهوة الثورة وموجتها.

سيناريو البقاء: في هذا السيناريو ستبقى أحزاب المشترك محافظة على صيغتها التحالفية الحالية بشرط عدم حصول تغير في وضع المؤتمر. والمؤكد هو أن هذا السيناريو سيبقى فاعلاً خلال الفترة الانتقالية لسبب بسيط وواضح لا يصعب إدراكه وهو أن الحالة السياسية التي جاء لمقاومتها مازالت باقية.

سيناريو التطوير: وهنا ستسعى أحزاب المشترك إلى تطوير الآلية التنسيقية بينها. وهذا السيناريو مرجح أكثر في حال استطاع المؤتمر الحفاظ على مكانته. وتثبت قراءة السياسة في الفترة الماضية مدى حاجة المشترك لتطوير التنسيق بين أعضائه ومدى جدوى ذلك. فعلى سبيل المثال: في انتخابات ٢٠٠٣ لو اكتفى اللقاء المشترك بطرح مرشح واحد فقط يمثله في مواجهة مرشح المؤتمر الشعبي العام في عدن ولحج وأبين وحضرموت وشبوة والضالع وتعز لكان في مقدور أحزاب المشترك الفوز بخمسة عشر دائرة إضافية، ولارتفعت حصيلته إلى ٢٨ دائرة من إجمالي٦٢ من دوائر المحافظات الجنوبية أي ما نسبته (٤٥ ٪) من إجمالي هذه الدوائر.

سيناريو التوحد: تتشكل المشترك من أحزاب صغيرة بالإضافة إلى حزب تجمع الإصلاح، وهو الوحيد الذي له حجم وتأثير ملموس، ولكن احتمالات موافقته على تطوير المشترك وصولاً إلى صيغة اندماجية بحزب واحد يظل أمراً مستبعداً مهما كانت الأسباب ومهما ظل المؤتمر قوياً وكاسحاً.

ومن الواضح أن بقية أحزاب المشترك ستظل تمتلك أسباباً من جهتها

لاستبعاد ذلك الخيار. ولكن وبدلاً من ذلك هناك إمكانية لدى بقية الأحزاب لتتوحد. ومن المرجح أنهم سألوا أو سيسألون أنفسهم ما إذا كان البقاء على صيغة الأحزاب الصغيرة أمراً مجدياً أم أن عليها التفكير جدياً بمشروع للانتقال إلى صيغة الحزب الكبير الواحد في مواجهة الإصلاح إذا ضعف المؤتمر وسيطر الأول على المشهد، أو المضي في هذا الخيار مع الإبقاء على الصيغة التنسيقية مع الإصلاح وظل المؤتمر قوياً وغير راغب في تحالفات.

وفي كل الأحوال لن يكون أما أحزاب المشترك الصغيرة سوى أن تنمو وتتطور أو تتحد. فما هي فرص تطورها ونموها؟! وكما هو واضح فهذا الخيار سيتعزز إذا لم تستطع تلك الأحزاب تحقيق حالة اختراق لواقع حجمها الصغير ولم تتطور.

سيناريو التشتت: في هذا السيناريو سينفرط عقد المشترك ويذهب كل حزب إلى حال سبيله. وهذا الأمر سيكون مرجحاً في حال اختفاء المؤتمر الذي سينتج عنه فراغ يغري تلك الأحزاب ويرفع سقف أملها وطموحاتها بفرصة ملء ذلك الفراغ، أو في حال تحقق طفرة لأي حزب وانتقاله إلى حزب كبير.

سيناريو إعادة التحالفات: في حال ضعف المؤتمر وتقوى حزب الإصلاح بطريقة يستبد فيها بالساحة السياسية فلن يكون أمام الأحزاب الأخرى إلا الشروع في إعادة رسم خريطة التحالفات الحزبية، ولن يستبعد عندئذ ولادة صيغة تضم المؤتمر وبقية أحزاب المشترك. وربما تنبعث من جديد فكرة اندماج المؤتمر والاشتراكي التي طرحت في التسعينيات من باب إيجاد حلول للأزمة أو تسوية وضع الحزب الاشتراكي. في هذا السيناريو سينفرط عقد المشترك لصالح تحالف آخر.

عن مستقبل المؤتمر

افتقر المؤتمر منذ بدايته وأهمل وجود إطار أو بوصلة عقدية واضحة توجهه وتحدد عالمه ومعالم طريقه، وبدلاً عن ذلك ستجد وثائق الحزب تتحدث عن كل شيء تقريباً ولكن لتخرجك بلا شيء، فليس من الصعب أن تجد نفساً ليبراليا ويسارياً في نفس الوقت. لقد استعاض المؤتمر عن العقيدة السياسية الواضحة بغموض فلسفة النفوذ والسلطة، لقد ترك المال العام يحدد فرص وقوانين الانتماء ومعايير الالتزام الحزبي. والآن ماذا عن المستقبل وإلى أي مستقبل يتجه هذا الحزب؟

هناك عدد محدود من السيناريوهات المستقبلية الخاصة بالمؤتمر الشعبي العام:

الجفاف والخفوت: سيظل المؤتمر يلعب دوراً معتبراً حتى أول انتخابات برلمانية قادمة، ولكنه سيبدأ بالتراجع مع نضوب موارده المالية ومع فتور روح التحدي لدى قادته ومموليه، فمهما يكن من حماس نشهده اليوم فالنفقات التي اعتاد عليها الحزب وأنصاره لا يمكن تعويضها من خلال تمويل انفعالي لقادته الذين ستوهن حماستهم عاجلاً أم آجلاً، وعندئذ ومع جفاف الموارد ستخبو مكانة الحزب ودوره.

وكما هو واضح، فهذا السيناريو رهن بشروط عدة: الأول منها هو وصول العملية السياسية الانتقالية إلى نجاح في إعلان استقلال مالية الأحزاب عن خزينة الدولة. أما الشرط الثاني فهو تماسك صيغة المشترك وبقاء خريطة التحالفات على ما هي عليه.

بقاء الوضع الراهن: سيبقى المؤتمر حزباً قوياً على الساحة في المدى المنظور والقريب شرط توفر عدد من الشروط أو بعضها:

- أن يظل المؤتمر في السلطة كحزب حاكم أو حزباً مناصفاً.
- ضمان موارد مستدامة كافية، سواء من خلال الضغط والتفاوض أثناء الحوار الوطني على زيادة المخصصات المالية للأحزاب من المالية العامة، أو من خلال مصادر أخرى. بحكم تواجده في البرلمان يضمن المؤتمر تمويلاً رسمياً قانونياً، ولكن السؤال هل المؤتمر من تلك الأحزاب التي يكفيها تمويل رسمي محدود؟
- حصول أو تحقق رد فعل جماهيري واسع لصالح المؤتمر يعيده بقوة إلى السلطة، وهذا إن تحقق فلن يكون إلا على ضوء فشل بقية الأحزاب.

من الواضح أن هذا السيناريو يتوفر على مقدار كبير من الافتراضات العاطفية.

ولادة تحالفات جديدة: هذا السيناريو يفترض بقاء المؤتمر أيضاً ولكن كنتيجة لخريطة جديدة من التحالفات التي يشترك فيها. والخريطة السياسية الجديدة هذه يمكن خروجها على أكثر من وجه، مثل تحالف تكتيكي مع أحزاب المشترك (غير الإصلاح)، كما قد تكون على صفة عمل أكثر جرأة وتقدماً فتصل إلى عمل اندماجي بين المؤتمر والاشتراكي على وجه الخصوص.

كل السيناريوهات التي تواجه المؤتمر تعتمد على الإجابة على التساؤل الحاسم عن مقدرة هذا الحزب على البقاء، فلا يمكن الوثوق أو الاطمئنان إلى تجربة حزبية ما لم تمارس خارج السلطة لفترة حقيقية. وليس من طبائع أحزاب السلطة أن تمتلك مثل تلك المقدرة بعد أن تواجه فجيعة خروجها أو سيطرتها المكلفة على السلطة.

وحتى اللحظة، هناك مؤشرات غير مبشرة. فمؤخراً تم تداول خبر إغلاق بعض وسائل إعلام المؤتمر الإلكترونية نتيجة صعوبات مالية وذكرت الأخبار بالتحديد موقع (الميثاق نيوز). ولا شك أن الافتقار إلى الأموال وإلى العقيدة السياسية هما أهم تحديات هذا الحزب.

ومع كل ذلك ورغم كل شيء، فوجود مؤتمر قوي خارج السلطة أو غير مسيطر عليها بطريقته المعتادة أمر تحتاجه الحياة السياسية بشدة. ليس من الصعب إدراك أننا بحاجة لتوازن حزبي رادع في المرحلة القادمة، فاختراع حزب كبير يحفظ الحياة السياسية إنما هو ترف غير متاح لنا الآن وصعب في مدانا السياسي المنظور. وغياب التوازن في المرحلة القادمة سيعني وقوع اليمنيين في فخ العادة السياسية، وسيعني إعادة إنتاج نظام الحزب المسيطر بجانب وجود أحزاب صغيرة. وعندها يصح رأي البردوني بأن:

غاية التغيير أن تستبدلوا
مكتباً أو ماسة أخرى بماسة

المؤتمر الشعبي والمشترك ..

الراهن والمستقبل

جـازم سيـف *

" كما أن التحول الليبرالي يمثل شرطاً لتحقيق الديمقراطية لكنه ليس كافياً؛ فهو بمثابة خطوات على طريق الديمقراطية ولكنها لا تقود حتماً إلى الديمقراطية حيث يمكن التراجع عنها واتخاذها كآلية لتحديث النظام التسلطي "

مقاربة الوضع السياسي الراهن في اليمن بعوامله ومؤثراته الفكرية والإيديولوجية بما هو حاجة موضوعية معرفية تهدف إلى تقديم قراءات وتصورات نظرية تفيد فهم طبيعة وملامسة مساراته واتجاهاته المستقبلية تبدأ من زاوية الإقرار بوجود أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية بنيوية متراكمة ومتأصلة يكشف منطقها عن معضلات وخرائب ومشكلات كبيرة، كما يكشف عن تقاطعات واستقطابات ونزاعات حادة، وعلى طريق تكوين هذه الأزمة المركبة توجد حالة من العلاقات والممارسات والمداولات والتحالفات السياسية بمرتكزات وأبنية عمودية يمكن توصيفها في الناحية الكيفية والكمية بحقلين سياسيين هما:

١-حقل سياسي صغير يُنتج في داخله وعلى هامشه أفكارا ورؤى وبرامج وأنشطة وأحلام وتطلعات ذات صلة بالشأن العام، ويحتوي هذا الحقل على معطيات وتفاعلات سياسية تتضمن توجيه بعض الرسائل الداعية لإجراء حوارات وتفاهمات أفضت إلى التوقيع على مسودات واتفاقيات وإعلان مبادئ حول إجراء إصلاحات انتخابية وديمقراطية واجتماعية من داخل مفاعيل وأدوات السياسية توحي بالتفاؤل والانفتاح والأمل حيناً، والحذر والتسويف والمراوغة والتوسل باللعب على عامل الزمن في أغلب الأحيان.

٢- حقل سياسي ممتد ينتج بداخله تطبيقات وممارسات وتشريعات وقوانين وأنظمة شمولية ذات نزعة إقصائية واستبدادية، كما ينتج بداخله خصومات ونزاعات وانتهاكات وأعمال عنف مقلقة ومهددة للأمن والسلم الأهلي والاجتماعي و"جذر المشكلة يعود إلى طبقة سياسية واجتماعية وإرث وتقاليد تضرب جذورها عميقاً في تاريخ مرتبط بمصالح وامتيازات غير مشروعة وبأطماع لا حدود لها بالسيطرة والاستثمار والتملك لكل شيء في هذه البلاد وهي قوى متنفذة لا تعير قيمة للحوار والشراكة وإنما تعتبره فسحة بين حرب وأخرى وشرعنة لما حققته بالحرب" [١].

وبالتالي الكشف عن التخوم والتجويفات المُتعينة بكثافة على مساحات تلك المناطق يفتح الباب للحديث عن شيوع وهيمنة نمط من السياسات ما دون مدنية وما دون ديمقراطية، كما يفتح الباب للحديث عن مجتمع منهك ومتعب بمؤسسات شعبية ورسمية شكلية وصورية بلا عتلات وتضمينات حقوقية وإنسانية شغالة وفاعلة، وعليه تتبنى هذه الورقة القول بضرورة حدوث تبدلات وانزياحات سياسية جادة تؤمن للشعب اليمني بمختلف قواه وأحزابه السياسية والاجتماعية والثقافية عملية مغادرة وخروج سلمي من تلك الحقول والمناطق المغلقة والمسدودة تعد بإنتاج قيم وأنساق وعلاقات وتفاعلات سياسية جديدة تسمح بتوفير شروط وإمكانات ديمقراطية حرة ومناسبة لإدارة التعدد والتنوع والخلافات وتحميه من مخاطر الانزلاق والتشظي وإعادة إنتاج دورات العنف والدفع به خطوة إلى الأمام تمكنه من الاقتراب والسير تجاه قضايا الغد والمستقبل بمعانيه المتمثلة بحدوث التغيير وبناء الدولة اليمنية الحديثة والمعاصرة.

المؤتمر الشعبي والمشترك: التبدلات والانزياحات

تدل المؤشرات على أن العلاقة بين مكونات الحياة السياسية في اليمن بوضعها الراهن ليست علاقة تناقض بقدر ما هي علاقة تقاطع، وينسحب تأثير منطق هذه العلاقة على كل من المؤتمر الشعبي واللقاء المشترك كونها أطرافا رئيسية في هذه المكونات، ولقد أكدت الثورة الشبابية الشعبية الأخيرة والتسوية السياسية التي انبثقت عنها منطق بناء هذه المعادلة، حيث أن العلاقة الجديدة التي تقوم اليوم بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك أصبحت مبنية على إلزامية قبولهما بالقرار الأممي رقم ٢٠١٤ المتجسد فعله بتوقيعهما المشترك على المبادرة الخليجية والاتفاق بشان آلية تنفيذ العملية الانتقالية في اليمن، وهذا يعني أن الافتراق السياسي بين مكونات هذه القوى ليست افتراقا نهائياً لا رجعة فيه، إذ لا يزال تبادل هذه المواقف عملية غير مغلقة الحدود بين هذه الأطراف، وذلك ما عبرت عنه الاستقطابات السياسية والجهوية والفكرية إبان الثورة وما بعدها، إذ لا يزال هناك تبدلات وتغيرات في مواقف ومواقع نخب وشخصيات محسوبة على هذا الطرف أو ذاك، ويعود عدم إغلاق تلك الحدود وفق آراء مثقفين ومحللين سياسيين إلى أن هذه المكونات تشبه الخميرة غير المستقرة نظراً لعدم وضوح ملامح عاملي (الاستقرار والاضطراب) التي تقف عليها هذه القوى، أي عدم استقرار (المرجعية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للواقع اليمني) بما هي مرجعية مشوشة ومضطربة من الوحدة إلى الانفصال، ومن الانفصال إلى الوحدة، ومن الثورة إلى رفض الاعتراف بعملياتها السياسية، تحيل إلى حدوث تقلب وتغيير في اتجاه المسارات ومن ثم إلى تقلب مواقف قوى الأحزاب السياسية والاجتماعية تجاهها بالأمس واليوم.

البدائل ومحددات الانتقال

أولاً: بديل الإدانة والنقد: لا يمكن تصور بناء مسار مستقبلي ناجح لعلاقة سياسية ديمقراطية شفافة ومستقرة بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك إلا عبر الوقوف على تجربة العلاقة اللاديمقراطية بينهما، والتي كانت أغلب مظاهرها محكومة بعوامل وجدلية الإقصاء والاستقواء، إذ لا مخرج آمن بمعزل عن إدانة الماضي ونقد ممارساته القائمة على مبدأ الإكراه والفرض، كما لا مجال للتقدم بمعزل عن الاعتراف بأن الماضي أسهم الجميع في صناعته بهذا القدر أو ذاك، وأي طرف لا يعترف بأخطائه في الماضي (سواءً في السلطة أو المعارضة) فهو مرشح لارتكاب الأخطاء من جديد، وعلينا بعد ذلك أن لا ندين الماضي باعتباره صناعة طرف محدد بعينه، بل علينا أن ندين أيضاً ماضي أخطائنا كي نستطيع التقدم.

ثانياً: بديل رفض المُطلقات والإيمان بالنسبية يتعذر الانسلاخ عن ثقافة استبدادية، والتأسيس لعلاقة ديمقراطية جديدة وفاعلة بين مختلف أطراف ومكونات القوى السياسية في اليمن بدون الاتفاق على أن الواقع السياسي هو بيئة النسبية بامتياز، لا حيز للمطلقات والشمولية.

ثالثاً: بديل الحوار وتقبل الآخر

يصعب الحديث عن بيئة ديمقراطية مُشجعة يستنبت فيها ممارسات سياسية شغالة بدون سياسة ومساجلات حوارية حرة ومعمقة حول القضايا العامة والمشتركة ذلك لأن الإلغاء وعدم الاعتراف بأهمية ومبدأ الحوار يُعطل الحق في تقبل الآخر المُختلف وينتج مقدسات سياسية تتحول إلى سيف مسلط على الرأي الأخر، إذن لا بديل سوى الحوار، فهو بوابة لإنجاز التفاهمات وفضاءها المفتوح.

من المهم في هذا السياق الإشارة "لحاجة التعبيرات السياسية في الجنوب والشمال إلى الانتقال بالأداء من ميدان العواطف المسنودة

---

* باحث في مؤسسة الشرق الأوسط للتنمية

(١) رسالة مقدمة للأطراف الراعية للعملية السياسية في اليمن، مساهمة في المناقشات الجنوبية للموقف من مؤتمر الحوار: صحيفة التجمع ٧ مايو ٢٠١٢، صـ٥.

(٢) المرجع السابق.

بغضب الناس إلى آفاق سياسية عملية تُمهد لحوار شامل يتساوى فيه الجميع دون أن يتم استثماره لإضفاء مشروعية زائفة لصالح فريق بعينه"[٢].

رابعا: بديل الاحتدام والالتزام

يستحيل أن تشهد المرحلة المقبلة في اليمن فضاءات تحفل برعاية واحترام حقوق الإنسان والإعلاء من شأن قيمة الحرية والكرامة والتنافس الخلاق والنظام والقانون والتسامح والتعايش دون أن نعي حقيقة بأن التقاطعات والتناقضات القائمة بين القوى السياسية تعد معطيات واعتمالات ونتاجات مقدرة ينجم عنها خلق ظروف ملائمة من الممكن استثمارها في بناء عملية انتقال إلى مجتمع جديد مثله في ذلك مثل أي مجتمع انتقالي خاصة، وأن تلك التقاطعات والتناقضات قد أوصلت اليمن للعيش "في لحظة احتدام وتعارضات طبيعية بين حق الملكية وحق الحياة وحق حياتهما، ولابد أن ينتج عن هذا الاحتدام عقد اجتماعي، أي اتفاق بين أفراد المجتمع على الانتظام في دولة[٣].

خامساً: بديل الرحابة وتوسيع الإطار

من غير الممكن أن تنحصر نقاشات وخطابات الأحزاب السياسية بمكوناتها المختلفة في اليمن حول بناء الدولة المدنية في إطار الإيديولوجية السياسية والقانونية، وتحديداً في شكل النظام السياسي، شكل الدولة، والنظام الانتخابي، إذ لابد من أهمية تأسيس الدولة المدنية ووضع مضمونها في إطار اقتصادي اجتماعي ملائم، وذلك أن الإيديولوجية الليبرالية لا تخلق في الفضاء، وإنما تتحرك وتتطور وتترسخ فعاليتها في نظام خاص من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المدني المتمتع نسبياً بالاكتفاء الذاتي في الاقتصاد القائم على الأساليب الحديثة في العلم والتكنيك، وتلعب المدن دوراً رياديا في التطور الحضاري، كما يقوم على العدالة الاجتماعية التي من شأنها أن تحد من الظواهر السلبية (الفقر والبطالة وغيرها)، ولذا لابد من الجمع بين النشاط الاقتصادي الحر كعامل ديناميكي للفعالية الاقتصادية وبين الحماية الاجتماعية. وهذا يعني أن الدولة المدنية لا تقوم إلا في المجتمع المدني.

المجتمع المدني الذي ننشده ليس صورة اجتماعية من رأسمالية اجتماعية ما قبل الحرب العالمية الثانية، وإنما صورة من الرأسمالية المؤسسية، أي الرأسمالية التي تتمتع فيها الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى بحماية اجتماعية تكفل العيش الكريم [٤].

كما أن التحول الليبرالي يمثل شرطاً لتحقيق الديمقراطية لكنه ليس كافياً؛ فهو بمثابة خطوات على طريق الديمقراطية ولكنها لا تقود حتماً إلى الديمقراطية حيث يمكن التراجع عنها واتخاذها كآلية لتحديث النظام التسلطي مما يعزز قدرته على الاستمرار وتتضمن عملية التحول الليبرالي عدة أبعاد منها: "تخفيف القيود على حرية الرأي والتعبير وتحسين سجل حقوق الإنسان، وتخفيف قبضة الدولة على المجتمع المدني، والسماح بشكل من التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية تتسم بالنزاهة والحرية، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات وتوفير ضمانات وإجراءات المشاركة السياسية للمواطنين عبر المؤسسات، وتحييد دور الوسائل العسكرية في العملية السياسية وسيادة القانون ووجود قوى ديمقراطية فاعلة تناضل بأساليب سلمية من أجل تطبيق المشروع الديمقراطي، فضلاً عن توفر بعض العوامل الدولية المساعدة" [٥].

سادساً: بديل التقارب والتوافق

لبناء علاقات ديمقراطية مستقبلية غير مفخخة بين أطراف القوى السياسية في اليمن يجب أن يأخذ شكل العلاقة القائمة بينهما منحى وطنيا جادا يساعد على خلق تقاربات وتوافقات حول بعض الجوانب الناعمة من الديمقراطية مثل:

- الحلول السلمية لقضايا الصراع والمنازعات.
- معاني الوعي بالمشاركة وفعاليات المجتمع المدني.
- اتجاهات وتطبيقات العدالة الانتقالية واحترام حقوق الإنسان.
- الحريات العامة والخاصة، وآفاق التعليم والبحث والإبداع.
- الإصلاحات المؤسسية والقانونية، والمواكبة العالمية.
- المساءلة ونزاهة القضاء.
- الانتخابات ونظافة المؤسسات التشريعية.
- ديمقراطية وحرية العمل النقابي.
- الفيدرالية وبناء الأقاليم.
- الأمن والإستراتيجيةالاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواجهة مشكلات الفقر والبطالة وشحة المياه والإرهاب.

ويشمل العمل بهذا البديل السماح بخلق كُتل شبابية توافقية مدنية أساسية من مُختلف القوى السياسية وعلى امتداد كُل المحافظات الإدارية تمثل نموذجا للتوافق المطلوب وتساهم بفعالية في تقديم صيغ ورؤى ديمقراطية حرة حول الاتجاهات والقضايا التي يفترض أن يتضمنها الدستور الجديد للبلاد ووضعه في خدمة بناء الدولة المدنية الحديثة.

سابعاً: بديل فصل العلاقة بين السلطة والثروة :

يجب أن لا يغيب عن ذهن الأحزاب والقوى السياسية في اليمن -وهي تفكر ببناء علاقات سياسية مختلفة وبديلة تتحدد على ضوئها الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية لبناء دولة المُستقبل (الدولة المدنية)- ضرورة فك علاقة التزاوج والتضايف غير المُقدس بين واجب تحمل مسؤولية المشاركة في إدارة السلطة بوصفها أداء وممارسة لوظيفة عامة، وبين الثروة باعتبارها مال عام وملكية وطنية وقومية يجب عقلنتها وترشيد استخدامها وحمايتها من مظاهر الفساد والعبث، وإهمال مثل هذا الإجراء الهام من شأنه أن يخلق معوقات عدة أمام بناء مشروع الدولة المدنية الحديثة، الأمر الذي يجعل منها قضية أكثر إلحاحاً أمام الفكر السياسي اليمني برمته، ومؤشرا على جدية ومصداقية اتجاهاته وبرامجه المرسومة.

ثامناً: بديل بناء الدولة غير الإيديولوجية

من الأهمية بمكان خلق تطبيقات وتنظيرات فكرية ومعرفية أصيلة تشترك في رسم اتجاهاتها مُختلف القوى السياسية والثقافية في اليمن وفي المقدمة منها المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك تحتوي وتتضمن توصيفات جريئة ومتقدمة تؤكد حقيقة أن الدولة المدنية هي دولة المواطن الحديثة، أي الدولة (غير الإيديولوجية)، وهو تأكيد يرتبط جوهر حقيقته بمنطق وموضوعية القول بأن الدولة المدنية ليست حزبا سياسيا أو تنظيما أو مذهبا دينيا وطائفيا أو جهويا معين؛ بل هي عبارة عن بناء واتفاق تعاقدي ذي طابع مدني حديث ومعاصر يرتضيه الناس والمجتمع والأحزاب السياسية لأنفسهم من أجل تنظيم وترشيد طبيعة العلاقة القائمة بينهم بحيادية ومساواة مدنية وقانونية مطلقة.

معوقات وارتكاسات مُحتملة

ونحن نتحدث عن ضرورة تقديم رؤى فكرية وثقافية تقارب واقع علاقة التقاطعات السياسية القائمة بين المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك بحثاً عن علاقات سياسية مستقبلية ديمقراطية بديلة تتضمن خلق منظومة جديدة من السياسات المتفائلة والاشتراطات الموضوعية الكفيلة بتحقيق عملية تحول ديمقراطي سلمي يجنب اليمن مخاطر الوقوع في منزلقات التشظي والتفكك، ويسهم بنقل حلم اليمنيين ببناء دولة مدنية حديثة ومعاصرة من مستوى الفكر إلى مستوى الفعل في ضوء اتجاهات أهداف الثورة ومحددات وآليات العلاقات السياسية التي رسمتها المبادرة العالمية الخليجية، يقفز إلى ذهننا عدد من المعوقات والارتكاسات المحتملة التي أبرزها احتمال حدوث ونشوء حقول رفض وعدائية تعنى بتخصيب ورعاية ثارات وممانعات سياسية شمولية داخل بُنى الأحزاب المشتركة في تكوين العملية السياسية في اليمن تحول دون تحويلها إلى أحزاب مدنية (مؤسسية، وديمقراطية، واجتماعية، وسلمية).

كما نخشى من أن يوضع مسار التحول الذي أسميناه بعملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية ضمن سيناريو عمل سياسي مُخاتل ومراوغ يُحصر ويتحدد هدفه بالاكتفاء بتغيير رأس النظام، والحفاظ على أزمة وتخلف بنيته الفكرية والسياسية والثقافية في محاولة إعادة إنتاج جديد تقاوم وتعارض حدوث عملية تقليب واستحداث تطبيقات بنيوية بديلة. وهي خشية تعبر عن الخوف والقلق من ضياع فرصة ومن تأثير تناسل تسلط واستبداد يتمتع بميراث ثقافي عدائي وإلغائي كبير طالما تسبب في وضع اليمن في نفق مغلق ومسدود غير مفتوح.

خاتـــمة

تنبئ ثورة الشباب الشعبية السلمية في اليمن بنشوء مرحلة سياسية جديدة من الديمقراطية والتعددية مسنودة بشرعية ثورية على امتداد ساحات وميادين الحرية والتغيير مدعومة بقرار أممي وإقليمي ضاغط وترسم ملامح تأسيس مرحلة انتقالية تشاركية تفرض على المؤتمر الشعبي العام وتحالف أحزاب اللقاء المشترك الخروج من دائرة العلاقات المتقاطعة حيناً، والمتشظية والمتنافرة في أغلب الأحيان، وتحملهم على انتهاج طريق الديمقراطية والتخلي عن الأيديولوجيات ونزعات التحكم والسيطرة الشمولية واعتماد مبدأ القبول بالآخر، والتخفيف من سطوة وهيمنة المركز لحساب بناء ديمقراطيات محلية شغالة، والمضي للعمل في سبيل إيجاد تحولات بنيوية ومؤسسية مدنية ترعى بناء علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية أفقية وعمودية متوازنة قائمة على أساس الفرز وتباين المصالح الاجتماعية والمدنية تحرر القوى والفئات الشعبية كالقبيلة والشباب والمرأة ورجال المال والنقابات ومنظمات المجتمع المدني من الاستخدام السياسي والأيديولوجي الفج، وصولاً إلى إرساء ووضع أسس بناء الدولة المدنية وتتويجها كحاكم ومسؤول أول عن فك الشفرات الخاصة بمناطق الاشتباكات والنأي عن الحكم والاستئثار بالسلطة عبر الاستبداد والقمع واضطهاد وازدراء الآخر وتجريم استخدام العنف وإحلال مبدأ العلاقات السياسية وتوازن المصالح بدلاً عن استخدام مبدأ القوة.

وعليه فإن انعقاد مؤتمر حوار وطني ديمقراطي حقيقي منفتح ومستوعب لعناصر واحتياجات مختلف القوى السياسية من شأنه تحرير اليمن من هيمنة منطق الاشتراطات السياسة التقليدية السابقة للثورة المحكومة بلغة الاستبعاد والاستقطابات والتحالفات السياسية والمناطقية والإيديولوجية وإيجاد أرضية وطنية وديمقراطية سياسية تنافسية جديدة للجميع تنهض بمهمة تحقيق أهداف التغيير والتطور والتنمية.

(٣) فالح عبدالجبار: المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب: معهد الدراسات الإستراتيجية: بغداد- بيروت:٢٠٠٦ صـ١٠.

(٤) إحسان شاهر: المضمون الاجتماعي لبناء الدولة الحديثة في اليمن: محاضرة في قسم الفلسفة جامعة صنعاء.

(٥) عبدالغفار شكر -عماد صيام- مصطفى الجمال: الأحزاب السياسية وأزمة التعددية في مصر: مركز البحوث العربية والإفريقية٢٠١٠: صـ١٨.

عن المشكلة الاقتصادية وأولويات الحل ..

المستقبل بالأرقـــام

د. محمد الميتمي

" ٥٠٪ من الشعب اليمني تحت خط الفقر، وتحتاج الحكومة إلى (١٠) سنوات لخفض هذا الرقم إلى النصف مع شرط تحقيق نمو اقتصادي مستدام بمعدل ٧,٢٪ أو بحوالي ٦,٤ نقاط مئوية خلال سنتي المرحلة الانتقالية وبما يحقق انتشال نحو ١,٦ مليون فقير من أصل (١٣) مليون، ويتعذر هذا في الظروف والمعطيات الراهنة "

تشير التقديرات المختلفة -استنادا إلى واقع ومعطيات الفقر قبل الأزمة وما بعدها- إلى أن عدد السكان الذين يقبعون تحت خط الفقر يبلغ اليوم على أقل تقدير ٥٠٪ من إجمالي السكان إن لم تكن هذه النسبة قد بلغت ٦٠٪، وأن ما لا يقل عن ٤٠٪ من الأسر اليمنية ليست مؤمنة غذائيا. وهذا يعني أن هناك (١٢) إلى (١٣) مليون يمني رابضون في خنادق الفقر. وهذه الملايين من البشر لا تتحمل البقاء فترة طويلة ساكنة من دون ردود أفعال غير محسوبة النتائج. كما أن التخفيف من معاناتها مهمة جسيمة ومعقدة ومكلفة للغاية.

وبحساباتنا، تحتاج الحكومة إلى عشر سنوات لخفض هذا العدد إلى النصف مع شرط تحقيق نمو اقتصادي مستدام بمعدل ٧,٢٪ أو بحوالي ٦,٤ نقاط مئوية خلال سنتي المرحلة الانتقالية وبما يحقق انتشال نحو ١,٦ مليون فقير من أصل (١٣) مليون، وهو أمر يتعذر على الحكومة الحالية تحقيقه في الظروف والمعطيات الراهنة، وكان قد تعذر على جميع الحكومات السابقة بعد قيام الوحدة في الظروف العادية.

وفي حال تمكنت حكومة الوفاق من استعادة النمو الاقتصادي السائد في الخطة الخمسية الثالثة والبالغ ٤,٥٪ سنويا في المتوسط وهو أمر مطلوب وإن كان صعبا لأنه يحتاج إلى درجة عالية من التنسيق والانسجام بين كافة برامج الحكومة وإلى استثمارات كبيرة في برامج تنموية تستهدف زيادة الدخول وتأمين فرص عمل، فإن عدد الفقراء الذين يمكن تحريرهم من خط الفقر لا يزيد عن مليون شخص في حال كان هذا النمو عادلا ومناصرا للفقراء.

وإن الاعتماد على استعادة النمو الاقتصادي وجعله المستند الوحيد لبرامج الفقر أمر فيه مخاطرة كبيرة ولن يفي بالغرض. وعليه فإن المجموعة ترى بضرورة تأمين الموارد المالية العاجلة للتخفيف من الفقر عبر برامج الضمان الاجتماعي، وصندوق الرعاية الاجتماعية، وبرامج التحويلات النقدية، وبرامج الأشغال العامة التي تستهدف مجموعات سكانية محددة بعينها، تندرج ضمن النطاق العاجل بالمساعدة والتدخل. ونقدر أن ٥٠٠ مليون موازنة سنوية لهذه البرامج يمكن أن تغطي نحو ٢٠٠ ألف أسرة ومليون فرصة عمل بحساب برامج وخطط الأشغال العامة.

* الورقة استعرضها الدكتور الميتمي في مؤتمر أبعاد وهي مختصر لدراسة كبيرة أعدها خمسة باحثين إقتصاديين .

اللاجئون إلى المجاعـة

ظل اليمنيون يعانون من غياب الأمن الغذائي لقرون وقد شهد القرن العشرون (٤) مجاعات أودت بحياة الآلاف من سكان اليمن خلال ١٩٤٨، ١٩٥٥، ١٩٧١، ١٩٩٥م. ونقص الغذاء في اليمن سمة طبعت حياة نصف اليمن، وقد دونت كلودي فاين في مطلع القرن العشرين حكايات نقص الوزن ذات الانتشار الواسع بين الأطفال في كتابها المعروف (كنت طبيبة في اليمن). وتشير استراتيجية الأمن الغذائي إلى أن ٣٢٪ من السكان غير مؤمّنين غذائيا، ما يعني أن كل ثالث يمني غير مؤمن غذائيا، وأن هناك أكثر من ٧,٥ مليون يمني يقاسون الجوع ولا يحصلون على الغذاء الكافي لحياة سليمة.

كما تشير الإحصائيات إلى أن ٥٩,٧ ٪ من أطفال اليمن يعانون من سوء التغذية. وهذه الأرقام تجعل مستقبل اليمن الاقتصادي والاجتماعي محفوفا بالمخاطر. كما تضع اليمن بين الدول العشر الأكثر انعداما للأمن الغذائي في العالم. ويشتد معدل غياب الأمن الغذائي في الريف عن الحضر بمقدار خمسة أضعاف. وترى الإستراتيجية أن النمو الاقتصادي من بين أهم العوامل المقرر للأمن الغذائي، وأن ديمومة النمو الاقتصادي يتعرض للمخاطر بسبب التراجع السريع لإنتاج النفط، مما قد يجعل اليمن كمستورد للنفط بشكل تام مع حلول عام ٢٠١٥م. وعلى الرغم أن استهداف معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تعتبر ضرورية للأمن الغذائي فهي ليست كافية.

وما يزيد الطين بلة في اليمن هو أن النمو الاقتصادي غير مناصر للفقراء، وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في اتساع مستمر كما تؤكد عليه المعطيات والإحصاءات الرسمية والدولية.

إن الأمن الغذائي في اليمن شديد الانكشاف على الخارج، حيث تشكل واردات اليمن من السلع الغذائية والسمكية بكافة أصنافها ما يعادل ٧٠٪ من القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي والسمكي. لكن عندما نتوقف عند إنتاجنا من الحبوب فهي لا تغطي سوى أقل من ٥٨٪ من استهلاكنا لكل أنواع الحبوب. أما إنتاج القمح فلا يغطي سوى ثلث استهلاك اليمنيين. وينفق اليمنيون والفقراء منهم بالتحديد من ٦٥-٧٥٪ من دخلهم على الغذاء. ومع ارتفاع أسعار الغذاء تتقلص موائد الكثير منهم ويقع المزيد منهم في دوائر الفقر فيما ينزلق البعض إلى حافة المجاعة القاتلة. وتتعرض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية النسبية التي تحققت في السنوات الماضية في مجال مكافحة الفقر ورفع مستوى الدخل إلى التراجع والتآكل.

وبصورة عامة فإن نقص التغذية شائع بين غالبية السكان. إذ أن متوسط استهلاك الفرد اليمني لا يتجاوز ٢٠٠ كيلو كالروي في اليوم وهو ما يعادل ١٥٪ من المتوسط العالمي لتجنب المجاعة على المستوى الفردي.

وتشير التقارير الوطنية والدولية اليوم إلى وجود أعداد كبيرة من اللاجئين ضحايا الحروب والاقتتال والتمرد في صعدة وأبين تصل وفقا لبعض التقارير إلى ما يقارب نحو ١٢٠ ألف في أبين وعشرات الآلاف في صعدة. كما أن وقع التداعيات الجانبية للثورة الشبابية الشعبية التي استفحلت بفعل ممنهج من المنظومة السياسية الرافضة للإرادة الشعبية متعاضدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة المتراكمة على مر العقود أفرزت حالة إنسانية معقدة، حيث تواجه اليمن اليوم

نحو أكثر من ١,٥ مليون إنسان ومنهم نحو ٥٠٠ ألف طفل يقاسون المجاعة القاتلة، كما أن هناك ما يقارب ثلث الأسر اليمنية غير مؤمّنة غذائية. وتحتاج هذه القضايا (اللاجئين، والجياع) إلى تدخلات سريعة وعاجلة لا تقبل التأجيل مما يتطلب موارد مالية كبيرة ليست متاحة للحكومة اليمنية الراهنة؛ وهو ما يقتضي التعاون بين الحكومة اليمنية، والمجتمع المدني والمجتمع الدولي على التدخل السريع في مواجهة هذه المعضلات الحرجة.

ونقترح أن تقوم الحكومة بتشكيل هيئة وطنية من القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني تكون بمثابة آلية لإيصال المساعدات الطارئة للاجئين والجياع. وفي نفس الوقت فإن مقاربات الأجل المتوسط والطويل ينبغي أن تكون حاضرة لكسر حلقة المجاعات وسوء التغذية المزمن في البلاد.

إجراءات عاجلـــة

وتتمثل الإجراءات العاجلة لمواجهة المجاعة الحاضرة بين فئات سكانية وجغرافية محددة بالتالي:

- تشكيل هيئة وطنية تشرك فيها الحكومة اليمنية ومنظمات محددة من المجتمع والهيئات الدولية المتخصصة في قضايا الغذاء والمجاعات لوضع آلية مشتركة للتصدي العاجل لحالات المجاعات بين السكان وفي مناطق مستهدفة.
- وضع خارطة ديموغرافية وجغرافية لمواقع انتشار المجاعة واللاجئين.
- تحديد حجم الموارد المالية والموارد غير المالية الضرورية للتصدي لحالات المجاعة.
- وضع إطار زمني مع سقف أولويات ومستويات للفئات والأماكن الأكثر حرجا لحاجة التدخل السريع.

البطـــالة.. رديف الفقر

البطالة في اليمن هي أحد أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي رديف الفقر. وبلغ معدل البطالة حتى نهاية العام الماضي طبقا لبعض التقديرات نحو ٣٥٪، وتزيد عن ٦٠٪ بين الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد على وجه الخصوص.

ومن هنا فإن التصدي لها ليس مجرد حل اقتصادي، لما تمثله البطالة من خسارة كبيرة على الناتج القومي الإجمالي، بل هو حل اجتماعي وسياسي. غير أن الحلول ليست سهلة وليست متاحة بيسر أمام حكومة الوفاق الوطني وتحتاج إلى أكثر من مقاربة.

إذا أن المشكلة الأولى تكمن في الفجوة بين حجم السكان في سن وقوة العمل، وبين قوة العمل والناشطين اقتصاديا، وهذا الفجوة في اتساع مستمر. ويبلغ اليوم عدد السكان من هم في سن العمل نحو ١٤ مليون فرد تقريبا، بينما لا يزيد حجم قوة العمل عن (٥) ملايين تقريبا. أي أن نحو ٩ ملايين شخص يشكلون قوة العمل المحتملة، وتعمل كخزان احتياطي لطالبي العمل لا يقدر سوق العمل على مجابهته.

وطبقا للبيانات الرسمية يبلغ معدل الطلب على العمل نحو ٤,٣٪، أي أن عدد الداخلين إلى سوق العمل يزيد عن٢١٥ -٢٢٠ ألف منتسب جديد سنويا، بينما لم يتمكن سوق العمل المحلي الخاص والعام من توظيف عدد يتراوح ما بين ٦٠-٨٠ ألف فرد سنويا كحد أقصى، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توفر على أقل تقدير مليونين ومائتي فرصة عمل جديدة لهؤلاء الداخلين المنتسبين الجدد إذا ظلت قوة العمل المحتملة والبالغة ٩ ملايين نسمة خارج نطاق سوق العمل لنفس الأسباب السائدة فيما مضى، وهذا أمر غير وارد.

ومع غياب سوق عمل محلي نشط سوف ينضم نحو ٦٤٪ من هؤلاء المنتسبين الجدد إلى جيش العاطلين. ومن مطلع العام الجاري تصاعد معدل البطالة بشكل كبير بسبب إفلاس عشرات الآلاف من المنشئات الصغيرة والأصغر، وإغلاق بعض المنشئات الكبيرة جزء كبير من أنشطتها وتسريح نصف عمالها على أقل تقدير. وبالتالي فإن معدل البطالة اليوم قد قفز بحسب بعض التنبؤات إلى نسبة تزيد عن ٥٠٪ من قوة العمل، وهو رقم خطير للغاية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعدم تقديم أي معالجة له يمكن له أن يدفع بالوضع اليمني إلى الكارثة.

إن هذا المعدل العالي للغاية للبطالة يشكل خسارة اقتصادية جسيمة يترجم إلى بطء شديد في معدلات النمو الاقتصادي، فضلا عن الخسائر الاجتماعية والنفسية للعاطلين عن العمل، وبالمحصلة اضطرابات سياسية وأمنية مخلة بالمُناخ الاقتصادي والاجتماعي الآمن والمستقر. ومعروف في الأدبيات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي البطيء يرجع إلى عدة عوامل من بين أهمها معدل نمو القوى العاملة، وبالتحديد معدل التشغيل، أو تردي النمو في إنتاجية العمل، أو كليهما معا، وهو الأمر السائد في الحالة اليمنية التي تعتبر نفسها في البطالة الخانقة وانخفاض معدلات النمو ووقوع المزيد من السكان في براثن الفقر.

وما يزيد الطين بلة في اليمن هو أن النمو الاقتصادي غير مناصر للفقراء، وأن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في اتساع مستمر كما تؤكد عليه المعطيات والإحصاءات الرسمية والدولية

وإدراكا منا بضرورة التدخل السريع للتخفيف من وقع البطالة وأثارها، ووعيا كليا فإن القطاع الحكومي والعام قد تشبعا إلى درجة كبيرة بالعمالة التي أصبح بعضها يمثل بطالة مقنعة، وإن توظيفا جديدا في هذين القطاعين ليس فقط سيحمل ميزانية الدولة فوق طاقتها، ولكن أيضا سوف يخلق مشاكل إدارية وفنية لهذين القطاعين فوق ما هو عليه الحال في الوقت الراهن.

ولذا نقترح السياسات والبرامج التالية في الأجل القصير:

- **برنامج الأشغال العامة للشباب (خمسة ملايين دولار)**: إن برنامجا طارئا عاما للأشغال يركز على توفير فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل على المدى القصير سوف يؤمن توفير نحو ٢٠-٣٠ ألف فرصة عمل شهريا في مجال قطاع البناء والطرقات في المناطق المتضررة والمحرومة.
- **البرنامج السريع لتدريب المهارات (١-٢ مليون دولار)**: وهو عبارة عن تدريب قصير الأجل لتنمية القدرات والمهارات لشريحة الشباب وفقا للمعايير الدولية وإعدادهم بما يسمح بالانخراط في سوق العمل سواء في اليمن أو ليبيا أو في بلدان دول مجلس التعاون الخليجي في ظل مناخ شديد التنافسية. هذه المبادرة سوف توفر إمكانية الوصول لخدمات التدريب والتوظيف لنحو ١٠ آلاف شاب خلال عام.
- **صندوق تدريب المهارات في قطاع البناء**: دعم وبناء قدرات مؤسسات ومراكز التدريب الخاصة والعامة بما من شأنه أن يؤمن برامج تدريب وتنمية مهارات لقطاع البناء في ثلاث محافظات.

هذا الصندوق سوف يسمح بتطوير قدرات التدريب بتدريب ما يقرب من نحو ٢٠ ألف شاب في مجال مهارات البناء كل عام.

- **قنوات التشغيل لفرص العمل المتاحة في بلدان دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا.** دعم توفير تأشيرات دخول /فرص عمل لأولئك الذي تلقوا التدريب على المهارات الملائمة والمطلوبة وأصبحوا مؤهلين للعمل في المشاريع القطرية العاملة في اليمن على سبيل المثال، أو الالتحاق بفرص العمل المتاحة في ليبيا وقطر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من خلال آلية دعم للتدريب والتوظيف. ويكمن أن تؤمن هذه السياسية نحو ١٠٠ ألف فرصة عمل خلال سنتين.
- **صندوق إعادة تمويل للرواد من أصحاب المشاريع القائمة (بمبلغ اثنين مليون دولار).**
- **دعم عدد (٦٠٠٠) من رواد المشاريع**

متناهية الصغر لإعانتهم على إمكانية البقاء والاستدامة، وهي المشاريع التي تواجه تحديات الفشل بسبب وقع الأزمة الراهنة عليهم وعدم إمكانية الوفاء بالتزاماتهم.

- **صندوق إعادة الإعمار (٢ مليون دولار).**
- **تأمين برنامج مساعدات عبر توفير بطاقة** للعائلات المتضررة والتي أصابت ممتلكاتها الدمار خلال عمليات الاقتتال. هذه البطاقة قابلة للتحويل إلى عمليات إعادة بناء ما تهدم من ممتلكات لنحو ٥٠٠ منزل ومشروع تجاري، وتأمين زيادة فرص النشاط الاقتصادي لنحو ١٠٠ شاب يعملون في قطاع المنشئات المتناهية الصغر، بالإضافة إلى توفير ٥٠٠ -١٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة للشباب.
- **صندوق إنعاش وتراكم الأصول (بقيمة ٢ مليون دولار)**: هذا الصندوق سوف يسهم في الدعم والمساعدة علي تعافي الأصول والمدخرات لنحو ٥٠ ألف شاب هم في حالة إفلاس يتعرضون له مع عائلاتهم التي يعتمدن عليهم وذلك من خلال توفير حسابات ادخارية متناهية الصغر للشباب.
- **صندوق دعم المشاريع المبتدئة (٨ مليون دولار)**: تسهيلات لتأمين قروض من شأنها أن

" رغم الآثار الإيجابية لانخفاض نفقات الدعم على الموازنة العامة من الناحية المحاسبية، فقد حملت في نفس الوقت آثار كارثية على الأوضاع الاقتصادية -الاجتماعية والمعيشية في ظل غياب برنامج مقابل لحماية الفقراء والفئات الهامشية والضعيفة يرافق رفع الدعم عن تلك المشتقات "

تدعم عملية الإقراض لشريحة الشباب الذين اضطرتهم ظروف الحياة القاسية للتفكير في إنشاء المشاريع الصغير المدرة ذاتيا للدخل بسبب هذه الأزمة. هذا الصندوق سوف يتكفل بدعم نحو ٢٠٠٠٠ شاب من رواد المشاريع متناهية الصغر في الوصول إلي مصادر تمويل مستدامة، وفي نفس الوقت تسمح بتوفير ٦٠٠٠٠ ألف فرصة عمل للشباب.

- **صندوق توظيف الشباب الخريجين:** (٦٠ - ٧٠ مليون دولار): وهي عبارة عن صندوق إنمائي للشباب تنشئه الحكومة في البنوك التجارية لتمويل المشروعات الصغيرة والأصغر لهؤلاء الشباب عن طريق الإقراض الميسر من دون فوائد أو بأدنى مستوى من الفائدة، يرافقه برنامج تدريب مكثف لاختيار المشروعات المدرة للدخل والقابلة للنجاح والديمومة. وهذا من شأنه أن يوفر مصدر دخل ذاتي لهؤلاء الشباب، ويخلق مزيدا من فرص العمل بالإضافة إلى عدم فقدان موازنة الدولة لهذه المبالغ الكبيرة. وفي النهاية سوف يدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام ويوفر على الميزانية ما مقداره ٤٠ مليون دولار يمكن استغلاله في برامج أخرى تخص رفع مهارات الشباب وتعزيز قدراتهم من أجل الوصول إلى أسواق العمل المحلية والإقليمية.

- **سرعة إنجاز مسح سوق العمل لتوفير البيانات والمعطيات الكافية** عن عرض العمل وخصائصه من جانب والطلب عليه من جانب آخر.
- **إنشاء وتنظيم مكاتب العمل** التي تمارس عملها كوسيط بين طرفي سوق العمل (عارض العمل وطالبيه).

- **الاستفادة من قرار مجلس الوزراء** بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة والعشرين في ١ نوفمبر ٢٠١٠م الذي أكد على ضرورة إعطاء الأولوية لاستقدام العمالة العربية واستثنائها من النسب المقررة لغير العرب والتي لا تتجاوز ١٠٪ من مجموع العمالة.
- **سرعة تفعيل برامج التدريب الفني والمهني** التي قامت بها الحكومة اليمنية بالشراكة مع مؤسسة "صلتك" وبالتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية التي تضع موارد وبرامج لهذه المهمة مثل المؤسسة الألمانية للتنمية ووكالة التنمية الأمريكية والبنك الدولي وغيرها من الهيئات والمنظمات.

الخدمات الأساسيـــــة:

• المیـــاه

تعتبر اليمن من بين الدول الأربع في هذا الكوكب التي صنفت على أنها أكثر الدول شحا وحرجا في الموارد المائية. ويبلغ متوسط نصيب الفرد اليمني اليوم ما مقداره ١٢٠ متر مكعب من الماء سنويا كحد أقصى، وهو معدل يقل بنحو ٧٥ مرة عن المتوسط العالمي، و(١٢) مرة عن المتوسط السائد في الشرق الأوسط، مع الأخذ في الاعتبار أن الحد الأدنى للاستهلاك من الماء فقط لكي يلبي حاجة الفرد للطعام والشراب لا ينبغي أن يقل عن ١٦٠٠ متر مكعب من الماء سنويا.

ويشتد الحرج المائي في المناطق الغربية من البلاد حيث يتركز ٩٠٪ من مجموع سكان البلاد. وتعد محافظة صنعاء أكثر المحافظات خطرا في هذا المورد، حيث تشير الدراسات والمعطيات أنه في حال سارت معدلات استهلاك المياه على هذه الوتيرة والسلوك، فإن حوض صنعاء يمكن أن يجف تماما في غضون العقد القادم.

والحلول على المدى القصير مطلوبة ومتاحة على النحو التالي:

١. إعلان الحكومة حالة الطوارئ فيما يتعلق بهذا المورد، واعتباره أولى أولويات الأمن القومي للبلاد لا يجوز المتاجرة به، أو استنزافه، أو ضخه إلا بإذن من أعلى سلطات البلاد ضمن سياسات مقرة ومن أجل الخدمة والحاجة العامة الضرورية.

٢. مصادرة جميع الحفارات الخاصة، وتحويلها إلى ملكية عامة تحت سيطرة وإشراف الدولة، مع إمكانية تعويض أصحابها التعويض العادل وفي حدود الممكن وكذلك عدم دخول حفارات جديدة.

٣. وضع جميع آبار المياه تحت السيطرة والإشراف الحكومة للحيلولة دون استنزاف هذا المورد واستخدامه فيما لا تقرره الضرورة الوطنية القصوى.

٤. تشكيل هيئة وطنية عليا للرقابة والإشراف على الموارد المائية من الدولة والسلطات المحلية والمجتمع المدني بالتعاون مع خبرات متخصصة في قضايا الإدارة المتكاملة للموارد المائية واقتراح أفضل البدائل التقنية والفنية للاستهلاك المائي.

٥. التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة المياه والبيئة والإدارة المحلية ومؤسسات والهيئات المختلفة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالموارد المياه تتولى مراقبة الوضع المائي ورفع تقرير نصف سنوي لهذه الهيئة التي يفضل أن تكون تحت رئاسة إما رئيس الجمهورية، ونيابة رئيس البرلمان ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء التنفيذيين (الزراعة، المياه، النفط والطاقة، الصناعة، التخطيط، الإدارة المحلية، الدفاع والداخلية) وكبار الشخصيات الاجتماعية والمدنية والمحلية وممثلين عن القطاع الخاص وهذا يعني إنشاء خارطة مائية لليمن.

• السياسة المالية والنقدية

السياسية المالية والنقدية رؤوس حراب في برامج التثبيت الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي والاجتماعي في الأجل القصير. هذا الملف الشائك والمعقد وما يحتويه من مهام متشعبة ومترابطة يقتضي المقاربة الصحيحة في سياق الأجل القصير بحيث يتعرض لعدد من المهام الملحة، هي: النفقات العامة، وأسعار المشتقات النفطية، وسياسات التوظيف في القطاعين العام والمختلط، والتضخم والأجور، وتمويل العجز في الموازنة من مصادر غير تضخمية مع التوسع وتطوير في بند النفقات الاستثمارية.

١) النفقات العامة:

رغم الارتفاع الكبير في نفقات المرتبات والأجور بحوالي ١٦,٧٪، ومدفوعات الفوائد المحلية بحوالي ٣٣,٧٪ خلال يناير-سبتمبر ٢٠١١ مقابل نفس الفترة من العام الماضي، فقد انخفضت النفقات العامة للدولة بحوالي ٣,٦٪. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تقليص نفقات دعم المشتقات النفطية وتجميد نفقات البرنامج الاستثماري العام مما شكل تغيراً كبير في هيكل الإنفاق العام.

٢) أسعار المشتقات النفطية

يستهلك الدعم نحو ثلث موازنة الدولة ولا يصل منه إلى نحو الخمس إلى الشريحة المستهدف ويخلف تشوهات اقتصادية وسعرية شديدة الضرر. ومع ذلك فإن مقاربته واتخاذ قرار بشأنه أمر يحتاج إلى قدر كبير من الحذر والحيطة حتى لا يتولد عنه ردود أفعال سياسية وشعبية تقوض مرحلة الانتقال السياسي السلمي وتضع البلاد على مرحلة جديدة من الاضطرابات. لكن لابد من الإشارة إلى أن نفقات دعم المشتقات النفطية قد انخفضت في عام ٢٠١١ نتيجة لرفع أسعار المشتقات النفطية

بصورة عامة وانخفاض كميات المشتقات التي تم توفيرها للسوق المحلي. وبيع مادة البنزين بأسعار غير مدعومة منذ بداية شهر أغسطس. كما أن انقطاع التيار الكهربائي يعني تقليص دعم المازوت والديزل المخصص لتوليد الكهرباء. ورغم الآثار الإيجابية لانخفاض نفقات الدعم على الموازنة العامة من الناحية المحاسبية، فقد حملت في نفس الوقت آثار كارثية على الأوضاع الاقتصادية -الاجتماعية والمعيشية في ظل غياب برنامج مقابل لحماية الفقراء والفئات الهامشية والضعيفة يرافق رفع الدعم عن تلك المشتقات.

ولهذا فإننا نقترح اتخاذ الخطوات التالية:

- تقييم الكلفة المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدعم المشتقات النفطية وإعادة النظر في الدعم.

- تقييم المردود الإيجابي والسلبي لإعادة النظر في الدعم على الفئات الفقيرة، والبحث في آليات ووسائل ليس فقط لتقليل الضرر ولكن لتحويل إعادة النظر في الدعم لصالح الفئات الفقيرة، ودعم الخدمات العامة التي ستستفيد منها الغالبية الساحقة والفقيرة من السكان، وتعزيز استقرار الموازنة العامة.

- تبني منهج المكاشفة والمشاركة في سياسات وبرامج الدعم وإعادة النظر في الدعم، مع تبني النهج التدرجي في اتخاذ قرار إصلاح المشتقات النفطية.

- كما أنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة في إيرادات موازنة الدولة من خلال معرفة أسباب عدم تنفيذ بند النفقات الاستثمارية وفي أي أوجه صرفت.

٣) التوظيف في القطاع العام والمختلط

عملت الحكومة اليمنية على امتداد عقود من الزمن بسياسة الملاذ الأخير للتوظيف والتشغيل، مما تولد عنه بطالة مقنعة كبيرة، وموظفون أشباح في المجالين المدني والعسكري شكلوا معا مصدر تهديد للموازنة واضطراب للعمل الإداري والكفاءة الإدارية والإنتاجية.

إن أفضل سبل مواجهة البطالة، وخاصة بطالة الشباب، تتم عبر برامج التدريب والتأهيل لسوق العمل المحلي والإقليمي، وعبر برامج التشغيل الذاتي من خلال برامج الإقراض الصغير والأصغر، وتمويل المنشئات المتوسطة بفائدة ميسرة تتولى الحكم المبادرة والدعم بالتعاون مع المانحين.

٤) التضخم والأجور

شكل التضخم الذي انطلق العام الماضي إلى سقوف غير مسبوقة تهديدا جديا للسلم والاستقرار الاجتماعي، ودفع بغالبية المجتمع إلى حافة الفقر. حيث أدى شح عرض المشتقات النفطية إلى رفع أسعارها إلى ما يقارب ٦٠٠٪ بالنسبة للبنزين و٨٠٠٪ بالنسبة للديزل، و٣٠٠٪ للغاز المنزلي متفاوتاً من منطقة إلى أخرى. مما نجم عنه ارتفاع تكاليف النقل بنسبة ١٠٠٪ في المناطق الحضرية و٢٠٠٪ في المناطق الريفية. وبالنتيجة، أدت تلك الأزمة بجانب أسباب أخرى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية الأرز(٣٣٪) والدقيق (٢٦٪) وزيت الطبخ (٢٥٪) والسكر (٢٢٪) بحوالي ٢٦٪ في المتوسط خلال الفترة يناير-مايو ٢٠١١ متفاوتة من منطقة إلى أخرى.

وبوجه عام، يتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم لأسعار المستهلك إلى مستويات عالية تقدرها بعض المصادر ما بين ٥٠-٦٠٪. وفي حركة مؤازرة لقوى التضخم تدهورت قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية بحوالي ١٢٪، حيث أدت الاضطرابات التي تعيشها اليمن إلى ضغوط شديدة على سعر صرف الريال، مما دفع البنك المركزي إلى اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات بما في ذلك خفض احتياطياته من النقد الأجنبي لحماية العملة الوطنية. مما ساهم في رفع أسعار الواردات وتصاعد معدل التضخم وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين. فاحتياطي النقد الأجنبي التي تمثل الوسادة الاحتياطية الآمنة للعملة المحلية ولضمان تدفق السلع المستوردة قد انخفضت بنسبة ٢٠٪ خلال أقل من سبعة أشهر.حيث انخفضت قيمة الأصول الخارجية للبنك المركزي من حوالي ٦,٠ مليار دولار في شهر فبراير ٢٠١١ إلى حوالي ٤,٨ مليار دولار في شهر سبتمبر ٢٠١١ مما أدى إلى انخفاض تغطيتها لشهور الواردات وضعف الجدارة الائتمانية للاقتصاد الوطني.

وتصبح السيطرة على التضخم وتوفير السلع الغذائية الرئيسية بأسعار مناسبة وبعض السلع الأخرى الضرورية أولوية من أولويات حكومة الوفاق. ولابد اتخاذ ما يلي:

١. توفير المواد الغذائية الأساسية كالقمح والدقيق بأسعار مخفضة، وتقديمها مجانا للفقراء عبر شبكات المساعدة الاجتماعية.

٢. استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال: السيطرة على معدلات التضخم وفرض رقابة على أسعار السلع الأساسية والمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية فضلا عن السيطرة على عجز الموازنة العامة، وعدم السماح بتمويله من مصادر تضخمية.

٣. تسعير الدواء وإلزام الصيدليات بعرض كشوف الأسعار مع الرقابة المستمرة على سقوف أسعارها المقررة من قبل وزارة الصحة.

٤. دعم بعض الأدوية الأساسية الملحة مثل الأدوية التالية: دواء الضغط، السكر، الصرع، الملاريا وما شابهها من الأدوية ذات النطاق العام.

٥) تمويل العجز في الموازنة

× الحيلولة القصوى دون استخدام آلة الإصدار

" أوغلت هذه النخبة في الفساد والإثراء غير المشروع معتمدة على شبكة من علاقات الموالاة خارج مؤسسات الدولة، وكلما زاد اعتمادها على تلك الشبكة زادت الحاجة للفساد لتغذيتها ومكافأة أعضائها "

النقدي إلا بإشراف الحكومة وسلطة البرلمان.

× مراجعة قائمة الواردات، والتركيز على الواردات الضرورية، والمواد الخام والوسيطة التي تستهدف تعزيز وتطوير العملية الإنتاجية.

× مراجعة أداء البنوك والمؤسسات والشركات الإيرادية التابعة للقطاعين العام والمختلط وأهمها: شركة التبغ والكبريت، المؤسسة الاقتصادية اليمنية، بنك التسليف الزراعي، البنك الأهلي اليمني، بنك الإسكان، شركة شبان القابضة، شركة الأدوية، شركة الطيران اليمنية.

الحـــوكمة

الحوكمة هي منظومة القيم والسياسات والمؤسسات التي تمكن المجتمع من إدارة شئونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عبر التفاعل الخلاق في وبين الدولة، المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتعني تعني قدرة الدولة بمؤسساتها المختلفة وعلى كافة النطاقات والمستويات على خدمة مواطنيها. وهي تشير بشكل مفصل إلى القوانين والسياسات والإجراءات والسلوكيات التي من خلالها يتم تخصيص الموارد وإدارتها، ومراكز القوى في استعراض أدوراها ومجموعات المصالح في التعبير عن نفسها.

هنا نركز على الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن ضعف الحوكمة، والتي تفاقمت مع ظهور النفط في اليمن وما تبعه من الاعتماد شبه الكلي على مورد ربحي وحيد مع غياب الرؤية والاستراتيجية والالتزام الأخلاقي بالصالح العام لدى النخبة الحاكمة، ما أدى إلى خيارات سياسية مدمرة للاقتصاد وللدولة اليمنية. الاعتماد على هذا المورد (الربحي) حرر النخبة الحاكمة من الاعتماد على دافع الضرائب وبذلك قلت حساسية النظام في الاستجابة للمواطن دافع الضرائب ورعاية مصالحه، وتنمية قدرته الإنتاجية، وبدلا عن ذلك أوغلت هذه النخبة في الفساد والإثراء غير المشروع معتمدة على شبكة من علاقات الموالاة خارج مؤسسات الدولة. وكلما زاد اعتمادها على تلك الشبكة زادت الحاجة للفساد لتغذيتها ومكافأة أعضائها، سواء كان ذلك عن طريق الوظائف الحكومية وإطلاق أيديهم فيها، أو عن طريق المنح والعطايا المالية غير القانونية، أو المناقصات والامتيازات الحكومية في كافة المجالات (النفطية والسمكية والاتصالات وأراضي وممتلكات الدولة والمواطنين)، ونتيجة لاعتماد النخبة الحاكمة على شبكة الموالاة، ضعفت مؤسسات الدولة حتى أصبحت مجرد هياكل خالية من المحتوى وانهيار حكم القانون وهيبة الدولة، وعبث هائل بالمال العام وإحجام رأس المال المحلي والخارجي عن الاستثمار.

ويمكن النظر إلى هذه المتوالية المنطقية كصورة أخرى من صور الحلقة الخبيثة التي أصابت الاقتصاد اليمني في مقتل.

وتتلخص الإجراءات التي يجب اتخاذها في مجال الحوكمة لكسر هده الحلقة الخبيثة في التالي:

أ)إجراءات لضمان استجابة الحكومة للمواطن.

ب) إجراءات لاحتواء وإضعاف شبكات الموالاة.

ج) إجراءات لاستعادة الثقة بالاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل.

أولا: إن التغيير الحاصل الآن هو في المراكز العليا من الجهاز الإداري وبذلك فهو لا يغير من الثقافة المؤسسية التي تراكمت على مدى عقود. ولذا يجب العمل بشكل سريع وفعال لتغيير نمط الاستجابة للمواطن قبل أن يتم احتواء القيادات الجديدة واستيعابها في النمط السائد.

ولكي تزداد فرص استجابة الحكومة للمواطن يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- اعتماد المؤسسات لمبدأ الشفافية. وإقرار حق المواطن في الحصول على المعلومات. وتفعيل أو خلق آلية سليمة لشكاوى المواطنين. وإلزام مؤسسات الحكومة بتطبيق أحكام القضاء.

أما في مجال الخدمات تحسين استجابة الحكومة للمواطن عن طريق رفع كفاءة المؤسسات الخدمية، عن طريق توفير ميزانية تشغيلية كافية بإقامة صندوق خاص لتلقي ودراسة طلبات التمويل المشروطة بتحسين الخدمة المقدمة مع خلق آلية لذلك الصندوق لمتابعة وتقييم أداء تلك المؤسسات. وكذا تبسيط الإجراءات عن طريق اعتماد أعلى درجة ممكنة من اللامركزية.

إجراءات لاحتواء وإضعاف شبكة الموالاة

تعتمد شبكة الموالاة على الفساد والمنح والعطايا غير القانونية والتوظيف غير القانوني، وهذا يتطلب حزمتي إصلاحات غاية في الأهمية: حزمة الإصلاح المالي، وحزمة إصلاح الخدمة المدنية.

حزمة الإصلاح المالي

- سرعة تنفيذ مشروع تطوير إدارة المالية العامة (PFMP).

- منع التصرف بأراض وعقارات الدولة بالبيع أو الإيجار طويل المدى.

- إخضاع كل الامتيازات النفطية والمعدنية

والخدمية والسمكية والاتصالات وغيرها لقانون المزايدات والمناقصات بدون استثناء.

– الالتزام بقانون الموازنة العامة.

– إقرار قوانين لضمان الشفافية وحرية الحصول على المعلومة.

– تفعيل القدرة الرقابية لمجلس النواب على تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

حزمة إصلاحات الخدمة المدنية

تنفيذ كامل لبرنامج إصلاح الخدمة المدنية الذي تعطل تنفيذه منذ منتصف التسعينات وكذلك التوصيف الوظيفي مع إدخال بعض التحسينات والتعديلات والإضافات على هذا البرنامج بما يمكنه من مواكبة الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي للدولة المدنية الديمقراطية ويلبي مقتضيات المرحلة القادمة والمطالب العادلة للمواطنين.

– سرعة تنفيذ التدوير الوظيفي.

– الالتزام بالتوظيف عن طريق المنافسة.

– إقرار وتنفيذ إجراءات عقابية على شاغلي أكثر من وظيفة من ذوي الدوام الكامل أو ما يخالف القانون.

– تفعيل المجلس الأعلى للخدمة المدنية وتشكيل مكتب شكاوى في إطاره، وفتح فروع له في المحافظات للبت السريع في الشكاوى المتعلقة بتكافؤ الفرص

استعـادة الثقـة بالاقتصاد وتحسين بنية الاستثمار

استعادة مصداقية اليمن كدولة وكاقتصاد هي مسئولية استراتيجية كبيرة تناط بحكومة الفترة الانتقالية وأي تقصير في سداد الالتزامات الدولية في هذه المرحلة ستكون عواقبه مدمرة على فرص بناء الدولة والاقتصاد.

ويجب التأكيد على أن استعادة هده المصداقية (للدولة والاقتصاد) والحفاظ عليها هي مسئولية رئيس الحكومة شخصيا، وعليه نوصي بأن يرأس رئيس الحكومة لجنة للعلاقات الخارجية يشارك في عضويتها وزير الخارجية ووزير المالية ووزير التجارة ومحافظ البنك المركزي وممثلون عن اتحاد الغرف التجارية، وتكون مهمتها تقييم الوضع الائتماني لليمن والإشراف على حسن سير علاقات اليمن مع الأطراف الدولية حكومات وشركات ومؤسسات وأفراد وذلك لغرض خلق الثقة بالحكومة اليمنية والاقتصاد اليمني والتأكد من وفاء اليمن بكافة التزاماتها.

شراكة الحكومة والقطاع الخاص

يمكن تشخيص العلاقة بين القطاع الخاص والقيادة السياسية خلال الثلاثة عقود الأخيرة بأنها علاقة غير صحية تتخللها فجوة واسعة من غياب الثقة بين الطرفين، زاد من اعتلالها التدخلات السياسية المسيئة لبيئة الاستثمار بتركيز الدعم لرأس المال البيروقراطي على حساب منافسيهم وبما يخالف القانون، مما نم عن غياب الرؤية الاقتصادية الاستراتيجية لدى الفئة المتسلطة وكرس ثقافة التمييز الاجتماعي ضد فئة التجار.

هذه السياسة أدت إلى خلق كتلة قوية من رأس المال البيروقراطي التي مثل وجودها عائقا في وجه أي محاولة لتنظيم القطاع التجاري وحوكمته، وإلى سيطرة مجموعة صغيرة من المتنفذين التجار والمقاولين واستيلائهم على منابر تمثيل القطاع الخاص وتوظيفها لخدمة مصالح ضيقة في منظومة شبكة الموالاة، إلا القلة القليلة منهم

غياب التمثيل الايجابي للقطاع الخاص وعدم وجود الرؤية الاستراتيجية أدى إلى تدهور بيئة الاستثمار وعجز هدا القطاع عن تبني استراتيجيات نمو طويلة الأمد، كما كان مؤشرا سلبيا خطيرا للاستثمار الأجنبي المباشر والرأسمال اليمني المغترب الذي يؤمل بعودته لتنشيط الاقتصاد.

وفيما كانت النخبة التجارية تتصدر في الصفوف الأولى في معظم التحولات الرئيسة التي شهدتها اليمن منذ أربعينيات القرن الماضي غدت أعداد ملموسة منها كابحة في مسار التغيير والتحديث والنهضة، وكان لعدم وجود آليات مستدامة لتمثيل تلك النخبة المعروف عنها ولاءها لوطنها أن أدى إلى انتكاس دورها وتراجع في عدة مراحل حتى انعدمت الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام بالرغم من المحاولات العديدة لذوي النوايا الحسنة.

وبالنظر إلى تجارب دول كانت لا تقل تخلفا عن اليمن قبل ستة أو سبعة عقود (ماليزيا وكوريا الجنوبية على سبيل المثال)، وهي اليوم في مصاف الدول المتقدمة، فإن نجاحها كان مرتكزا على شراكة حقيقة بين الحكومات التي تنظم الاقتصاد والقطاع الخاص الذي يحركه.

إن التجاوزات التي مارسها النظام السابق في إدارة الاقتصاد الوطني أفقدته المصداقية والثقة ومنعت ظهور تلك الشراكة، وأدت إلى انكفاء القطاع الخاص عن المشاركة الفعالة في بناء الاقتصاد الوطني.

وعليه فإن على الحكومة أن تستعيد علاقة الثقة مع القطاع الخاص المحلي والذي سيؤسس لمصداقية الاقتصاد اليمني دوليا، ويجتذب رؤوس الأموال الوطنية في الداخل والخارج واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإقامة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص المحلي وفي المجالات التالية:

– بتشكيل لجنة حوار ومتابعة يتكون أعضاؤها برئاسة وزارة التخطيط والتنمية، وعضوية: وزارة المالية، وزارة الصناعة، مصلحة الجمارك والضرائب، وزارة العمل، الاتحاد العام للغرف، رؤساء الغرف الرئيسة الخمس، جمعية الصناعيين ونادي رجال الأعمال ومجلس رجال الأعمال ومجلس سيدات الأعمال.

– ضرورة الإسراع في تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأعلى المنوط به رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الاتحاد العام للغرف نائبا، وأن يضم في عضويته وزارات: التخطيط، الصناعة، العمل، المالية، الشؤون القانونية، العدل، الداخلية، وكذا الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمناطق الحرة.

– تشكيل لجان فرعية لكل قطاع تبحث في بيئة كل قطاع على حدة وهي: لجنة التجارة والصناعة برئاسة وزارة الصناعة والتجارة تضم أعضاء من جمعية الصناعيين واتحاد الغرف ونادي رجال الأعمال.

– لجنة الاستثمار، برئاسة الهيئة العامة للاستثمار، وعضوية كل من وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ووزارة الشؤون القانونية، ووزارة العدل، والاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وممثلين عن قطاع الأعمال.

– لجنة السياحة، برئاسة وزير السياحة وعضوية الاتحاد العام للغرف، ونادي رجال الأعمال، والهيئة العامة للسياحة والهيئات والجمعيات السياحية الأهلية.

– تفعيل المجلس الاقتصادي الأعلى وتمثيل القطاع الخاص فيه بشكل مناسب وخاصة في المواضيع المتعلقة بالقطاع الخاص والتنمية المجتمعية.

– إشراك القطاع الخاص عن طريق جمعية البنوك في مناقشة السياسة النقدية.

– تطبيق قانون البنوك بمشاركة إشرافية من القطاع الخاص.

– إلغاء التشوهات المفرطة في الاقتصاد الوطني، مثل الدعم ووجود شركات حكومية فوق القانون وفوق الرقابة الحكومية كالمؤسسة

> **" على الحكومة أن تستعيد علاقة الثقة مع القطاع الخاص المحلي الذي سيؤسس لمصداقية الاقتصاد اليمني دوليا"**

الاقتصادية اليمنية، وشركة شبام القابضة.

– إصلاح النظام الجمركي والضريبي بشراكة مع القطاع الخاص مع إصلاح جذري وسريع لتلك المؤسستين إداريا وتنظيميا.

– تطبيق قانون الجمارك وعدم التساهل الانتقائي في الإعفاءات الجمركية.

– التحصيل المتساوي للضرائب وعدم منح إعفاءات غير قانونية لبعض المكلفين.

– مراجعة قانون الاستثمار بالشراكة مع القطاع الخاص بما يلبي ضرورات ومقتضيات المرحلة القادمة.

– مراجعة قانون الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية بالشراكة الكاملة مع القطاع الخاص ليلبي مقتضيات الدور القادم للقطاع الخاص بكونه مؤسسة اجتماعية مهنية مستقلة.

الشراكة مع أصدقاء اليمن

• **في معالجة ظاهرة البطالة:**

يمكن أن تلعب الدول المانحة دوراً مهماً أثناء المرحلة الانتقالية وما بعدها في معالجة تفاقم مشكلة البطالة وذلك من خلال العديد من الوسائل ومنها:

أولاً: المساعدة في إعادة تشغيل المشروعات العامة المتوقفة بسبب نقص أو توقف التمويل.

ولكي يتم ذلك على نحو فعال، وبالانسجام مع الأولويات المرحلية والتنموية فلابد من الخطوات التالية التي ينبغي أن تتم بإشراف وزارة التخطيط وهي:

تقوم وزارة التخطيط بإعداد كشف شامل بالمشروعات التنموية المتوقفة في مختلف المجالات. ويتم تصنيف هذه المشاريع على أسس: مقدرتها على استيعاب العمالة المحلية. وقابليتها للحصول على تمويل أجنبي وفقاً لأولويات وضوابط عمل المانحين. وأهميتها التنموية. ومترتبات توقفها بالنسبة لإمكانات إعادة استكمالها مستقبلاً. وخارطة تموضعها الجغرافي مقارنة بخارطة البطالة والفقر. وجاهزيتها للعرض على مصادر التمويل الأجنبي المحتملة.

ثانياً: المساعدة في إعادة تشغيل المشروعات الخاصة المتوقفة وبالذات الإنتاجية منها سواء المتوسطة والصغيرة أو الكبيرة، وذلك وفق إجراء عاجل بما يلي:

– فتح نوافذ تمويلية لهذا الغرض في إطار أنشطة البنوك التجارية العاملة.

– تحديد سعر فائدة تفضيلي واقعي للإقراض لهذه الأغراض.

– وضع الضوابط والمعايير الملائمة للإقراض.

– تقديم دعم مالي من الدول المانحة لغرض تمويل هذا النشاط على أن تقيم الخيارات البديلة لاستخدام هذا التمويل بما يعزز فاعليته ويوسع من أثره.

• **تقديم دعم مباشر لعجز الموازنة**

وهي خطوة سوف تثبت أهميتها العملية القصوى لإنجاح الحكومة الراهنة، على أن من المهم أن تصمم أساليب الدعم بالتركيز على الأولويات ومجالات العمل التالية:

– مواجهة مظاهر الأزمة الراهنة ومتطلبات استعادة الاستقرار بما في ذلك مواجهة البطالة والتخفيف من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية.

– استعادة النمو ورفع مستوى كفاءة الأداء الاقتصاد ي والتنموي.

– تعزيز فرص الإصلاح الاقتصادي والإداري وأنماط الممارسة الشفافة.

– تأهيل الاقتصاد للتدرج خارج أسباب استمرار العجز والحاجة للدعم الخارجي.

منافذ الإختراق

د. فارس السقاف *

" الحديث عن سبل حماية السيادة الوطنية سيصّوب إلى ناحية تعزيز الجبهة الداخلية، وتجنب الأعمال التي تنتج الانعزال عن العالم والخروج عن العصر بدعوى حماية السيادة والقرار الوطني "

قفزت إلى الواجهة مفردات السيادة والتدخلات كمتلازمة لأحداث الثورة الشعبية السلمية اليمنية، ومع بروز ما اصطلح على تسميتها "المبادرة الخليجية" ومن ثم "الآلية التنفيذية"، ومنذ أول ظهور لاتفاق المبادرة الخليجية بنسختها الأولى في ٢٠١١/٤/١٣م بدت الدول الراعية للاتفاق واضحة جلية في هيمنتها على مسار انطلاقة الثورة التي تفجرت في مطلع فبراير ٢٠١١م ومحاولة التحكم في نتيجتها ومآلها.

كانت الثورة الوليدة بقوة الدفع الشبابي ابتداء ثم الشعبي الواسع تالياً تتحرك بسرعة نحو بلوغ أهدافها بعنوانها الكبير (الشعب يريد إسقاط النظام)، وتعزز ذلك بـ(مجزرة جمعة الكرامة) في ١٨ مارس ٢٠١١م ثم حدوث الانقسام الكبير في الجيش بالتأييد للثورة السلمية من قبل حلفاء نظام صالح من القادة العسكريين بألويتهم ومناطقهم العسكرية يقودهم اللواء علي محسن الأحمر، ثم الانهيار المتسلسل بالاستقالات المتلاحقة لوزراء في الحكومة ولأعضاء السلك الدبلوماسي من السفراء.

لقد وقع النظام تحت هذه الضربات القوية للثورة بعد إنجاز تونس ومصر ثورتيهما، وكاد النظام يتهاوى لولا أن الرئيس السابق بحيلة ماكرة أظهر فيها استعداده للتنازل والاستقالة ونقل السلطة لنائبه في الاجتماع الشهير بمنزل نائب الرئيس بحضور السفير الأمريكي، وكانت صيغة التنازل مغرية للثورة بإجبار السلطة على الرحيل وأركان نظامه (بما فيه أقاربه) دون كلفة وإراقة للدماء.

لم تكن ساحات التغيير والحرية موافقة على هذه التسوية وأن الأمر لا يعنيها ولكن إذا أفضت إلى رحيل النظام فستقبل، وكانت المعارضة في صيغة (اللقاء المشترك) هي التي ستتولى العملية السياسية وهي تثق بقبول الساحات وإقناعها.

وقد كان الجدل دائرا حول مدى العلاقة العضوية بين الحسم الثوري وبين العمل السياسي والذي بدأ برضا وتوافق الساحات على الأداة السياسية لاسيما وأن شباب الساحات عزفوا عن الدخول في المسار السياسي ولم يعبروا عن أنفسهم في تكتلات تعبر عن ذاتها، وبعد أن أدرك الرعاة أن الثورة أو الفعل الثوري لا بد وأن يسلك في النهاية المسار السياسي بأدواتها وأداته هنا هو اللقاء المشترك كمعادل للحزب الحاكم الذي سيقوده نائب الرئيس في شراكة حكومية برئاسة المعارضة.

وهنا نجحت الحيلة الماكرة في ردم الهوة الفاصلة بين الثوار وأحزاب المعارضة وإظهارهم كتلة واحدة تتوزع أدوار الثورة الراديكالية والسياسية والبرجماتية، واستطاعت الحيلة الماكرة كشف –وإن لم تكن كذلك– محرك الأدوات الحزبية للمعارضة السياسية للفعل الثوري في الساحات، لتخلع عليه –بذلك– صفة الأزمة السياسية. وهو ما فرضته تجربة العمل الحزبي الحاضر في اليمن منذ وقت مبكر وفي صلب المتغيرات والتحولات المتتالية فاعلاً وصانعاً للقرار خلافاً لتجارب العمل الحزبي في سائر البلدان العربية التي عانت من الحرمان والإقصاء في غالبها، والمشاركة النسبية المقيدة مما لم يكسبها رصيداً في الواقع الشعبي، بل وعزوفاً من الأجيال الجديدة من الانخراط في تكويناتها، وكذا الغياب الكبير في مؤسسات الدولة، والتمثيلات الجماهيرية.

* رئيس مركز دراسات المستقبل

منافذ الاختراق لاستقلالية القرار

يثور جدل واسع عند الحديث عن الوطنية في ظل شيوع مفاهيم العولمة التي تفترض إلغاء الحدود والحواجز بحسبان العالم قرية واحدة، وتداخل المصالح، وتغول الشركات عابرة القارات، وأخيراً حاجة الدول النامية لعلاقات تشابكية مع القوى الكبرى مع زوال الاستعمار بتدخلاته المباشرة حضوراً عسكريا على الأرض.

أضف إلى أن الأنظمة العربية بشكل خاص حسمت تبعيتها للدولتين الأعظم في ظل الحرب الباردة، وبعدها مع عدد معدود مثل سوريا وروسيا تحديداً.

وفي مستهل القرن الواحد والعشرين تفرد القطب الأوحد (الولايات المتحدة الأمريكية) فأصبح الجميع يدور حول هذه الدولة وجوداً وعدماً.

هذا كله أسهم في جعل مسألة السيادة ملتبسة، ولم تعد التعريفات القومية والإسلامية وحتى الوطنية بتلك الجدية، وبدت أقرب إلى التصالحية مع القوى الصاعدة المهيمنة (الولايات المتحدة) في مقابل سياسة تقارب أمريكية واعتراف بقوى الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية (أو ما يعبر عنه خطأ: الإسلام السياسي) والجماعات الوطنية.

وتلخص كل ذلك بنسج علاقة تبادلية برجماتية مع الولايات المتحدة مؤسسة على قواعد فقه الواقع بعيداً عن الجهاز المفاهيمي العقدي الذي يسمح بالتعايش دون تبدل الهوية، إذ يمكن القول بنشوء تأصيل ديني لمسألة الهوية والعلاقة مع الآخر من داخل الوطن وإن اختلف في الفكر أو الدين أو القومية وهذه مسألة تقتضي الاعتراف بها والتشارك بين جميع الأطياف، وهناك اجتهادات مقدرة في هذا الخصوص. لكننا نتحدث عن الآخر من خارج الأنا المغاير وهي قضية تقديرية وتملك تراثاً اجتهاديا بقدر وقائع لصالح علاقة سوية لازمة وضرورية ومتوازنة، وتركيا العدالة والتنمية تقدم مثالاً جاذباً وملهماً لسائر البلدان العربية والمسلمة.

ولا شك أن هذا النظير ذو صلة وثيقة بمسألة السيادة، فالأعمال والمواقف فروع للتصورات، ولذا فسينعكس كل هذا على التعاطي في العلاقة مع الدول العظمى وفق مفاهيم السيادة والاستقلالية والتدخلات.

في الحالة اليمنية استدعت المبادرة الخليجية ثم الآلية التنفيذية لها الصادرة عن الأمم المتحدة ظهور دول الخليج والدول دائمة العضوية لاسيما أمريكا والاتحاد الأوروبي وانتهاء بروسيا والصين في قلب المشهد السياسي اليمني وتدريجياً ابتداءً من صدور المبادرة أول مرة وحتى صدور قرار مجلس الأمن ٢٠١٤ وحتى التوقيع من جميع الأطراف في ٢١ نوفمبر ٢٠١١م مروراً بـ٩٠ يوما نهاية فترة رئاسة علي صالح وانتهاء بصعود الرئيس المنتخب توافقياً عبدربه منصور هادي وبدء الفترة الانتقالية الثانية والتي تستمر سنتين حتى فبراير ٢٠١٤م.. خلال كل تلك الفترات كان القرار السيادي يتجه نحو الدول الراعية للمبادرة وتدخل اليمن في طور وصاية قد توصف بالحميدة والضرورية لصعوبة وتعقيدات انتقال السلطة سلميا وتوافقيا، إذ أن هذه التسوية في الحالة اليمنية هي التي فتحت الباب أمام التدخلات، ويبرر ذلك بعدم قدرة الثورة على إسقاط النظام عبر الفعل الثوري، في مقابل عجز النظام نظام الرئيس السابق عن إخماد الثورة والعودة إلى الحكم كما كان قبل فبراير ٢٠١١م، وهذا ما عزز من اللجوء إلى التسوية السياسية عبر المبادرة الخليجية.

ولأن القوى السياسية لم تتوصل إلى اتفاق داخلي دون الاستعانة بالخارج، وقبل ذلك لم تعد تفلح الثورة في الإنجاز الكامل، ولو كان ذلك قد تحقق لما تدخلت أمريكا والسعودية

ودول الخليج، لكن هذا الوضع غير الحاسم أغرى السعودية بأن التغيير سيحدث بالتسوية وليس بالثورة إذ تتهم بخوفها انتقال العدوى إليها، وأحسب أنه اتهام وضعتها في دائرته تعقيدات التركيبة الاجتماعية والسياسية أكثر مما هو على المستوى الحقيقي المحكوم بعلاقة ملتبسة.

كما أن أمريكا لم تكن تريد لجبهة الثورة التي ضمت إسلاميين وعسكريين ويساريين وقبليين أن تنفرد وتنجح بالمطلق لأنها تتخوف من حكمهم بتفرد فسمحت لصالح ببقاء نفوذه وبعض أقاربه في الجيش مع بقاء حزب المؤتمر ذي العلاقة المستمرة معها شريكا بالمناصفة حتى لا ينتصر طرف على آخر انتصارا كاملا وإنما تخوف الأطراف بعضهم ببعض فتبقى جميعها في مستوى متوازن من ضعف القوة وقوة الضعف، وهذا ما يتيح لها رسم خارطة قوى سياسية جديدة، وترتيب أوضاع تتوافق مع استراتيجيتها الأمريكية ووفق الموقع لليمن في إطارها الجيو السياسي.

مظاهر ودواعي التدخلات

سيطرح بعض المراقبين لانفجار ربيع الثورات العربية وتطورها المؤدي إلى إسقاط أنظمة طال أمد حكمها وأسست لتوارث السلطة حتى ظن الناس استحالة تغييرها، سيطرحون سؤالا غير بريء عن من يقف وراء هذه الثورات الشعبية والسلمية ولماذا تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وتمنحهما الشرعية؟ ويحاول المتسائلون تأكيد صحة استنتاجهم بفرضية استفهامية: فيما لو لم تسند أمريكا هذه الثورات فهل كان لها أن تنجح؟ فضلا عن أن حلفاً بين الأحزاب الإسلامية السنية ومنظمات المجتمع المدني من جهة والغرب بمركزيته الأمريكية نشأ في السنوات القليلة السابقة للثورات. هذه التشكيكات تقع بين نقطتي تماس تمثل كل منهما حقيقة مسلّمة وشاهدة: الأولى: حلول أمريكا قوة عظمى متفردة تخطت -منذ غرة القرن الواحد والعشرين- خطوط نفوذها في العالم كاملاً وعلى المنطقة العربية بشكل خاص بما يعني أنها لن تغيب عن أي تحول.

والثانية: حقيقة أن إرادة الشعوب غالبة وتنطلق من أسباب موضوعية وذاتية، وهي تقدّمت في قيادة الثورات وقدمت تضحيات لا يمكن أن يقدّمها المأجورون المسيرون.

إن عملية انتقال السلطة إلى نائب الرئيس وحكومة وفاق وطني ولد فراغاً في السلطة بين قيادة جديدة أفرزتها الثورة لكنها لا تملك نفوذاً حقيقياً مع بقاء جسدا النظام في مفاصل السلطة يناوئ ويتحكم.

وإن النظام في ممانعته لتسليم السلطة عمل على انفلات الوضع لإرباك المشهد وتقديم كعكة السلطة مسمومة.

وتصاعد عمليات الحرب على القاعدة سمح لأمريكا بالتحرك بحرية في اليمن، وتنفيذ ضربات جوية بطائرات من دون طيّار، ومن البوارج البحرية، وهو الذي أثار جدلا حول السيادة.

نحو حماية السيادة

لابد من ضبط هذا العنوان (سبل حماية السيادة الوطنية) حتى لا يتناقض مع الإقرار بتطور مفهوم السيادة الوطنية ولا يتنافى مع مفهوم وواقع العلاقات السياسية وتبادل المصالح بين الدول والمنظمات على قاعدة دستور البلاد والقوانين والمواثيق الدولية الجامعة والمتفق عليها أو الموقع عليها.

وعليه فإن الحديث عن سبل حماية السيادة الوطنية سيصّوب إلى ناحية تعزيز الجبهة الداخلية، وتجنب الأعمال التي تنتج الانعزال عن العالم والخروج عن العصر بدعوى حماية السيادة والقرار الوطني، فهذه مواجهة سلبية تنتج عن عجز وفشل من اتخاذ المواجهة الإيجابية من خلال نسج علاقة واثقة متزنة تبادلية على أساس المصالح المرسلة المقدّرة وليس على علاقة تبعية مناقضة للهوية أو تسخيرية.

وإذا ما اتفقنا على هذا الإدراك لمسألة الحماية في سياق مفهوم السيادة، فيمكن إنجاز وسائل جمع علاقة متكافئة سوية لليمن مع القوى الدولية والإقليمية في:

- تكوين الشخصية الوطنية: لابد من العمل على تكوين شخصية وطنية جامعة تمثل الحد الواجب من الاتفاق وعدم المساس بها لا يتغول عليها أي توجهات خارجية تجرها خارج المشروع الوطني.
- الانتقال من الأحوال الاستثنائية: الأحوال الاستثنائية كالتي نشهدها يعمل المتضررون على تثبيتها حتى ينمو ويطول نفوذهم لأن استقرار الأوضاع يلغي الطارئ والاستثنائي الذي يتعيشون من ورائه.
- إقامة دولة المؤسسات الدستورية: المؤسسات الدستورية الشرعية والشعبية هي ضمان لعدم تسرب المشاريع النقيضة للوطنية، وعامل أساسي لتعزيز شخصية الدولة الجامعة المتماسكة.
- البدء بالحوار الوطني الشامل: مكونات المجتمع السياسية هي النشأة للمشروع الوطني وفق القواسم المشتركة الأساسية، والمتحول والمتغيرات التي تفرضها وقائع الأحداث برؤية وطنية وإرادة رائدة، وليس استبعاداً لأي من المكونات.

إن غياب المشروع الوطني هو المتسبب الأول للانقسامات وعدم الوقوف على خط السير الصحيح سعياً للبناء والتطوير، ونتيجة ذلك الحتمية تتبلور في الدستور المحدد للمعالم الرئيسة والحقوق والواجبات وعلاقات وصلاحيات سلطات الدولة. إذ أن المهمة الرئيسية هي بناء الدولة القانونية المدنية الحديثة، وبوجودها نكون قد امتلكنا أداة حل المشكلات وتجاوز المعضلات وفي مقدمتها السيادة الوطنية الأصيلة والمستوعبة لمتغيرات العصر.

اليمن ..
ثنائية التبعية والسيادة

محمد الغـــابري *

" ظهور الحوثية والقاعدة ومسلحي الحراك، عوامل تزيد في التبعية، وفقدان الدولة لقدرتها في مقاومة الضغوط والتدخل الخارجي "

يمكن افتتاح هذه التناولة بتعريفات عامة لبعض المصطلحات، وذلك على النحو التالي:

- فقدان الاستقلال: وقوع الدولة تحت الاحتلال، أو وضعها تحت الوصاية، وإدارة شئونها من قبل الأمم المتحدة.

- انتقاص الاستقلال: وقوع الدولة في حالة التبعية، ومقدرات سلطتها لحرية اتخاذ القرارات في إدارة شئونها الداخلية، أو في علاقاتها الخارجية.

- سيادة الدولة: بسط سلطتها على جميع أراضيها ومياهها وجزرها، وتنفيذ قوانينها من قبل جميع مواطنيها.

- فقدان السيادة: يعني الاحتلال.

- نقصان السيادة أو انتقاصها، خروج مناطق من سلطة الدولة، أو وقوع مناطق تحت الاحتلال، تدخل دولة، دول أخرى في شئونها الداخلية.

مبادئ عامة :

- وجود الدولة يعني تعدد مصالحها وأطماع إرادات.
- العلاقات بين الدول تقوم في الأصل على الندية والتكافؤ وليس وفقاً لدولة كبيرة وأخرى صغيرة.
- للعلاقات بين الدول وجهان أحدهما معلن وهو المعروف بمظاهره في السفارات، والزيارات المتبادلة، والآخر خفي ويعتمد على الاستخبارات والاستقطاب والتدخل في الشؤون الداخلية (التدخل غير المعلن).
- توصف بعض الدول بأنها فاعلة في العلاقات الدولية، وبالمقابل توصف بعض الدول بالخاملة أو المتلقية أو التابعة.
- أرسى الفكر السياسي الغربي علاقات دولية قائمة على القوة والمصلحة وليس القيم والمبادئ.
- تؤدي مجموعة من العوامل إلى جعل دولة ما تابعة لدولة، منها وجود أمية سياسية في صفوف القادة، وغياب الرؤية، وظهور مجموعات مسلحة.

السيادة والتبعية والوصاية

بين الاستقلال والتبعية، بين السيادة الوطنية وانتقاصها وتعرضها للاختراق، بين علاقات خارجية قائمة على المصالح المتبادلة والمعاناة من التدخلات الخارجية.. هل الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة أم فاقدة للاستقلال وواقعة تحت وصاية خارجية؟ لا نستطيع وصف الحالة بأنها دولة مستقلة تماماً وذات سيادة كاملة، كما لا يمكن القول إنها دولة

* كبير الباحثين في المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية

فاقدة للاستقلال والسيادة أو واقعة تحت احتلال دولة أخرى أو تحت الوصاية من قبل الأمم المتحدة.

يمكن وصف الحالة اليمنية بأن الدولة في سياستها الخارجية طابعها التبعية (انتقاص الاستقلال) وتدخل خارجي في شئونها الداخلية (انتقاص السيادة).

لقد كرس نظام صالح التبعية وانتقاص الاستقلال، وفتح الأبواب والنوافذ أمام التدخل الخارجي في الشئون الداخلية على نطاق واسع.

مظاهر التبعية

كرس العرش المخادع سياسة التبعية للمملكة إلى حد رفع صورة الملك عبدالله بجانب صوره في أنشطة أنصاره في العاصمة صنعاء، ورفع الصور إضافة إلى وصفه الرياض بالعاصمة السياسية عبارة عن تجسيد عملي إعلاني دعائي للتبعية وتسمية إحدى الجمع بـ (الامتنان لخادم الحرمين).

جاء في وثائق ويكيلكس حديث نائب وزير الداخلية السعودي محمد بن نايف بن عبدالعزيز عن أن الاتصالات بين عناصر القاعدة في اليمن مرصودة من قبل المملكة رصداً كاملاً، وذلك يعني أن الاتصالات اليمنية تحت السيطرة السعودية. وإذن: سيادة الدولة اليمنية هنا مفقودة.

وإلى ذلك، عدل المخلوع علي صالح عن قرار مشاركته في قمة دمشق إلى قرار كان واضحاً أنه قرار سعودي، إذ غادر صالح صنعاء متجها إلى المملكة في الطريق إلى دمشق لحضور القمة، لكنه ألغى قرار المشاركة وهو في الرياض وقرر إيفاد نائبه –حينها– عبدربه منصور هادي.

والحالة الثانية القمة العربية الطارئة في الدوحة بشأن فلسطين والحرب على غزة عام ٢٠٠٩، فقد كان من دعاة القمة الطارئة المعروفة بقمة غزة، وفي اللحظات الأخيرة أعلن عدم المشاركة فيها، وكان واضحاً أن ذلك حدث تبعا لقرار سعودي بعدم الحضور.

وفي اتفاقية الحدود اليمنية السعودية غابت المصالح اليمنية كلياً، وكانت الاتفاقية تنازلات واضحة عن السيادة اليمنية على عسير والوديعة وشرو وبدون أي مقابل لصالح اليمن، بل إنه أسقط ما كفلته اتفاقية الطائف من حقوق وامتيازات لليمنيين في المملكة، فلم يكن يطلب منهم إسقاط الكفالة. إنه اعتراف وإقرار فعلي للتبعية والتفريط بالسيادة.

مع اندلاع الثورة عمل بكل الوسائل لتدخل سعودي وقد تمت تحت لافتة المبادرة الخليجية والتي رتبت دوراً سعودياً بإضافة الأدوار الأمريكية في السوق اليمنية وتم التوقيع في الرياض (العاصمة السياسية على حد تعبير صالح).

التبعية للإدارة الأمريكية

في الوقت الذي عمل فيه الأمريكيون على التمكين لبلادهم وتوسيع نفوذها، وضمان مصالح الدولة الأمريكية، فقد وجدوا أنظمة في المنطقة تتطابق مصالحها الذاتية الخاصة مع المصالح الأمريكية، وتتعارض بالمطلق مع المصالح العامة للدولة، ويمثل نظام الرئيس المخلوع نموذجاً صارخاً للتفريط باستقلال الدولة اليمنية وسيادتها والتبعية للدول الأجنبية خاصة الولايات المتحدة.

أفعل ما أشاء في بلادي.. ذلك الانطباع الذي كرسه الرئيس المخلوع في أذهان الأمريكان وفقاً لويكيلكس التي لا يظهر فيها أثر لشعب في اليمن ولا مجلس نواب ولا حكومة ولا قضاء ولا رقابة من أي نوع. سلطة مطلقة لعلي صالح، وعلى الأمريكان أن يتعاملوا معه على هذا الأساس.

"غير مقيدين بالوصول إلى أي نقطة في اليمن براً وبحراً وجواً"، هكذا قال المخلوع للأمريكيين وفقاً لوثائق ويكيلكس، وذلك منتهى التبعية، وغاية التنازل عن السيادة.

ويتصل الرئيس المخلوع بالسفارة الأمريكية بصنعاء لإبلاغها بالقبض على كنعان، إنه مثل أي عميل يبلغ رؤساءه بإنجاز المهمة.

وتمتلك السفارة عناصر تجسس محلية ونافذة في الرئاسة فـ(XX) العميل المحلي، وآخرين (XXX) و(XXX)، ولديها عناصر تتصل بالحوثيين وتتصل بالحراك، بل أباح لهم اليمن بتوفير البيئة الملائمة للتجسس من كل نوع، والحقيقة من يملك المعلومات يملك القوة.

أنشأ الأمريكيون القوات الخاصة وألحقوها بالحرس الجمهوري بقيادة أحمد علي وأنشئوا وحدة مكافحة الإرهاب وألحقوها بالأمن المركزي

بقيادة يحي صالح، وذلك يدل على تطابق مصالح الأمريكان مع مصالح المخلوع الشخصية، وكذلك شأن جهاز الأمن القومي.

إن ذلك يعني أن ولاء تلك الوحدات والأجهزة ستكون لمن أنشأها ودربها وسلحها، فيما يغيب الولاء الوطني.

ويمكن هنا اقتباس عبارة للجنرال برويزمشرف رئيس باكستان سابقاً تقول: لم نسمح بسفر عناصر من الجيش أو المخابرات إلى الولايات المتحدة لتلقي تدريب، ولم نسمح بقدوم مدربين أمريكيين، تيقنا أن ذلك أقصر الطرق للاختراق، وتجنيد لصالح المخابرات الأمريكية والجيش الأمريكي وكل الولاء لصالح الولايات المتحدة، والعداوة بالضرورة لباكستان.

احتلال المياه والجزر

لقد حرص المخلوع على التوسع في ممتلكات الحرس الجمهوري، ونشرها في العاصمة والمدن الرئيسية لحماية الأسرة ومهمتها التوريث، في الوقت الذي تحتاج فيه اليمن إلى قوات بحرية وخفر سواحل لحماية مياهها وجزرها. إن المياه الإقليمية محتلة من قبل السفن الحربية الأمريكية وحلفائها، والجمهورية اليمنية فاقدة لسيادتها على مياهها، فالمواطن اليمني ليس حراً في الإبحار في مياه بلاده، بل ستوقفه الدوريات الأجنبية وتقيد حركته، بل ويختطف من قبل إريتريا.

احتلال الجيش الفرنسي لجزيرة ميون باتفاق مع المخلوع وتوقيع حكومة باجمال عام ٢٠٠٥م.

أداة وصاية جديدة

تعد المبادرة الخليجية من المظاهر الجلية على وقوع الجمهورية اليمنية تحت وصاية خارجية، ذلك أنها مع آليتها، ومع قرار مجلس الأمن الدولي ٢٠١٤، قد احتوت على تفاصيل تعد من أخص الشئون الداخلية، ومن شئون السيادة، وأعطت الدول الراعية للمبادرة والضامنة لها صلاحيات الرقابة على تنفيذها ثم اعتبرت –ضمناً– فوق الدستور، والقرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية لا تعمل على الواقع ما لم يكن هناك تدخل خارجي واضح ويبدو مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر الأكثر فاعلية، ومن الواضح أن الجمهورية اليمنية ستظل تحت الوصاية الخارجية في الفترة الانتقالية.

أسباب وعوامل

تلعب السلطة دوراً جوهرياً في المحافظة على الاستقلال والسيادة الوطنية، أو إيقاع الدولة في التبعية، والتفريط بالسيادة.

اتبع الرئيس السابق علي صالح في إدارته الشئون العامة في البلاد سياسة طابعها توفير البيئة الملائمة للتبعية وانتقاص السيادة.

لم يكن يستمد سلطته من الشعب وجميع الانتخابات مزورة، فسلطته تستند إلى حماية خارجية.

سعيه للتوريث أدى إلى استهلاك عناصر قوة الدولة اليمنية وإهدار مواردها، وإضعاف الولاء العام لها، وتنمية وإذكاء الولاءات الخاصة، مما أضعف اليمن أمام الدول الأخرى.

ضعف الدولة على المستوى الاقتصادي جعلها رهينة لدى المانحين، وتحويل القوة العسكرية إلى قوة خاصة لحماية الأسرة. فضعف الدولة عسكرياً يغري بها غيرها من الدول.

أفقد الدولة استقلالها الكامل، وجعل سياستها الخارجية تابعة لغيرها حتى وصفته ويكيلكس بالخادم للسعودية.

وجود مراكز قوى داخل السلطة ومركز قوى خارجها يضعف السلطة العامة للدولة، ومن ثم يفقدها الصمود أمام الدول الأخرى وإرادتها.

ظهور الحوثية والقاعدة ومسلحي الحراك، عوامل تزيد في التبعية، وفقدان الدولة لقدرتها في مقاومة الضغوط والتدخل الخارجي.

إن الحوثيين والقاعدة الذين يصرخون من التدخل الأمريكي إنما يخدمونه، فتمردهم وحملهم السلاح وقتل اليمنيين أضعف الدولة.

صون السيادة

المحافظة على الاستقلال وحماية السيادة من الوظائف المترتبة على الدولة، وذلك يعني أن أجهزة الدولة تعمل جميعها وفق رؤية متكاملة منطلقة من مفهوم الأمن القومي للدولة وتكامل القوة الاقتصادية والعسكرية، وسياسة خارجية مصنوعة من قبل مؤسسات تثمر عن إدارة محترفة للدبلوماسية.

إن الأصل أن يكون من أولويات الفترة الانتقالية أن نعد البلاط للبدء في بناء الدولة الجديدة والتحرر من التبعية، وقيام العلاقات الخارجية على التكافؤ والندية والوقاية من التدخل في شئونه الداخلية.

شروط أساسية

– وعي القادة: إدراك المفاهيم الأساسية المتصلة بالسياسة والدولة والقرار ومنها الاستقلال والسيادة، السياسة الخارجية، المصالح.

– اكتساب مهارات التفاوض وقدرات المناورة والمساومة والإقناع، وإجادة استخدام أوراق الضغط.

– صناعة السياسة الخارجية: إن السياسة الخارجية ليست مسئولية وزارة الخارجية بل تضعها مؤسسات من بينها وزارة الخارجية، وهنا مثل: رئاسة الجمهورية، رئاسة الحكومة، مراكز أبحاث، المتخصصين في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية (خبراء وزارة الخارجية، الأمن القومي) وغيرها.

– وحدة وسلامة الجبهة الداخلية: إن أي قوة في الأرض لا تستطيع قهر إرادة شعب.

– وحدة الإرادة وسلامة العلاقة بين الشعب والسلطة وذلك يتطلب:

الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة ذات المصداقية في إجراءاتها ونتائجها، وأول شروطها حيادية السلطة في الانتخابات، وعدم انحيازها لأي طرف أو تحييزها ضد أي طرف.

– قيام المؤسسات على علاقات واضحة.

– عدم وجود مراكز قوى داخل السلطة، وعدم وجود مراكز قوة خارجها، فوجود مراكز القوى يضعف السلطة، ووجود مراكز قوة كالجماعات يضعف الدولة.

– وضوح مفهوم الأمن الكلي (القومي) للدولة في أذهان القادة والمجتمع.

استثمار عناصر القوة

الأصل، أو ما ينبغي أن يكون هو أن الجمهورية اليمنية من الفاعلين الإقليميين، ومن ثم من الفاعلين في العلاقات الدولية، وذلك لوجود عناصر قوة طبيعية تحتاج إلى توفير عناصر القوة المضافة:

عناصر القوة الطبيعية

– الموقع الاستراتيجي: يوصف موقع الجمهورية اليمنية بالاستراتيجي، أو بذي الأهمية الاستراتيجية.

– الإشراف على الممرات المائية في المحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن، يقول أدميرال أمريكي –عقب الحرب العالمية الأولى– من يكون له وجود قوي في المحيط الهندي فإنه يكون أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية. إن جزيرة سقطرى –على سبيل المثال– تشرف على منطقة واسعة من المحيط الهندي، كما إنه يمكن بواسطتها مراقبة مضيق هرمز وسواحل البرات وعمان والقرن الأفريقي.

– الإشراف على مضيق باب المندب، بل إن جزيرة ميون تجعل مضيق باب المندب مياهاً إقليمية لا دولية، فالجمهورية اليمنية تجمع هنا بين ميزتي الإشراف على المياه المفتوحة والبعد عن المضائق من جهة، والإشراف على واحد من أهم المضايق البحرية من الجهة الأخرى.

– تقع الجمهورية اليمنية بين إقليمين هامين هما الخليج والقرن الإفريقي. سئل السفير الأمريكي ديفيد نيوتن من قبل الكونجرس: لماذا الاهتمام باليمن؟ فأجاب اليمن مهمة لذاتها ومهمة لمصالحنا في المنطقة، وفي حديث للجنرال أنطوني زيني قال: الطاقة هي الموجة الرئيس لسياستنا في المنطقة ويقصد منطقة الخليج. والأصل أن يكون للجمهورية اليمنية دور إقليمي على مستوى الخليج والقرن الإفريقي.

العناصر الاقتصادية

– يمثل الموقع عنصر قوة اقتصادية واسعة، وتعد عدن من حيث موقعها وطبيعتها الجغرافية منطقة تجارة عالمية بامتياز ويمكن القول إن الجمهورية اليمنية من أقوى الدول إمكانيات اقتصادية كما يمكن أن توفر من الدخل وفرص العمل.

– تمتلك اليمن ثروة بحرية هائلة، وهذه الثروة تتطلب وجود دولة قوية تحمي مياهها وجزرها، وتحافظ على الثروة البحرية والأحياء المائية وتستثمرها بالطرق الملائمة، وتوفر الحماية للمواطنين اليمنيين وحريتهم في الملاحة والاصطياد.

– توفر الموارد الطبيعية باستثناء وجود نقص في المياه، وهناك الأرض الزراعية المتنوعة في المناخ، وتوفر موارد النفط والغاز ومعادن الذهب والفضة والبلاتين واليورانيوم وغيرها.

– وجود كثافة بشرية تمكن من توفير العمالة وفي سوق العمل.

– السكان: نظرًا إلى الكثافة السكانية فالنظر إلى عنصر قوة من زاويتين:

الأولى: أنه كلما زاد الكم ازداد الكيف، بمعنى آخر: وجود فرص أكبر في ظهور عباقرة ونبغاء ومفكرين ومخترعين.

الثانية: توفر العنصر البشري للقوات المسلحة والأيدي العاملة يمثل سوقاً ومن ثم زيادة الإنتاج. إن الجمهورية اليمنية –مقارنة بدول الخليج– تمثل كثافة سكانية لا تجعلها مضطرة لعمالة واحدة بأعداد كبيرة.

عناصر القوة المضافة

وتعتمد كما هو حال العناصر الطبيعية على وجود دولة مؤسسات.

– الطرق والمواصلات: تمثل الطرق والمواصلات عنصر قوة.

تسمح بالانتقال بين السكان، مما يوفر الاندماج الاجتماعي

تسمح بتوفير الخدمات الأخرى وإيصالها إلى أنحاء البلاد.

تسمح بحركة القوات المسلحة وإمدادها في حالة الحرب، وتسمح لقوات الأمن قمع أي تمرد أو حركة انفصالية.

– التعليم: ننظر للتعليم بصفته إحدى المجالات التي تقاس بها تقدم دولة أو تخلفها، ومن ثم قوتها أو ضعفها. لأن التعليم يوفر وعياً عاماً وجمعياً، ويضع هوية وثقافة، ويحول دون مسخ الهوية. وهو مجال اكتشاف الابتكار والإبداع والنبوغ والعبقرية. ولأن المدرسة تستقبل التلاميذ والتلميذات الذين يكون منهم الرئيس والوزير والعالم والمفكر والناقد والطبيب والمهندس والمعلم.. إلخ.

– الصحة: وتعد عامل قوة لأنها تجعل الناس قادرين على الإنتاج.

تحديات السيادة

د. عبدالسلام المهندي *

” ظهر العديد من الفاعلين الدوليين من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وهو ما جعل من الحديث عن السيادة واحدا من أهم التحديات التي تواجه الدولة القطرية في العصر الحديث “

من المقرر في تاريخ العلاقات الدولية أنها تحكمها مجموعة من القواعد والمحددات الداخلية والخارجية. وأن المصالح هي الدوافع المحركة للسلوك السياسي الدولي، ولذلك يعد منهج المصلحة من أهم المناهج المتبعة في رسم ملامح ذلك السلوك. كما إن من المقرر الأخذ بما نجم عن الحرب العالمية الأولى والثانية من اتفاقات ومعاهدات ناظمة للسلوك السياسي الدولي تؤكد على احترام الشئون الداخلية للدول وعدم جواز التدخل فيها بأي حال من الأحوال.

وقد شهدت الممارسة السياسية منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم حالة من التناقض البيّن. ففي الوقت الذي تعلن فيه الدول التزامها باحترام الشئون الداخلية، فإنها تخل بذلك الالتزام عندما تتحدث عن مصالحها في علاقتها مع هذا البلد أو ذاك. وقد تعاملت الدول مع مبدأ الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بصورة تعبر فيها عن مصالحها، وتبرر من خلاله عمليات التدخل في الشأن الداخلي للدول الأخرى من منطلق نظرية (الاعتماد المتبادل)، وأصبح التحدي الذي يواجه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة ما قد يحدث من أحداث وقلاقل داخل بعض الدول الأخرى، حيث تؤثر أمور داخلية لدولة ما على الدول الأخرى، بحيث أن ظهور حالة عدم استقرار داخل دولة ما وطبقا لقاعدة الحساسية والقابلية للتأثر يؤدي إلى تضرر دول أخرى داخل النظام الدولي.

إشكاليـــة المفهوم

شهد ميدان العلاقات الدولية تطوراً تجاوز المفهوم القديم في العلاقات الدولية بشأن التدخل والمُؤسس على مفهوم السيادة وحماية الدولة ضد التدخل في شئونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدولة. بل تجاوز ذلك، فعندما تؤثر أمور داخلية لدولة ما على الدول الأخرى، فلا تستطيع الأمم المتحدة (نيابة عن النظام الدولي كله) ولا الدول المتضررة أن تترك مصالحها الحيوية الحقيقية أو المتصورة للخطر.

ويصبح لزاماً على الدول المهتمة بالاستقرار العالمي القيام بلفت نظر الدول الأخرى التي تمارس تصرفات أو تعسفاً صريحا في استخدام حقوق السيادة بمدى التهديد الذي يمثله ذلك للنظام الدولي من منطلق أن المجتمع الدولي يقوم على الاستقرار، وتمزق هذا الاستقرار

* أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العربية الأهلية

يضر بالدول الأخرى المعتمدة في رخائها عليه. ذلك أن القاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي هي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة اتسعت بصورة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة أهمها ألا تحدث ممارسة الدول لحقوقها السيادية اضطرابا بالنظام العالمي. وأن لا تسهم من خلال ممارستها حق السيادة في زعزعة الأمن والسلام الدولي. وبالتالي فإن إسهام الدولة في تحقيق التوازن والاستقرار للنظام الدولي هو الذي يمنحها حق السيادة ويضمن لها البقاء في أمان وعدم وجود تدخل خارجي. وفي حالة إخلال الدول بهذه الشروط فإن نظام الأمن الجماعي المرسوم داخل ميثاق الأمم المتحدة لهيئة واحدة (مجلس الأمن) أعطى مسئولية رئيسية هي الحفاظ على الأمن والسلام العالمي، ومن الممكن وفقاً لذلك تجاوز حقوق عدم التدخل وسيادة القانون الوطني من أجل مصلحة الأمن والسلام الدولي.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرًا على الدولة القومية، فقد ظهر العديد من الفاعلين الدوليين من غير الدول كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وهو ما جعل من الحديث عن السيادة واحدا من أهم التحديات التي تواجه الدولة القطرية في العصر الحديث.

ومن ناحية ثالثة فإنه وبالتغير في مصادر التهديد للدولة القومية لم يعد التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة التي أصبحت تواجه تهديدات مختلفة منها: تجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، والإرهاب الدولي، وانتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي.. إلخ.

وقد ترتب على هذا التطور الحاصل في ميدان العلاقات الدولية المتصل بدور المنظومة الدولية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين إدراج القضايا المتصلة بحقوق الإنسان كواحدة من أهم مهددات السيادة الوطنية للدول، واعتبرت حالات الانتهاك لحقوق الإنسان مبررا للتدخل في الشأن الداخلي للدولة. ذلك أن الدولة لم تعد مستقلة استقلالاً كاملا، ولم يعد المواطن مواطنا عادياً. فقد لعبت المعاهدات الدولية والمواثيق الثنائية دوراً في تجاوز قطرية الدولة. كما أن مواثيق حقوق الإنسان والحقوق التي كفلتها جعلت من المواطن مواطناً دوليا –إن جاز التعبير– وكل ذلك يزيد من التحديات التي تواجه الدول عموماً.

وبناء على ذلك فإن الجمهورية اليمنية وبعد تمكن الثورة المعاصرة من إسقاط نظام علي عبدالله صالح وبالنظر إلى طبيعة العلاقات

.....

من أبرز التحديات أمام اليمن بعد نجاح ثورته المعاصرة تحقيق مستويات متقدمة من الأمن الإنساني الذي يرتكز بالأساس على صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المعنوية والمادية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة

.....

الإقليمية والدولية التي تبلورت خلال المراحل المختلفة للثورة، فإنها تواجه العديد من التحديات أهمها: التحدي الوطني المحلي، والآخر الإقليمي والدولي.

التحدي الوطني

شهدت الساحة السياسية في الجمهورية اليمنية حالة غير مسبوقة من تنامي الوعي السياسي الناجم عن عمليات البناء الثقافي والفكري الذي تم خلال المراحل المختلفة للثورة اليمنية المعاصرة، واكتسب المواطن اليمني عموماً –من شارك في الثورة ومن لم يشارك– قدرا كبيراً من الثقافة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والفكرية والفنية وغيرها.

وكان نصيب الثقافة السياسية وحظها كبيراً، حيث تحولت الساحات في مختلف محافظات الجمهورية إلى منابر للتوعية ومراكز للبحث وميدان للتنافس، وعملت وسائل الإعلام المختلفة على نقل تلك الفعاليات والترويج لمفرداتها، ما أكسب المواطن اليمني وعياً مكنه من تحليل المواقف السياسية المختلفة للقوى والأحزاب والدول والمنظمات على المستويين الداخلي والخارجي، والتعرف على أهدافها وتقييم دورها في دعم الثورة اليمنية المعاصرة.

وهو الأمر الذي يمكن معه القول بأن ذلك من أهم التحديات التي تواجه الجمهورية اليمنية في علاقاتها الإقليمية والدولية التي توجب على صانع القرار السياسي اليمني التعامل مع القضايا الوطنية في بعدها الإقليمي والدولي بحذر شديد، باعتبار أن المواطن اليمني لم يعد يقبل –بأي حال من الأحوال– أن يتم استغلاله أو استغفاله.

الدوافع الثورية واحتياجات المواطنة

إن حالة الارتهان والتبعية السياسية التي عاشها المواطن اليمني خلال الفترات الماضية دفعته إلى وضع السلوكيات السياسية للنظام السياسي تحت الرقابة الشعبية التي تتطلع إلى مستقبل زاهر ويمن جديد لا مجال فيه لتلعب بعض القوى الإقليمية والدولية أدورا تعبر عن الوصاية أو التدخل السافر في الشأن اليمني مهما كانت المبررات.

وإزاء ذلك وبالنظر إلى طبيعة ومستويات الوعي السياسي والثقافي الذي اكتسبه المواطن اليمني فقد أصبح يدرك طبيعة التغير في وظائف الدولة ودورها، وهو الأمر الذي يجعل الحكومة وبرامجها المختلفة تحت مجهر الرقابة الشعبية أيضا، فالشعب يتطلع إلى أن تقوم الدولة بواجبها في تحقيق الاستقرار السياسي الذي لا يسمح بانتهاك حقوق الإنسان، ويتطلع إلى تحقيق مبدأ المواطنة المتساوية دون النظر إلى الاعتبارات السياسية أو المناطقية أو القبلية أو الجهوية وغيرها. فقد أصبح يدرك جيداً أن هذه القضايا –إن لم تتحقق– يمكن أن تكون مبرراً للتدخل في الشئون الداخلية.

إن من أبرز التحديات التي تواجه الجمهورية اليمنية بعد نجاح ثورته المعاصرة تحقيق مستويات متقدمة من الأمن الإنساني الذي يرتكز بالأساس على صون الكرامة البشرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المعنوية والمادية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية، وسيادة القانون.

التحدي الإقليمي والدولي

يعد الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية من أهم المواقع الإستراتيجية في العالم إن لم يكن أهمها. فاليمن تمتلك جبهة بحرية تطل من خلالها على البحر الأحمر وتتحكم من خلالها في أهم المضايق المائية (مضيق باب المندب، وجبهة بحرية أخرى يطل من خلالها على البحر العربي الذي يشرف بدوره على المحيط الهندي والذي تقع في نطاقه جزيرة سقطرى التي يمكن من خلالها مراقبة عمليات الملاحة في المياه الدولية). واليمن من خلال هذا الموقع الإستراتيجي تتحكم في أهم شريان مائي تستخدمه التجارة الدولية، والتي يأتي في مقدمتها تجارة النفط الذي هو بمثابة ماء الحياة لدول العالم منتجة ومصدرة.

وبناء على ذلك فإن التحديات الخارجية التي تواجه الجمهورية اليمنية تتمثل في:

التحديات الإقليمية

ظلت الجمهورية اليمنية خلال الفترات الماضية تعيش حالة من عدم الاستقرار فيما يتعلق بطبيعة توجهاتها الإقليمية، وبالذات باتجاه دول الجوار العربي الخليجي والأفريقي. وهو الذي جعلها تحرص على الانضمام إلى عضوية المنظمات الإقليمية المختلفة، ولم تتمكن طول الفترة التي مضت أن تقدم المبررات الموضوعية التي تجعل من تلك المنظمات تتبنى من السلوكيات ما يعبر عن حرصها هي على انضمام اليمن إليها لا العكس.

وعلى ذلك فإن التحدي الأبرز في هذا المجال يتمثل في قدرة الجمهورية اليمنية على تسويق اليمن باعتبارها البوابة الجنوبية للخليج وجسر الربط بين آسيا وإفريقيا.

كما إن طبيعة الصراعات التي شهدتها وتشهدها المنطقة تجعل من اليمن بمكونها الديمغرافي ورصيدها الحضاري عنصراً فاعلاً في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وهو ما يؤهلها للعب أدوار مؤثرة في المستقبل، وهو ما يعد تحدياً بارزا أمام النظام السياسي والحكومة اليمنية.

التحديات الدولية

بالنظر إلى طبيعة الموقع الجغرافي وخصائصه الجيوسياسية فإن التحديات التي تواجه الجمهورية اليمنية على المستوى الدولي كثيرة ومتعددة أبرزها تقديم اليمن كشريك فاعل في الحرب على الإرهاب، وإعادة رسم ملامح الصورة اليمنية التي شوهها النظام، وتقديم المواطن اليمني إلى العالم كإنسان محب للسلام يرفض العنف ويؤمن بقيم الخير والعدل.

والجمهورية اليمنية وفي ظل تنامي العمل بقاعدة (الاعتماد المتبادل) فإنها مطالبة بالعمل مع المجتمع الإقليمي والدولي لمواجهة أعمال القرصنة التي شكلت وما تزال تشكل تهديدا لمصالح العالم باعتبارها الدولة المحورية في الأشراف على مضيق باب المندب بخصائصه السوقية وموقعة الاستراتيجي.

وإن كانت اليمن مطالبة بالإسهام بفاعلية في حماية مصالح العالم فإنها تواجه بالمقابل تحدياً داخلياً يتمثل في تسخير علاقاتها بالمجتمع الدولي بما من شأنه تحقيق مصلحة المواطن اليمني والحفاظ على أمنه واستقراره.

وقاية السيادة

في ظل التطورات التي شهدها ميدان العلاقات الدولية والتغير في وظائف الدولة ودورها، غدت اليمن مطالبة بالعمل الجاد على الموائمة بين متطلبات ذلك التغير والحفاظ على السيادة الوطنية وعدم السماح بالانتقاص منها تحت مبررات مختلفة. وهي مطالبة بتحقيق مستويات متقدمة من الأمن الإنساني للمواطن اليمني حتى لا تجد الدول الكبرى مبرراً للتدخل في الشأن اليمني من الناحية الإنسانية. وتعميق الوعي السياسي بطبيعة التطورات التي شهدها العالم، بما في ذلك التطورات المرتبطة بوظيفة الدولة وأدوارها التقليدية.

وفي مقابل ذلك تبني استراتيجية وطنية للتعريف بالهوية الوطنية للمواطن اليمني وتعميق الثقافة الوطنية بما يتوافق مع التغير في مفهوم الدولة ما فوق الوطنية وبما لا يخل بالسيادة الوطنية كثابت من الثوابت الوطنية التي لا يجوز التفريط فيه بأي حال من الأحوال.

دستور الربيـــــع اليمني

مشكلة الدساتير في الوطن العربي أن الذي صاغها هم الحكام دون أن تشارك الشعوب في هذه النشأة سواء كان منها الأنظمة الملكية أو الجمهورية، ففي نهاية الأمر كان لأصحاب السلطة الأولى في قيادة الدولة اليد العليا في هذه الصياغة، وسيطرت في الغالب على هذه الصياغة ثقافة الإيديولوجيا للحزب الواحد أو المجموعة الانقلابية المدعية قيامها بثورة ضد الاستبداد التي لم تكن تنتهج التعددية الحزبية أو الاعتراف بالآخر المختلف في الحياة السياسية في ظل نظام الحزب الواحد، ولذلك أقصي الآخر المختلف عن هذه الصياغات؛ فهي تصاغ من طرف واحد كان هذا الطرف حاكما ملكيا أو حاكما حزبا واحدا يرتدي ثوب اليسارية أو القومية أو الإسلام بعمامتيه البيضاء والسوداء أو جماعة عسكرية ..

* رئيس مؤسسة علاو للمحاماة ورئيس الهيئة الوطنية للحقوق والحريات (هود)

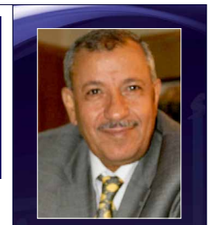

محمد ناجي علاو *

" بقاء الحصانات يعتبر إلغاءً لمبدأ المساءلة والرقابة على أعمال السلطات النيابية والتنفيذية والقضائية والوظيفة العامة؛ لما تضعه هذه الحصانات من قيود تعطل المساءلة والمراقبة، وتعيق إجراءات التحقيق "

لذلك نشأت تلك الدساتير مكبلة بنصوص الملكيات العصبوية أو ثقافة إيدلوجية متعصبة أو عسكرية متسلطة، ومع ذلك فإن النصوص الدستورية المقررة للحقوق الأساسية الصادرة عن هذا الشكل من أشكال الحكم المستبد كُبِّلت بقيد آخر، هو عبارة "وفقا للقانون" الواردة في نهاية المادة الدستورية. والمعلوم أن القانون يصدر أو يصاغ من تلك الحكومات وتقره مجالس نيابية من لون حزبي واحد ويصدر من رئاسة السلطة التنفيذية التي هي مالكة لسلطات مطلقة على السلطة التنفيذية والتشريعية برئاسة رئيس الدولة الذي يكون هو ذاته صاحب السلطة الأولى في الحزب الحاكم.

ولذلك فإن الدستور والقانون -كما هو المعاش في العالم العربي في حقيقة الأمر- هما إرادة رأس السلطة التنفيذية الحاكمة. وفوق ذلك فإن هذه الإرادة للسلطة السياسية كانت في حياتنا ومازالت هي القانون؛ فهذه الدساتير والقوانين وإن قررت بعض الحقوق فإنها تعطلها وتلغيها، تارة بقوانين الطوارئ، وتارة أخرى بإفسادها وسيطرتها على السلطة القضائية المناط بها حماية هذه الحقوق.

ومن ناحية ثانية أتت نصوص مقررة لحق في بداية المادة الدستورية تلغيه في نهايتها بالقول "وفقا للقانون".

من هنا تأتي هذه الورقة لتتحدث عن أهم المحددات العملية لقضايا يجب أن يتضمنها دستور اليمن الجديد:

نظـــام الحكم

النظام الفيدرالي:

تقرير أن نظام الحكم الفيدرالي (اللامركزية الديموقراطية) هو النظام الذي يجب أن يقوم على أساسه الدستور وفقا لما يتفق عليه من فيدرالية تقوم على أساس التقسيم الجغرافي إلى عدد من الأقاليم، ومجال بحث هذا التوزيع يأتي بعد إقرار هذا المبدأ في مؤتمر وطني جامع لا يستثني أحدا من القوى السياسية والاجتماعية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني التي يرى بعضها قيام نظام اتحادي على أساس إقليمين أو حتى الذي يدعو إلى فك الارتباط طالما وقد قبل الحوار في ظل مظلة الوطن دون الاستقواء بقوة عسكرية أو رفع السلاح في فرض رؤيته أو مطلبه، وكذلك الطيف الحزبي والاجتماعي الذي يتخوف من أن الفيدرالية هي الباب المؤدي إلى الانفصال ويرى بأن نظام اللامركزية في ما يسمى بالحكم واسع الصلاحيات في دولة بسيطة، هو الأسلم والأضمن لوحدة اليمن.

ولذلك فإن اختيار النظام الأنسب وسماع حجج كل فريق لا يستوعبه مقام هذه الورقة ولكن الحوار السياسي والمجتمعي على طريق انعقاد مؤتمر الحوار الوطني القادم الذي لا يستثني أحدا هو مكان مناقشة حجج كل فريق.

النظام البرلماني

هناك شبه إجماع على اختيار النظام البرلماني كنظام سياسي لحكم اليمن الجديد، والسائد في هذا النظام أن النظام التشريعي يقوم على أن الغرفة الأولى (البرلمان) يقوم فيه التمثيل على أساس التمثيل السكاني من خلال دوائر انتخابية متساوية من حيث عدد الناخبين، وللبرلمان كل صلاحيات التشريع والرقابة وإقرار الميزانية وسحب الثقة.. الخ، بينما اختصاصات الغرفة الثانية (مجلس العموم في بريطانيا كمثال) يكون التمثيل فيه شرفيا كما هو الحال في مجلس الأمة الأردني أيضا والأنظمة

الأخرى المشابهة، بينما تختلف الحالة اليمنية من حيث الشكوى من قبل سكان المحافظات الجنوبية والشرقية الذين يعيشون في مساحة جغرافية كبيرة قليلة السكان بالمقارنة مع المحافظات الغربية والشمالية كثيفة السكان، وقيام دولة الوحدة بإرادة الشطرين والشكوى من اختلال التمثيل في البرلمان على أساس التقسيم السكاني، ولهم كل الحق في هذه الشكوى، ولذلك نرى أن النظام البرلماني في اليمن يجب أن يأخذ هذا الأمر في الاعتبار على نحو منصف وجاد، ونقترح لذلك الاستفادة من تجربة النظام الرئاسي كما هو الحال في مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يتساوى فيه التمثيل لكل الولايات بغض النظر عن عدد السكان مع صلاحيات تشريعية ورقابية ومشاركة في اتخاذ القرار ورسم السياسات، مع وجود البرلمان الذي يقوم فيه التمثيل على أساس التقسيم السكاني وله صلاحيات تشريعية، ولذلك فإذا ما أخذ اليمن بالنظام الفيدرالي فإن المجلس الثاني (الشورى أو الشعب أو أيا كانت التسمية) يجب أن يكون فيه التمثيل بالتساوي بين ممثلي الأقاليم والتصويت فيه على القرارات بنسب خاصة، ستين بالمائة مثلا، وذلك حتى تكون الأقاليم قد مثلت بشكل غالب وبصلاحيات تشريعية ورقابية -كما أسلفنا- على غرار نظام مجلس الشيوخ الأمريكي، بحيث تشعر الأقاليم بأنها على السوية في اتخاذ القرار وتوزيع الثروة ورعاية الحقوق والحريات وكفالتها وسلامة أداء الوظيفة العامة ورعاية منظمات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب.. إلخ، فتحل بذلك مسألة الاختلال في التمثيل السكاني.

" موقع السلطة في البلدان ذات الديمقراطيات العريقة ليس موقعا للثروة، ولذلك فإن الفصل بين السلطة والثروة لا يقوم إلا بالرقابة الشديدة والشفافية المطلقة للذمة المالية "

.....

الحقوق الأساسية والحريات العـــامة

الصياغات التي تقرر الحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين تأتي في الباب الأول من الدساتير العربية، والملاحظ أن هذه الصياغات تنتهي فيها نص المادة بعبارة "وفقا للقانون". والذي جرى عمليا -نتيجة هذا القيد للنص الدستوري- أن القوانين تقيد هذه الحقوق وتعطلها ويتحول النص القانوني إلى نص يعلو على النص الدستوري، باعتبار أن تفسير إعمال هذا الحق الدستوري موكل إلى السلطة التشريعية التي لها الحرية المطلقة في صياغته على هوى الحزب أو السلطة الحاكمة، على سبيل المثال تقرر المادة (٤٢) من دستور الجمهورية اليمنية أنه "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون"، وكذلك المادة (٤٤) إذ تنص على أنه "ينظم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً ولا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقاً للقانون".

ولذلك عشنا ولمسنا على أرض الواقع أن القوانين المتصلة بالحقوق والحريات التي صدرت في العالم العربي جاءت في معظمها معطلة للحقوق الدستورية بل وملغية لها. والذي نراه رفعا للقيود عن الحقوق الأساسية والحريات العامة ما يلي:

١- أن لا تذيل نصوص المواد في الباب الأول المقرر للحقوق الأساسية للمواطنين بلفظ وفقا للقانون.

٢- أن يرد نص واحد في آخر هذا الباب يقرر أن القوانين المنظمة لممارسة الحقوق الأساسية والحريات العامة يجب أن لا تصدر معطلة لحق أو منتقصة منه، وإنما تصدر القوانين لكفالة وممارسة هذه الحقوق وحسن تنظيمها.

٣- أن تقرر هذه المادة أن أي قانون يصدر معطلا أو مقيدا أو منتقصا لهذه الحقوق يعتبر القضاء في حِلّ منه والحكم بعدم ملائمة القانون للنص الدستوري بحيث لا يحتاج الأمر لأنْ يطعن المتقاضي أو المحتج به عليه بعدم الدستورية، بل يكتفى بالدفع بعدم الملائمة، فإذا رأت المحكمة وانتهت إلى أن النص القانوني غير متوافق مع النص الدستوري قررت أنها غير ملزمة بتطبيق النص القانوني غير الموائم للنص الدستوري، وللطرف المتمسك بدستورية النص القانوني الحق بالطعن إلى المحكمة الأعلى درجة.

حق الناس في التغيير السلمي للسلطة

كشفت ثورات الربيع العربي عن مدى الخلل القائم في فهم حق الناس في التغيير وذلك بما مارسته السلطات من قمع وقتل وتدمير وإبادة وجرائم ضد الإنسانية للشعوب المطالبة بالتغيير، والحالة السورية والليبية واليمنية والمصرية والتونسية والبحرينية أمثلة على ذلك.

هذا الخلل مرده أن الدساتير القائمة حصنت هذه السلطة في مواجهة المطالبين بالتغيير السلمي بترسانة من نصوص دستورية وقوانين مقيدة للحريات ومكبلة لحرية التعبير وحق الاختلاف السلمي والخروج للتعبير عن الرأي والموقف السياسي؛ فكانت هذه النصوص ذريعة للحكام المتسلطين على شعوبهم الذين أغراهم هذا التسلط بتحويل الجمهوريات المفترض أنها قامت على أنقاض الحكم الوراثي إلى جمهوريات وراثية (سوريا نموذج، والبقية كانت تسير في ذات الاتجاه).

لذا فالذي نراه أن تكون ضمن المبادئ الأساسية لأي دستور يمني أو عربي نصوص صريحة وواضحة تؤكد على حق الناس في التغيير السلمي للسلطة بوسائل التغيير السلمية كالمظاهرات والمسيرات والإضراب والاعتصام

والعصيان المدني وكل وسائل التعبير المكتوبة والمقروءة والمرئية ووسائل النشر من كتاب وقصة ورواية وخطابة ومنشور.. إلخ، باعتبار ذلك حقا أصيلا للشعوب يحضر على أي سلطة تنفيذية كانت أو تشريعية أو قضائية تعطيله أو الانتقاص منه، وأن ينص على عدم شرعية أي إجراء في هذا الصدد بالنص على أن أي جهة تقدم على الانتقاص منه أو تعطيله كليا أو جزئيا يعزل فاعله من منصبه بحكم الدستور ويحرم من العمل السياسي لفترة ينظمها قانون العقوبات ويعتبر هذا العمل جريمة جسيمة لا تسقط بالتقادم.

وبالمقابل النص على حظر الاستيلاء على السلطة بالقوة المسلحة سواء بانقلاب عسكري أو بأعمال عنف مسلح وكل من يستولي على السلطة بهذه الوسيلة فلا شرعية له، ويحق للناس مقاومته وعدم الانصياع لسلطته، ويعتبر عمله جريمة جسيمة في حكم الخيانة الوطنية لا تسقط بالتقادم.

إلغـــاء الحصانات

تعطلت الرقابة على شاغلي الوظائف العامة بحكم تمتعهم بالحصانات، ويقصد بالوظيفة العامة هنا حسب تعريف قانون العقوبات اليمني: رئيس الجمهورية، وأعضاء الحكومة، وأعضاء كل من السلطة التشريعية والقضائية، وكل من يشمله الكادر العام للدولة.

وحتى تستقيم أمور الناس وإعمال مبدأ "السلطة تقابلها المسئولية و "مبادئ الحكم الرشيد" وقواعد الشفافية والمساءلة، ولسهولة وسلاسة محاسبة شاغلي الوظيفة العامة فلابد من إلغاء نصوص الحصانات في الدستور والقوانين، ويشمل ذلك رئيس الجمهورية والوزراء والنواب والقضاة وإلى آخر القائمة، وأن تقتصر الحصانة على أعضاء المجالس النيابية في إطار الحديث والمعلومات والبيانات التي يدلون بها تحت قبة البرلمان.

وذلك لأن بقاء هذه الحصانات في الواقع العملي والقانوني يعتبر إلغاء لمبدأ المساءلة والرقابة على أعمال السلطات النيابية والتنفيذية والقضائية والوظيفة العامة؛ لما تضعه هذه الحصانات من قيود تعطلها وتعيق إجراءات التحقيق وتؤلهم وتلغي مبادئ الحكم الرشيد القائم على أن السلطة تقابلها المسؤولية والمحاسبة باعتبارهم "أجراء لدى الشعب مالك السلطة ومصدرها لا مُلاّكا له"، وفي هذا الأمر تفصيل كثير ليس في المقام متسع لإيراده.

استقلال القضـــاء

يقصد باستقلال القضاء أن لا يكون تابعا ولا متأثرا بالسلطتين التنفيذية أو التشريعية، ومؤدى هذا أن لا تملك السلطة التنفيذية حق التعيين أو العزل لقيادات وأعضاء السلطة القضائية، ورغم أن النصوص في الدستور اليمني الحالي حققت تقدما جيدا على مستوى النص حيث نصت على أن تقدم ميزانية السلطة القضائية إلى مجلس النواب رقما واحدا، بمعنى أن لا تمر ميزانية السلطة القضائية على مجلس الوزراء، لكن هذا الإنجاز النصي في الدستور الذي لا يضاهيه في هذا المجال دستور عربي تم إلغاؤه بما ورد في نصوص قانون السلطة القضائية الذي جعل تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا والنائب العام وأعضاء مجلس القضاء وتعيين رؤساء وأعضاء المحاكم والنيابات بقرار جمهوري، علاوة على أن وزير العدل وهو من السلطة التنفيذية يتمتع بسلطات على القضاة تعيينا وندبا وتفتيشا وعزلا ولا يكون اجتماع مجلس القضاء الأعلى صحيحا إلا بحضوره، أي أن السلطة القضائية عمليا هي فرع من فروع السلطة التنفيذية بل إنها في المحصلة شعبة من شعب الحزب الحاكم، بالإضافة إلى أن جل رؤسائها هم من ضباط المخابرات، ولتحرير السلطة القضائية فالمقترح أن ينص الدستور على:

- يُنتخَب مجلس القضاء الأعلى رئاسةً وأعضاء من قبل القضاة.
- إلغاء سلطة وزارة العدل على القضاء تفتيشا وندبا وإدارة مالية.
- يرشح مجلس القضاء أحد أقدم أعضاء النيابة لمنصب النائب العام ويعرض الترشيح على البرلمان للتزكية بعد عقد جلسات استماع لسماع سيرته المهنية، والتأكد من عدم وجود شائبة تؤثر على اختياره في هذا الموقع الهام، ويتاح المجال للجمهور والإعلام ووسائل الاتصال في جلسة الاستماع، وتطبيق ذلك أيضا على رئيس المحكمة العليا ونائبه والمحامي العام على أن تكون ولاية كل واحد منهم لفترة واحدة فقط تحدد بكذا سنة. ذلك أن القضاء هو حصن حماية الحقوق والحريات والحكم بين السلطات وبعضها البعض، وبينها وبين الناس، ولذلك يجب أن يتحصن باستقلالية حقيقية تنظمها النصوص الدستورية بشكل تفصيلي على النحو الذي أوردنا.

الفصل بين الخزينة العامة والوظيفة العامة وحزب الأغلبية الذي يتولى الحكم

اختلت العملية الديمقراطية وانتهكت الحقوق والحريات وأهدرت الدماء والأعراض ودمرت وصودرت الممتلكات العامة والخاصة واستشرى الفساد بسبب الخلط في التجربة الحزبية العربية سواء في مرحلة حكم الحزب الواحد أو التعددية الحزبية الشكلية نتيجة اختلال الحقوق بين القوى السياسية في المعارضة والحكم، وسيطر الحزب الحاكم على الوظيفة العامة والإعلام والمال العام والجهاز الأمني، وتعدى ذلك إلى القوات المسلحة.

وللخروج من هذه الدوامة السوداء ونحن –فيما يترجح– نتجه إلى نظام حكم برلماني في نظام فيدرالي، نقترح أن يحدد الدستور في نصوص واضحة الفصل بين الحزب أو الائتلاف الحاكم وبين الخزينة والوظيفة العامة وجهاز الأمن والجيش.

وقد جرى العرف في النظام البرلماني التقليدي أن رئيس الحزب أو أمينه العام هو الذي يتولى رئاسة الوزراء في الوقت الذي يظل فيه رئيسا أو أمينا عاما لحزبه، وإذا أخذ الدستور القادم بهذا الاتجاه التقليدي سيظل الخلط بين السلطة التنفيذية واستغلال المواقع الحكومية قائما لا محالة، وتختل –بالتالي– العملية الديمقراطية وتتكرر نسخ الاستبداد في مجتمع حديث التجربة كنتاج تاريخي لممارسة السلطة المطلقة بين صلاحية الحاكم وبطانته أو عصبويته وحزبه اليوم، لذ نقترح التالي:

• تحريم الجمع بين المنصب الحكومي والقيادة الحزبية للأسباب التالية:

– أن الموظف الحكومي يعتبر شرعا وقانونا أجيرا لدى الشعب كل الوقت، فلا يجوز له أن يمارس عملا آخر في وقت توليه لهذه الوظيفة.

– أن الذهنية العامة قد اعتادت على أن من يتولى منصبا حزبيا وفي ذات الوقت منصبا حكوميا فإنه بالضرورة لابد أن يقدم من الخدمات الاستثنائية لأعضاء حزبه وجماعته حتى لو لم يرد ذلك.

– أن أعضاء الحزب في الغالب يعولون عليه في قضاء حاجاتهم وحاجات الناس لكسب الأصوات وللسلطة بريقها وجاهها وقد تكرست هذه الممارسات عبر العقود بل والقرون الماضية.

وحتى لا يختلط الأمر على المطلع فإن من يتولى منصبا حكوميا من حزب الأغلبية أو الائتلاف الحاكم يبقى عضوا في حزبه ولكن لا يمارس نشاطا أو دعاية لحزبه خلال فترة توليه المنصب الحكومي، بما في ذلك أمانة الحزب أو رئاسته.

الذمة الماليـــــة

ارتبطت الوظيفة العامة في الأنظمة التقليدية المستبدة ومنها الامبراطورية الإسلامية بعد الخلافة الراشدة على أن السلطة مكان للثروة على خلاف السيرة النبوية في دولة المدينة، ومن ذلك الحديث الذي رواه الإمام أحمد بسنده أن النبي –صلى الله عليه وسلم– استعمل على الصدقة رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية، فجاء فقال: "هذا لكم وهذا أهدي لي"، فقام رسول الله –صلى الله عليه وسلم– على المنبر فقال: (ما بال العامل نبعثه على عمل فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لي أفلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى إليه أم لا والذي نفس محمد بيده لا يأتي أحدكم منها بشيء إلا جاء به يوم القيامة على رقبته إن كان بعيراً له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة تبعر..).

وكذلك ما خطه الخليفة الأول أبو بكر الصديق –رضي الله عنه– من ذهابه إلى السوق للعمل بعد أن اختاره الناس خليفة لرسول الله في إدارة الدولة، فانتقده الناس لأنه بذلك يعطل عمل الدولة، فقال لهم من أين أعيل أولادي؟ فقالوا له نفرض لك فريضة (راتب) أو أجرة ليست بنفقة أغنانا ولا بنفقة أفقرنا. وهكذا كانت سيرة الخلفاء الراشدين في فهمهم لوظيفة الخليفة أنهم أجراء لدى الناس لا ملاك لهم أو ملوك عليهم. وهذا ما وصلت إليه الإنسانية اليوم في عصرها المتحضر، فموقع السلطة في البلدان ذات الديمقراطيات العريقة ليس موقعا للثروة، ولذلك فإن الفصل بين السلطة والثروة لا يقوم إلا بالرقابة الشديدة والشفافية المطلقة للذمة المالية للموظف العام منذ بدء التحاقه بالوظيفة العامة أو انتخابه لمنصب نيابي أو تنفيذي أو قضائي ونقترح لتحقيق ذلك أن ينص الدستور على:

• يقدم الموظف العام عند تعيينه في وظيفة ما أو ترشيحه لها إقرارا بذمته المالية ولأقاربه حتى الدرجة الرابعة على أن تعلن هذه البيانات في مواقع مفتوحة ونشرات يطلع عليها العامة وتجدد سنويا بإضافة ما يطرأ عيها من تغيير وظهور أي قرابات جديدة، ويكون من حق أي مواطن الإبلاغ عن أي شبهة تضخم لثروة الموظف العام خلافا لما هو معلن ومنشور.

الجيش والأمن

من الأهمية بمكان النص صراحة على حدود صلاحيات وسلطات القوات المسلحة وتكوينها، وفي هذا الصدد نقترح الآتي:

أن يكون قوام الجيش والأمن في ٥٠٪ منه بالتساوي بين الأقاليم ضباطا وأفرادا والباقي عن طريق المسابقة الوظيفية.

٢– أن تحدد فترة قيادة الألوية العسكرية وفقا للأقدمية وتحدد بفترة واحدة محددة المدة.

٣– يحظر عليها التدخل ولو بطلب من قياداتها لقمع الحريات وانتهاك الحقوق ولها حق رفض تنفيذ تلك الأوامر وعدم طاعتها.

٤– تنحصر مهام الجيش في الدفاع عن الوطن أو مواجهة العنف المسلح

> " إذا أخذ الدستور القادم بهذا الاتجاه التقليدي سيظل الخلط بين السلطة التنفيذية واستغلال المواقع الحكومية قائما لا محالة، وتختل –بالتالي– العملية الديمقراطية وتتكرر نسخ الاستبداد "

الداخلي بطلب من المؤسسات الشرعية، بمعنى أنه يحضر عليه –بأي حال من الأحوال– التدخل في حق الناس في التغيير السلمي للسلطة السياسية، وينطبق مبدأ عدم التدخل القمعي على الأجهزة الأمنية أيضا.

٥– يحظر على الأقارب حتى الدرجة الرابعة لشاغلي الوظائف العليا في السلطة –خلال فترة ولايتهم– كرئيس الجمهورية أو أعضاء مجلس رئاسة الدولة أو رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب تولي قيادة الألوية العسكرية والأمنية حتى لو كانوا مستحقين قانونا لشغل هذا المنصب.

مفوضيات المجتمع المدني

لضمان تعزيز الحقوق والحريات وحمايتها من تغول السلطة التنفيذية يجب أن تتضمن أحكام الدستور إنشاء عدد من المفوضيات التي تكون ضامنة وكافلة حماية الحقوق الأساسية للمواطنين والمقيمين ومن ذلك:

١– مفوضية أو مجلس حقوق الإنسان.

٢– مفوضية أو مجلس حقوق المرأة والطفل.

٣– مفوضية أو مجلس حماية الموظف العام.

٤– المراجع العام أو جهاز المحاسبة.

٥– اللجنة العليا للانتخابات.

٦– مفوضية الأوقاف وحماية حقوق الأيتام والقُصّر وذوي الاحتياجات الخاصة.

٧– مفوضية الحق في الحصول على المعلومات وحرية النشر والتعبير.

٨– مفوضية الشفافية والنزاهة والذمة المالية.

٩– مفوضية القطاع الخاص والنقابات والمنظمات العمالية.

تكمن أهمية هذه الآليات في أنها تكون هيئات ضامنة لهذه الحقوق كسلطة شعبية موازية وتكون مستقلة وينتخب أعضاء مجلس إدارتها من قبل البرلمان على أن لا تزيد هيئة المفوضين المتفرغة لإدارة أي منها عن ثلاثة أشخاص، وأن يكون بقية أعضاء مجلس المفوضية منتخبين غير متفرغين ولا يزيد عددهم عن أربعة أشخاص ولا تزيد مدة عمل الأعضاء المتفرغين عن ست سنوات، ثم يتم –في نصف المدة– التجديد لهم أو انتخاب غيرهم ولمرة واحدة فقط، وتقدم هذه المفوضيات تقاريرها النصف سنوية والسنوية إلى المجلسين النيابيين وعلى أن تكون من صلاحياتها التحقيق والمساءلة وعقد جلسات الاستماع وتقديم المساعدة القانونية للضحايا.

• **مهمة مفوضية حماية الموظف العام**

إن الجهاز الإداري للدولة في سلطاتها المختلفة خال –في الوقت الحالي– من أي حماية ضد تغول القيادات الإدارية العليا على أداء هؤلاء الموظفين مما يجعلهم يخالفون القانون وهم القائمون على إنفاذه أصلا؛ فتتعطل حقوق الناس وتخضع لأمزجة القيادات الإدارية في المرفق أو المصلحة أو الوزارة أو جهاز الشرطة أو القضاء.. إلخ، لذلك فالمقترح ينصب على وجود هيئة أو مفوضية أو مجلس يعنى بحماية هؤلاء الموظفين من تغول الإدارة بحيث يلجأ إليها لتقوم ببحث الحالة وحماية الموظف من تغول رئاسته، بل ومسائلة ومقاضاة المسئول الأعلى في حال مخالفته للقانون وإجبار مرؤوسيه على ذلك. ذلك أننا مهما شرعنا من دساتير وقوانين جيدة فمناط تنفيذها بيد أشخاص طبيعيين هم أشخاص الجهاز الوظيفي، وحتى نلزمهم باحترام القانون في تعاملهم مع المستفيدين فيجب أن نحميهم من التعسف الذي قد ينزله بهم رؤساؤهم.

الإعلام ووسائل النشر

• هذه مسماه السلطة الرابعة مجازا وهي كذلك في حقيقة الأمر إذا توفر لها مُناخ آمن، ولتحقيق ذلك يحضر على الحكومة والأحزاب امتلاك أو إدارة وسائل النشر والإعلام وأن تكون الملكية لأشخاص مثلها مثل الشركات التجارية تسجل لدى وزارة التجارة على أن تلغى عقوبة الحبس الخاصة بالصحفيين وتقتصر العقوبات بما ينص عليه قانون عقوبات عام يتفق ومبادئ الدستور المأمول يعامل الصحفي كغيره ولا يخصص بعقوبة خاصة.

• يجب أن يتضمن الدستور نصوصا صريحة على الحق في الوصول إلى المعلومات ونشرها وحق النقد لأعمال الموظف العام ولا يقيد هذا الحق إلا بما يعتبر سبا صريحا أو طعنا في الأعراض أو اعتداء على الحياة الخاصة، ولا تحصن أعمال الإدارة عن النقد بأي حال في مختلف هياكل الدولة.

• إلغاء وزارة الإعلام.

• الحق الأصيل للناس ووسائل النشر والإعلام في الحصول على المعلومات كحق أصيل لا يقيد إلا بقيد محدود في نصوص واضحة حماية لمصلحة مشروعه ولا تحصن عن النقد بأي حال أعمال الإدارة بمختلف هياكل الدولة باعتبار أن صاحب الحق في هذه المعلومة هو الشعب مالك السلطة ومصدرها.

هذه بعض الأفكار المطروحة للنقاش والمطلوب من أهل الاختصاص والمعنيين نقدها أو الإضافة عليها أو تطويرها.

البحث عن دولـــة القانــون

نصر طـه مصطفى *

" جاءت الثورة الشبابية الشعبية السلمية لتجدد روح ثورة سبتمبر وتحيي قيمها النبيلة وتبعث آمال اليمنيين من جديد في إمكانية بناء الدولة المدنية العصرية التي أصبحت الهدف الرئيسي للثورة السلمية "

خمسون عاما مرت على اندلاع شرارة أكثر الثورات إنسانية في التاريخ العربي المعاصر، فثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م كانت ثورة إنسانية في المقام الأول قبل أي اعتبار آخر، وكانت ضرورة لأسباب إنسانية قبل أي أسباب أخرى منفردة كانت أم مجتمعة، سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية أم تعليمية أم خدمية عامة أم كل ذلك... ويمكننا القول أن هذه الأسباب كلها مجتمعة والى جانبها أسباب أخرى شكلت بمجموعها البعد الإنساني لهذه الثورة، فمن المعلوم أن هناك ثورات تقوم لأسباب سياسية فقط وهناك ثورات تقوم لأسباب اقتصادية ومعيشية فقط وهناك ثورات تقوم لسببين أو ثلاثة أسباب، لكن الثورات التي قامت في العصر الحالي لكل تلك الأسباب مجتمعة هي في حكم النادر جدا، ومنها ثورة ٢٦ سبتمبر التي انطلقت لإنقاذ شعب كامل من الجمود واخراجه إلى رحابة الحياة وإدماجه في العصر .

فقد كان الشعب في شمال اليمن يعيش حياة لا إنسانية تتصف بالجمود والموات والتخلف الشديد عندما قامت ثورة سبتمبر ١٩٦٢م، وكل من شاهد الأفلام الوثائقية التي صورتها بعض البعثات الروسية والفرنسية خلال النصف الأول من القرن العشرين وكل من قرأ ما كتبه بعض الزوار العرب لليمن في ذات الفترة يدرك شيئا من ذلك، أما الذين عاصروا تلك الفترة من أبناء هذا البلد وبعضهم لازال حيا وبعضهم دونها في ذكرياته أو شهاداته فيتحدثون عن شعب كان يعيش خارج العصر... والمقارنة هنا ليست واردة مطلقا مع الدول الأوروبية بل يكفي لتأكيد مدى تردي ذلك الوضع المقارنة فقط مع دول عربية مثل مصر والعراق وسوريا ولبنان وغيرها فبينما كانت مصر على سبيل المثال تعيش أحد أزهى عصورها الثقافية والفنية والسياسية والتعليمية والاقتصادية كان هناك من أبناء اليمن الذين أتيح لهم معرفة اختراع الراديو من يعتقد أن الجن يعيش بداخله عدا من نالوا حظا من التعليم داخل اليمن وخارجه من جيل ثورة ٤٨ ومن بعدهم والشباب الذين كان لهم الفضل في تفجير ثورة سبتمبر والدفاع عنها.

كان الخلاص من حكم الأئمة ضرورة إنسانية لإنقاذ الشعب اليمني، والمشكلة لم تكن متعلقة بعائلة بيت حميد الدين التي حكمت اليمن منذ أواخر القرن التاسع عشر فقد كانت هذه العائلة بكل سلبياتها هي أرقى مراحل حكم الإمامة لليمن وأقلها سوءا منذ بدأ عام ٢٨٤ هـ ليتواصل بشكل متقطع حتى عام ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م... فقد كانت مشكلة الأئمة مع هذا الشعب تتركز في الفلسفة التي انطلقوا منها في حكم اليمن وهي فلسفة ترتكز على رؤية عنصرية تمنح الحق المطلق في الحكم لكل من انتسب (للبطنين) - أي ذرية الحسن والحسين رضي الله عنهما - وتمنحهم الحق الأساسي في التعليم مع فئات محدودة في المجتمع اليمني على أسس طبقية بحتة بحيث تخدم حكمهم في النهاية، وفيما عدا ذلك فلا يجب أن يمتد حق التعليم لبقية أبناء الشعب... لذلك فرغم كل محاولات التطوير المحدودة جداً التي حاولت آخر أسرة إمامية حكمت الشمال أن تقوم بها في عهد الإمام أحمد حميدالدين إلا أنها لم تكن لتجرؤ على فعل ما هو أكثر ليس فقط لأنه يتصادم مع الفلسفة العنصرية التاريخية المستندة على قاعدة دينية مزعومة والتي تقتضي حرمان عامة الناس من الحياة الكريمة بكل تفاصيلها، بل أيضا لأن إعطاء الفرصة لعامة الناس لاكتساب الوعي ومعرفة العصر ونيل حقوقهم الطبيعية ستجعلهم ينقلبون عليهم، لأن تطوير الخدمات سيجعل الناس مع الوقت يبحثون عن حقوقهم السياسية ولن يقبلوا استمرار حكم قائم على أسس عنصرية مؤصلة يعطي الحق في الحكم لفئة واحدة دون بقية أبناء المجتمع... لذلك كان لابد من المخاطرة بقيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢م دون قلق من مخاوف الفشل الذي واجه ثورة ١٩٤٨م الدستورية وانقلاب ١٩٥٥م، فانطلق شباب الثورة من الضباط الأحرار بشجاعة وبسالة وفدائية لا نظير لها لإشعال ثورتهم الإنسانية النبيلة التي لازال البعض يعتبرها حتى اليوم مجرد حركة أو انقلاب، ووقف كبار الأحرار إلى جانبهم من جيل رواد الحرية رعيل ثورة ٤٨ ومن تبعهم، وفيما تسلم الكبار الحكم وأعلنوا قيام النظام الجمهوري، فإن الشباب

ذهبوا في كل اتجاه يدافعون عن الثورة ويدكون معاقل الإمامة أينما وجدت رغم قلة الإمكانيات وضعف الوعي الشعبي العام... وظلت الإمامة المتغلغلة في نفوس الجهلة من عامة الناس تقاوم لثمان سنوات كاملة قبل أن تنتهي نظاما ويبقى شيء من مخلفاتها الفكرية والثقافية إلى حين، فيما بدأ اليمنيون رحلة طويلة للبحث عن دولة العدل والحرية والمساواة والنظام والقانون التي ما كان يمكن لها أن تكون لو استمر حكم الأئمة العنصري!

عهد السلال (١٩٦٢ - ١٩٦٧)

اختار الضباط الأحرار المشير عبدالله السلال ليتولى رئاسة مجلس قيادة الثورة ومن ثم رئاسة الجمهورية العربية اليمنية، ورغم الإجماع على ضرورة الطلب من الزعيم الراحل جمال عبدالناصر إرسال قوات عسكرية مصرية تسهم في حماية الثورة أمام الهجمة الإمامية الشرسة المدعومة إقليميا إلا أن الخلافات سرعان ما دبت لاحقا داخل الصف الجمهوري حول حدود الدور المصري ما بين العسكري

* مدير مكتب رئيس الجمهورية

والسياسي... فهناك من كان يحبذ أن يقتصر الدور القومي المصري على الدعم العسكري دون التدخل في الشئون السياسية الداخلية اليمنية التي يستطيع اليمنيون إدارتها بدراية أكبر، وهناك من كان يجد نفسه مضطرا لقبول الدور السياسي المصري أو قدراً منه لتسهيل استمرار الدور العسكري الضروري الذي لولاه لسقط النظام الجمهوري في الشهور الأولى بسبب وقوف العديد من قبائل شمال الشمال مع الطرف الملكي... ولاشك أن تلك الخلافات في الصف الجمهوري قد أضعفته وزادت في قوة المقاومة الملكية طوال عهد المشير السلال الذي استمر خمس سنوات، فيما لم يكن هناك وقت بالمعنى الطبيعي يسمح بالعمل على بناء الدولة اليمنية المنشودة بسبب عدم توفر الاستقرار المطلوب لذلك، فجرى وضع أكثر من دستور في مراحل متعددة كما كثرت التغييرات والتعديلات الحكومية بشكل كبير التي كانت مؤشرا واضحا على حجم الخلافات القائمة.

جرت محاولات عبر عدد من المؤتمرات الشعبية لوضع أسس لدستور يعكس الهوية اليمنية كمؤتمر عمران الذي رأسه أبو الأحرار الأستاذ محمد محمود الزبيري عام ١٩٦٣م ولاحقا مؤتمر خمر الذي انعقد عقب استشهاد الأستاذ الزبيري عام ١٩٦٥م لكن أيا من تلك المشاريع لم يكتب له النجاح والاستمرار... ونتيجة لمؤتمر خمر الذي عمق الخلافات في الصف الجمهوري تدخل المصريون بعده بشهور قليلة لإقناع المشير السلال بالسفر إلى القاهرة والبقاء فيها حتى تهدأ الأجواء السياسية، وبالفعل ظل السلال في القاهرة ما يقارب عاما كاملا وكان ذلك من مظاهر التدخل السياسي المصري الصارخة في الشأن اليمني، وخلال غياب السلال تولت قيادة جماعية إدارة البلاد نيابة عنه، ورغم ذلك لم تنجح القوى الجمهورية في تجاوز مشكلاتها وخلافاتها أو حسم مواجهاتها مع الملكيين أو وقف الحرب والتوصل معهم إلى

> " السلال خرج من السلطة لا يمتلك سوى منزله القديم منذ ما قبل العهد الجمهوري "

مصالحة كما حدث في مؤتمر حرض أواخر عام ١٩٦٥م الذي انعقد بين الطرفين الجمهوري والملكي برعاية مصرية سعودية، ورغم فشله إلا أنه أسس لقاعدة سياسية لأي مصالحة مستقبلية تقوم على إنهاء أي دور مستقبلي لبيت حميدالدين في الحياة السياسية اليمنية، على أساس استقرارهم نهائيا في المملكة العربية السعودية... وقد ظل المبدأ قائما حتى تحقيق المصالحة الوطنية عام ١٩٧٠م على أساسه.

وبعد ما يقارب العام من غيابه قرر السلال العودة إلى صنعاء عام ١٩٦٦م وهو ما كان بالفعل فقررت القيادات الجمهورية المناهضة له وفي مقدمتها القاضي الإرياني والأستاذ النعمان التوجه إلى القاهرة للتفاهم مع الرئيس عبدالناصر على حل سياسي ينهي دور السلال ويحافظ على استمرار الدعم العسكري المصري لكن المفاجأة تمثلت في قيام الحكومة المصرية باعتقال الوفد اليمني كاملا وأودعته سجونها عدا شخصيتين أو ثلاث وضعتها تحت ما يشبه الإقامة الجبرية واستمر هذا الوضع الفج عاما كاملا حيث لم يفرج عن القادة اليمنيين إلا بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧م التي قررت مصر إثرها سحب قواتها من اليمن... ورغم كل تلك الخلافات السياسية الكبيرة داخل الصف الثوري إلا أن المكسب الأهم الذي تحقق في عهد المشير السلال هو صمود النظام الجمهوري واستمراره وتطور وعي اليمنيين خلال سنوات حكمه الخمس بأهمية الثورة لحاضرهم ومستقبلهم وأنها المدخل الصحيح لبناء الدولة العصرية الحديثة التي تقوم على سيادة القانون، وترسخت هذه القناعة مع البدء في توسيع الخدمات من تعليم وصحة وغيرها، وهي على ضآلتها فإنها عدت شيئا كبيرا بالمقارنة إلى انعدامها شبه التام في عهد الأئمة، ومع مضي عام وراء آخر من الصمود الجمهوري الأسطوري كانت آمال الأئمة بالعودة للحكم تتضاءل شيئا فشيئا إلى أن جاءت آخر محاولاتهم اليائسة خلال حصار صنعاء لمدة سبعين يوما أواخر العام ١٩٦٧م.

عهد الإرياني (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

عاد الوفد الجمهوري المعتقل من القاهرة في شهر أكتوبر ١٩٦٧م إلى مدينة الحديدة حيث عقد عدة لقاءات مع الرئيس السلال الذي أدرك أن عهده على وشك الأفول وأن واجبه أن يتيح الفرصة لزملائه في النضال من القادة الجمهوريين لإدارة شئون البلاد وقال لهم وهو على وشك مغادرة اليمن بداية شهر نوفمبر في جولة خارجية كان يعلم أنه لن يعود بعدها (أهم من رئاسة الجمهورية الحفاظ على الجمهورية)... وفي الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م انطوى عهد المشير عبدالله السلال من خلال حركة بيضاء قادها تحالف جمهوري كان السلال على يقين أنها ستحدث عاجلا أم آجلا ففضل الخروج من اليمن لتوفير فرص النجاح للحركة وتجنيب الصف الجمهوري

الدماء والمزيد من الانشقاقات... وهذا كان سلوك القادة الجمهوريين الأوائل فقد نشأوا على أن السلطة مغرم لا مغنم، وكان لديهم زهد كبير فيها خاصة إن كان بقاؤهم فيها سيؤدي إلى ضرر عام، ولذلك لم يتنفعوا بالمال العام ولم يعرفوا للفساد طريقا وعاشوا وهم في الحكم حياة بسيطة متواضعة... فالسلال خرج من السلطة لا يمتلك سوى منزله القديم منذ ما قبل العهد الجمهوري، ولولا تبني الرئيس عبدالناصر لكل متطلبات إقامته في منفاه الإجباري في القاهرة لما وجد ما ينفقه، وظل كذلك حتى تم إقرار راتب شهري له من حكومة صنعاء كان بالكاد يكفي لسد احتياجاته الضرورية في منفاه فلا أرصدة ولا استثمارات ولا صفقات خرج بها من الحكم وهذا كان حال الرئيسين اللذين حكما بعده وهما القاضي عبدالرحمن الإرياني والمقدم إبراهيم الحمدي فلم يكونا أقل من السلال زهدا ونظافة يد وضمير ولم يتركا وراءهما ثروة من أي نوع.

كان القاضي عبدالرحمن الإرياني رغم أنه شخصية مدنية بامتياز محل إجماع كل القوى الوطنية ليرأس الدولة خلفا للمشير السلال، إذ لم يكن لدى العسكريين تلك الفترة أية طموحات في الاستيلاء على السلطة أو كانوا يعتبرون أنها حقا مشروعا لهم، وقد كان بإمكانهم ذلك لكن القيم النبيلة التي حكمت ذلك الصف الجمهوري مدنيين وعسكريين جعلتهم يترفعون عن مثل تلك الطموحات ويزهدون في السلطة، وعلى سبيل المثال فقد كان الفريق حسن العمري القائد العسكري القوي في عهد الإرياني باعتباره القائد العام وبطل الجمهورية في مقاومة حصار السبعين لكنه لم يفكر يوما بالانقلاب على المشير السلال عندما كان نائبا له ولا على القاضي الإرياني بل إنه ترك موقعه السياسي والعسكري بكل بساطة عندما طلب منه ذلك عقب تورطه في مقتل مواطن عادي في قضية شهيرة ولم يتمرد رغم قدرته على ذلك وكاريزميته المعروفة في أوساط الجيش بل إنه طلب من الرئيس الإرياني الانتقال إلى الحديدة خلال فترة الحصار باعتباره يمثل رمز الشرعية من باب الاحتياط في حال سقوط صنعاء بيد الملكيين.

ومع اندحار حصار السبعين في فبراير ١٩٦٨م ترسخت قواعد النظام الجمهوري وغلب اليأس على بقايا القوات الملكية في إمكانية تحقيق أي نجاح عسكري، وبدأ القاضي الإرياني بعدها في محاولات لم الصف الجمهوري ونجح بهيبة شخصيته في استقطاب العديد من العناصر الملكية إلى الصف الجمهوري وإنهاء تمردها منطلقا من أنه قد آن الأوان للشروع في بناء الدولة اليمنية الحديثة... ولذلك تم تشكيل المجلس الوطني في عام ١٩٦٩م برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ليقوم بوضع مشروع الدستور الدائم للبلاد والذي على أساسه سيتم انتخاب أول مجلس نيابي، فيما تجري ترتيبات سرية على قدم وساق لإنجاز مصالحة وطنية مع القوى الملكية على قاعدة استبعاد (بيت حميدالدين) من المشهد السياسي كاملا، وكان للعاهل السعودي الراحل الملك فيصل بن عبدالعزيز دورا مقدرا في تحقيق هذا الإنجاز اليمني الهام عام ١٩٧٠م، وبموجب اتفاق المصالحة الوطنية تم تمثيل أحد رموز القوى الملكية (الأديب والمفكر أحمد الشامي) في المجلس الجمهوري الذي يرأسه القاضي عبدالرحمن الإرياني وهو السلطة العليا في البلاد، وكذلك ما بين ثلاثة إلى خمسة وزراء في الحكومة وعدد أكبر من الشخصيات الملكية في عضوية المجلس الوطني، وبالطبع على أساس اندماج الملكيين كلياً في إطار النظام الجمهوري... وهكذا لم تنطو صفحة العام ١٩٧٠م إلا وقد تم إقرار أول دستور دائم للبلاد وتم انتخاب أول مجلس شورى أوائل العام التالي قام بدوره بانتخاب أعضاء المجلس الجمهوري وكانوا عادة لا يقلون عن ثلاثة ولا يزيدون عن خمسة... وكانت تلك الخطوات الأولى للبناء المؤسسي للدولة خاصة أن جميع أعضاء المجلس الجمهوري كانوا شخصيات مدنية باستثناء الفريق العمري الذي ترك عضويته في نفس العام بسبب قضية مقتل المواطن المشار إليها قبل قليل ليجري انتخاب القاضي عبدالله الحجري عضوا في المجلس الجمهوري بدلا عنه.

وخلال السنوات الثلاث التي تبقت من عهد القاضي عبدالرحمن الإرياني لم يتح له المضي في بناء دولة القانون بسبب الخلافات مع مراكز القوى المشيخية التي كانت تعتبر نفسها وصية على الحكم نتيجة نفوذها الاجتماعي والعسكري، وكانت ترى دوما أنه لا ينبغي أن يكون للرئيس الإرياني رأيا في مطالبها أو توجهاتها... ناهيك عن خلافاتها معه بشأن العلاقات مع الشطر الجنوبي ففيما كان يرى ضرورة وجود علاقات طبيعية مع الجنوب تؤدي مع مرور الوقت ونضوج هذه العلاقة إلى استعادة وحدة اليمن يوما ما، فإنها كانت تعتبر أن ماركسية النظام في عدن تجعل منه عدوها الأول، ومن هنا تصاعدت الخلافات بين الشطرين حتى انفجرت الحرب بينهما في سبتمبر ١٩٧٢م والتي لم تتوقف إلا بعد تدخل عربي أدى إلى توقيع أول اتفاقيتين للوحدة حيث وقع أولاهما رئيسا وزراء الشطرين محسن العيني وعلي ناصر محمد في شهر أكتوبر من نفس العام بمقر الجامعة العربية بالقاهرة ليعقبها بشهر واحد توقيع ثانيتهما في العاصمة الليبية طرابلس بين رئيسي الشطرين القاضي عبدالرحمن الإرياني وسالم ربيع علي وهي التي استندت عليها كل المفاوضات الوحدوية لاحقا...

ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عدة من قبل مراكز القوى تلك لإسقاط اتفاقية الوحدة وإسقاط حكم القاضي الإرياني الذي حاول بدوره تقديم استقالته أكثر من مرة لتجنيب اليمن المزيد من الاحتقانات لكن الطبخة المشيخية لم تكن قد نضجت بعد للتخلص من

أول وآخر حكم مدني في شمال اليمن... وهكذا استغرق الترتيب لاستبعاد القاضي الإرياني من الحكم ما يقرب من عام ونصف بغرض البحث عن البديل المناسب والشكل المناسب للحكم خلال المرحلة القادمة في تحالف غريب مشيخي عسكري ذو ولاء سعودي بعثي عراقي، واستمرت الترتيبات لتصل الذروة في ١٣ يونيو ١٩٧٤م.

عهد الحمدي (١٩٧٤ - ١٩٧٧)

لم يكن المتآمرون على القاضي عبدالرحمن الإرياني يدركون وهم يختارون العقيد إبراهيم الحمدي كواجهة لحكمهم الجديد أنهم قد اختاروا - دون قصد طبعا - القضاء على نفوذهم الاستثنائي غير المحدود إلى الأبد، فبقدر استضعافهم لشخصية الحمدي الذي جاء من أسرة علم وقضاء بدون قاعدة مشيخية ولا عسكرية فإن الرجل أذاقهم المرارة لاحقا وحجم نفوذهم السياسي بطريقة غير مسبوقة في تاريخ اليمن المعاصر... فقد تم ترتيب قرار الانقلاب على حكم القاضي الإرياني في اليوم الذي تصادف فيه سفر القائد العام للقوات المسلحة العقيد محمد الإرياني ورئيس هيئة الأركان العامة العقيد حسين المسوري خارج البلاد في زيارتين رسميتين وسفر عضو المجلس الجمهوري القوي القاضي عبدالله الحجري في زيارة خاصة إلى الخارج، حيث جرى الضغط على القاضي الإرياني لتقديم استقالته وأعضاء المجلس الجمهوري إلى مجلس الشورى، وهي لحظة كان ينتظرها على أحر من الجمر فالرجل كان زاهدا في الحكم وكان يرى أن استمرار الخلاف بينه وبين مراكز القوى في القبيلة والجيش أصبح يشكل ضررا على البلاد، وأن مشروع البناء المؤسسي للدولة قد تم إجهاضه فعليا بسبب ذلك النفوذ الخارج عن القانون، ولذلك فمن الخير له أن يترك السلطة وعلى مجلس الشورى المنتخب أن يختار مجلسا جمهوريا جديدا... وهنا حدث ما لم يكن في الحسبان فقد تم اختراق نصوص الدستور الدائم ومخالفتها كليا فبدلا من أن يدعو رئيس مجلس الشورى الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر إلى جلسة استثنائية للمجلس لانتخاب مجلس جمهوري جديد قام بتوجيه استقالته من منصبه كرئيس للمجلس إلى العقيد إبراهيم الحمدي نائب القائد العام للقوات المسلحة حيث كان قادة الجيش الموالين للشيخين عبدالله الأحمر وسنان أبو لحوم على أهبة الاستعداد لتشكيل مجلس قيادة عسكري لتولي زمام السلطة برئاسة الحمدي الذي تم اختياره بعناية من قبل ذلك التحالف رهانا منه على ضعف شخصيته وقدرتهم على تحريكه كما يريدون باعتباره مجرد واجهة لحكمهم... لكن رياح الحمدي أتت بما لم تكن تشتهيه ولا تتوقعه سفن التحالف المشيخي العسكري، فكان الندم الشديد الذي أبداه الشيخان في مذكراتهما لاحقا على تآمرهما ضد شخص وحكم القاضي عبدالرحمن الإرياني.

كان الرئيس إبراهيم الحمدي بحكم نشأته شخصية مدنية بطبيعته رغم انتمائه المتأخر للسلك العسكري، وامتلك شخصية كاريزمية لقيت بسرعة مذهلة حب اليمنيين بسبب تواضعه وبساطة شخصيته وقراراته وقدرته الخطابية المدهشة إضافة إلى أن صغر سنه واتساع ثقافته جعل الناس يأملون أن يحدث الكثير من التطور والاستقرار على يديه... إلى جانب ذلك فقد كان لدى الرجل بحكم تعليمه وثقافته رؤية في عملية البناء المؤسسي للدولة لكنه وهو الذي كان مطلعا على كل خفايا الصراع في عهد القاضي الإرياني لم يكن على استعداد لأن يسمح لذات القوى التي عبثت في عهد سلفه أن تعبث في عهده وتحول دون المضي في البرنامج الذي يطمح إليه لبناء الدولة... وهكذا لم يمض عام وبضعة شهور من قيام حركة يونيو حتى كان الحمدي قد استبعد كل عناصر التحالف المشيخي العسكري الذي جاء به إلى السلطة، لكن الوضع ظل متوترا بسبب

سيطرتهم على كثير من المناطق التي تقع شمال العاصمة صنعاء، إلا أنهم حرصوا بقدر حرص الرئيس الحمدي على استمرار التفاوض فيما بينهم سعيا للوصول إلى حلول مرضية لكل من الطرفين لكن الحمدي كان يدرك أن أية حلول لن تكون إلا على حساب مشروع دولة النظام والقانون... وكانت النقطة القاصمة لذلك التحالف أن توجهات الحمدي في بناء دولة قانون لقيت دعما إقليميا ودوليا، فقد فضلت المملكة العربية السعودية الانحياز إليه وإلى مشروعه باعتباره سيحقق قدرا من الاستقرار الذي ترجوه لدى جارتها الجنوبية بما يمكن اليمن الشمالي من بناء قدراته المختلفة التي ستساعده - بحسب رؤية الرياض والغرب - على مواجهة أية أطماع أو مخاطر سوفيتية شيوعية في منطقة الجزيرة والخليج يمكن أن تأتي من جنوب اليمن المنضوي في المنظومة الشيوعية الدولية... ومع ارتياح الرئيس الحمدي لهذا الانحياز الإقليمي له إلا أنه كان يرى أن تخفيف أية مخاطر يمكن أن تأتي من الجنوب يجب أن تتم من خلال التقارب معه وليس معاداته، وأن التقارب مع الجنوب واحتوائه سيساعده أيضا على بناء الدولة، ولذلك قام بدور هام في التقارب بين الرياض وعدن ونجح في إقناعهما بإقامة علاقات دبلوماسية بينهما والترتيب لزيارة رسمية قام بها الرئيس سالم ربيع علي إلى الرياض في عام ١٩٧٦م.

مع تحول صورة إبراهيم الحمدي من مجرد قائد صوري لانقلاب مشيخي إلى قائد سياسي يمتلك مشروعا كبيرا لبناء دولة عصرية حقيقية كانت شعبيته تتزايد، ومع اختياره لأول مرة منذ قيام ثورة سبتمبر رئيس حكومة من فئة التكنوقراط الاقتصاديين هو عبدالعزيز عبدالغني لاحت للمواطنين مؤشرات أكثر إيجابية بأن اليمن بدأ يخرج فعليا من تحت عباءة مراكز القوى التقليدية والشخصيات السياسية التاريخية التي كانت تتناوب بشكل

> **" مع نجاح خطوات التنمية فإن المشروع السياسي للحمدي لم يجد الوقت الكافي ليتبلور كما كان يريده هو "**

أو بآخر على تولي أهم المناصب القيادية في الدولة... وكان اختيار عبدالغني في ٢٥ يناير ١٩٧٥م لرئاسة الحكومة دلالة على أن هناك رغبة جادة لدى الرئيس الشاب في أن تدخل البلاد مرحلة التنمية الحقيقية خاصة أن الاحتياطيات النقدية في عهده تزايدت بشكل كبير من تحويلات المغتربين، وبدأت العديد من المشروعات الطموحة في التنفيذ فيما كان بعضها قيد الإعداد والتخطيط ورأت النور في العهدين التاليين لعهده... ومع نجاح خطوات التنمية فإن المشروع السياسي للحمدي لم يجد الوقت الكافي ليتبلور كما كان يريده هو باعتباره صاحب فكرة المؤتمر الشعبي العام التي كان يريدها مدخلا لوضع أسس جديدة للدولة نظريا ومؤسسيا... إلا أن اتفاق قعطبه الذي عقدة مع الرئيس سالمين في فبراير ١٩٧٧م أثار ريبة الرياض والعديد من الأطراف المؤثرة في الداخل فتوترت علاقته بالرياض في الشهور الثلاثة الأخيرة من حكمه... ويبدو أن القادة العسكريين الذين أعطاهم ثقة غير مستحقة رغم عدم تأهيلهم التعليمي قرروا التقاط كل تلك الأجواء غير المريحة التي أحاطت بالرئيس الحمدي فتآمروا عليه وقاموا بتصفيته بأبشع صورة ممكنة، إذ لم تكن ثقافة الانقلاب الدموي موجودة فكما رأينا أن حركتي ٥ نوفمبر ١٩٦٧م و ١٣ يونيو ١٩٧٤م اتسمتا بالبياض وتجنب التصفيات الدموية... لكن انقلاب ١١ أكتوبر ١٩٧٧م الذي استهدف الرئيس الحمدي كان مأساوياً بكل ما تعنيه الكلمة، إذ كان الانقلابيون يخشون شعبيته من ناحية، ناهيك عن أن تدني مستوياتهم الثقافية والتعليمية والعلمية حال دون امتلاكهم للثقة بأنفسهم في إمكانية نجاحهم في إدارة انقلاب أبيض على قائد كالحمدي من ناحية ثانية، فدفع الحمدي ثمنا باهظا لواحد من أفدح أخطائه بمنح الثقة لمن ليس أهلا لها... وبالتأكيد لم يكن هناك سببا وطنيا واحدا يبرر الانقلاب حتى لو كان انقلابا أبيضا، أما وقد تم تنفيذه دمويا فإن ذلك كان أمرا صادما للمواطن اليمني الذي لم يكن قد عرف هذا النمط من الانقلابات الدموية اللاأخلاقية، ناهيك عن أنه كان لتوه بدأ في تذوق حلاوة الاستقرار وقدر معقول من مؤشرات الرخاء... وفي كل الأحوال فقد دخل اليمن الشمالي منذ تلك اللحظة المشئومة في مخاض صعب في ظل حكم رفيقي الرئيس المغدور المقدم أحمد الغشمي ومن بعده المقدم علي عبدالله صالح... ومع رحيل الحمدي انطوى إلى حين ملف البناء المؤسسي للدولة، فالواضح أن هذا الملف كان أبعد ما يكون عن اهتمام خليفتيه كما أكدت ذلك الأحداث لاحقا.

عهود صالح الثلاثة (١٩٧٨ - ٢٠١٢)

ليس هناك ملمح مميز لعهد الرئيس المقدم أحمد الغشمي سوى أنه بدا كما لو أنه مجرد محطة ترانزيت هيأت كل متطلبات السلطة المنفردة لمن جاء بعده... فقد نصحه بعض الساسة الموجودين في العديد من مفاصل الدولة بإصدار إعلان دستوري يتم بموجبه إنشاء برلمان معين لسد الفراغ التشريعي الناتج عن انتهاء فترة مجلس الشورى المنتخب، وليكون إنشاء هذا البرلمان الذي تم تسميته (مجلس الشعب التأسيسي) سببا في قيامه بالمبادرة باقتراح إلغاء صيغة (مجلس القيادة) كأسلوب حكم جماعي واستبدالها بصيغة (رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة) وهو ما يعني تكريس حكم العسكر إذ يصعب على

أي مدني أن يكون رئيسا للجمهورية وفي نفس الوقت قائدا عاما للقوات المسلحة باعتبار منصب (القائد العام) منصبا فنيا لا يشغله إلا عسكري على خلاف مسمى (القائد الأعلى) الذي هو منصب دستوري رمزي يشغله قادة الدول في العالم كله... وهذا ما كان بالفعل فقد أنشأ الغشمي مجلس الشعب التأسيسي في فبراير ١٩٧٨م من تسعة وتسعين عضوا اختاروا القاضي عبدالكريم العرشي رئيسا لهم والذي بدوره - أي المجلس - ألغى صيغة مجلس القيادة في شهر إبريل واستبدلها بالصيغة المذكورة آنفا وقام على الفور بانتخاب الغشمي رئيسا للجمهورية وقائدا عاما... وكان ذلك بالتأكيد أحد أسباب غضب عضو مجلس القيادة الوحيد وقائد المظلات الرائد عبدالله عبدالعالم وخروجه من صنعاء لتتطور الأحداث حينها كما هو معلوم... فيما لم يتمتع الغشمي سوى شهرين أو أقل بالمسمى الجديد ليلقى حتفه صبيحة يوم السبت ٢٤ يونيو ١٩٧٨م بالحقيبة الملغومة التي أرسلت إليه من قيادة الشطر الجنوبي كما قيل حينها.

العهد الأول لصالح (١٩٧٨ - ١٩٩٠)

في ١٧ يوليو ١٩٧٨م اجتمع مجلس الشعب التأسيسي ليختار المقدم علي عبدالله صالح رئيسا للجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة، بعد أن شغل لأسابيع ثلاثة عقب مقتل سلفه منصب عضو مجلس رئاسة الجمهورية المؤقت ونائب القائد العام ورئيس هيئة الأركان العامة... كان كل شيء مهيأ للقائد الشاب ليتولى موقعه الرفيع سواء من حيث سيطرة الضباط المنتمين لقبيلته (سنحان) على أهم المواقع العسكرية والسيادية في العاصمة صنعاء، أو من حيث تفضيل المملكة العربية السعودية له على أي مرشح آخر عسكريا كان أو مدنيا، أو من حيث قوة شخصيته إذا ما قورنت بالمقدم علي الشيبه الذي تولى بصفة مؤقتة منصب القائد العام للقوات المسلحة... كل الظروف تهيأت لعلي عبدالله صالح لتولي رئاسة البلاد فيما لم يكن يخطر ببال أحد من الساسة أو القادة حينها أن حكم هذا الرجل سيمتد لثلث قرن، فتعقيدات وصعوبة أوضاع اليمن الشمالي حينها لم تكن ترشحه للاستمرار سوى بضعة شهور أو أكثر قليلا.

خابت صالح تلك التوقعات فكما يبدو أن الرجل قد تعلم كثيرا من تجربتي سلفيه من ناحية ثغراتهما الأمنية، ناهيك عن أن اقترابه من الساسة في ظروف مختلفة على امتداد السنوات الست السابقة - على الأقل - من توليه الحكم قد أفاده كثيرا... وإلى جانب كل ذلك فإن قضاءه ثلاثة أعوام قائدا عسكريا لمحافظة تعز أعطاه دروسا عملية في السياسة باعتبار تعز حينها كانت تعج بحراك سياسي كبير متعدد الاتجاهات وكان صالح قريبا من الجميع يتعامل ويتعلم منهم بهدوء... وهكذا شاءت إرادة الله تعالى أن يؤتيه ملكا لم ينبغ لأحد قبله - في العصر الحديث - سواء في اليمن المشطر أو الموحد... وبحسب وصف الأستاذ البردوني في كتابه (اليمن الجمهوري) أن (علي عبدالله صالح جاء إلى الرئاسة من أنقى الشرائح الشعبية ومن أكثرها إنتاجا لأنه من طبقة الفلاحين الذين عجنت تربتهم أنامل الأشعة وقبلات المطر)... فإن صالح لم يحظ بالقدر الكافي من التعليم إذ لم يزد الأمر عن مبادئ القراءة والكتابة كما كان حال معظم مجايليه الذين جاءوا من ذات البيئة، ولم تهتم أسرته سوى بإلحاقه بالتجنيد لتوفير مصدر عيش وهذا كان شيئا طبيعيا في مثل تلك الظروف القاسية قبل ثورة سبتمبر، لكن صالح الذكي ظل يتعلم كل يوم إلى أن أصبح رئيسا، ويؤكد كل من عملوا معه في سنوات حكمه الأولى أنه كان حريصا دائما على الاستفادة من جلسائه وفيهم علماء ومثقفين كبار وساسة واقتصاديين وغير ذلك، الأمر الذي جعله يعوض نقص المعارف لديه إلى حد ما ومكنه من أن يتطور بسرعة سواء في خطاباته أو أدائه السياسي... والمؤكد في رأيي أن سنوات حكمه العشر الأولى هي الأفضل على الإطلاق ويمكن مدها لتشمل العامين الأخيرين قبل الوحدة كذلك، فلعله خلالها جسد وصف البردوني له، والأفضلية المقصودة هنا هي نسبية بكل تأكيد ولا تعني أنه كان القائد المثالي حينها كما أنها لا تعني أنه أفضل ممن سبقوه لكنها تعني تحديدا أنها أفضل من سنوات حكمه الباقية التي تلتها، فقد كان البلد مليئا حينها بالكثير من الشخصيات القادرة على ملء الفراغ بشكل أفضل لكنه كان اختيار الأقدار ولاشك أنه رغم كل سلبياته نجح في العبور حينها باليمن الشمالي من بحر متلاطم الأمواج إلى شاطئ الاستقرار... كما أنه رغم غياب المشروع المؤسسي في ذهنيته إلا أنه كان أكثر استشارة للرجال المحيطين به وكان يأخذ بالآراء الجيدة ما لم تتصادم مع أهداف سياسية معينة تخدم استمراره في الحكم، وقد ساعدته صفاته الشخصية الإيجابية في استيعاب متطلبات تلك المرحلة سواء الحوار الوطني أو التقارب مع التيارات السياسية أو تجاوز محنة الحرب والصراع مع الجنوب إلى فتح آفاق جيدة للحوار والتفاهم معه أو إقرار الميثاق الوطني وإنشاء المؤتمر الشعبي العام الذي كان مشروع الرئيس الحمدي، أو الاستمرار في عملية التنمية أو استخراج النفط أو استعادة استقلال القرار الوطني إلى حد كبير، أو تقنين أحكام الشريعة الإسلامية أو استعادة الحياة الدستورية من خلال العودة للعمل بالدستور الدائم وإجراء انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٨م، أو الاستمرار في تقليص نفوذ مراكز القوى المشيخية لكن من خلال استيعابها وترويضها وليس التصادم معها... لذلك يمكن القول بثقة أن سنواته الإثني عشر الأولى هي أفضل سنوات حكمه الثلاثة والثلاثين على الإطلاق خاصة مع تتويجه لها بالسعي مع الحزب الاشتراكي اليمني وتحديدا أمينه العام علي سالم البيض لاستعادة وحدة اليمن أرضا وشعبا، ولاشك أن الروح المثالية التي سادت في تلك السنوات لدى كثير من قادة ومسئولي الدولة والحكومة والتي كانت امتدادا لروح الثورة والنضال والصدق والإخلاص في بناء اليمن كانت تنعكس بشكل أو آخر على شخص الرئيس علي عبدالله صالح... ومن يبحث عن أحوال معظم الوزراء ومسئولي الدولة الذين عملوا معه تلك الفترة سيجد أنهم كانوا يعيشون بمستويات مادية عادية بعيدا عن أي بذخ أو فساد أو أطماع وظل ذلك هو حالهم حتى الآن، بل لعل بعضهم للأسف الشديد بالكاد يجد اليوم ما يكفيه لأنهم تربوا على حرمة المال العام واحترام الوظيفة العامة والصدق والإخلاص في العمل... والأكيد أن صالح ذهب إلى الوحدة في نهاية سنوات حكمه الإثني عشر لجمهورية سبتمبر دون أن يكون قد قطع أي شوط يذكر في التأسيس لبناء دولة تقوم على سيادة القانون وديمقراطية حقيقية وسلطات مستقلة عن بعضها البعض.

العهد الثاني لصالح (١٩٩٠ - ١٩٩٧)

بدون الحاجة للتشكيك في صدق نوايا الذين أعادوا لليمن وحدته فإنهم لم يحسنوا بالتأكيد رعاية هذا المولود الذي جاء بعد قرون من التمزق والتشطير والفتن والصراعات والمواجهات، فما أن خرج هذا المولود إلى الدنيا حتى بدأت الخلافات بين الشريكين على أسلوب رعايته إذ لم يكونا بالتأكيد بمستوى روعته ولهفة الناس إليه... فالشكوك أخذت تنمو شيئا فشيئا والاعتبارات الذاتية أخذت تتغلب على الروح الجميلة التي قبلت بالتنازلات من أجل استعادة الوحدة... ويصعب علينا اليوم وقد ذهب صالح أن نرمي باللائمة عليه وحده في الخلافات والنزاعات التي حدثت خلال السنوات السبع الأولى من عهد الوحدة سواء منها سنوات الفترة الانتقالية الثلاث الأولى أو عام الأزمة والحرب أو السنوات الثلاث التي اتسمت بالائتلاف الثنائي مع الإصلاح... فبالتأكيد أن صالح لم يكن متفردا بالقرار خلال تلك السنوات، وإن اتسعت مساحة اتخاذ القرار لديه أكثر بكثير في فترة الائتلاف الثنائي مع الإصلاح لأسباب لا تخفى على لبيب... والمهم أنه يمكننا القول أن كل شيء كان حاضرا خلال تلك السنوات السبع عدا مشروع بناء الدولة الجديدة بل إن مجرد الرؤية النظرية لذلك لم تتوفر، فدستور دولة الوحدة كان دستورا تلفيقيا لا يصلح لأن تبنى عليه دولة عصرية ديمقراطية تعددية... ومن المفارقات الغريبة أن الآمال التي علقها الشماليون على الحزب الاشتراكي في مسألة بناء الدولة كصاحب تجربة في بناء دولة حكمها بالقانون بعيدا عن الاستثناءات - رغم قصورها وسلبياتها واقتصادها الاشتراكي - تبخرت مع انشغال الحزب فيما يمكن اعتباره الدفاع عن وجوده السياسي وكيانه الحزبي، وبالمقابل فإن الجنوبيين الذين كانوا يعلقون الآمال على الرئيس صالح لانتشالهم مما كانوا فيه من الأوضاع الصعبة معيشيا وتنمويا خابت ظنونهم سواء خلال سنوات الفترة الانتقالية أو بعد تفرده بالحكم فقد اعتقدوا - وهو اعتقاد صحيح - أن الرخاء وفرص الحياة الأفضل ستأتي مع الوحدة بعيدا عن النظام الاشتراكي لكن لا هذا تأتى ولا ذاك حصل ناهيك عن أن الوحدة ليست مسئولة عنه!

وبدأ لدى الحزب الاشتراكي إحساس بخطر حقيقي وجاد من أن يتم مغالبته ديمقراطيا عقب الانتخابات النيابية التي جرت في إبريل

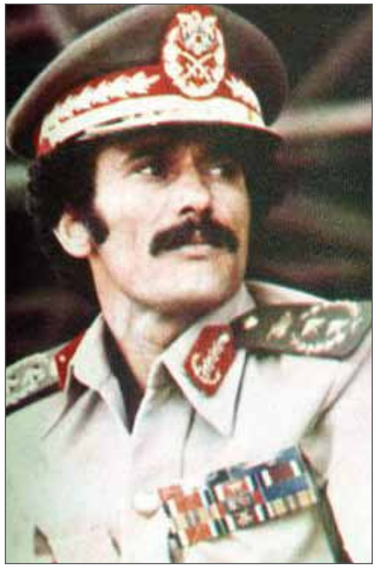

" صالح ذهب إلى الوحدة في نهاية سنوات حكمه الإثني عشر لجمهورية سبتمبر دون أن يكون قد قطع أي شوط يذكر في التأسيس لبناء دولة تقوم على سيادة القانون وديمقراطية حقيقية وسلطات مستقلة عن بعضها البعض "

١٩٩٣م وحصل بموجبها على ٦٨ مقعدا – متضمنة المستقلين الذين ينتمون إليه – من إجمالي ٣٠١ مقعدا، بينما حظي المؤتمر والإصلاح مجتمعين على أكثر من مائتي مقعد في مجلس النواب... وفيما بدأ الحوار الثلاثي عقب الانتخابات حول التعديلات الدستورية فإن عوامل الخلاف تأججت حول المواد المتعلقة بوضع رئاسة الدولة لتسفر عن أزمة سياسية لم يكن أحد يتوقع أن تتعقد إلى حد تنغلق معه كل أبواب الحلول وتنفتح أبواب الحرب... ومن الصعب هنا القول أن الطرفين لم يكونا يريدان الحرب فكلاهما استعد لها بطريقته ومبرراته، وكان الدفاع عن الوحدة مبرر الأول واستعادة دولة الجنوب مبرر الثاني، وفيما كانت صفقات السلاح الحديثة الممولة إقليميا تصل تباعا إلى المجموعة الانفصالية بقيادة البيض كان الطرف الشمالي المتحالف مع مجموعة الرئيس السابق علي ناصر محمد الشهيرة (بالزمرة) يستعد لتفجير الحرب قبل أن تستكمل مجموعة البيض استعداداتها، وهو ما كان بالفعل في مساء الأربعاء ٤ مايو ١٩٩٤م، ومضت الأمور كما هو معروف حتى انتهت الحرب يوم ٧ يوليو بانتصار تحالف المؤتمر

والإصلاح والزمرة، ولاشك أن دخول (الزمرة) في المعركة وقيادة العميد عبدربه منصور هادي وزير الدفاع حينها لها أنهى الصفة الشطرية عن الحرب وأعطاها طابع الدفاع عن الوحدة فعليا خاصة أن المواطنين في الجنوب وقفوا على الحياد خلالها... وعقب انتهاء الحرب شرع النظام القائم في إجراء التعديلات الدستورية التي ألغت صيغة مجلس الرئاسة وأعطت صالح السلطة كاملة من خلال منصب رئيس الجمهورية، وجرى تعيين وزير الدفاع عبدربه منصور هادي نائبا لرئيس الجمهورية وتشكلت حكومة ائتلاف ثنائية مؤتمرية إصلاحية برئاسة عبدالعزيز عبدالغني... وخلال ما تبقى من الفترة الدستورية لمجلس النواب والحكومة الثنائية وهي عامين ونصف أعاد الرئيس صالح ترتيب الكثير من الأوضاع العسكرية والأمنية وتركيزها في أيادي أقاربه والمقربين من أبناء قريته ومديريته فيما جرى بالتدريج تهميش القوات العسكرية التابعة للزمرة إلى جانب استبعاد معظم القادة والضباط والجنود الذين قاتلوا مع الحزب الاشتراكي، وما إن عاد الإصلاح إلى المعارضة عقب الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٩٧م بدأ صالح وحزبه في تقليم أظافره واستبعاد عناصره من الجهات الحكومية استعدادا للانفراد الكامل بالسلطة بعد أن تخلص من كابوس القوة العسكرية للحزب الاشتراكي!

العهد الثالث لصالح (١٩٩٧ – ٢٠١٢)

تحرر الرئيس علي عبدالله صالح من شريكي السلطة اللذان قيداه – كما يتصور – طوال سبع سنوات وهو أمر لا يطيقه، فاستعاد بذلك المساحة الكاملة للقرار التي يحب دائما أن يتمتع بها دون قيود، إلا أن المساحة امتدت هذه المرة لتتسع باتساع اليمن الموحد فقد كان آخر عهد صالح بالتفرد الكامل بالقرار مع آخر يوم قضاه رئيسا لليمن الشمالي، وهاهو بعد سبع سنوات كاملة يستعيده مجددا عقب انتخابات ١٩٩٧م، وبالتالي كان من المفترض أن تنتهي كل الأعذار التي استند إليها دوما لتبرير الانفلات وضياع هيبة الدولة وغياب وحدة القرار السياسي وشكاوى كثيرة لم تنقطع عن أن شريكيه السابقين كانا دوما يضعان رجلا في السلطة ورجلا في المعارضة خلال فترة شراكتهما في الحكم... لكن ما الذي حدث عقب استعادة صالح القرار كاملا وتفرد حزبه بالسلطة كليا؟! بالتأكيد لم يحدث فرق كبير باتجاه الأفضل بل إن مساحة السلبيات التي كانت قائمة اتسعت وفي مقدمتها ظاهرة الفوضى العارمة التي استشرت في كل المجالات الأمر الذي جعل الرئيس صالح يتعهد عند تقديمه أوراق ترشيحه للانتخابات الرئاسية إلى مجلس النواب عام ١٩٩٩م بالقضاء على ظاهرة الفوضى... لكنه إذ لم ينجح في الوفاء بتعهده فإن مظاهر الفوضى اتسعت وتعمقت وظل المشهد يزداد سوءا عاما وراء الآخر، وكما هو معروف فإن الفوضى نقيض النظام ونقيض هيبة الدولة ونقيض سيادة القانون، كما أنها في الوقت ذاته المرادف الطبيعي للفساد والمحسوبية ومعظم القيم السلبية... ولعل سبب ذلك كله أن صالح لم يمتلك أبدا رؤية جادة وحقيقية لبناء دولة مؤسسية وتغليب سيادة القانون، وحتى لو امتلك هذه الرؤية على صعيد الافتراض فإن تنامي مشروعه العائلي الخاص في الهيمنة على مفاصل الجيش والأمن بشكل أساسي كان سيتصادم مع هذه الرؤية الافتراضية إذ لا يجتمع هذا وذاك... ولهذا فكلما تصور أنه قطع خطوة جديدة في السيطرة الكاملة لعائلته على تلك المفاصل كان يقطع خطوة بالمقابل – دون أن يدرك – نحو التقريب من نهاية حكمه! ومع بدايات خروج ما يمكن اعتباره مشروعا لتوريث صالح الحكم لنجله العميد أحمد إلى العلن شيئا فشيئا بدأت الصحف اليمنية المعارضة حزبية ومستقلة في شن حملة مضادة لهذا المشروع الذي كان ينمو على استحياء، وهو ما أدى بالمقابل أيضا إلى إحياء مشروع التوريث المستند على تراث الإمامة بقوة بعد أكثر من

أربعين عاما على سقوط آخر حكم إمامي وراثي... فالتوريث الجمهوري المستند إلى القوة العسكرية وفرض الأمر الواقع لا يمكن أن يصمد أمام من يعمل على ذات المشروع العائلي بالاستناد على ما يمكن اعتباره حقا إلهيا مسنودا بنصوص دينية... وهكذا بدأ الصراع بين المشروعين عسكريا في صعده منذ العام ٢٠٠٤م ليمتد على مدى ستة أعوام وستة حروب هي الأكثر غموضا في تاريخ اليمن المعاصر، فلا أحد يعلم على سبيل الجزم واليقين كيف ولماذا كانت تلك الحروب تشب وكيف ولماذا كانت تتوقف، ولماذا لم يكن الجيش يحقق فيها انتصارات واضحة ولماذا كانت سيطرة الحوثيين تتسع وتتمدد في مراحل الهدنة التي كانت تتم بين كل حربين؟!

كانت علامات ومؤشرات تحلل نظام صالح تتضح وتتعزز كل يوم وكل شهر وكل سنة منذ غرق في حروب صعده التي تلاها ظهور وتطور الحراك السلمي في المحافظات الجنوبية وتلاه نجاح أحزاب المشترك في كسر هيبة صالح من خلال منافسته بقوة في الانتخابات الرئاسية الثانية عام ٢٠٠٦م فيما ظل هذا الأخير يحاول التغطية على كل ذلك من خلال استقطاب تعاطف الإقليم والغرب في معركته المفتعلة مع القاعدة... كل ذلك كان مصحوبا بتدهور متواصل في مختلف جوانب الأداء في الجهاز الحكومي دون أي إشارات أمل أو تفاؤل بإمكانية تحسن الأوضاع على المدى القريب أو البعيد... وكلما ازدادت الأوضاع تدهورا كلما برز المشروع العائلي الخاص وتراجع مشروع الوفاق الوطني، فتمكنت أحزاب اللقاء المشترك على إجبار صالح تأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في إبريل ٢٠٠٩م بسبب إصرارها إما على مقاطعة الانتخابات أو تصحيح السجل الانتخابي وتوفير ضمانات جديدة لنزاهة العملية الانتخابية فاختار التأجيل... كان كل شيء يمضي بوضوح نحو نهاية محتمة قريبة لكن لا أحد يعلم كيف ومتى، وبدت هذه النهاية كأقرب ما يكون عقب حادثة الطالب النيجيري أواخر عام ٢٠٠٩م وما تبعها من عقد مؤتمر لأصدقاء اليمن في يناير ٢٠١٠م وضعه لأول مرة تحت رقابة إقليمية ودولية كاملة في محاولة أخيرة للحيلولة دون وقوعه في خانة الفشل التام... وما إن قامت ثورات الربيع العربي حتى خرج الشارع اليمني ليهيل التراب على عهد صالح الطويل ويطوي صفحته إلى الأبد، وليكتشف اليمنيون أن ثلث قرن تم اقتطاعها من حياتهم وأعمارهم في ظل حكم رجل واحد غطى النقص المعيب الناتج عن انعدام رؤية بناء الدولة بموهبته السياسية ومرونته البالغة وسعة صدره وانفتاحه الدائم على خصومه السياسيين وقدرته الهائلة على تسخير كل إمكانيات السلطة لاستقطاب الولاءات وتفكيك القوى السياسية والاجتماعية.

عهد هــادي

في ٢١ فبراير ٢٠١٢م خرج اليمنيون بأعداد كبيرة لم تكن متوقعة لإعطاء أصواتهم لعبدربه منصور هادي كمرشح وحيد لمنصب رئيس الجمهورية... ما يقارب سبعة ملايين يمني معظمهم من أبناء المحافظات الشمالية خرجوا ذلك اليوم ليعطوا أصواتهم بكل حب لأول رئيس جنوبي يحكم اليمن الموحد ويعلقون عليه كل آمالهم في الخروج من نفق اللادولة الذي أرهقهم خمسين عاما دون أن يستطيعوا الخروج منه إلى رحاب دولة القانون وسيادته حتى اضطر الناس إلى الخروج في ثورة شعبية سلمية قادها شباب اليمن بحثا عن أمل جديد بعد أن تبددت كل الآمال في نظام الرئيس علي عبدالله صالح... ومع مرور الذكرى الخمسين لثورة ٢٦ سبتمبر التي وضعت اليمنيين على أولى خطوات التغيير الجاد نحو حياة أفضل جاءت الثورة الشبابية الشعبية السلمية لتجدد روح ثورة سبتمبر وتحيي قيمها النبيلة وتبعث آمال اليمنيين من جديد في إمكانية بناء الدولة المدنية العصرية التي أصبحت الهدف الرئيسي للثورة السلمية... وبالتالي سيكون على الرئيس عبدربه منصور هادي مسئولية تاريخية في اتخاذ كل ما ينبغي من أجل الوصول بأهداف الثورة السلمية إلى بر الأمان، فلأول مرة يجد اليمنيون أنفسهم – رغم كل الصعوبات والمعوقات – يقفون بكل جدية أمام استحقاق بناء دولة القانون، فهم قد صبروا نصف قرن دون أن يتحقق هذا المشروع ولن يسمحوا بتضييع هذه الفرصة مجددا بعد أن قضوا على مشروع التوريث الجمهوري بعد خمسين عاما من القضاء على نظام التوريث الإمامي.

" سيكون على الرئيس عبدربه منصور هادي مسئولية تاريخية في اتخاذ كل ما ينبغي من أجل الوصول بأهداف الثورة السلمية إلى بر الأمان "

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث

Abaad Studies & Research Center

إنتظروا ...

أبعاد استراتيجي Abaad Strategic

الشهـــري